جامعة الجزائر1

كلية الحقوق

عنوان الأطروحة :

دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ل.م.د

تخصص: قانون البيئة

إعداد الطالبة **إشراف الاستاذ الدكتور**

بن ترية زينة **د/ ولد علي تاكفاريناس**

لجنة المناقشة :

أ/د كروش نعيمة.....رئيسا

د/ ولد علي تاكفاريناس.....مشرفا

د/ أوكال حسين.....مشرف مساعد

د/عينين فضيلة.....عضوا

د/ باحمد كنزة.....عضوا

أ/د والي عبد اللطيف.....عضوا

د/ صدوقي يسمينة.....عضو

السنة الجامعية: 2024

شكر وعرفان

أول شكر لله عز وجل على توفيقه لي لإتمام هذا العمل.

أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذ المشرف " الدكتور ولد علي تاكفاريناس " لنصائحه و ملاحظاته.

كما أتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدي و والدتي اللذان ربياني على الصبر و طلب العلم

إلى أخواتي" أمال، عفاف نسيمة ، نسرين" و أخي أسامة علاء الدين

إلى عائلتي الصغيرة زوجي،ابنتي حنين و إبني رسيم

المقدمـــــة

المقدمة :

شهد القرن العشرون تطورات ثورية لم تعهدها البشرية من قبل، لا سيما في مجال وسائل التنقل فأصبحت متنوعة و تجمع بين عوامل الأمان و السرعة، مما دفع بازدهار السياحة لتصبح سياحة كثيفة (tourism de masse) إذ انتشرت بمختلف جهات العالم، و لم تعد تقتصر على المجتمعات الصناعية الغنية فحسب، بل توسعت الرحلات السياحية لتشمل فئات عريضة من مختلف مجتمعات دول العالم، الأمر الذي ذهب بالبعض إلى القول أن القرن العشرين هو " قرن السياحة "، وذلك بسبب انتشارها و انعكاساتها على مختلف مجالات حياة المجتمعات المعاصرة .

وكظاهرة طبيعية واجتماعية، اقترن السفر بالإنسان منذ أن وطأت قدماه المعمورة، فالإنسان شغوف بطبيعته للتنقل من مكان لآخر و استطلاع ما تخبأه الآفاق، بيد أن ظاهرة السفر كانت بسيطة و بدائية في أسبابها و أهدافها وفي وسائلها، ثم تطورت لتشمل العالم كله ضمن متغيرات جديدة، كالتطورات التكنولوجية، العولمة و تحرير التجارة الدولية سيما تجارة الخدمات.

وكان لقيام مئات الملايين من السياح بترك مقر سكناهم فرادى و جماعات للسفر داخل أو خارج أوطانهم لقضاء فترات فراغهم و عطلهم للترفيه عن النفس أو ممارسة مختلف الأنشطة السياحية، أثرها الواضح في تعدد مفاهيم و أبعاد و انعكاسات السياحة على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية لحياة المجتمعات، واستأثرت بالتالي باهتمام كبير من طرف العاملين في هذا القطاع و الباحثين في هذا المجال و القائمين على شؤون هذه الصناعة.

و نظرا للمزايا التي يحققها النشاط السياحي وانعكاساته الاقتصادية و الاجتماعية على الدول السياحية، سعت العديد من دول العالم النامية إلى النهوض بهذا القطاع، و جعلت منه إحدى الخيارات الرئيسية لإخراج شعوبها من التخلف، هذا الخيار كان بسبب ما تحتضنه هذه الدول من مؤهلات و ما تملكه من أوعية سياحية .

وقد راهنت العديد من هذه الدول على خيار السياحة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لشعوبها، باعتبار هذا القطاع أحد أهم مصادر الدخل في اقتصادياتها، و عنصرا مهما ضمن مكونات صادراتها الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات. كما أنها

من الأنشطة التي تسهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، و رفع حجم إيرادات الدول من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أنها صناعة متطورة و متعددة الاتجاهات و مترابطة مع مجمل الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية.

فالسياحة ليست مجرد سفر عدة أشخاص داخل أو بين دولة و أخرى من أجل التنزه و الاستكشاف و الترويح عن النفس بقدر كونهاصناعة مركبة تشمل العديد من القطاعات بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كقطاع النقل و الزراعة و الصناعة و التجارة و الرياضة و البيئة[1].

و أكثر ما يعتمد عليه قطاع السياحة هو البنى التحتية من منشآت النقل، كالموانئ و المطارات و الطرق ، و مرافق الإيواء من مؤسسات فندقية و مخيمات و منتجعات سياحية، بالإضافة إلى ازدياد مختلف العوامل التي تساعد الحركة السياحية كالعطل السنوية و أوقات الفراغ التي يستفيد منها الفرد .

و من هذا المنطلق يظهر تأثير السياحة في التنمية على كل أصعدتها الاقتصادية والاجتماعية و البيئية، و هذا التأثير يتراوح بين السلب و الإيجاب.

فعلى المستوى الاقتصادي أصبحت السياحة مصدر الدخل الوطني لعديد الدول، حيث تعد بمثابة العمود الفقري لاقتصادها خاصة تلك التي تفتقر لمصادر أخرى لا سيما الريعية منها مثل المحروقات.

و على المستوى الاجتماعي أصبحت السياحة تنسج علاقات بين السياح و شعوب الدول المضيفة، بما يصاحب ذلك من تبادل للثقافات و التقاليد و الموروث الثقافي و الطبيعي الخاص بكل طرف .

أما على الصعيد البيئي فيظهر أثر التنمية السياحية على البيئة من خلال علاقة الترابط و التداخل و التأثير المتبادل القائمة بين البيئة و السياحة، مما أدى إلى تجلي الآثار البيئية للتنمية السياحية الايجابية، كحماية الموارد الطبيعية و الثقافية التي ترتكز عليها السياحة، إضافة إلى ظهور السياحة البيئية التي أصبحت أسرع أنواع السياحة نموا وانتشارا

[1] – و من هنا تتفرع أنواع السياحة بين ما هي زراعية و تجارية أو تسوقيه و رياضية و بيئية، و هذا زيادة على سياحة النزهة و الاستجمام.

في العالم، و التي تعد كأثر ايجابي للسياحة، خاصة مع تزايد الاهتمام العالمي بحماية البيئة.

إلى جانب الآثار الايجابية، ظهرت الآثار السلبية للتنمية السياحية على البيئة، من تلوث مختلف عناصر المحيط الطبيعي، و كذا الإضرار بالعناصر الصناعية و الاجتماعية للبيئة، حيث زادت كفة التنمية السياحية على حساب كفة حماية البيئة ، وهذا ما دفع بخبراء السياحة و البيئة على حد سواء إلى ضرورة التنبيه للآثار البيئية للتنمية السياحية غير المستدامة، ما أدى بمنظمة السياحة العالمية إلى إصدار إعلان مانيلا 1980 الذي ينبه إلى مخاطر التنمية السياحية على البيئة، و ضرورة تبني السياحة المستدامة تبعا لمفهوم التنمية المستدامة الذي كان في طور التبلور بمفهومه الحديث، و الذي انتقل من الإطار الدولي إلى القوانين الداخلية للدول[1] .

وسعيا منها إلى تفعيل التنمية السياحية كحل لتنوع الاقتصاد الوطني، و إيجاد بديل لاقتصاد المحروقات الريعي، كونها تملك كل المقومات السياحية التي تجعلها وجهة سياحية بامتياز، على غرار دول الجوار كتونس و المغرب، اعتمدت الجزائر منهجا مستداماً لتنشيط التنمية السياحية، لتكون الجزائر وجهة سياحية بامتياز في آفاق 2025، 2030، فالمشرع الجزائري و في إطار سياسته لحماية البيئة، أراد تفادي تجارب التنمية السياحية الفاشلة بيئيًا، التي ظهرت جليا في بعض الدول السياحية التي أغفلت الاعتبارات البيئية في خصم التنمية السياحية.

فقام المشرع الجزائري بتبني مفهوم التنمية المستدامة و دمجها في قطاع التنمية السياحية بالجزائر، من خلال عدة تشريعات سياحية كالقانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، و القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، إضافة إلى التأكيد على ضرورة حماية البيئة في قوانين الأنشطة السياحية، سواء كانت أنشطة خدمية، أم أنشطة استغلال موارد سياحية طبيعية .

ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من أهم الآليات القانونية التي تجسد التنمية المستدامة للسياحة على أرض الواقع .

فالسياحة قطاع اقتصادي يتعين أن يلعب دوراً ريادياً في التنمية كبديل للاقتصاد الريعي، و ذلك على حد إقرار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية و الذي أكد بأن السياحة أصبحت ضرورة و ليست مجرد مطلب، طامحاً بذلك إلى إحداث تحول الجزائر إلى بلد سياحي آفاق2030 ،و من هنا تتجلى أهمية موضوع هذه الدراسة ألا و هو دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة في وقت بدأت فيه بوادر التنمية السياحية الحقيقية.

و الملاحظ أن معظم الدراسات و الأبحاث في الجزائر التي تناولت موضوع السياحة تهتم بصفة جوهرية بكيفية دعم الاستثمار السياحي، و تسويق المنتج السياحي الجزائري و جذب أكبر تدفق سياحي، ويبقى موضوع حماية البيئة في ظل هذا التحول السياحي على الهامش و لم يحظ بالقدر اللازم من الدراسة.

فيبدو التأثير المتبادل بين السياحة والبيئة واضحا إيجابيا وسلبيا،مما دعا منظمة السياحة لتنبيه لمخاطر التنمية السياحية غير المستدامة على البيئة، و ضرورة تبني السياحة المستدامة، و هذا المبدأ مكرس دوليا مما يستوجب تجسيده في السياسات التشريعية الوطنية للدول.

يعد النشاط السياحي هو أحسن قطاع – صناعة بدون تلوث– إذ يساهم في حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة في جميع النواحي، ولذلك اتجهت الجزائر في سياستها التنموية إلى بلورة تفعيل التنمية السياحية في إطار التنمية المستدامة، ولكن يثار هنا عدة **تساؤلات** تتعلق بكيفية إدماج قطاع السياحة ضمن مخططات الوطنية التنموية، وتحديد الآليات السياحية وتوجهيها لتحقيق التنمية المستدامة؟ ويبرز بهذا الصدد منهج السياسة الجزائرية إزاء حماية البيئة و تنظيم قطاع السياحة وفقا لذلك و بما يحقق تنمية سياحية مستدامة، وكل ذلك لتفادي وتجنب الرهانات الفاشلة.

ويتم هذا في إطار تنظيم قانوني فعال لقطاع السياحة في ظل التنمية المستدامة عبر آليات قانونية وقائية و علاجية، وهذا ما يجسده المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كآلية قانونية على أرض الواقع، وذلك بإسناد التكفل بالتنمية المستدامة لقطاع السياحة إلى هيئات إدارية متنوعة، ولكنها مرتبطة و معنية بحماية البيئة وتطوير قطاع السياحة لمسايرة المستجدات التنموية، وتتمثل هذه الهيئات في وزارتي تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، بما

تشتمله من صناعات تقليدية و تراث ثقافي، و تمثيل الولايات والبلديات على المستوى المحلي، بالإضافة إلى دور المؤسسات الوطنية المستقلة.

لذلك تبرز **أهمية دراسة هذا الموضوع** في أن السياحة لم تبقى مجرد نزهة أو ترفيه بل أصبحت صناعة تصديرية تضع على أساسها بعض الدول استراتيجياتها التنموية ، و علما يدرس في المدارس و الجامعات.

كذلك السياحة تقوم على الآثار التاريخية و المواقع الطبيعية الخلابة أي لا يحتاج رؤوس أموال كبيرة لكي تقوم كصناعة أي أن رأس المال هو منحة من الله عز وجل سواء كان البلد متطور أو فقير

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائر مع إظهار الإمكانيات السياحية التي تزخريها و تسليط الضوء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة فعالة و جدية مستقبلا.

- توضيح أهمية دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية .
- حصر المعوقات التي تحول دون تطوير هذا القطاع في السياسات التنموية.
- إبراز العلاقة الترابطية بين السياحة و البيئة وما ينتج عن هذه العلاقة من آثار
- تبيان الفرق بين التنمية السياحية و السياحة المستدامة
- السياحة صناعة لا تنفذ إذا عرفنا استغلالها عكس قطاع المحروقات الذي سرعان ما ينفذ إلى جانب أنه صناعة ملوثة للبيئة عكس السياحة.
- تبيان أهمية السياحة في النهوض بالدول و تحقيق التنمية المستدامة

و بقدر أهمية الموضوع بقدر ما واجهت البحث فيه صعوبات جمة لا سيما من جانب الإحصائيات المتضاربة سواء على مستوى الهيئات الرسمية المحلية أو على مستوى المنظمات و المؤسسات الإقليمية و العالمية.

بالنسبة للمنهج المعتمد فهو المنهج الوصفي من خلال تبيان واقع السياحة في الجزائر(ما تزخر به من الموارد الطبيعية ، التاريخية...الخ) ثم قمنا بتحليل المعيقات التي آلت بهذا القطاع الحساس إلى الركود.

و لمعالجة هذا الموضوع نقترح الإشكالية الآتية :

كيف يمكن لقطاع السياحة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كبديل لاقتصاد الريع؟ و على ضوء هذه الإشكالية يمكن وضع فرضيات الدراسة كالآني:

1- فيما تكمن العلاقة بين السياحة و البيئة؟ وهل يمكن للسياحة أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة وأن ترتقي بالدول على المستوى المحلي و الدولي؟

2-ماهو الأثر المتبادل بين السياحة والبيئة ؟ وهل يمكن للسياحة أن تحل محل قطاع المحروقات وتساهم في تحقيق تنمية مستديمة؟

3-ماهي الروابط المشتركة بين السياحة والبيئة و التأثير المتبادل بينهما ؟ و كيف يمكن للسياحة البيئية أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة على المستوى الدولي و الوطني؟

الدراسات السابقة:

- أطروحة دكتوراه للطالبة **شبايكي حفيظ مليكة** بعنوان " السياحة وآثرها الاقتصادية و الاجتماعية– حالة الجزائر2003"، حيث تناولت الباحثة الإطار العام للسياحة من نشأتها و مختلف اتجاهاتها، و ركزت الباحثة على أهمية السياحة في الاقتصاد الجزائري و انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية، كما تناولت آفاق القطاع السياحي الجزائري، و قد توصلت الباحثة غلى نتيجة مفادها أن القطاع السياحي كانت مساهمته ضعيفة في الاقتصاد الوطني إلى غاية سنوات التسعينات، و هذا راجع إلى التوجهات التنموية خلال هذه الفترة.
- أطروحة دكتوراه للطالب **كواش خالد** ، بعنوان أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية – حالة الجزائر 2003-2004 "، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير – جامعة الجزائر . حيث اشار الطالب إلى تاريخ السياحة و تطورها و تناول أيضا النشاط السياحي و أبرز الطالب الأهمية الاقتصادية للسياحة و مختلف مؤشراتها، كما ركز على أهمية السياحة في الجزائر خاصة من الناحية الاقتصادية و آفاق هذا القطاع في ظل المتغيرات العالمية استنادا إلى بعض التجارب السياحية لبعض الدول العربية ، و قد توصل الباحث إلى الباحث إلى أن السياحة الجزائرية لم

تلعب الدور المنوط بها في مجال التنمية الوطنية على الرغم من توفر الإمكانيات و الموارد المتاحة.

- أطروحة دكتوراه أجرها الطالب **عامر عيساني** بعنوان " الأهمية الاقتصادية لتنمية المستدامة – حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير – جامعة الحاج لخضر باتنة، حيث قسم الطالب دراسته إلى خمسة فصول تناول فيها الجوانب النظرية للسياحة و السياحة الدولية، و مختلف الجوانب الآثار الناجمة عنها، و قد تناول الباحث أيضا الإستراتيجية السياحية للجزائر و مقارنتها مع الإستراتيجية السياحية لتونس و مصر، و قد توصل الباحث إلى أن التجارب السياحية التي خاضتها تونس و مصر تضم مجموعة من الدروس التي يمكن للسياحة الجزائرية أن تستفيد منها، لأجل ترقية قطاعها السياحي.
- أطروحة دكتوراه أجرتها الباحثة **صليحة عشي** ، بعنوان " الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس والمغرب 2010-2011 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة ، كما أن الباحثة كانت لها رسالة الماجستير بعنوان " الآثار التنموية للسياحة " دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب " ، حيث عالجت الباحثة الإمكانيات السياحية للدول المقارنة، بالإضافة إلى أنها تطرقت إلى مختلف الآثار الناجمة عن السياحة منها الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للبلدان الثلاث ، كما توصلت الباحثة في الأخير إلى أن القطاع السياحي في الجزائر ما يزال ضعيفا مقارنة مع القطاع السياحي لكل من تونس و المغرب ، خاصة من ناحية الآثار الناجمة عن هذا القطاع.

و لمعالجة الإشكالية نقترح الخطة التالية:

الباب الأول العلاقة بين السياحة و التنمية المستدامة ، حيث تطرق إلى مفهوم السياحة والسائح و إلى الآثار الإيجابية و السلبية التي تتولد على السياحة وعلاقتها بالبيئة و الفرق بين التنمية السياحية و التنمية السياحية المستدامة ومدى تأثر المشرع الجزائري بها.

أما الباب الثاني فقد تطرق إلى واقع و آفاق السياحة في الجزائر حيث تمت الإشارة إلى الهيئات القانونية و المؤسساتية التي تهتم بالسياحة في الجزائرثم نبين السياسة الوطنية التي انتهجتها الجزائر من أجل النهوض بقطاع السياحة في آفاق 2030.

الباب الأول

دراسة العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة

الباب الأول:

دراسة العلاقة بين السياحة و التنمية المستدامة

تعتبر السياحة نشاطا إنسانيا يعتمد على الدوافع و الغرائز و حب المعرفة والاستكشاف و التعليم، و ما ينجر عن ذلك من تهذيب للسلوك، واكتساب المهارات و المعلومات، و الاطلاع على المعارف بشتى أنواعها، و اكتشاف المجاهيل في الطبيعة و الحضارات المتعاقبة، و تعزيز فرص التفاهم و السلام بين الشعوب.

و مع التطورات السريعة و المتلاحقة في المجتمع الدولي المعاصر حدثت تغيرات جذرية في تصور السياحة و من ثم في مفهومها. و نتيجة لذلك أصبحت السياحة تمثل مكانة متميزة في حياة المجتمعات، وفي اقتصاديات أغلب الدول خاصة المتقدمة منها. و من الطبيعي أن تستحوذ السياحة على اهتمام أكبر في الأدبيات الحديثة، حيث أصبحت فرعا يحظى بكثير من الاهتمام في معظم جامعات الدول المتقدمة، و بعض الدول النامية.

فالسياحة هي الحركة الاجتماعية التي تتم اختياريا بهدف الترفيه و الاستمتاع العقلي و البدني، وهي أيضا مجموعة من العلاقات و الظواهر التي تترتب عن السفر و إقامة مؤقتة طالما أن هذه الإقامة لا تتحول إلى إقامة دائمة، ولا ترتبط بنشاط يدر ربحا، و لقد تعددت الدوافع و البواعث التي كانت وراء السفر و الانتقال منها: الدينية، الاستشفاء، المغامرة، الرياضة.....الخ

وقد حظيت السياحة المعاصرة كنشاط إنساني بأهمية واعتبار كبيرين لم تحظى بهما في أي عصر من العصور السابقة، و أصبحت السياحة صناعة ذات أهمية في دعم عمليات التنمية الشاملة للدول، اقتصاديا واجتماعيا و سياسيا، فهي تعد مطلبا اجتماعيا لكونها تعبر عن رغبة إنسانية في التنقل و الترحال والتي هي سمة متأصلة في الإنسان. و تعد مصدر دخل لشرائح واسعة من المجتمعات، إذ تفتح مجالات للتشغيل سيما أمام

الشباب، ومطلبا اقتصاديا حيث تمكن من رفع نصيب الدول من حجم السياحة الدولية، و بالتالي زيادة إيراداتها من العملة الصعبة من خلال مختلف أنشطتها و منتوجاتها و خدماتها في هذا المجال.

وتساعد على زيادة حركة المد العمراني و تخطيط المدن و المواقع السياحية، و بناء الطرق و الجسور و المطارات و الموانئ، و توسيع و تطوير شبكات المعلومات و الاتصال، و جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي نحو هذا القطاع لاستغلال إمكاناته المتاحة و الترويج لها.

و على هذا الأساس تقتضي دراسة هذا المحور التعرض إلى مفاهيم عامة حول السياحة و تطورها ضمن الفصل الأول، ثم التطرق إلى السياحة والتنمية المستدامة في الفصل الثاني.

الفصل الأول

الإطار العام للسياحة

الفصل الأول: الإطار العام للسياحة.

تجسد السياحة نموذجا للعلاقات المختلفة بين شعوب العالم وحضارتهم المتعددة وذلك لتبادل المعرفة والتقارب الفكري وإحلال التفاهم بين هذه الشعوب، كما أنها تعتبر كبوابة تساعد على الاطلاع الفكري والتنوع الحضاري والثقافي وحتى الاقتصادي، لهذا من الضروري اعتبارها كعنصر فعال في التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين أفراد الجيل الواحد وحتى الأجيال القادمة.

ويعد قطاع السياحة أسرع القطاعات الاقتصادية من حيث النمو المطرد حسب ما جاء في تقارير المنظمة العالمية للسياحة.

إذ أن استمرارها يشكل موردا لا ينضب خلافا للنفط و بقية المعادن والثروات الأخرى الباطنية، بالإضافة إلى أثارها الايجابية في إبراز الجوانب الحضارية و الأثرية و التاريخية وتعريف سكان العالم بها.

المتتبع للبيانات الخاصة بالسياحة العالمية بنوعيها الداخلية و الخارجية يلاحظ أن صناعة السياحة قد أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم إن لم تكن أكبرها على الإطلاق فقد بلغ عدد السياح في مختلف أنحاء العالم حوالي 900 مليون سائح عام 2007 و تطور عام 2008 ليصبح 922 مليون، مما يجعل السياحة في مقدمة الصناعات العالمية، و بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، اعتبر الخبراء أن السياحة يمكن أن تكون عاملا رئيسيا لإخراج العالم من حالة الركود الاقتصادي.

و عليه جاء هذا الفصل الأول بعنوان مفاهيم عامة حول السياحة و فيه سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم السياحة ومراحل تطورها، أما في المبحث الثاني نتطرق إلى البيئة وعلاقتها بالمقومات السياحية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة.

تعتبر السياحة نشاطا أساسيا نظرا لأثارها المباشرة على القطاعات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فبفضل السياحة تتلاقى الثقافات وبالتالي يحصل التعارف و تمنح فرصة لإقامة علاقات صداقة بين الشعوب أو تشكيل جو من التسامح بين الشعوب، فما المقصود بالسياحة (المطلب الأول) أركان السياحة و أنواعها، وأسسها (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مفهوم السياحة

قبل التطرق لمفهوم السياحة يجب تبيان تاريخ ظهورها (الفرع الأول) ثم تعريف السياحة و السائح(الفرع الثاني).

الفرع الأول: ظهور السياحة ""المراحل التاريخية للسياحة ""

لقد تطور مفهوم السياحة و معناه مع تطور المجتمعات و سوف نستعرض بصورة مختصرة مراحل تطور السياحة حيث مرت بثلاث مراحل تاريخية أساسية تطورت فيها تبعا لتطور وسائل النقل فيه .

أولا: مرحلة العصور القديمة

تبدأ منذ تاريخ ظهور الإنسان حتى1840 وكان الهدف من انتقال البشر في هذه المرحلة، ينحصر إما في التجارة أو زيارة الأماكن المقدسة أو التمتع بالطبيعة الساحرة. [1]

إن غريزة التنقل و الترحال من مكان لأخر كانت موجودة عند الإنسان منذ نشأته الأولى سعيا لحياة أفضل حيث لم تكن هناك منظمات أو جهات رسمية توفر له احتياجاته الضرورية، فكان عليه أن يسعى إلى توفيرها بنفسه بدون وجود قوانين أو أعراف تحد و تحكم

[1] عصمت عدلي، الأمن السياحي و الأثري في ظل قوانين السياحة ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2008، ص19.

تصرفاته و التزاماته [1]وقد بدأت هذه المرحلة مع نشأة حضارة بلاد الرافدين و الفراعنة في الألف الخامس قبل الميلاد و تنتهي بسقوط الدولة الرومانية في نهاية القرن الرابع و من خصائص هذه المرحلة هي[2]:

- ✓ ظهور العلوم وتطور وسائل النقل والموصلات و خاصة السفن الشراعية.
- ✓ ظهور الدول مثل الحضارة الفرعونية في مصر والحضارة الرومانية.

أما عن أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في عصور ما قبل الميلاد فكانت ترتكز على مايلي[3]:

- ✓ تحقيق الفائدة
- ✓ حب الاستطلاع
- ✓ الدافع الديني

أ. **تحقيق الفائدة:** ونعني بها خلق علاقات متبادلة بين القبائل المختلفة والتي تكون أحيانا متجاورة و قد تكون بعيدة، و لقد أنشأ اليونانيون في العصور القديمة مستعمرات على شاطئ البحر الأبيض المتوسط حيث كانت تجارتهم مع الشعوب المجاورة، كما كانت هناك رحلات يقوم بها أهل قريش قبل الإسلام بقصد التجارة بين بلدهم و بلاد الشام واليمن كما ورد في القرآن الكريم " لإيلاف قريش إيلافهم رحلة الشتاء و الصيف" والكتب الدينية غنية بمثل هذه الرحلات.

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، دار زهران، الأردن، 2008، ص 14.

[2] نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة ، نفس المرجع السابق، ص12.

[3] ماهر عبد العزيز ، نفس المرجع السابق ، ص 14-15.

ب. **حب الاستطلاع:** أدى الدافع لمعرفة عادات و تقاليد الشعوب إلى القيام برحلات طويلة لغرض التعرف عليها و أهم الرحالة (هيرودت المؤلف الاغريقي) من أوائل الرواد في العصور القديمة[1].

ج. **الدافع الديني:** دفع هذا الشعور الناس إلى القيام برحلات بعيدة لغرض زيارة الأماكن المقدسة مثل الصينيين الذين يعبدون " البوذا" يقطعون آلاف الكيلومترات، كما كان يقوم العرب بزيارة مكة لغرض العبادة والتجارة وهو ما يطلق عليها السياحة الدينية.

وعليه بدأت هذه المرحلة مع بداية نشأة الإنسان على وجه الأرض و حتى القرن الرابع عشر و خلال تلك الفترة كان الإنسان بدائيا في حركاته و سكناته حيث كان يسير على الأقدام و يستخدم الدواب في تنقله و لم تكن هناك قوانين تحكم و تضبط حركة البشر سوى قوانين الطبيعة و كانت الوسائل التي تستخدم في الحصول على السلع و الخدمات هي طريقة المقايضة و المبادلة وفي الغالب كان الإنسان يتحصل على حاجاته بنفسه، و من أنواع الرحلات التي قام بها الإنسان في العصور القديمة كانت على النحو التالي[2]:

- ✓ الانتقال لغرض ديني لزيارة المعالم الدينية المختلفة بدءا بالمعابد الفرعونية والمعابد الدينية اليهودية و المسيحية و أخيرا الإسلامية المتمثلة في زيارة الأماكن المقدسة في مكة المكرمة و المدينة المنورة و فلسطين.
- ✓ الانتقال لتلقي العلاج، إما بالذهاب إلى المعابد للتبرك أو بالذهاب إلى الأماكن التي بها مناخ جيد أو مناطق عيون الماء أو مصبات الأنهار في بعض الأحيان.
- ✓ الانتقال بغرض الترفيه و عادة ما يكون في مناطق المناخ المعتدل.

[1] نفس المرجع السابق، ص 15.

[2] محمد العطا عمر " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة : صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية"، دمشق،2010/07/6.

- ✓ الانتقال بغرض التجارة و يشمل تنقل التجار من مكان لأخر في قوافل لبيع منتجاتهم البدائية.

ثانيا: مرحلة العصور الوسطى:

و هي تمثل الفترة ما بين القرن الرابع عشر و بداية القرن التاسع عشر أي تمتد من 1840 إلى 1914 حيث زادت حركت انتقال البشر بتطور وسائل النقل [1] .

و التي شهدت قيام الثورة الصناعية وهي فترة اختراع المحركات التجارية، مثل السفن و القطارات و كان هذا دافعا كبيرا نحو السياحة و تشجيع الإنسان على السفر.

إن الإشارات الأولى لبدء السياحة بدأت في العقود الأخيرة من هذه المرحلة، حيث دأب أبناء الطبقة العليا من الانجليز (على سبيل المثال) على القيام برحلة عرفت باسم " الرحلة الكبرى" **" Grand Tour "** و كانت رحلة ذات طابع تثقيفي تشمل زيارة معالم فرنسا و ايطاليا وفي كثير من الأحيان ألمانيا و النمسا، وقد اتسمت بطول المدة إذ كانت أحيانا تمتد لما يزيد على ثلاثة سنوات بما يسمح بدراسة تفصيل المعالم المزارة و اكتساب اللغة[2].

وكذلك من الأسباب التي أدت إلى تطور السياحة في تلك الفترة تعاظم دور الكنيسة و الكاتدرائيات التي كانت مزارات سياحية في كثير من بلدان العالم.

و أيضا أدى ظهور الطباعة في القرن الخامس عشر و إعداد الكتب عن الرحالة الأوائل عن رحلاتهم إلى تطوير القطاع السياحي حيث كان للرحالة العرب الفضل في ذلك،

[1] عصمت عدلي ، الأمن السياحي و الأثري في ظل قوانين السياحة، نفس المرجع السابق، ص 20.

[2] نسيبة سماعيني ، " دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة وهران، 2014،ص 3 .

و قد ظلت بلاد العرب خلال تلك الفترة من أكثر بلاد العالم تقدما و كان أبرز هؤلاء الرحالة (ابن بطوطة)، (أبو عبيدة البكري)، (ابن جبير)

وقد اتسمت هذه الحقبة بكثرة الرحلات البحرية، ثم أصبح السفر لأغراض سياحية و ثقافية و فنية أكثر شيوعا في أوروبا.

كما عرفت هذه الحقبة بقيام بعض المغامرين و المكتشفين لأسفار طويلة و من أشهر هذه الرحلات اكتشاف " كريستوف كولومبوس" لأمريكا عام 1492[1] ثم اكتشاف الملاح البرتغالي " فاسكوديكاما" طريق الرجاء الصالح خلال رحلته إلى الهند في 1498 و غيرهم من المكتشفين كما أخذت السياحة الدينية أبعادا جديدة فكان عدد كبير من الحجاج يقومون برحلات دينية إلى الأماكن المقدسة.

و عليه تبدأ مرحلة العصور الوسطى بسقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الخامس عشر والمعروف أن الإمبراطورية الرومانية آخر إمبراطورية نشأت في العصور القديمة، وقد كانت مركز الإشعاع الفكري و التجاري وكان لها الفضل الأكبر في تطوير حركة الأسفار عبر العالم[2] ، وقد كان اتجاه السياحة في تلك العصور إلى التجارة، الحج، رحلات الدراسة حيث انفرد العرب من الفترة الممتدة للقرن الرابع عشر و الثامن عشر على تطوير مبادئ السياحة و وضع الأسس الأولى، وكانت البلاد الإسلامية أكثر تقدما من أوروبا و بغداد و قرطبة التي كانت أكثر المدن ثراء من حيث التجارة و مركز الحياة الثقافي و الحضارية و قد انطلق الرحالة العرب يجوبون العالم .

وقد أخذت السياحة الدينية أبعاد جديدة في العصور الوسطى حيث كان الحجاج على اختلاف أديانهم يقومون برحلاتهم الدينية إلى الأماكن المقدسة، و كثيرا منهم كتبوا أوصافا

[1] أحمد فوزية ملوخية، " مدخل إلى علم السياحة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر- 2007، ص 20.

[2] نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، نفس المرجع السابق ،ص15-16.

لرحلاتهم وفي نهاية العصور الوسطى ظهرت فئة طالبي العلم الذين يقومون برحلات لغرض العلم و التعرف على آراء الغير و النظم السياسية الموجودة في الدول الأخرى، هذه الفترة بمثابة بداية الرحلات التي كانت قاصرة على طبقة الأرستقراطيين لأن السفر يتطلب وقت فراغ و أموال فائضة عن الحاجة[1].

كما شهدت نهاية تلك الفترة ازدهار العديد من المدن الأوروبية خاصة في مجال الزراعة و السياحة و التجارة و زيادة عدد السكان و ظهور الجمعيات و المنظمات السياحية و التجارية.

ثالثا: مرحلة العصر الحديث:

تبدأ هذه المرحلة من 1914 إلى يومنا هذا و في هذه الحقبة ازدهرت صناعة السياحة و بدأت الدول تهتم بها، فيعتبر القرن العشرين " قرن السياحة" بما أحدثه من ابتكارات، واتسعت مدارك الناس و آفاقهم بظهور علماء و فنانين في جميع المجالات فكان الناس يذهبون إلى عواصم العالم و المدن التاريخية لمشاهدة آثارها و مراكزها الثقافية و الاجتماعية.

و قد أدى ظهور الطائرات إلى تنشيط السياحة بين دول العالم المختلفة و قد شهدت هذه الحقبة حربين مدمرتين الحرب العالمية الأولى(1914-1918) و الحرب العالمية الثانية (1939-1945) و على الرغم من الدمار الذي أحدثته هذه الحروب إلا أنها تعتبر نقطة تحول في كثير من القطاعات خاصة قطاع النقل و نتيجة للاهتمام الدولي بضرورة إعادة ما خربته الحرب مما سهل حركة التنقل بين الدول والقارات .

إضافة إلى زيادة تنقل الأفواج البشرية من مكان إلى آخر، كل هذا يعد البداية الحقيقية للسياحة بمفهومها الحديث. و التي أصبحت تسمى بالصناعة السياحية، و حديثا ظهر الاسم الجديد

[1] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، نفس المرجع السابق، ص 17-18.

" Tourisme " و بدأ الاهتمام بالسياحة من طرف المنظمات العالمية خاصة الأمم المتحدة.

وقد ساعد ذلك في ازدياد حركة السياحة و رافق ذلك تطور في الفنادق و المطاعم السياحية و البنية التحتية و الفوقية و أيضا أدى تطور فكر الإنسان إلى تحسين مستوى المعيشة و زيادة فترة الإجازات المدفوعة الأجر وزيادة أوقات الفراغ و تطور القطاع الصناعي في توفير وسائل النقل المريحة ساعد على ظهور السياحة الجماهيرية (الاجتماعية) التي تعتبر سياحة لكافة الناس و على مختلف مستوياتهم الاقتصادية

و عليه فقد أولى الباحثون اهتماما بليغا بهذا النشاط و أنشأ له معاهد متخصصة و وضعوا له إطارا خاصا منفصلا عن التجارة و النقل و الأنشطة الأخرى و صارت السياحة علما مستقلا.

عموما وفي هذه الفترة و تزامنا مع نهاية الحرب العالمية الثانية عمد الأوروبيون إلى الاشتراك في السياحة الدولية و هذا لإعادة الثقة في النفوس بعد الحرب العالميتين، فقد ظهرت شركات كبرى لتنظيم البرامج السياحية، وقد سميت فترة الستينات بعصر السياحة الاجتماعية، إذ لم تقتصر هذه الظاهرة على الأغنياء فقط بل شملت الطبقات الاجتماعية الأخرى و أصبحت في متناول الجميع، و ظهور السياحة بالتقسيط.

وبتطور صناعة الطائرات من خلال السرعة والأمان أصبح لها دور في السياحة، إضافة إلى تطور النقل البحري منتجا السياحة البحرية [1] كما أن وسائل النقل البري أصبحت أكثر رفاهية بتطور السيارات والحافلات وتعبيد الطرق السريعة.

هذا التكامل في وسائل النقل جعل عدد السياح يزداد، حيث انتقل عدد السياح من 25 مليون سنة 1950 وإلى 70 مليون سائح سنة 1960، و بلغ 287 مليون سائح سنة

[1] عصمت عدلي، الأمن السياحي و الأثري في ظل قوانين السياحة، نفس المرجع السابق، ص 20.

1980 و أحصت منظمة السياحة العالمية في سنة 1999 ، 4% أي ما يقارب 633 مليون سائح أجنبي و هذا الرقم ينمو كل سنة ليصل 2020 إلى 1.6 مليار سائح أجنبي، و بدأت السياحة بمفهومها الحديث ، و أصبحت تسمى صناعة السياحة، و لأهميتها جذبت اهتمام المنظمات العالمية، و ظهر علماء و متخصصين في السياحة، و لم تعد هذه الأخيرة تشمل الأغنياء فقط بل حتى الطبقة المتوسطة[1] و أصبحت السياحة علم بمضمونه الشامل تضم علوم فرعية كالاقتصاد السياحي و الجغرافية السياحية، و التخطيط السياحي و التشريع السياحي و الإدارة السياحية[2].

بداية العصور الحديثة كانت في عصر النهضة التي حدثت فيها تغيرات عديدة في مجال العلمي مثل الاستكشاف الجغرافية التي أدت إلى زيادة الأسفار، كما أحدثت الثورة الصناعية تغيرا واضحا في وسائل الموصلات وتطويرها ما أدى إلى سهولة السفر و التنقل واختصار الوقت وازدادت بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأ تطوير الطائرات الحربية إلى مدنية .

أن علم السياحة تطور تطورا ملحوظا بما يتوافق مع حركة السياحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية و يرجع ذلك إلى:

- ✓ التطورات التكنولوجية التي أدت إلى تحسين طرق ووسائل الإنتاج مما أدى توفير الجهد الإنساني وتحسين ظروف العمل وزيادة أوقات الفراغ و الإجازات الممنوحة
- ✓ تقدم و تطور وسائل النقل والموصلات والاتصالات و بتالي تقارب المسافات.
- ✓ سهولة تبادل الخبرات و انتشار المعرفة

[1] سليمان خروبي، حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2014، ص11.

[2] مسعود سالم، دراسة النظام القانوني لاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2004، ص14.

- ✓ ارتفاع معدلات الدخول و الثروات و النظرة للسياحة كضرورة حتمية[1]
- ✓ اهتمام المنظمات و الهيئات الدولية و المجتمع الدولي بالسياحة و أهميتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و عليه لم يعد سفر اليوم كشأنه بالأمس، كما لم يعد رحالة اليوم مثل الرحالة القدامى لأن الثورة التكنولوجية وتقدم وسائل النقل و كثرة عدد المسافرين لم تجعل من المسافر رحالة (بالمعنى التقليدي) حيث تدير المكاتب السياحية و تعلن عن موضوع الرحلة في عدة طرق عن طريق وضع العديد من الصور التي تنقل الحقيقة و تكتشف مختلف الأماكن التي تكون كامنة[2].

و تشير أغلب التقارير السياحية و الإحصائية إلى أن منطقة الشرق الأوسط و حوض البحر المتوسط تساهم بنسبة 2.3 بالمئة من المجموع الكلي للسفر و السياحة كما تشارك بحصة متواضعة تقدر بحوالي 5 بالمئة من وصول المسافرين في العالم إليها .

و من المتوقع أن تتضاعف هذه النسبة خلال الربع الأول من هذا القرن، و هذا يظهر جليا من خلال تعدد الأنماط السياحية و تنمية الموارد لكل دولة و أيضا من خلال التطور المستمر في المنتج السياحي الذي يتواكب مع شرائح متعددة و مختلفة من السياح ، كما كان لأبعاد البيئة الكثير من الاهتمام العالمي و الإقليمي و قد سنت العديد من اللوائح و النظم و القوانين الخاصة بحماية البيئة من التلوث و المحافظة على الثروات الطبيعية و أصبحت الدول تتسابق في تعمير المرافق التي تخدم السياحة و تقديم التسهيلات للسائحين في جميع مراحل العملية للسياحية و كذلك التسهيلات اللازمة لجذب المستثمرين المحليين و الأجانب و تحفيزهم لزيادة استثماراتهم في المجالات السياحية المختلفة دعما للنشاط

[1] وفاء زكي إبراهيم، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر،2006، ص 66-67.

[2] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كلية الاقتصاد و علوم التسيير ، 2012، ص 16.

السياحي و خلق فرص عمل جديدة لمواطنيها لما لهذه الصناعة من أهمية في الفئات العلمية و المهنية.[1]

كما أصبح للسياحة بتطورها أثار سلبية عن طريق التوسع الغير منتظم و المدروس الذي أضحى يؤثر على مستقبل الأصول الطبيعية و الحضارية للدول المستقبلة للنشاط السياحي، و كذا الآثار الاجتماعية على السلوك البشري و القيم، حيث يؤدي اثر المشاهدة إلى تقليد سلوك السائحين و عاداتهم في المأكل و المشرب و الملبس، هذا الأخير قد يؤدي إلى ظهور عادات سيئة، أما الآثار البيئية فتمثلت في تلوث الماء و الهواء في الدول المستقبلة للسياح، و ظهور العديد من الأمراض القاتلة نتيجة الاختلاط، فأولى العديد من الباحثين الألمان و النمساويين خاصة عناية كبيرة بدراسة السياحة كمنتج من منتجات المجتمع الصناعي و تحليل المنافع و التكاليف، التي ستعود على البيئة و الاقتصاد الوطني ككل، و قد أعطوا للبيئة أهمية قصوى فأصبحت محل اهتمام العديد من الباحثين و الدارسين[2].

و يمكن القول أن كل مرحلة من مراحل التطور البشري السياحي تميزت بسمات خاصة ميزت كل مرحلة.

الفرع الثاني: تعريف السياحة و السائح

تنوعت التعاريف الواردة بشأن السياحة و السائح في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها، وظهور مصطلحات جديدة . ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الأضواء على بعض من هذه التعاريف على النحو التالي:

[1] محمد العطا عمر، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة " صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية"، نفس المرجع السابق، ص 7-8 .

[2] عبد القادر هدير ، " واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص5.

أولا: تعريف السياحة

1- مفهوم السياحة في الإسلام:

إن المفهوم اللغوي للفظ السياحة نجد أنها تحتوي على معنى واحد، هو مطلق الذهاب في الأرض، وما ورد بمعنى الصائم، أو الذهاب في الأرض للعبادة والترهيب أو غيرها، فإطلاق لفظ سائح على الصائم هو معنى شرعي نتيجة الآثار الواردة في ذلك، وهو معنى فيه استعارة، لأن الصائم شابه السائح في الامتناع عن الملذات و الشهوات فأطلق عليه لفظ السائح لذلك.

في معجم مقاييس اللغة: السين والياء و الحاء، أصل صحيح يدل على استمرار شيء، يقال: ساح في الأرض، قال الله جل ثناؤه: " فسيحوا في الأرض أربعة أشهر" (التوبة:2). والسيح: الماء الظاهر الجاري. والسيح: العباءة المخططة، وسمي بذلك تشبيها لخطوطها بالشيء الجاري. والمسابيح: هم الذين يسيحون في الأرض بالنميمة و الشر و الإفساد بين الناس.

وفيا للسان: السيح: الماء الظاهر الجاري على وجه الأرض، و جمعه سيوح. و السياحة: الذهاب في الأرض للعبادة و الترهب

وذكر في تاج العروس: أن ما ورد في اللسان من كون السياحة: هي الذهاب في الأرض للعبادة و الترهب أن هذا معنى اصطلاحي مقيد وهو محل تأمل. و أما السيوح و السيحان و السيح: فإن مطلق الذهاب في الأرض، سواء كان للعبادة أو غيرها

وفي معجم الوسيط: السائح: المتنقل في البلاد للتنزه أو للاستطلاع و البحث و الكشف و نحو ذلك، و جمعه سياح. والسياحة: التنقل من بلد إلى بلد طلبا للتنزه أو الاستطلاع و الكشف، و السياح: الكثير السياحة[1] .

وعليه نجد أن السياحة تعني التجوال وعبارة " ساح في الأرض " تعني ذهب و سار على وجه الأرض وجاء في كتب أخرى لفظ السياحة يعني " الضرب في الأرض و منها سيح الماء " أي جريانه، و لقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضوع ففي سورة التوبة ورد قوله تعالى " **براءة من الله و رسوله إلى اللذين عاهدتم من المشركين فسيحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله و رسوله وأن الله مخزي الكافرين"[2]**، و معنى سيروا أيها المشركين سير السائحين آمنين مدة أربعة أشهر لا يتعرض من خلالها لكم أحد، إضافة إلى ذلك فإن من فرائض الإسلام حج البيت من استطاع إليه سبيلا و هذا ما يدخل الآن ضمن السياحة الدينية، و في نفس السورة الآية (11-112)

" إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم و أموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة و الإنجيل و القرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف و الناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله"[3]

و معنى السائحون هنا الصائمون لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " **سياحة أمتي الصوم**" ويقول المفسرون أن السائحون هم المسافرين للجهاد أو طلب العلم، وفي سورة

[1] هاشم بن محمد بن حسين ناقور، أحكام السياحة و آثارها- دراسة شرعية مقارنة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، رجب 1424 هـ ص15-16.

[2]- سورة التوبة، الآية 02.

[3] سورة التوبة، الآية 111-112.

التحريم ورد قوله تعالى في الآية الرابعة " **عسى ربه أن طلقكن أن يبدله أزواجا خيرا منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات و أبكارا**" [1] **و معنى السائحات هنا صائمات سمي الصائم سائحا لأنه يسيح من النهار بلا زاد و قال بعض المفسرون مهاجرات أو صائمات.**

اعتبر ديننا الإسلامي السياحة من خلال ما ورد في القرآن الكريم من وسائل تقرب العبد إلى ربه عز وجل حين امتدح السائحين و السائحات في قوله تعالى:**" التائبون العابدون الحامدون السائحون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر و الحافظون لحدود الله وبشر المؤمنين"**[2].

و معنى السياحة من هذه الآيات الكريمة سياحة العبد إما للتقرب من خالقه بالصلاة و الصوم، أو تجولا في الأرض للتعبد و التأمل في ملكوت الخالق و آياته في خلقه كما ورد في قوله تعالى:**" قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير"**[3] ، و إما مسيرة استثمار بالنسبة للذين يضربون في الأرض للعلم أو العمل.

و هناك طائفة من الآيات القرآنية تدعو الإنسان إلى الاعتبار وأخذ الدروس من أحوال الأمم السابقة عبر التفكر في أفعالهم و مصيرهم وعاقبتهم وبالتالي عدم الوقوع في الأخطاء بالاستفادة من عوامل النجاح و الفشل لديهم .

" أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين كانوا من قبلهم كانوا هم أشد منهم قوة وآثار في الأرض فأخذهم الله بذنوبهم وما كان لهم من الله من واق"[4]

---

[1] سورة التحريم، الآية 4.

[2]– سورة التوبة، الآية 112. -

[3] سورة العنكبوت ، الآية 20.

[4] سورة غافر، الأية21.

" أفلم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم دمر الله عليهم و للكافرين أمثالهم"[1]

كما قد يحصل الاعتبار أيضا بالسياحة و السير إلى آثار الأمم السابقة الباقية حتى ننظر بعيوننا إلى آثارهم و الاستفادة من تجاربهم والتفكر في مصيرهم وكيف استطاعوا أن يعمروا الأرض بهذا البناء العظيم و لكنهم بظلمهم وعدم الاستجابة لنداء الأنبياء كانت عاقبتهم الهلاك.

" أولم يسيروا في الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم كانوا أشد منهم قوة وأثاروا الأرض و عمروها أكثر مما عمروها وجاءتهم رسلهم بالبينات فما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون"[2]

وردت روايات و مأثورات تدعو الإنسان إلى السياحة أيضا لما يكتسبه الإنسان منها تجارب حياتية مهمة وما فيه من ترويح عن النفس: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

" سافروا تصحوا، و جاهدوا تغنموا، و حجوا تستغنوا "

و قال صلى الله عليه وسلم: **" سافروا، فإنكم إن لم تغنموا مالا أفدتم عقلا "**

وقد قضى قسم من الأنبياء و المرسلين و الأولياء أغلب حياتهم في السياحة والتنقل يدعون إلى الله ويرشدون الناس إلى الدين و العقيدة و القيم الربانية الأصلية، فلا تراهم يطيلون البقاء كثيرا في بلد بحثا عن أقوام يحتاجون إلى الموعظة والنصيحة و الهداية.

و مما سبق يستخلص أن السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط الإنساني أو الفعل البشري الذي ينبغي أن يتقيد بجملة من التعاليم و الأدلة الشرعية، منها عدم ترك

[1] سورة محمد، الأية 10.

[2] سورة الروم، الأية 9.

واجب ديني كالصلاة و الصوم و الزكاة من أجل الترفيه و السفر، و عدم الوقوع في المحرمات و المبالغة في الإنفاق على اللهو و الترفيه على حساب الإنفاق على عائلته، و ضياع الوقت في اللعب و المبالغة في الراحة على حساب عمله و نشاطاته. مما يستلزم ضرورة الموازنة و المفاضلة بين الحاجات الضرورية و الأقل ضرورة و هكذا. وأخيرا فإن مفهوم السياحة في الإسلام يتضمن إتباع آداب و سنن يستحسن مراعاتها من طرف السائحين تفاديا في الوقوع في محظورات نهى عنها الإسلام.

2- مفهوم السياحة عند بعض الباحثين:

شاع لفظ السياحة " **Tourism** " من القرن التاسع عشر (تحديدا سنة 1811) على أنها كل سفر ترفيهي[1]. وقد ورد للسياحة أكثر من تعريف وكل منها يختلف عن الآخر بقدر الزاوية التي ينظر منها الباحث إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في تنمية العلاقات الدولية أو عاملا من عوامل تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب.

بدأت المحاولات الأولى لتعريف ظاهرة السياحة في الثمانيات من القرن التاسع عشر، وكان أول تعريف محدد للسياحة يعود للعالم الألماني جوييرفرولر(**Freuller Guyer**) عام 1905 بوصفها: " ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث و الغاية منها الحصول على الاستجمام و تغير الجو المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، واكتساب الوعي الثقافي و تذوق جمال المشاهد الطبيعية و نشوة الاستمتاع بجمالها "[2].

وما يعاب على التعريف السابق اهتم بالجوانب النفسية و المعنوية للسياحة و إهماله الجوانب الاقتصادية المترتبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم الاقتصادي النمساوي هيرمان فوشوليرون (**HERMAN Von Scholleron**) التركيز عليه في تعريفه

[1] - Pierre, Py, **tourismeunphénomèneEconomique**,(paris : la Documentation française ,2007),P11.
[2] Graham Dann, **The sociologyofTourism**: **EuropeanOrigins** and **Development** (London : Emerald Group Publishing ,2009), P89.

للسياحة عام 1910م، حيث أشار إلى أن السياحة هي:" الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات التي تتعلق بدخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل و خارج حدود منطقة معينة أو أية بلدة ترتبط بهم ارتباطا مباشر."

ركز هذا التعريف على الجانب الاقتصادي ولكنه أهمل هو الأخر الجانب النفسي و الثقافي للسياحة.

بعد هاذين التعريفين تعاقبت الكثير من التعاريف المختلفة والحديثة للسياحة من خلال كتابات الكثير منها:

تعريف ليفه نيزارول (**LEVIELLENizerolle**)سنة **1938** : حيث عرف السياحة بأنها " جميع الأنشطة غير المحققة للربح و التي يقوم بها الانسان بعيدا عن مقر إقامته المعتاد.

التعريف ركز على استبعاد الربح و الاستفادة المادية من جميع الأنشطة التي تتضمنها السياحة".

و لقد ساعدنا هذا التعريف في تمييز السياحة عن الهجرة على أساس أن حركة السائح حركة مؤقتة و قصيرة الأجل بينما الهجرة هي حركة أشخاص طويلة الأجل و قد تأخذ شكل الإقامة و العمل

تعريف روبرت لونكار (**ROBERTLanquard**): السياحة عبارة عن مجموع الأنشطة البشرية المتعلقة بالسفر و صناعة تهدف إلى إشباع حاجات السائح[1].

[1]عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، سنة 2009–2010، ص12

تعريف السويسري **آكلور(AKOLLER)** أن السياحة السويسرية تتكون من أولئك الأفراد الذين يقيمون مؤقتا بسويسرا بعيدا عن مقر إقامتهم للأسباب التالية[1]:

- الأسباب الصحية أو الترويج أو إرضاء احتياجات ثقافية.
- الأسباب المهنية (رحلات رجال الأعمال، مؤتمرات).
- الأسباب التعليمية (الطلبة).

نلمس من خلال هذا العريف أن **AKOLLER**قد حدد أنواع السائحين المترددين على سويسرا كمجتمع مضيف دون الإشارة إلى المدة التي يجب أن يقضيها السائح كحد أدنى أو أقصى لكي نعتبره سائحا.

- تعريف **ماكنتوش و زملائه (McIntosh)**"أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح و منشآت الأعمال، و الدول و المجتمعات المضيفة و ذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح و الزائرين"[2] .

نلاحظ أن هذا التعريف يركز على أربعة عناصر للسياحة هي: السائح، مؤسسات الضيافة، الحكومات التي تمارس نوعا من الضيافة، الناس الذين يقطنون في المناطق التي يزورها السائح.

✓ تعريف العالمين السويسريين سنة 1924 (HUNZIKER AND KRAFET): عرفا السياحة بأنها "مجموعة الظواهر و العلاقات الناشئة عن السفر و الإقامة لغير المقيمين طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم و لا يرتبط بممارسة أنشطة كسبية"[3].

[1] يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية، ط1، البيطاش للنشر و التوزيع، مصر، 2002،ص 14

[2] حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن،2006، ص23.

[3]Ahmed Tessa, **Economie Touristiques Aménagement du Territoire**, OPU, Alger, 1993, p21.

- ✓ تعريف كولدن(**COLDEN**) سنة 1939 "يقصد بالسياحة أي نوع من الحركة التي بمقتضاها يقيمون – الأفراد– للأي غرض في مكان خارج بلادهم بشرط عدم اعتبار هذه الإقامة لأغراض الكسب الدائم أو المؤقت"[1]
- ✓ تعريف ميس ودي ماي (المدير المساعد لمكتب السياحة بالكنغو البلجيكي سنة 1952) : " السياحة هي مجموعة التنقلات البشرية و الأنشطة المترتبة عليها و الناتجة عن ابتعاد الإنسان عن موطنه تحقيقا لرغبة الانطلاق الكامنة في كل فرد"[2]
- ✓ الفرنسي ميشيل بربيه بري: يرى أن السياحة هي الانتفاع بالإجازات، أو أوقات الفراغ للتمتع بالمظاهر أو المغريات الطبيعية أو الثقافية في منطقة تبعد إلى حد ما عن موقع الإقامة المعتاد[3].
- ✓ عبد رحمان أبو رباح : يعرف السياحة بأنها تغيير مؤقت إلى بلد أو مكان، ترتبط بعملية التعرف على بلدان أخرى، على الثقافة و الحياة الاجتماعية أو الطبيعية و لغرض الاتصال و الاحتكاك بهم[4].
- ✓ تعريف صلاح الدين عبد الوهاب: السياحة هي مجموعة العلاقات و الخدمات المرتبطة بعملية تغيير المكان تغيرا مؤقتا و تلقائيا و ليس لأسباب تجارية أو حرفية[5].

3- مفهوم السياحة لدى بعض المنظمات و المؤتمرات الدولية العالمية للسياحة:

أ. **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي** :المنعقد في روما 1963م أقر أن السياحة " ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان أخر لفترة مؤقتة لا تقل عن أربعة و عشرين ساعة، و لا تزيد عن

[1] أحمد الجلاد، التنمية و الإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب القاهرة، 2003، ص 50.

[2] الحسين حسن، التفاوض و العلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1993، ص 75.

[3] نعيم الطاهر ، سراب الياس، مبادئ السياحة ، دار المسيرة، الأردن الطبعة الثانية، 2007، ص 30

[4] نفس المرجع، ص 31.

[5] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص 13.

اثني عشر شهرا بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية أو التاريخية، و السياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية و السياحة الداخلية"[1]

ب. **مؤتمر (أوتاوا)** بكندا 1991 عرف السياحة بأنها " الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه"[2].

من خلال هذين التعريفين نلاحظ:

- السياحة هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة و مؤقتة.
- الغرض من السياحة لا يكون الكسب المادي كما أنها قد تكون داخلية أو خارجية.

ج. **المنظمة العالمية للسياحة "**World Tourisme Organisation"

قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها: نشاط من الأنشطة التي تتعلق بخروج الفرد عن الوسط الذي يقيم فيه و لمدة لا تتجاوز سنة متواصلة، لغرض الترفيه و الاستمتاع أو غيرها على ألا تكون مرتبطة بممارسة نشاط بهدف الحصول على دخل[3].

د. **تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة:** " السياحة عبارة عن لفظ ينصرف إلى أسفار المتعة، فهي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار".

وقد ركز **الاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للسياحة** في تعريفه للسياحة على ضرورة قضاء ليلة في المنطقة التي تمت إليها الزيارة.[4]

---

[1] محي محمد مسعد، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، ب ت ، ص 61.

[2] نفس المرجع ، ص 62.

[3] صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010 ، ص 30.

[4] محمد مدحت جابر، الجغرافيا البشرية، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2003، ص86.

تعريف الجزائر للسياحة:

بالنسبة للجزائر فإنها تبنت تعريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم التي حددتها وزارة السياحة و المتعلقة بتوافد السياح و المنشآت الفندقية، حيث:

أ- **الداخل:** كل مسافر تطأ أقدامه أرض الجزائر(التراب الوطني)، خارج منطقة العبور.

ب- **المسافر:** كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كان سبب تنقله و دوافع دخوله، و مهما كانت جنسيته و مكان إقامته، باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية و الذين يقيمون في بواخرهم طوال مدة إقامتهم في البلاد.

ت- **الجوال في رحلة بحرية** : كل شخص يدخل الحدود البحرية الوطنية و يغادرها في نفس السفينة أو الباخرة التي دخل بها، و التي يقيم على متنها طوال مدة إقامته.

ث- **الزائر:** كل شخص يدخل التراب الجزائري و لا يمارس نشاطا مأجورا و يشمل هذا التعريف:

- **السائح:** هو زائر مؤقت و لفترة محدودة على الأقل 24 ساعة في الجزائر لأسباب أو لدوافع مختلفة منها: المتعة و الترفيه، زيارة الأهل و الأقارب، قضاء عطلة، الصحة، الدراسة، الدين، الرياضة، أشغال، مهام ، أعمال.....الخ
- **غير المقيم:** هو السائح، الجوال، المسافر، العابر للجزائر باستثناء المتجولين في إطار النزهة أو الرحلة البحرية.[1]

من خلال التعاريف السابقة يفهم بأن السياحة لها أكثر من تعريف كل واحد منها يختلف عن الأخر باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى السياحة، فالبعض ينظر إليها بوصفها ظاهرة اجتماعية، وآخرون يرونها ظاهرة اقتصادية، ومنهم من يركز على دورها في

[1] الديوان الوطني للإحصائيات: مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر، ص275.

تنمية العلاقات الإنسانية و الثقافية بين الشعوب. ولكن الأمر الذي تتفق فيه الكثير من التعاريف هو أن السياحة تنشأ للحصول على الراحة وليس للعمل، وأنها يجب أن لا تؤدي السياحة إلى إقامة دائمة و لا تكون لأقل من 24 ساعة[1].

كما أن محاولات العديد من المتخصصين، للوصول إلى تعريف دقيق للسياحة تشير إلى أن جميعها تتفق على أن هناك عنصريين أساسيين يحددان السياحة هما " **الانتقال والغاية**" .

ورغم أن للسياحة مفاهيم متعددة لكن معظمها يؤكد على البعدين المكاني والزماني من حيث تغيير محل الإقامة الدائم لفترة لا تصل إلى الإقامة الدائمة، كما يؤكد على الجانب الثقافي في تمتع الفرد والراحة النفسية

ثانيا: تعريف السائح

ينتقل غالبية البشر سواء داخل القطر أو خارجه، فمنهم من ينتقل للحصول على عمل، و منهم من يهاجر وآخرون لزيارة الأقارب، و هكذا تعددت الفئات البشرية التي تتقل من مكان لأخر و المهم هو تحديد الفئات التي تنتقل لأغراض سياحية، و قد تعددت الآراء حول تعريف و تحديد السائح .

فلقد ارتبط تعريف السياحة بتعريف السائح فكان المدخل لتعريف السياحة من خلال تعريفهم للسائح و ما يقوم به من نشاط و علاقات من خلال حركته المؤقتة خارج محل إقامته المعتادة، وفي عام 1937 أوصت عصبة الأمم بتعريف السائح " بأنه الفرد الذي يسافر لمدة 24 ساعة أو أكثر إلى بلد غير الذي يقيم فيه عادة[2].

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36 ، 2013،ص 97.

[2] عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، نفس المرجع السابق، ص 14.

و من بين الفقهاء الذين قاموا بتعريف السائح نجد :

- ✓ **تعريف يفاستينارد:** " يمكن اعتبار السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة و لا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية: المتعة، الصحة، المهمات و الاجتماعات، رحلات الأعمال و التنقلات الخاصة، الرحلات الدراسية".
- ✓ **تعريف الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية:** "السائح هو أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامته المألوفة"[1]
- ✓ **مؤتمر الأمم المتحدة للسفر و السياحة الدوليين(روما1963):** حيث عرف السائح على أنه:" أي شخص يزور دولة أخرى غير الدولة التي اعتاد الإقامة فيها لأي سبب غير السعي وراء عمل يجزي منه في الدولة التي يزورها"[2]
- ✓ **لجنة الإحصائيات عصبة الأمم المتحدة عام 1937:** بتحديد من هم السائحون على النحو التالي:

- الأشخاص الذين يسافرون للترويح عن النفس أو لأسباب عائلية أو لبواعث صحية.
- الأشخاص الذين يسافرون لحضور الاجتماعات الدولية أو لتمثيل بلادهم أيا كان نوع التمثيل (علميا، إداريا، سياسيا، أو رياضيا).
- أرباب العمل الذين يسافرون لأسباب تتعلق بأعمالهم.
- الأشخاص الذين يسافرون في رحلات بحرية حتى و لو كانت فترة إقامتهم أقل من 24 ساعة[3].

[1] يحيى سعيدي، سليم العمراوي، مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص 89.

[2] يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية ،نفس المرجع السابق، ص 23.

[3] خالد كواش ، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية– حالة الجزائر– رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004، ص17.

و عليه فالسائح في نظرهم هو أي شخص يسافر لفترة من 24 ساعة أو أكثر إلى دولة أخرى غير تلك التي يقيم فيها بصفة دائمة.

- ✓ **الحلف الدولي للصحافيين والكتاب السياحيين بفرنسا:**" السائح هو من ينتقل لغرض ما خارج الأفق الذي اعتاد الإقامة فيه، و ينتفع بوقت فراغه لإشباع رغبته في الاستطلاع تحت أي شكل من أشكال هذه الرغبة و لسد حاجاته من الاستجمام و المتعة"
- ✓ **المنظمة العالمية للسياحة:** وضعت المنظمة سنة 1963 التعاريف التالية حول مصطلح " زائر": " الزائر هو كل شخص يتوجه إلى بلد لايقيم فيه عادة، لأغراض مختلفة وليس لممارسة مهنة مقابل أجر داخل الدولة التي يزورها. هذا المصطلح يخص فئتين من الزوار:
  - **السياح:** هم زوار مؤقتين يمكثون على الأقل 24 ساعة في البلد الذي يزورونه، و تتلخص دوافع زيارتهم في الترفيه و الراحة، الصحة و الرياضة، حضور المؤتمرات و الندوات الثقافية و العلمية.
  - **المتنزهون:** هم زوار لا تتعدى إقامتهم في بلد 24 ساعة، و عليه يتم اعتبار الشخص سائحا إذا قام بالرحلة:

- للمتعة، زيارة الأهل و العائلة، أو لأسباب صحية.
- لحضور اجتماعات أو مؤتمرات.
- على متن السفن (رحلة بحرية) ولو أقام لمدة تقل عن 24 ساعة.

ويستثنى من فئة السياح كل من:

- الأشخاص الذين يصلون إلى البلد بعقد عمل، أو الذين يبحثون عن عمل.
- الواصلون للإقامة الدائمة في هذا البلد.

- الطلبة و الدارسين[1].

المطلب الثاني: صور السياحة و كيفيات تفعيليها

سنتطرق في هذا المطلب إلى صور السياحة **(الفرع الأول)** ثم تبيان الأسس التي تقوم عليها السياحة **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول: أنواع السياحة

تتعدد الأنماط السياحية تبعا لميولات و رغبات السائح المراد إشباعها من خلال قيامه بالرحلات السياحية، تماشيا مع التطور الاقتصادي و العلمي و الثقافي و الحضاري الذي يشهده المجتمع في عالمنا المعاصر فالسياحة تختلف تبعا للدوافع و الرغبات و الاحتياجات المختلفة و فيما يلي سيتم عرض بعض أنواع السياحة.

أولا: وفقا لمعيار الغرض من السياحة(الدافع أو ا لهدف)

يمكن تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:

1-السياحة الدينية:

تعتبر من أقدم أنواع السياحة و تتمثل في زيارة المواقع الدينية، و يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها: " ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية و تاريخها وما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد فهي سياحة تقليدية تمثل مصدرا للتعرف على التراث الديني لدولة ما و من أشهر المواقع الدينية التي شهدت زيارات دينية منقطعة النظير زيارة مكة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية بالنسبة للمسلمين و كذلك دولة الفاتيكان في روما للمؤمنين بالعقيدة المسيحية[2].

1 دليلة طالب، عبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات : نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011، ص 571-572.

2 حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة الطبعة الأولى، 2006، ص43.

2-سياحة الأعمال و المؤتمرات:

سياحة الأعمال " هي الزيارات التي يقوم بها أصحاب الأعمال و ممثلي الشركات الكبرى إلى دول خارجية بهدف متابعة أشغالهم، و يلجأ معظم رجال الأعمال إلى الاستجمام في البلد الذي يزورونه"[1]كما يعني هذا النوع من السياحة أن ينتقل السائح إلى مكان آخر أو دولة أخرى بغرض العمل المؤقت و لفترة زمنية محددة، و يكون العمل محدودا أو موارده محدودة أيضا[2]، و يعود السبب في ازدهار هذه السياحة إلى التقدم التقني و التكنولوجي كما يعود إلى ظروف الركود و الكساد الذي يصيب بعض الدول و ازدهار بعض الأعمال في دولة أخرى.

أما سياحة المؤتمرات هي استضافة المؤتمرات على اختلاف أنواعها و تنظيمها من الأنشطة السياحية المتطورة، و هي تتطلب إمكانيات سياحية كبيرة من حيث توفير أماكن الإيواء ووسائل النقل السياحي و التسهيلات السياحية الأخرى بالإضافة إلى توفير مستوى رفيع من حيث إعداد خبراء و منظمي مدن المؤتمرات. و تعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير و تتسابق الدول المختلفة على استضافة و تنظيم المؤتمرات لتحقق من ورائها مكاسب سياسية و اقتصادية و إعلامية كبيرة[3].

يعتبر هذا النوع من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين في بعض الدول الأوروبية[4]،حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في السنوات العشرين الأخيرة و ما تبع هذا من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية، السياسية، الثقافية و اجتماعية بين معظم دول و يرتبط هذا النوع

[1] محمد خميس الزوكة : " صناعة السياحة " ، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 1998، ص 40.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، " صناعة السياحة" ، نفس المرجع السابق، 1997،ص22.

[3] أحمد فوزي ملوخية، "مدخل إلى علم السياحة" المرجع السابق، ص83.

[4] حسن أحمد شحاتة، التلوث البيئي و إعاقة السياحة، نفس المرجع السابق، ص 40.

بأنواع أخرى كسياحة المعارض و من عوامل ظهورها هو زيادة التخصص العلمي و المهني وما يترتب على ذلك من تغير في التركيب الاجتماعي و التطور التكنولوجي الأمر الذي يؤدي إلى كثرة عقد اللقاءات العلمية و المهنية و الثقافية....[1]و تعرف سياحة المؤتمرات بأنها تطور لصناعة السياحة عن طريق تنظيم مؤتمرات دولية مهمة تمتاز بضخامة الحجم وعلو الدرجات ووفرة الأرباح بالإضافة إلى تطوير البلد المضيف.

ويتطلب هذا النوع من السياحة إمكانيات هائلة ووسائل نقل و تسهيلات، و توفير مستوى رفيع من حيث المؤهلات ووجود تسهيلات و خدمات سياحية لقاعة المؤتمرات بالإضافة إلى أساليب الترجمة الفورية هذا من ناحية و توفير الإقامة المناسبة والنقل والتسهيلات من ناحية أخرى[2] لأن المشاركين في هذا النوع من السياحة لا يقضون معظم وقتهم في الفنادق و القاعات بل يكرسون جزء من وقتهم في الاستجمام و الرحلات السياحية القصيرة ومن الدول العالمية المشهورة بهذا النوع من السياحة اسبانيا، هولندا، أمريكا ومن الدول العربية قطر، الإمارات العربية المتحدة، تونس.....[3] .

3- سياحة المعارض:

تشمل الرحلات لحضور المعارض الدولية سواء المتعلقة بمواد البناء أو بالطائرات المدنية أو الحربية أو السيارات أو بالكتاب و الباحثين[4]، فالمعارض الدولية تستقطب بالإضافة إلى رجال الأعمال عددا كبيرا من السياح بهدف المشاهدة و التمتع و غالبا التسوق.

---

[1] محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامع، مصر 2007،ص 34.

[2] عصام حسن السعيدي، إدارة مكاتب و شركات وكلاء السياحة و السفر دار الراية، الاردن، الطبعة الأولى 2009، ص25.

[3] يسرى دعبس، السلوك الإستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية ، نفس المرجع السابق، ص 169.

[4] . مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي المؤسسة ، الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 2003، ص5

4- السياحة الثقافية:

تتم عبر زيارة السائح بلاد أجنبية و دراسة أو معرفة شعوبها و خصائصها التي تميزها عن غيرها، و زيارة المعالم الأثرية و الحضارية لذلك البلد وقد عرف سميث (Smith) السياحة الثقافية "بأنها امتصاص السائح لمظاهر الحياة الماضية لمجتمعات قديمة" و نلاحظ من خلال ذلك ظواهر مثل: أساليب المنازل و الحرف، و معدلات الزراعة و الري....كما عرف ريتش وزينز السياحة الثقافية بأنها "عنصر جاذبية للمناطق السياحية" وقد أبرز مجموعة عناصر تجذب السائحين إلى أماكن معينة منها: الحرف اليدوية، اللغة، التقاليد، الدين، فن المعمار، الفن و الموسيقى....الخ[1].

أما المشرع الجزائري فقد عرف السياحة الثقافية في المادة 03 من القانون 03-01 السالف الذكر: " السياحة الثقافية كل نشاط استجمام يكون الدافع الرئيسي فيه هو البحث عن المعرفة و الانفعالات من خلال اكتشاف تراث عمراني مثل المدن و القرى و المعالم التاريخية و الحدائق و المباني الدينية أو تراث روحي مثل الحفلات التقليدية و التقاليد الوطنية أو المحلية"[2]

إن السفر للاطلاع على طراز الحياة المتنوعة يمثل نوعا من السياحة الثقافية و فرصة للاطلاع على ما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم و حضارتهم في الأزمنة القديمة، فالزيارات إلى بيوت الشخصيات البارزة التي أثرت في التاريخ مثل شكسبير و نابليون و

[1] يسرى دعبس، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة و النامية، نفس المرجع السابق، ص169.

[2] القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فبراير سنة 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

سجن مانديلا جنوب إفريقيا.....الخ وغيرها تمثل نوعا من أنواع السياحة الثقافية التي تستقطب فضول السياح من شتى أنحاء العالم[1].

كما يعتمد هذا النوع من السياحة على إقامة المهرجانات الثقافية و الشعرية مثل مهرجان بابل في العراق و مهرجان السينما العربية أو توزيع جوائز الأوسكار في أمريكا أو مهرجان كان للسينما العالمية[2] و يعد هذا النوع من السياحة أحد أشكال السياحة التي يسعى إليها السائحون بهدف إشباع رغباتهم المعرفية حيث يعتمد هذا النوع على إقامة الندوات الثقافية وكذا المعارض الخاصة بالكتب و المسابقات الثقافية.

حيث تعمل السياحة على زيادة معلومات السائح و إشباع حاجاته من الناحية الثقافية، عبر إقامة الندوات و الدورات الثقافية و المعارض الخاصة، و المسابقات الفنية مثل: " تظاهرة الجزائر عاصمة للثقافة العربية لسنة 2007 "، تلمسان عاصمة للثقافة الإسلامية2011 و الجزائر مثلا و بتاريخها العريق عرفت حضارات متعاقبة (فينيقية، يونانية، رومانية، إسلامية، عثمانية....) ناهيك عن تنوع و اختلاف العادات و التقاليد و الحرف أو الصناعات اليدوية و اللهجات و الأزياء[3].

5- السياحة العلاجية (الاستشفائية أو الصحية)

هناك مناطق أنعم الله عليها بإمكانات تتسم بخصوصيتها كوفرتها على مقومات العلاج الطبيعي، من المياه الحارة الغنية بالأملاح المعدنية، مما ساهم و يساهم في إنشاء منتجعات سياحية علاجية لأعداد كبيرة من السياح طالبي الاستشفاء من الأمراض المختلفة مثل الشلل، أمراض الروماتيزم، السمنة المفرطة، أمراض الكلى، وأمراض الجهاز الحركي.

---

[1] عبد الإله أبو عياش ، عبد الحميد الطائي، جمال الحرامي، مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية و التطبيق، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص65.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، نفس المرجع السابق، ص 65.

[3] مصطفى عبد القادر: " دور الاعلان في التسويق السياحي"، نفس المرجع السابق، ص53.

وقد عرف " الاتحاد العالمي للسياحة" السياحة العلاجية بأنها " تقديم التسهيلات الصحية باستخدام المصادر الطبيعية للبلد، و بشكل خاص المياه المعدنية و المناخ"[1]. أما"كلاوسكولينات" فعرفها في كتابه " جغرافية السياحة ووقت الفراغ" بأن " الأماكن العلاجية أماكن سياحية معترف بها، تشمل الوقاية و العلاج و التأهيل من الأمراض الصحية"[2] وبعبارة أخرى أن هذا النوع من السياحة يتضمن " انتقال الأشخاص من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بهدف الاستفادة من العناصر الطبيعية التي وهبها الله لهذه المناطق في مجال العلاج و الاستشفاء"

أما المشرع الجزائري فقد عرف السياحة العلاجية في المادة 03 من القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة فأطلق عليها تسمية **"السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر"** هي " كل تنقل لأغراض علاجية طبيعية بواسطة مياه المنابع الحموية ذات المزايا الاستشفائية العالية أو بواسطة مياه البحر"[3]

حيث يقوم المرضى بالسفر إلى أماكن معينة توفر لهم العلاج من الأمراض التي يعانون منها، و تتميز هذه الأماكن أو المناطق بمناخها الصحي و غناها بالمياه و الينابيع المعدنية الأعشاب الطبيعية، و العيون الطبيعية الساخنة و حمامات الرمل (الدفن في الرمل) و العلاج بمياه البحر[4].

و تعد السياحة العلاجية من الأنواع الهامة للسياحة الحديثة خصوصا في الدول التي تتمتع بوجود العيون و الآبار الكبريتية التي تساعد و تشجع على الشفاء من بعض الأمراض

---

[1] ريان درويش، " الاستثمارات السياحية في الأردن" – الحصيلة و الآفاق المستقبلية –رسالة ماجستير،كليةالاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 1996،ص54.

[2] كلاوس كولينات، جغرافية السياحة و وقت الفراغ، ترجمة نسيم برهم، عمان، المنشورات الجامعة الأردنية، 1991، ص66.

[3] القانون رقم 03-01 السالف الذكر.

[4] أحمد الجلاد " البيئة المصرية و قضايا التنمية" ، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر1998، ص167.

كما ترجع أهمية هذا النوع من السياحة إلى التطور التكنولوجي و التقني الهائل و ما تبع من زيادة سرعة الحياة و ضيق الوقت التي أدت إلى ظهور أمراض كثيرة مثل القلق و التوتر النفسي و أمراض الجهاز التنفسي مما دفع المعالجين للعودة إلى الطب الطبيعي عن طريق استخدام حمامات الرمال وعيون المياه الساخنة و أشعة الشمس أو مستشفيات علاجية من بعض الأمراض، كالقلق النفسي و الاكتئاب أو أمراض القلب و التنفس وغيرها[1]

و تعود ظاهرة السياحة العلاجية إلى الماضي البعيد حسب ما أثبتته الدراسات الطبيعية. و باستعراض تاريخ العلاج بالمياه المعدنية يلاحظ أن ارتباط الإنسان بالمياه كان بهدف ديني و صحي في آن واحد، إذ كان الناس يعتقدون بأن منابع المياه المعدنية هي أماكن مقدسة، و كانوا يظنون أن الأثر العلاجي بهذه المياه يأتي من قوى ربانية خارقة للطبيعة. وهكذا كانت المياه قديما تعد بمثابة الإله الذي يحقق الشفاء للمرضى، و لذلك عبد الناس الأنهار، مثل ما كان الأمر في الأزمنة الغابرة بنهر النيل.

و تختلف مناطق السياحة العلاجية باختلاف مقوماتها العلاجية وباختلاف طرق استغلالها في هذا المجال. و تقسم هذه المناطق من حيث العلاج الذي تستغل فيه إلى:

- مناطق بها مياه معدنية، تستعمل للشرب أو للاستجمام.
- مناطق تتوفر على المياه المعدنية، إضافة إلى جوها العلاجي، الذي يستغل للاستشفاء.
- مناطق تستغل مياه البحر للعلاج .
- مناطق تتوفر على وسائل طبيعية أخرى تستغل في العلاج، كالطمس والدفن في الرمال، كما هو الحال في بعض المناطق الصحراوية بالجزائر مثل بسكرة ووادي سوف.

[1] حسن أحمد شحاتة ، التلوث البيئي و إعاقة السياحة، نفس المرجع السابق، ص 48.

ووجود كهوف تنبعث منها غازات بخارية تستعمل في علاج بعض الأمراض مثل ما هو عليه الأمر في حمام " كريف" بمدينة خنشلة[1].

وتعد مصر من الدول التي تتوفر على مقومات السياحة العلاجية، والتي تتجسد في صحراء سيناء التي تتوفر على الكثير من الأماكن المستخدمة في مجال السياحة العلاجية، في شكل ينابيع من المياه و آبار ، من أهمها " عيون موسى " التي تتميز بمياهها العذبة، و بتوافر بعض الأملاح المعدنية التي لها صفات علاجية، كأملاح الصوديوم و المغنيزيوم المستعملة في علاج أمراض الكلى و الجهاز البولي[2].

كما تعتبر الأردن السياحة العلاجية أحد دعامات قطاعها السياحي، و تظهر في عدة مناطق من البلاد منها:

- ✓ السياحة العلاجية بالمياه المعدنية، في الوزارة، الشونة الشمالية وغيرها.
- ✓ السياحة العلاجية بالمياه المالحة، المتمثلة في البحر الميت و ضفافه الرملية.
- ✓ السياحة العلاجية الصحراوية، في الأزرق، ورم، والتي تستخدم فيها الشمس كعلاج لبعض الأمراض .
- ✓ السياحة الجبلية، في عجلون[3].

وتعد مدينة باث في بريطانيا و مدينة مونتاكاتيني في ايطاليا و البحر الميت و حمامات ماعين في الأردن من المعالم السياحية المعروفة عالميا حيث تتوفر فيها المسابح و الينابيع الطبيعية الخلابة فهذا النوع يساعد على خلق انطباع ايجابي للسياح خاصة بالنسبة للمرضى الذين يتم معالجتهم بصورة جيدة أو يشفون من أمراضهم و هذا يتطلب ضرورة تطوير المناطق السياحية و العلاجية و توفير الخدمات المساعدة الجيدة لها، كما يؤدي إلى

[1] عشي صليحة، نفس المرجع السابق، ص27.

[2] نفس المرجع السابق، ص 27.

[3] ريان درويش، الاستثمارات السياحية، نفس المرجع السابق، ص 55

تشغيل الكادر الطبي وزيادة كفاءته و مهاراته و توفير عدد كبير من العاملين في المجال الطبي و هذا بدوره يساعد على رفع الدخل الفردي و القومي للبلد المعني.

و الجزائر تمتلك مقومات السياحة العلاجية، مما يؤهلها في حالة حسن استغلالها لتكون مركزا وقطبا سياحيا في هذا المجال، فهي تتوفر على العديد من الحمامات المعدنية، التي تتميز بمياه حارة وبارتفاع نسبة الأملاح المعدنية بها، مثل حمام قالمة، حمام بوحجرة، حمام بوحنيفية، حمام بوغرارة، وهي تتخصص في معالجة مجموعة من الأمراض العضوية، إضافة إلى أنها تمتلك إمكانيات علاجية بمياه البحر و رمال الصحراء.

6-السياحة الترفيهية:

السياحة الترفيهية أو كما تسمى بسياحة الاستجمام يكون الهدف الأساسي من وراء الرحلة هو تحقيق الترفيه و لذلك يسمى هذا النمط من السياحة بالسياحة **الأصلية**. ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الاستجمام و الراحة للسياح و يتحقق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف و العوامل التي تحقق للجسم و الذهن الراحة المنشودة، و تعتبر السياحة الصيفية و الشتوية من أهم حركات السياحة الترفيهية و تستحوذ على أهمية كبرى في السياحة العالمية.

و بشكل عام تمتاز السياحة الترفيهية بطول فترة بقاء السائح الذي يصل في العادة إلى ما بين 10-20 يوم[1].

فالسياحة الترفيهية هي تغيير مكان الإقامة لفترة لغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس و ليس لغرض آخر، و يتخلل هذا النوع الاستمتاع بممارسة الهوايات المختلفة كصيد السمك و الغوص تحت الماء و غيرها من الهوايات المختلفة التي يمارسها السائحون و يعتبر هذا النوع من أقدم الأنماط السياحية التي عرفها العالم حيث تشير بعض الدراسات إلى

[1] أحمد فوزي ملوخية، "مدخل إلى علم السياحة" المرجع السابق، ص84.

أن السياحة الترفيهية تسير بمعدل أسرع من الأنواع الأخرى في كثير من الدول ومثال ذلك دول بحر المتوسط التي تعتبر من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية لما تتمتع به من مقومات كثيرة[1] خاصة المنتزهات الطبيعية والمناظر الخلابة والحدائق العامة و اعتدال المناخ صيفا و شتاءا والهدف من هذه الرحلة هو قضاء وقت الفراغ و العطلات لاستعادة النشاط و الحيوية و لا تقتصر السياحة الترفيهية على التنوع الطبيعي و إنما تشمل أيضا المؤسسات الترفيهية التي هي من صنع الإنسان.

وقد عرف المشرع الجزائري السياحة الترفيهية في المادة 03 من نفس القانون السابق الذكر على النحو الآتي:" السياحة الترفيهية و الاستجمامية هي كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية، مثل حظائر التسلية و الترفيه و المواقع الجبلية و المنشآت الثقافية و الرياضية".

و يبقى على الدول النامية المهتمة بهذا النمط السياحي أن تواكب الزمن، و تهيئ السبل الترفيهية التي تتماشى مع متطلبات السائحين من طالبي هذا المنتوج السياحي باختلاف أذواقهم و رغباتهم، من أجل جذب أعداد كبيرة من السياح من مهتمي السياحة الترفيهية.

7- السياحة التاريخية:

يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة و الترفيه و على كل ضرورات المحافظة عليها، كما أن للآثار السياحية دور مهم في تحقيق التفاهم و تقوية العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتطويرها و حمايتها[2].

[1] محمد الصيرفي، التخطيط السياحي، نفس المرجع السابق، ص56.

[2] مصطفى عبد القادر، دور الإعلان في التسويق السياحي نفس المرجع السابق، ص47.

و تعتبر الآثار التاريخية من المواضع السياحية المهمة عند السياح لذلك يعتمد الكثير منهم زيارتها ليقف أمام ما تركته أيدي الأجيال السابقة من فن معماري يتجلى بأبهى و أجمل صورة في واجهة الزائر.

و يستقطب هذا النوع من السياحة أفواجا من السياح و خاصة من كبار السن و العلماء و المثقفين و الباحثين، لذلك تعتبر من أرقى تصنيفات السياحة لكنها تتطلب اهتمام الدولة و مؤسساتها الرسمية للمحافظة على المناطق الأثرية.

8-السياحة الرياضية:

يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية و بطولات العالم.

و تنقسم السياحة الرياضية إلى نوعين سالبة و موجبة، و السياحة الرياضية الموجبة تتمثل في السفر و الإقامة للمشاركة الفعلية في المباريات الرياضية و يضم هذا النوع جميع أنواع الرياضات المعروفة و تمثل السياحة السالبة بالسفر و الإقامة من أجل مشاهدة المباريات و الاحتفالات الرياضية[1].

و يعتبر هذا النوع من السياحة من الأنواع القديمة والتي كانت تشمل رحلات الصيد، و في الوقت الحاضر أصبح يمثل هذا النوع صيد الأسماك، التجديف، ركوب الخيل...الخ و غيرها وقد تزايدت أهميتها نتيجة زيادة اهتمام المجتمعات البشرية بهذا النوع من النشاط، و السمة الأساسية لهذا النوع هو إقامة المهرجانات السياحية و الرياضية وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من ممارسيها[2] و قد شهد هذا النوع من السياحة تطورات نوعية في عدد كبير من

[1] مروان السكر، " مختارات من الاقتصاد السياحي"، مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن- 1999، ص 17.

[2] وفاء زكي إبراهيم، " دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية"، نفس المرجع السابق، ص147.

البلدان مثل اسبانيا، اليونان، تركيا، لبنان....الخ حيث تتوفر على الخدمات الترفيهية المكملة و الخدمات الصحية و ما زالت تحظى بإقبال شعبي مما يجعلها سفيرا للتعريف بالدول و وسيلة لتسويق منتوجاتها[1].

ثانيا: وفقا للموقع الجغرافي (معيار الحدود السياسية)

يعتمد هذا المعيار على حركة السياح فيما إذا كانت داخل حدود البلد السياسية أم تتعداها، وبموجب ذلك نميز بين شكلين من السياحة

1-السياحة الداخلية: (السياحة المحلية)

هو النشاط السياحي الذي يتم من مواطني الدولة لمدنها المختلفة التي يوجد بها جذب سياحي أو معالم سياحية تستحق الزيارة أي أن السياحة الداخلية هي صناعة تكون داخل حدود الدولة و لا تخرج عن نطاقها.

لكن هذا المفهوم (مفهوم السياحة الداخلية) يختلف عند بعض الدول، فنجد أمريكا و كندا تعرف السياحة الداخلية حسب مسافة الرحلة التي يقطعها المسافر فإذا كان 100كم أو أكثر بعيدا عن مقر إقامته يعتبر سائحا داخليا أما في بلغاريا و ألمانيا فيعرفون السائح الداخلي على أنه المواطن الذي يقضي خمسة أيام بعيدا عن محل إقامته، أما في بريطانيا فالسائح الداخلي هو ذلك الشخص الذي يقضي أربع ليال أو أكثر بعيدا عن سكنه لغير أغراض العمل داخل حدودها[2].

فالسياحة الداخلية هو انتقال مواطني الدولة داخل حدود دولتهم و هنا ينتقل السائح من مكان إقامته ليزور مكان آخر حدود الدولة التي يقيم فيها و أن يقضي ليلة على الأقل

[1] حميد عبد النبي الطائي، أصول صناعة السياحة، نفس المرجع السابق، ص259.

[2] Ann Rowe .John D Smith and Fiona Borein.Travel and Tourism. Cambridge university press.2002.p6.

في مكان المزار ليس بغرض العمل و لكن بغرض الترفيه و الاستجمام أو لأسباب دينية أو حضور مؤتمر أو ندوة.

وعليه فإن السياحة الداخلية تشمل حركة السياح المواطنين من حملة جنسية البلد داخل حدود البلد السياسية، و تشير تقديرات منظمة السياحة العالمية على أن ما ينفق على السياحة الداخلية يتراوح ما بين 70–80 % من إجمالي الإنفاق السياحي العالمي، و يختلف هذا المعدل من بلد لأخر. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يصل إلى أكثر من 90% و في المملكة المتحدة بحدود 70 % و ايطاليا 46% و سويسرا44% و هناك إحصائية تشير إلى أن حجم السياحة المحلية يعادل تسعة أضعاف حجم السياحة الخارجية.[1]

و ترجع أهمية السياحة الداخلية في أنها تزيد من وحدة المجتمع و التضامن الاجتماعي و التمسك بالقيم السائدة مما يخلق شعور بالقومية و الانتماء و الهدف من هذا النوع أنه مصدر لا ينضب للدخل القومي حيث يساعد ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة وذلك من خلال التوزيع الأمثل للدخل القومي بالإضافة إلى تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة داخل البلاد و يعد هذا النوع من السياحة ركيزة مهمة تعتمد عليها السياحة الخارجية حيث أن تنشيطها يشجع على استكمال و تحسين المرافق السياحية المتعددة و خلق أماكن جديدة و بتالي خلق قيادات فنية قادرة على تقديم أنواع مختلفة من الخدمات السياحية.

و يمكن تحديد العوامل التي ساعدت على تحقيق النمو السريع للسياحة المحلية فيما يلي:[2]

- ✓ الرغبة في الاستمتاع و الاستثمار أوقات الفراغ في أنشطة ترفيهية.

[1] أحمد فوزي ملوخية، "مدخل إلى علم السياحة " *نفس المرجع السابق*، ص61.

[2] سماعيني نسيبة،" دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية " نفس المرجع السابق، ص 13.

- ✓ تشجيع الحكومات للسياحة الداخلية.
- ✓ تعد السياحة الداخلية اقل تأثيرا من السياحة الخارجية بالظروف السياسية و الاقتصادية التي تِؤثر على السياحة الدولية.
- ✓ انخفاض تكاليف الرحلات السياحية الداخلية مقارنة بالرحلات السياحية الخارجية، و ارتفاع أسعار النقل الجوي في العالم مؤخرا أدى إلى اكتفاء الكثير من الأفراد بإشباع رغباتهم من خلال السياحة الداخلية مستخدمين وسائل نقل داخلية اقل تكلفة.
- ✓ إجراءات الرحلة السياحية الداخلية اقل تعقيدا من إجراءات الرحلة الخارجية وكنتيجة لهذه العوامل لاقت السياحة الداخلية اهتماما كبيرا من الحكومات و بالذات المخطط السياحي على اعتبار أنها تمثل قاعدة واسعة للسياحة الدولية و منشط هام للدورة الاقتصادية داخل البلد و بديلا عن السياحة الدولية، بالإضافة إلى أنها تشبع حاجات كامنة في نفس المواطن و ترفه عن كاهله.

2-السياحة الإقليمية:

و يقصد بها السفر و التنقل بين دول مجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل الدول العربية أو الإفريقية أو دول جنوب آسيا (أندونسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلاندا) و تتميز السياحة الإقليمية بقلة التكلف الإجمالية للرحلة نظرا لقصر المسافة التي يقطعها السائح بالإضافة إلى تنوع و تعدد وسائل النقل المتاحة مما يغري الكثيرين بالاتجاه نحو الدول القريبة أولا ثم يلي ذلك التفكير في زيارة الدول الأبعد خاصة عند وجود تسهيلات و مميزات و مغريات سياحية تشجعهم على الأسفار الطويلة أو السياحية بين القارات[1].

[1] محمد الصيريفي، التخطيط السياحي، نفس المرجع السابق ،،ص49-50.

3-السياحة الخارجية (الدولية):

و يقصد بها انتقال السياح الأجانب إلى بلد ما أي وجود حركة سياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية الدولية، وفيها يجد السائح تغايرا في أمور متعددة كاللغة و العادات و التقاليد و النظم السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بالإضافة إلى أن هذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على إذن بدخول البلد " تأشيرة دخول" و إجراءات تصريف العملة و غيرها من الإجراءات الأخرى[1].

و هذا النوع من السياحة تشجعه معظم دول العالم و ذلك للحصول على العملات الصعبة كما يتطلب هذا النوع خدمات مختلفة حيث كلما تنوعت الخدمات السياحية من ناحية الجودة و الأسعار وتطورت البنية التحتية و الفوقية كلما زاد عدد السياح الأجانب و عليه يعتمد هذا النوع من السياحة على : توفر الخدمات السياحية، تطور البنية التحتية، توفر الأمن و الاستقرار و احترام السياح، ثبات القوانين و انخفاض الأسعار[2].

ثالثا: وفقا لمدة الإقامة

و يعتمد هذا المعيار على مدة الرحلة السياحية و يمكن التمييز فيه بين نوعين من السياحة:

أ- سياحة موسمية:

و سميت بالموسمية لان الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة يسمى " موسم الذروة السياحي" حيث تتدفق الأفواج السياحية و بأرقام كبيرة جدا على المواقع السياحية، و يمكن أن تقسم السياحة الموسمية إلى :

[1] سماعيني نسيبة ، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، نفس المرجع السابق،ص13.

[2] ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة، نفس المرجع السابق، ص70-71.

* السياحة الصيفية
* السياحة الشتوية
* سياحة المناسبات[1]

وعليه السياحة الموسمية هي اتجاه السائحين في مواسم معينة صوب مناطق معينة دون أخرى كما هو الحال في اتجاه السائحين إلى الشواطئ و الجزر البحرية في فصل الصيف للاستجمام و الاستمتاع باعتدال المناخ و ممارسة الرياضة المائية و الغوص والصيد...الخ

ويندرج ضمن هذا النوع من السياحة زيارة الأماكن المقدسة في مواسم معينة و كذلك حضور الموالد وما يصاحبها من شعائر في مواعيد محددة من السنة و هذا ما يطلق عليها سياحة موسمية لارتباطها بأوقات محددة من السنة.

ب-السياحة العابرة:

و يتكون هذا النوع من السياحة من نوعين:

أ- سياحة عابرة تكون أثناء انتقال السياح بالطرق البرية عن طريق الحافلات السياحية حيث أثناء توجهها إلى بلد ما يمر ببلد معين و يبقى فيها لمدة يوم أو يومين ففي هذه الحالة تقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات سياحية قصيرة لهؤلاء السياح.

ب-سياحة عابرة تحصل أثناء الانتقال بالطائرات كأن يكون تعطل طائرة أو وجود إضرابات، فتقوم بعض الشركات السياحية بتنظيم رحلات لزيارة أماكن أثرية و يكون هذا النوع من السياحة بدون تخطيط مسبق أو تنظيم و يتم تنفيذ

[1] Philipe Duhamel .Isabelle Socareau : " Le tourisme dans le monde' 'Edition colin .Paris.1998.P52.

برامجه بسرعة كما تعتمد على المرونة المتوفرة في الشركات السياحية و مدى وجود علاقة بينها و بين شركات الطيران[1].

رابعا: وفقا لمعيار العدد

و يتم تقسيم السياحة وفقا لهذا المعيار إلى صنفين:

أ- السياحة الفردية:

أي قيام السائح بمفرده أو بصحبة العائلة بتنفيذ رحلة على حسابه الخاص و الاتصال المباشر بالمشروعات السياحية المختلفة و تتميز الرحلات الفردية بكبر تكلفتها مقارنة بالرحلات الجماعية و بذلك فهي تمارس من طرف السياح الذين يمتلكون إمكانيات مادية عالية[2].

هذا النوع من السياحة غير منظمة يقوم بها الشخص أو مجموعة أشخاص لزيارة بلد أو مكان ما و تتراوح مدة إقامة حسب تمتعهم بالمكان أو حسب وقت الفراغ المتوفر لديهم وكل سائح من هذه المجموعة له دوافعه الخاصة ورغباته الخاصة التي جاء لتحقيقها ومدى تمتع هؤلاء السياح بالخدمات السياحية تعتمد على مقدرتهم المادية و الرغبة التي يحققونها و يعتمد هذا النوع من السياحة على تأثير الأصدقاء و تأثير الإعلان و الترويج السياحي و مدى ثقافة السائح، إذ أنها سياحة لا تعتمد على برنامج منظم أو محدد.[3]

[1] فؤاد رشيد سمارة، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن،2001، ص107-108.

[2] مصطفى عبد القادر : " دور الإعلان في التسويق السياحي"، نفس المرجع السابق، ص39.

[3] فؤاد رشيد سمارة، " تسويق الخدمات السياحية"، نفس المرجع ، ص 104.

ب-السياحة الجماعية:

و تكون عندما يسافر السياح مع بعضهم جماعيا و ضمن برنامج يشمل الأماكن المنوي زيارتها ومكان المنام و الطعام و غيرها و تنظم عن طريق وكالات السياحة و السفر وتنقسم إلى قسمين:

1-سياحة غير منظمة:

تنظم المجموعة الواحدة برنامج الرحلة لوحدها من حيث مدة الإقامة في المناطق السياحية و الإقليمية المنوي استخدامها أي بدون تخطيط مسبق.

2-سياحة جماعية منظمة:

يكون برنامج الرحلة معد مسبقا من قبل شركات السياحة أو وكالات السياحة و السفر و محدد ظروف الطعام و المبيت و الأماكن المنوي زيارتها[1].

فالسياحة الجماعية يقوم بها مجموعة من الأشخاص بالسفر مع بعضهم البعض مرتبطين برابطة معينة، مثل كونهم زملاء، أصدقاء، أصحاب، أعضاء في نادي أو مدرسة أو رابطة طلابية أو عمالية[2]. فهي تشمل السياح الذين لا يميلون إلى تحمل مخاطر السفر، لذلك يفضلون الرحلات المنظمة من قبل وكالات السفر و الشركات السياحية المختصة و يقوم السائح بدفع تكلفة الرحلة مسبقا للشركة، و في هذا النمط من السياحة غالبا ما يحصل السائح على الخدمات السياحية بشكل مباشر، بحيث تكون الشركة المنظمة للرحلة هي الوسيط بينه و بين المشروعات السياحية، و يتميز هذا النوع من الرحلات بانخفاض أسعاره بالمقارنة بالسياحة الفردية.

[1] مروان السكر، مختارات من الاقتصاد السياحي، نفس المرجع السابق ،ص 22-23.

[2] مصطفى عبد القادر، " دور الإعلان في التسويق السياحي"، نفس المرجع السابق، ص 64.

إضافة إلى التقسيمات السابقة يمكن استخراج أنواع أخرى من السياحة استنادا لمجموع من المعايير نذكر منها:

- ✓ تبعا لوسيلة النقل: بحرية، برية، جوية، نهرية
- ✓ تبعا لاتجاه الرحلة: (مكان ممارسة السياحة): ساحلية، جبلية، ريفية.....
- ✓ تبعا للسن (العمر) : سياحة الشباب، الناضجين، ما بعد التقاعد.
- ✓ حسب الجنسية: سياحة الأجانب، سياحة المواطنين الذين يعملون بالخارج، سياحة المواطنين الذين يعملون بالداخل.
- حسب ميزانية السائح: سياحة رفيعة، سياحة اجتماعية[1].

الفرع الثاني: أسس السياحة

تبنى السياحة كغيرها من العلوم الأخرى على مجموعة من الأسس، و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط، و جعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية. و تظهر هذه أسس السياحة فيما يلي:

أولا: الطلب السياحي:

يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة. ومن أحد التعاريف الواردة بشأن الطلب السياحي أنه " مجموع الاتجاهات و الرغبات وردود الفعل اتجاه منطقة معينة. و طالما أن هذه الرغبة في السفر هي دافع مكتسب و متأخر نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية التي تقوم على أساسيات بيولوجية متعلقة بحياة الإنسان،

[1] Girasol Guilbert , "Economie touristique" , Edition Deliua SPES. Suisse- 1984,P24.

مثل الجوع و العطش و الملبس و المسكن و ما إلى ذلك، فإن الدافع إلى السفر يخضع لمؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في آراء الناس"[1]

كما يعرف على أنه : " المجموع الإجمالي لأعداد السياح الوافدين إلى المنطقة السياحية المواطنين منهم و الأجانب"[2]

إذن فالطلب السياحي ينشأ نتيجة دوافع نفسية و روحية لدى الشخص اتجاه منطقة معينة، و الذي يتأثر بعدد من العوامل، منها ارتفاع مستويات المعيشة، تحسن ظروف العمل على المستوى العالمي، و ما نتج عنها من استفادة القوة العاملة بالعطل و أوقات الفراغ، التطورات التكنولوجية في وسائل النقل و الاتصال، و عوامل أخرى ساهمت في نمو الطلب السياحي العالمي، مما فتح مجالات واسعة للتنقل و السفر. وانعكس ذلك على نمو الحركة السياحية الدولية في العالم، إذ تطور عدد السائحين على المستوى العالمي مثلا من 25,3 مليون سائح عام 1950 ليصل إلى 165,8 مليون سائح عام 1970[3].

ثم إلى 464 مليون سائح عام 1991، ليرتفع عددهم إلى 698,3 مليون سائح عام 2000،[4] ثم إلى 702,8 مليون سائح في عام 2002.[5] أي بمعدل نمو متوسط سنوي 4,8%للفترة 1975-2000 كما تعتبر عملية إشباع حاجات السياح من اهتمامات الدول المستقطبة للسياحة، باعتبارها أيضا من عوامل الجذب السياحي، و التي تساهم في جذب أعداد كبيرة من السياح، و ما يترتب على ذلك من طلب على السلع و الخدمات المختلفة.

كما يتأثر الطلب على المنتج السياحي بنوعين من العوامل هي:

[1] محمد يسري دعبس، التربية السياحية و التنمية الشاملة، القاهرة، دار المعارف، 1993،ص57.

[2] حيزية حاج الله، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2006، ص80.

[3] WTO tourismHighlights .1999.2000.2001.

[4] Industrie du tourisme au Maroc. p3.www.bmcebank.ma/revue/282/tourisme02-Maroc .

[5] Organisation mondiale du tourisme .tendances des marchés touristiques. Edition2004. Afrique.

أ- عوامل الدفع: وتشمل الهروب من الروتين اليومي الذي يعيش به الفرد مثل طبيعة العمل، الملل، الحاجة النفسية إلى التغيير و البحث عن الجديد.

ب-عوامل الجذب: و تشمل نقاط الجذب في المواقع السياحية و هنا يبرز دور ترويج المنتج السياحي في الأسواق العالمية.

و ينقسم الطلب السياحي طبقا للعامل الجغرافي إلى:

- **الطلب السياحي المحلي أو الداخلي:**

و يتمثل في عدد السياح الوطنيين من حملة جنسية البلد الذين يقومون برحلات سياحية داخل البلد المقيمين فيه.

- **الطلب السياحي العالمي أو الخارجي:**

ويتمثل في عدد السياح الأجانب من حملة جنسيات أجنبية مختلفة الذين يتنقلون عبر الحدود الدولية للبلدان المختلفة[1].

كما شهدت السياحة العالمية انخفاضا آخر سنة 2009 وذلك بسبب تفاقم الركود وانتشار مرض الأنفلونزا فقد وصل عدد الوافدين في هذه السنة سواء للعمل أو للراحة أو لأغراض أخرى إلى 880 مليون سائح، أوروبا مثلا سجلت انخفاض ب (-5,6%)، الشرق الأوسط (-5,4%)، أمريكا(-4.7%)، أسيا و الباسفيك(1.7%)، باستثناء إفريقيا التي سجلت ارتفاع ب3%[2] .

هذا ويتميز الطلب السياحي ببعض السمات و الخصائص و هي:

[1] هبة الله أوريسي، تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر- رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012، ص12..

[2] UNWTO, World Tourism Barometer, 2010 ,p 10.

✓ **الحساسية:**

تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت إحدى هذه الدول مشكلات اقتصادية كانهيار النظام الاقتصادي أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات أو كوارث طبيعية، أو تعرض الدولة لانقلابات عسكرية أو مشكلات سياسية أدى إلى تقلص المد السياحي، لأن السائح يبحث دائما عن المتعة و الترفيه و الهدوء ولا يبحث عن التوتر و المشاكل و بذلك يصبح مناخ هذه الدول غير ملائم للحركة السياحية و يقل الطلب عليها أي هناك قوة ارتباط بين أمن و استقرار المنطقة و بين زيادة الطلب السياحي عليها.

✓ **المرونة:**

يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغيير تبعا للظروف و المؤثرات السائدة فالظروف و العوامل الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة التي ترتبط بتغير الخدمات السياحية تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي، لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع و العكس صحيح أي كلما ارتفعت هذه الخدمات اتجه الطلب إلى الانخفاض، لذلك يجب على الدول المستقبلة للسياحة دراسة مرونة الطلب السياحي و بين انخفاض الأسعار و ارتفاع الطلب.

و عليه يتسم الطلب السياحي بالمرونة و قابليته للتغير تبعا للأحداث السياسية و الاقتصادية التي تشهدها الدول المستقطبة للسياح، مما يحدث تغيرات في حجم الحركة السياحية نحو هذه البلدان نتيجة لهذه الأحداث، وما ينجر عنها من تراجع في مستوى الطلب السياحي، و من ثم انخفاض في الإيرادات المتأتية من السياحة. وهذا ما حدث نتيجة حرب الخليج وانعكاساتها السلبية على السياحة العربية، حيث شهد عدد الوافدين من السياح إلى

المنطقة العربية تراجعا بنسبة 7% عام 1991 مقارنة بعام 1990، كما كان لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 تأثيرا واضحا في تدهور حجم الطلب السياحي العالمي بنسبة 1,3% لعام 2001، عما كان عليه في عام 2000[1].

فالاستقرار السياسي للبلدان المستقبلة للسياحة يضمن لها مناخا ملائما للاستثمار واستقطاب المزيد من الاستثمارات في مختلف الأنشطة منها السياحة والتي تشجع على التدفق السياحي نحو هذه المناطق. كما يتيح لها ذلك تنظيم تظاهرات و مؤتمرات اقتصادية لتفعيل القطاع السياحي و رفع مساهمته في اقتصاديات هذه البلدان.

✓ **الموسمية:**

يقصد بموسمية الطلب السياحي هو اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات زمنية معينة مرتبطة بالمناخ و العوامل التنظيمية و الأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام و ينخفض في باقي أشهر السنة و الموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين و لكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة ففي دول أمريكا و أوروبا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل واضح في فصل الشتاء أما الدول العربية فتزداد حركتها في فصل الصيف بالإضافة إلى فترات الأعياد الدينية و موسم الحج و العمرة.

✓ **المنافسة:**

عدم سيادة المنافسة الصافية أو احتكار القلة في السياحة في كثير من الحالات و خاصة الدول التي تمتلك آثار قديمة يصعب على الدول الأخرى منافستها في هذا المجال أو

[1] صليحة عيشي ، "الأثار التنموية للسياحة "– دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2005،ص31.

الدول التي تمتلك مقومات سياحية من صنع الخالق و هذا بدوره يصعب على الدول المنافسة إنتاج مثل هذه الخدمات و هذا ما يجعل المنافسة صعبة جدا.

ثانيا: العرض السياحي:

يعرف العرض السياحي على أنه: " كل مستلزمات التي يجب أن توفرها أماكن القصد السياحي لسياحها الحقيقيين أو المحتملين و كل الخدمات و البضائع التي قد يحتمل أن تغري الناس لزيارة بلد معين" كما يعرف أيضا على أنه " مجموع السلع و الخدمات السياحية المقدمة في السوق بسعر محدد أو أنه مجموعة من العناصر سلع مادية وخدمات غير مادية (مناخ، ثقافة، قيم معنوية) القادرة على إشباع طلب المستهلكين"[1]

فيتضمن العرض السياحي جميع ما تقدمه و تعرضه المنطقة السياحية على سياحها الفعليين و المتوقعين فالعرض السياحي يعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية أو ما يسمى بالطلب السياحي، وتم تعريف العرض السياحي على أنه: خليط من العناصر غير المتجانسة، التي تؤخذ مستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي. بمعنى أن العرض السياحي يتضمن كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب للسياح، و من ثم تنمية الحركة السياحية. وفي هذا السياق صنف " Robert lanquar " المنتوج السياحي إلى ثلاث عناصر أساسية و هي[2]:

1-مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية، الثقافية، الصناعية، و التاريخية التي تجذب السائح للاستمتاع بها.

[1] حيزية حاج الله ، الاستثمارات السياحية في الجزائر، نفس المرجع السابق، ص80.

[2]Robert Lanquar, et Robert Hollier, le Marketing touristique, Série que sais- je? (Paris: PUF, 1993), p. 12.

2-مجموعة التجهيزات، التي لا تعتبر العامل الأساسي في جذب السائح، غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، ووسائل الإيواء و الإطعام، و التجهيزات الثقافية و الرياضية و الترفيهية.

3-مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول و الخروج ذات العلاقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المنطقة المرغوب فيها.

أما تصنيف منظمة السياحة العالمية للمنتوج السياحي فكان أشمل من التصنيف السابق و تضمن سبعة عناصر و هي:

1- التراث طبيعي و ما يحتويه من مقومات سياحية طبيعية، كالبحار والأنهار و الصحاري و الجبال.

2-التراث الطاقوي التقليدي، مثل الطرق المستخدمة في استخراج المياه، وفي الطواحن .

3- التراث البشري، وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات و التقاليد و غيرها.

4- الجوانب التنظيمية والإدارية و السياسية.

5- الجوانب الاجتماعية، مثل بنية المجتمع، العرق، الدين واللغة.

6- الأنشطة الاقتصادية و المالية.

7- التسهيلات الخدمية، كوسائل النقل، الإيواء و المطاعم[1].

ويلتقي التصنيفان السابقان في كون العرض السياحي يتجسد في مجموعة عناصر و مقومات غير متجانسة من حيث طبيعتها، إلا أنها متكاملة فيما بينها من أجل تحقيق إشباع رغبات السائحين من هذه العناصر السياحية التي تشكل المنتوج السياحي.

[1]Robert Lanquar, et Robert Hollier ,Ibid., p. 14

و يتضمن العرض السياحي عوامل الجذب التاريخية و الصناعية و كذلك الخدمات و السلع التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله عن بلد آخر و من مكونات العرض السياحي مايلي:

- ✓ **المناخ** : وما يتصف به من اعتدال و جفاف و شمس و هواء
- ✓ **التضاريس:** وما تحتويه من جبال و سهول و بحيرات و الشواطئ البحرية و التكوينات الجغرافية من شلالات و كهوف.....الخ.
- ✓ **المراكز الصحية الطبيعية:** من عيون معدنية و حمامات ذات الخصائص الشفائية.
- ✓ **النباتات المختلفة** : و تشمل المزروعات و الطيور بمختلف أنواعها و الأسماك و الحياة البرية و البحرية.

و يمكن التمييز بين عرض المنتوج السياحي و عرض السلع الأخرى. فهذا الأخير يتصف بالمرونة وقابليته للتغير تبعا لأذواق و رغبات المستهلكين أما عرض المنتوج السياحي في أي دولة من الدول السياحية فيتميز بعدد من الخصائص الهامة التي تحدد ملامحه الرئيسة أهمها:

* **استخدامه في أماكن تواجده:** يتميز العرض السياحي بأن السائحون ينتقلون إلى الدول و المناطق التي يوجد بها المنتج السياحي المناسب لهم حيث يستمتعون بكل المقومات السياحية الموجودة بهذه الدول و يستخدمون مختلف الخدمات السياحية كوسائل لاتصالات و الإقامة و الترفيه.
* **عدم المرونة:** يعني ذلك أن العرض السياحي غير مرن وغير قابل للتغير وفقا لرغبات و أذواق السائحين، سيما العناصر الطبيعية و الثقافية و

التاريخية. أما عرض السلع الأخرى فيتميز بالمرونة استجابة لمتطلبات السوق السياحية[1]

فعدم مرونة العرض السياحي عدم القابلية للتغيير طبقا لأذواق و رغبات و اتجاهات بعكس ما هو بالنسبة للسلع المادية، فالعرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية أما بالنسبة للخدمات السياحية فإنه يمكن تطويرها و تعديلها إلى ما يلائم رغبات و ميول شرائح سوقية معينة.

* **السلعة السياحية لا تنتقل إلى المستهلك:** فتتميز السلعة السياحية التي تمثل العرض السياحي بأنها لا تنتقل إلى مستهلكيها، كما هو الحال في السلع المادية الملموسة، ولكن المستهلكين هم الذين ينتقلون إلى مواقع تواجد السلعة، للاستفادة بها في عين المكان[2] .

أي أن هذا النوع من السلع يتميز بخاصية تميزه عن باقي السلع الأخرى أي أنها لا تنتقل إلى المستهلك و إنما هو من ينتقل إليها على عكس السلع الأخرى التي تنتقل إلى المستهلك وقد عرف منتوج السياحي تطورا هائلا من حيث الجودة و حتى ابتكار منتجات سياحية جديدة تماشيا مع التطورات التي عرفها العالم على جميع الأصعدة.

* **استقلالية العناصر المكونة للعرض السياحي عن بعضها:**

تتميز عناصر العرض السياحي باستقلالية عناصره كل منها عن الآخر، حيث يلاحظ أن المقومات الطبيعية مستقلة عن المقومات الصناعية، و هذه الأخيرة مستقلة عن

[1] مليكة شبايكي، " السياحة وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية "، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، 2004، ص 23.

[2]Sellali M, La production touristique, (Alger: SNED ,1980 ,)p28.

الخدمات و التسهيلات السياحية الأخرى، في حين يتميز عرض السلع الأخرى بالتداخل التام بين مكوناتها المختلفة[1].

إضافة إلى الخصائص السابقة الذكر و التي تميز العرض السياحي عن غيره من عرض السلع الأخرى فإن العرض السياحي يتأثر بأسعار السلع و الخدمات السياحية. فبارتفاع أسعارها يرتفع العرض السياحي، طالما أن هذا الارتفاع في الأسعار يشكل حافزا لدى المستثمرين في مجال السياحة لتوسيع أنشطتهم الاستثمارية، وبانخفاضها يتقلص العرض السياحي لعدم إقبال أصحاب الأموال على الاستثمار في هذا النشاط لقلة مردوديته .

و تعتبر طرق و كيفيات الترويج و التسويق للمنتوج السياحي لمنطقة معينة عبر الأسواق المحلية و الدولية أحد عوامل تنشيط الطلب السياحي، و جذب الحركة السياحية الدولية نحو هذه المناطق.

يمكن أن نقول أن العرض السياحي هو كل ما تستطيع أن تقدمه منطقة ما لقاصديها من السياح الفعليين و المتوقعين، متمثلا بسلسلة متصلة و متكاملة من المغريات و العناصر الجذابة الطبيعية و البشرية ومن التسهيلات و الخدمات و المنشآت التي من الممكن لها مجتمعة أن تؤثر أو تترك أثرا في نفوس قاصديها لزيارتها لمدة من الزمن أو بمعنى آخر هو مجموعة المقومات القادرة على جلب السياح إلى منطقة ما و إبقائهم فيها لمدة من الزمن.

[1] صليحة عيشي ، " الأثار التنموية للسياحة" – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب– نفس المرجع السابق ، ص 32.

ثالثا: التسويق السياحي

يقصد بالتسويق السياحي ذلك النشاط الإداري و الفني الذي تقوم به هيئات و مؤسسات داخل الدولة وخارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية و المحتملة، و التأثير فيها لتنمية الحركة السياحية الدولية القادمة منها .

ويتضمن التسويق السياحي تسويق المنتوج السياحي و التعريف به داخليا و خارجيا في أسواق الدول المصدرة للسياحة، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع المختلفة لدى السائحين، لرفع حجم الطلب على المنتوج السياحي للدول المستقطبة للسياحة. و من هذا التصور يتضح بأن عملية التسويق السياحي تمثل ما يلي[1]:

I. عملية إدارية وفنية في آن واحد، فهي تقوم أساسا على التخطيط ووضع سياسات تسويقية، باعتبار ذلك وظيفة إدارية و فنية من حيث المنهج و الأسلوب المستخدم في عملية التسويق.
II. نشاط مشترك بين الهيئات المختلفة و المؤسسات السياحية المتعددة مثل شركات نقل سياحية، فنادق، بنوك، شركات سياحية.
III. نشاط متعددة الجوانب، و ينبع هذا النشاط من داخل الدولة باعتبارها مصدرا له، حيث تقوم بتوفير سبل النجاح بما تملكه من إمكانات مادية و بشرية.

وفي الواقع فإن عملية تنشيط التسويق السياحي تتوقف على مدى قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة، وعلى دور الإعلام و الإشهار بكل أنواعه (المسموعة و المكتوبة و المرئية) في تزويد السائح بالمعلومات حول المنطقة السياحية، من حيث تعريف السياح بمقوماتها الطبيعية و المادية، والبحث عن أسواق سياحية جديدة لرفع مستوى العرض

[1] مليكة شبايكي، السياحة و أثارها الاقتصادية و الاجتماعية ، نفس المرجع السابق، ص35-36.

السياحي، و من ثم ترقية المنتوج السياحي لتوسيع نطاق الأسواق السياحية، و إحداث نمو في الحركة السياحية الدولية. إضافة إلى وجود متغيرات عديدة كالعلاقات بين الدول المصدرة للسياحة و الدول المستوردة لها، غير أن ذلك يتوقف على الظروف الأمنية و السياسية السائدة في هذه الدول.

رابعا: الإنفاق السياحي:

يشير إلى المبالغ المدفوعة مقابل حيازة السلع و الخدمات الاستهلاكية و كذلك الأشياء الثمينة لاستعمال الزائر أو للتصرف فيها أثناء زيارته و هو يشمل إنفاق الزائر نفسه بالإضافة إلى الإنفاق النقدي على السلع و الخدمات الاستهلاكية التي يدفعها الزوار مباشرة و الإنفاق يعد بمثابة عائدات سياحية للدول المضيفة ويدون في جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات و تتوقف حجم الإيرادات على حجم ما ينفق داخل الدول المضيفة و ذلك حسب مجموعة متغيرات منها عدد الليالي التي يقضيها السائح و نوعية الإقامة.....و غيرها[1]

لاشك أنه كلما زاد تدفق حجم الحركة السياحية زاد حجم الإنفاق العام على السلع و الخدمات السياحية، وبالتالي ارتفاع في معدلات الادخار مما ينشط الصناعات و الخدمات المرتبطة بصناعة السياحة، الأمر الذي يتولد عن ذلك اتساع نطاق هذه الصناعات أو الخدمات لأن كل استثمار جديد يعني إنفاقا جديدا والذي ينشأ عنه دخولا جديدة.

و ينظر إلى الإنفاق السياحي الدولي من وجهة تقدير الدولة المعنية بهذا الإنفاق. فإذا كانت مستقبلة للسياح فإن هؤلاء يعد إنفاقهم بمثابة عائدات سياحية لهذه الدول، و يدون في جانب المتحصلات بميزان المدفوعات و هنا تعد صفقات دائنة. وفي الحالة العكسية فإن

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصى به 2008 ، العدد80، ص 14.

الإنفاق السياحي يعد بمثابة مدفوعات تتحملها الدولة المعنية، وهي صفقات مدينة تدون في جانب المدفوعات من هذا الميزان للبلد المعني[1].

و تتوقف أهمية و حجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح وذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، و عدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية وغيرها.

وفي عام2000 مثلا سجلت الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا و انجلترا و اليابان المرتبة الأولى في مجال الإنفاق السياحي العالمي بما يتراوح بين 30 إلى65 مليار دولار أمريكي، و بذلك قدر إنفاق هذه الدول الأربعة بثلث (1/3) إجمالي الإنفاق السياحي العالمي. وتلي هذه المجموعة فرنسا ب 17,2 مليار دولار أمريكي، و إيطاليا ب15,5 مليار دولار أمريكي، ثم كندا ب 12,4 مليار دولار، و بعدها تأتي الدول الإسكندنافية ب11,8 مليار دولار أمريكي[2].

و يلاحظ أن إنفاق السائح الخليجي يفوق إنفاق السائح الأجنبي، فمثلا يبلغ إنفاق السائح الخليجي في الرحلة الواحدة حوالي 1814 دولار أمريكي، بينما ينفق نظيره الأوروبي 836 دولار أمريكي في الرحلة الواحدة ، أي أقل من السائح الخليج ب 2,17 مرة مما حفز بعض الدول العربية مثل مصر و سوريا و لبنان و الأردن و المغرب و تونس على التخطيط لاستحواذ أكبر حصة من السياح الخليجيين، و الذي يقدر إنفاقهم على السياحة الخارجية بحوالي 27 مليار دولار أمريكي سنويا.

[1] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة– دراسة حالة الجزائر– مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف– سنة 2012/2011، ص36.

[2] - Industrie du tourisme au Maroc, Op.cit., p.2

وفي المقابل تشير بعض الإحصائيات بأن السياح السعوديين قاموا خلال عام 2000 بما يزيد عن 4,4 مليون رحلة سياحية إلى الخارج، واشتملت على ما يزيد عن 100 مليون ليلة سياحية، وبلغ متوسط إنفاقهم في الليلة السياحية الواحدة 135 دولار أمريكي، وهذا يعني أن حجم الإنفاق على السياحة الخارجية قد تجاوز 14 مليار دولار.

إن ظاهرة ارتفاع حجم الإنفاق لدى السياح العرب الخليجين مقارنة بإنفاق غيرهم من السياح الأجانب يعود أساسا إلى أن الدخل الفردي للخليجين مرتفع، مما يسمح لهم بإنفاق جزء منه في رحلاتهم السياحية، إضافة إلى أن مدة إقامتهم عادة ما تكون أطول، وبالتالي يزيد إنفاقهم على الإقامة و مختلف السلع و الخدمات السياحية التي يستفيدون منها طوال مدة رحلتهم، إضافة إلى هذه العوامل عدم ملائمة ظروف بلدانهم. وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع إنفاقهم مما ينعكس سلبا على موازين مدفوعات هذه الدول. وقد قدر المجلس العالمي للسياحة و السفر إيرادات المملكة العربية السعودية بنحو 1,8 مليار دولار أمريكي وذلك في عام 2000، و يؤكد أيضا بأن هذه الأرقام أقل بكثير من مجموع ما ينفقه السعوديون على السياحة و السفر و المقدر بنحو12,6 مليار دولار أمريكي.

وفي جانب الآخر يشكل الإنفاق السياحي للدول المصدرة للسياح إيرادات سياحية بالنسبة للدول المستقطبة لهم، والتي تعتبر أهم المتغيرات في التنمية السياحية في مناطق كثيرة من العالم، و ترجع هذه الأهمية في المقام الأول إلى اعتبارها مصدرا مهما من المصادر المالية لخزينة الدولة، و تعمل على تحسين ميزان المدفوعات، و تحقيق رواج على مستوى كل الصناعات و الأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة كالزراعة و الصناعة و النقل.

خامسا: الإيرادات السياحية:

هي كل ما تحققه الدولة من إيرادات السائحين و ما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي إلى جانب ما يحققه الأفراد، شركات وطنية، المؤسسات العمومية والخاصة

في مجال السياحة الفنادق، الطيران، الملاحة.....و تتأثر هذه الإيرادات بمجموعة من العوامل والمتغيرات منها: قوة المنتوج السياحي للدولة، مستوى الخدمات السياحية المختلفة، أسعار السلع و الخدمات السياحية في الدولة، طبيعة النظام السياسي و الاقتصاد في الدولة المصدرة للسياحة و في الدول المصدرة للسائحين إلى جانب العلاقة بين الدولتين، حجم الإمكانيات الطبيعية و المادية المتوفرة في الدول السياحية[1].

و تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهما للعملات الأجنبية لكثير من الدول المتقدمة و النامية التي أولت أهمية لقطاعها السياحي. و تعرف الإيرادات السياحية على أنها " كافة ما تحققه الدولة من إيرادات من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي و كوعاء ضريبي، و ما يحققه الأفراد و الشركات الوطنية و المؤسسات العمومية و الخاصة في حقل السياحة والفنادق و الطيران و الملاحة نظير ما يؤدونه من الخدمات السياحية المختلفة "[2]

والملاحظ أن الإيرادات السياحية تتأثر بعدد من المتغيرات، وهي:

1-قوة المنتوج السياحي لمنطقة معينة على الإغراء و جذب السياح.

2-مستوى الخدمات السياحية المختلفة المقدمة للسياح.

3-أسعار السلع و الخدمات السياحية.

4-مدى الوعي السياحي لدى المواطنين و العاملين في حقل السياحة.

5-قدرة السائح على الإنفاق.

6-طبيعة الإجراءات الإدارية و الجمركية و النقدية المتبعة من طرف المؤسسات و الأجهزة المعنية في الدول المضيفة للسياح.

7-العلاقات السياسية بين الدول المستقطبة للسياح و الدول المصدرة لهم.

[1] عبد الرحمان أبو رياح، دراسة أولية لإستراتيجية العمل السياحي العربي المشترك ، (مصر: العربي للسياحة،1989)، ص 121.

[2] عبد الرحمان أبو رياح ، نفس المرجع السابق، ص 121.

إضافة إلى هذه المتغيرات فإن الإيرادات السياحية تتأثر بالتغيرات في الحركة السياحية و عدد الليالي السياحية، و هذين المتغيرين يتأثران عكسيا بالظروف الأمنية و السياسية و الاقتصادية السائدة في البلدان السياحية.[1]

وتشير إحصائيات منظمة السياحة العالمية إلى تزايد عائدات السياحة على المستوى العالمي من سنة لأخرى تبعا لتزايد حركة السياحة الدولية الوافدة إلى المناطق السياحية. ففي 1950 سمحت صناعة السياحة العالمية بتسجيل عائدات معتبرة بلغت 2,1 مليار دولار أمريكي لتصل عام 1970 إلى 17,9 مليار دولار أمريكي[2]، لتصبح 268,9 مليار دولار عام 1990 ثم إلى 475,8 مليار دولار أمريكي عام 2000[3], لتصل إلى 482,3 مليار دولار أمريكي في 2002[4].

و تعود أعلى حصة من الإيرادات السياحية الدولية لعام 2000 إلى الولايات المتحدة الأمريكية ب82,5 مليار دولار أمريكي، تتبعها إسبانيا ب 31 مليار دولار أمريكي، ثم فرنسا ب 29,9 مليار دولار أمريكي[5]. في حين تعود المرتبة الأولى من حيث عدد السياح على المستوى العالمي في نفس العام إلى فرنسا ب75,5 مليون سائح، و تليها الولايات المتحدة الأمريكية ب 50,9 مليون سائح، و تتبعها إسبانيا ب48,2 مليون سائح[6].

هذا و قد سجلت الإيرادات السياحية العالمية تدفقات مالية ب 264.1 مليار دولار عام 1955 بينما بلغت 852 مليار دولار عام 2009.

---

[1] مجلس ا لشورى المصري،" دراسات وتوصيات بخصوص العمل السياحي"،سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة، مصر 1983 ،ص 114 .

[2] - WTO, Compendium of Tourism Statistics, Madrid 1993.

[3] - Industrie du tourisme au Maroc, op.cit., p. 2

[4] - OMT, op.cit., Annexe, 10.

[5]- Industrie du tourisme au Maroc, op.cit.

[6] - Ibid., p.4.

شهدت الإيرادات السياحية الدولية ارتفاعا عدا سنة 2001 و السبب يعود إلى أحداث 11 سبتمبر و الانخفاض الثاني عام 2009 و قد تزامن مع انخفاض عدد الوافدين بسبب انتشار الأنفلونزا و الركود الاقتصادي الذي شهده العالم، و قد كان النصيب الأكبر لدول أوروبا حيث بلغت نسبتها من الإيرادات السياحية 412.4 مليار دولار لعام 2009 تليها دول شرق أسيا و الباسفيك ب8 ,202 مليار دولار ثم أمريكا ب 165,6 مليار دولار بينما بلغت نسبة الإيرادات السياحية لكل من إفريقيا و الشرق الأوسط ب 28,1 و 43,3 مليار دولار على التوالي[1].

ويعود ارتفاع حجم الإيرادات السياحية الدولية أساسا إلى نمو الحركة السياحية على المستوى العالمي، و ذلك نتيجة لارتفاع مستويات دخول الأفراد، و تحسن ظروف المعيشة و ظروف العمل، و تطور مستوى التسهيلات السياحية التي ترافق المنتوج السياحي، كمشروعات البنية التحتية و مؤسسات الإقامة و مشروعات النقل كما يتوقف تحقيق هذه الإيرادات على حجم و أهمية الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي ضمن الاستثمارات الإجمالية في المناطق السياحية.

سادسا: الاستثمار السياحي

الاستثمار هو المجال الذي يسمح بخلق ثروة جديدة وتجديد الثروات القائمة، و هو أحد المراحل الرئيسية في الدورة الاقتصادية التي تتمثل في الإنتاج، التوزيع، الاستهلاك، الادخار و الاستثمار. و تؤكد الدراسات الاقتصادية بأن ارتفاع معدلات الادخار تساعد على ارتفاع معدلات الاستثمار، والذي يؤدي إلى معدل نمو أكبر و العكس بالعكس[2].

[1] Centre de Recherches Statistiques , Economiques et Sociales et de Formation pour les pays Islamique, 2010,opcit, p30.

[2] عبد الوهاب رزيق، " منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا "، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، نشرة التنمية، العدد 8 ديسمبر 2001، (اليونسكو2002)، ص1.

و أوضح الاقتصادي " أ. لويس " الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد أن " التحول الحاسم في حياة المجتمعات لا يبدأ مع احترامها للثروة، و لكن عندما تضع هذه المجتمعات في المقام الأول الاستثمار المنتج، ومن ثم ما يترتب على ذلك من ثروة "[1]

ويعتبر الاستثمار السياحي جزءا من الاستثمارات الإجمالية للدول، وهو ما يخصص من رؤوس الأموال لتمويل مشاريع القطاع السياحي.

و قد تعددت المفاهيم الواردة في تحديد ماهية الاستثمار تبعا لتعدد أهدافه و أنواعه. و من هنا يمكن النظر إليه على أنه " إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون". و يمثل الاستثمار حسب هذا المفهوم إجمالي ما أنفق في سبيل اقتناء رأس المال الثابت و ما ينفق من أموال لتجديد الاستثمارات القائمة، وأيضا التغيرفي مخزونات المؤسسات المتواجدة بمخازنها من الموارد الأولية و مختلف المنتجات في نهاية الدورة المالية، و عرف أيضا بأنه " أي استعمال لرأس المال سعيا لتحقيق الربح مهما كان شكل الاستعمال، كإنشاء مصنع، مشغل، مزرعة، فندق، ملكية عقارية "[2].

و مهما تعددت طرق و أساليب الاستثمار فإن الهدف منه يكمن في تحقيق عوائد معتبرة لخزينة الدولة، و زيادة رؤوس الأموال الحقيقية للمجتمعات و الدول، و من ثم المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

و يعد الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، ذلك أن رواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، و نمو الصناعات و الأنشطة المرتبطة بصناعتها.

[1] عبد الوهاب رزيق، " منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا "، نفس المرجع السابق، ص 2.

[2] عشي صليحة، الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب ، نفس المرجع السابق، ص 37.

والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان، و تتمثلان في الضمانات و الحوافز، كتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للاستثمار، إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين و التشريعات المتعلقة بالاستثمار المحلي و/أو الأجنبي، وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة، وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع[1].

وكان لتطور حجم الاستثمارات السياحية تأثيرا واضحا على تطور صناعة السياحة على المستوى العالمي. و يتجلى ذلك في الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي على المستوى العالمي منذ العقد الأخير من القرن الماضي. و تؤكد البيانات أن حوالي 85 %كانت استثمارات متبادلة بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، كالولايات المتحدة الأمريكية و كندا و الاتحاد الأوروبي و اليابان. أما الجزء الباقي للدول النامية يرتكز على عدد محدود منها لا يزيد إلا قليلا على عدد أصابع اليد الواحدة[2].

ويضل تطور الاستثمارات السياحية متوقفا على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية للاستثمار في القطاع السياحي، وعلى مدى قوة عناصر الجذب السياحي، وعلى الضمانات و الحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا في هذا المجال.

المبحث الثاني: علاقة المقومات السياحية بالبيئة

تتطلب التنمية السياحية توفر جملة من الشروط الموضوعية و الأساسية، تتمثل هذه الشروط في المادة الخام (الموارد السياحية)، و الإمكانات المادية و البشرية المسخرة لاستغلال تلك الموارد السياحية، تتمثل الموارد أساسا في المعطيات الجغرافية كالمناظر الطبيعية، أماكن الراحة، الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ و الغابات، بالإضافة إلى الموارد

[1] مناخ و حوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية ،ص1. على الموقع :

www.patdq.com/6.htm

[2] المرجع السابق.

(الآثار) التاريخية المعمارية، الدينية و الصناعات التقليدية، الفنون الشعبية المختلفة، العادات و التقاليد. وتعتبر هذه الموارد أساس النشاط السياحي، فبدونها لا وجود للنشاط السياحي.، وعليه سنتطرق إلى مقومات السياحة (المطلب الأول) ثم تبيان علاقة هذه الأخيرة بالبيئة (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: مقومات السياحة

تقوم السياحة على ثلاثة مقومات أساسية وهي المقومات الطبيعية والمقومات الأثرية و التاريخية و أخيرا المادية .

الفرع الأول: المقومات الطبيعية

تعد العمود الفقري لتطوير السياحة، خصوصا في ظل الاهتمام الدولي بالنواحي البيئية و المحاولات المتكررة لحل مشكلات البيئة، ومن هذه المقومات:

❖ **المناخ:**

يعد المناخ المحرك لحركة السياح وذلك لتأثيره المباشر على حركة الإنسان و نشاطه و تكمن جاذبية المناخ في تنوعه أو تباينه في الدولة فبموجب هذه الخاصية تتاح الفرصة لتدفق السياح على مدار العام و يترتب على ذلك إحداث معدلات نمو واسعة في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و من أمثلة مناطق المناخ المعتدل سواحل البحر الأبيض المتوسط و البحر الأحمر و المحيط الأطلسي[1].

فالمناخ هو ذلك الجو السائد في بلد معين، إذ يفضل السياح الجو المعتدل الجاف، حيث ينتقل السياح إلى المناطق السياحية الدافئة في فصل الشتاء، و المناطق الجبلية و الساحلية في فصل الصيف، و بتالي تقسيم المناخ في العالم إلى نمطين هما:

[1] محمد العطا، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، ، نفس المرجع السابق، ص15.

- ✓ مناخات هادئة : تتميز بقلة تقلب خصائص عناصرها، كمناخ البحر المتوسط، المناخات السائدة في المناطق الغابية، و السفوح الجبلية منخفضة المنسوب.
- ✓ مناخات تتسم بالإثارة: نظرا لكثرة تقلب خصائصها، كهبوب الرياح و سقوط الأمطار الغزيرة، و كثرة تساقط الثلوج، وهذا النوع من المناخ يؤثر سلبا على السياحة، كتدمير بعض المنشآت السياحية، و غلق الطرق و الاتصالات[1].

❖ **الشواطئ و المسطحات المائية:**

لها وضع خاص في نفوس و خواطر عدد كبير من السياح لما لها من متعة و هدوء للأعصاب و هي تعتبر من أهم المكونات السياحية لعدد من الدول.

❖ **الشمس:**

تعد أشعة الشمس من المطالب المهمة للسياح نظرا لفائدتها الصحية و حاجة الناس إليها.

❖ **النباتات الطبيعية:**

إن للغابات و النباتات الطبيعية و الحشائش أثر عظيما في نفوس السياح و تعتبر من وسائل الجذب الكبيرة التي تثير إعجاب محبي الطبيعة مما ساعد في الحفاظ عليها كثروة قومية تقلل من مخاطر التغيرات المناخية فضلا عن تشكيل محميات تحافظ على الحياة البرية لنسل الحيوانات النادرة.

[1] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000– 2025) في ظل الإستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 68.

❖ **الشعاب المرجانية و رياضة الغوص:**

تعد من وسائل الجذب السياحي التي تلعب دورا كبيرا في تطوير السياحة وهي متوفرة في كثير من الدول العربية خاصة في منطقة خليج العقبة و منطقة شرم الشيخ وعلى سواحل الخليج العربي.

و دول المغرب العربي (الجزائر، تونس و المغرب) كغيرها من الدول الأخرى أنعم الله عليها بموقع جغرافي هام يعد امتداد للقارة الإفريقية وباقي الدول العربية الأخرى و البحر المتوسط، مما أضفى عليها جمال طبيعي يتنوع بين الجبال و البحر و الصحراء[1].

الفرع الثاني: المقومات الأثرية و التاريخية

تعتبر المقومات التاريخية و الأثرية من الإمكانيات السياحية الهامة، و توجد بالعالم معالم تاريخية هامة كالأهرامات في مصر، حيث يكتسب السائح متعة ذهنية، من خلال التعرف على تطور و تعاقب الحضارات.[2]

تمثل الحضارات القديمة و المراكز العلمية و الثقافية و البحثية عمق المعرفة الإنسانية و ربط الماضي بالحاضر و من ضمن الحضارات الحضارة الفرعونية و معابد الكرنك و مقابر الملوك في مصر و الحضارة النوبية في السودان وآثار الكنعانيين في فلسطين و آثار الأمويين في سوريا و أثار الأقباط في الأردن وآثار الفينيقيين في لبنان وآثار المسلمين و الرومان في كثير من دول العالم و آثار العباسيين في العراق[3].

بالإضافة إلى الأماكن المقدسة والآثار الدينية، كالمساجد و المزارات و الأديرة و الكنائس الموجودة في بعض المدن المقدسة مثل مكة المكرمة و المدينة المنورة و القدس

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، ص68.

[2] نفس المرجع السابق، ص 68.

[3] محمد العطا عمر، أثر الأعمال الإرهابية على السياحة، نفس المرجع السابق، ص 16.

وبيت لحم و الخليل. وقد تميز الوطن العربي بهذه الخصائص نسبة لمهبط الديانات السماوية الثلاث: اليهودية، والمسيحية، و الإسلامية فيه.

و تعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم من حيث عدد السياح الذين يقصدونها من كل بقاع العالم، و هذا لأجل أداء مناسك الحج و العمرة.

و تلعب المقومات الأثرية و التاريخية دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات و تقاليد الشعوب و فنونها الشعبية و الصناعة التقليدية لهذه الشعوب، و التظاهرات الثقافية و الفنية[1].

وتشمل كذلك الأنشطة الثقافية التي يمارسها الزوار المتمثلة في الرقصات الشعبية و الفنون التشكيلية و القصائد الشعرية و المتاحف الأثرية و الأفلام السينمائية المحلية التي تعكس العادات و التقاليد للسكان.

وهي تمثل جانبا مهما في جذب السياح وذلك للتطور الذي وصل إليه الإنسان في هذا العصر من نمو في الفكر و الثقافة و التنمية وما ينعكس من مشاركات شعبية لكل فئات الناس في التعبير عن ثقافاتهم و تقاليدهم المحلية في المناسبات المختلفة وفي المعارض و الفعاليات الخاصة.

عرفت الجزائر الحضارات عبر مختلف العصور فقد عثر على بقايا و آثار النشاط الإنساني تعود إلى نحو سبعة آلاف عام قبل الميلاد. واحتكت بعدة حضارات سجلها التاريخ كالحضارة الفينيقية التي تعامل معها الأمازيغيون سكان الجزائر آنذاك. وخضعت الجزائر في القرن السابع قبل الميلاد لحكم قرطاج ثم احتلها الرومان سنة 42 قبل الميلاد و في عام 682 ميلادي بدأ عصرها العربي الإسلامي.

[1] –Alain Mespeler et pierre bloc duraffour ,**le tourisme dans le monde** , 4éme édition , breal , France , 2000 , p70.

بالرغم من كل هذه المقومات إلا أن ترتيب الجزائر في مؤشر تنافسية السياحة العالمي لعام 2008 كان في المرتبة 102 بدرجة 3.5 بينما تونس حققت المرتبة 39 بدرجة 4.41.[1]

الفرع الثالث: المقومات الحديثة (المادية)

و هي المقومات التي تشير إلى التطور الحضاري مثل المشروعات الضخمة ذات التأثير الاقتصادي و من أمثلتها السدود العملاقة التي تحافظ على الثروات المختلفة كالثروة السمكية و الثروة الغابية و الطاقة و كذلك المطارات العالمية التي تجذب السياح و الجسور المعلقة و القنوات التي تربط البحار و الخلجان و خطوط السكك الحديدية و الموانئ البحرية و النهرية.

حيث تعتبر الإمكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد، و تتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية (المطارات و الطرقات و السكك الحديدية)، و البنى الفوقية كالفنادق و الاتصالات و النقل.....الخ.

من المؤكد أن النظام السياسي في الدولة هو المحرك الرئيسي لكافة الأنشطة فيها. و السياحة واحدة من هذه الأنشطة التي تحتاج إلى اهتمام من الساسة من خلال تبسيط الإجراءات للمستثمرين الأجانب و فتح الحدود أمام حركة السياح و الاهتمام بالبنية التحتية للسياحة من فنادق و منتجعات و قرى سياحية و محميات، كذلك من خلال سن التشريعات و القوانين، و الهياكل التنظيمية العامة، ووضع خطط التسوق وبرامج الترويج للسياحة.

[1]– موسى سعداوي، حكيم بوجطو، مداخلة بعنوان " أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة" ضمن الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة الجزائر في 9–10–2010، ص 11.

المطلب الثاني: علاقة السياحة بالبيئة

بعدما ذكرنا المقومات السياحية و دورها في تنشيط الحركة السياحية سنتطرق إلى تاريخ نشأة السياحة البيئية (الفرع الأول) ثم تبيان علاقة السياحة بالبيئة (الفرع الثاني) .

الفرع لأول : نشأة السياحة البيئية

يعتبر ويليام موريس (1834–1896) الفنان و الكاتب و عالم الاجتماع و الناشط الانجليزي أول من دعا إلى السياحة البيئية، وقد عرف بتصاميمه لورق الجدران و المنسوجات كما شكل جمعية تدعوا للعودة إلى حرفية اليد كما دعا إلى نظافة المدن و المناخ.

و هناك من ينسب الابتكار الأول لمصطلح السياحة البيئية لهيكتور سيبا لوسلاسكورين(1983) المهندس المعماري المكسيكي واحد دعاة المحافظة على البيئة، و الرئيس المؤسس للمنظمة البيئية غير الحكومية (PRONATURE) و الداعية للحفاظ على الأرض الرطبة بغية تأمين و ضمان استمرارية إكثار و تغذية الطيور في موطنها مثل طائر الفلامنغو الأمريكي، كان سيبا لوسلاسكورين قد لاحظ أن ثمة أعداد متنامية من السياح خصوصا من أمريكا الشمالية مهتمين بالدرجة الأولى بمراقبة الطيور، و قد آمن أن مثل هؤلاء الناس يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعزيز و تشجيع الاقتصاد الريفي المحلي، و خلق فرص عمل جديدة و الحفاظ على البيئة في المنطقة، و بدأ استخدام كلمة السياحة البيئية ليصف تلك الظاهرة، ومنذ ذلك الحين قام الخبراء من منظمات دولية عديدة كالاتحاد العالمي لصيانة الطبيعة و منظمة السياحة العالمية بتطوير مفهوم السياحة البيئية ووضع شروط لها،

و قبل إطلاق المصطلح كانت العديد من النشاطات السياحية قد بدأت تنشأ بين السياح الواعدون و الذين بدؤوا يدركون الآثار السلبية على المجتمع و البيئة و الاقتصاد[1] .

و قد مر مفهوم السياحة البيئية تاريخيا بثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة حماية السائح من التلوث من خلال توجيهه للمناطق التي لا تحتوي على تهديد له أو تعرضه لأخطار التلوث خاصة في المناطق البعيدة عن العمران، إلا أن هذه المرحلة صاحبتها أخطار هددت البيئة نفسها نتيجة لبعض السلبيات التي مارسها السائح و المؤسسات السياحية، مما أدى لفقدان المناطق الطبيعية صلاحيتها و تهديد الأحياء الطبيعية فيها.

المرحلة الثانية: مرحلة وقف الهدر البيئي من خلال استخدام السياحة و أنشطة سياحية التي لا تسبب أي هدر أو تلوث، و بتالي تحافظ على ما هو قائم و موجود في الموقع البيئي.

المرحلة الثالثة: مرحلة التعامل مع أوضاع البيئة القائمة من خلال إصلاح الهدر البيئي و معالجة التلوث و إصلاح ما سبق أن قام الإنسان بإفساده و إرجاع الأوضاع لما كانت عليه[2].

يعد مفهوم السياحة البيئية حديثا نسبيا بالرغم من الإشارات التي أوردها " Hetzer" في مقال له يطالب فيه بوجود هيئة لتنظيم و تطوير السياحة المسؤولة و ذلك في 1965.

و مع أن المصطلح حديث إلا أن مكونات و أشكال السياحة البيئية كانت متداولة في بعض الأحيان كما هو الحال في سياحة السفاري (safari) التي جذبت السياح إلى

[1] طيب داودي، دلال بن طيب ، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 9-10 مارس2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص02.

[2] – أحلام خان ،صورية زاوي ، السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع جوان 2010،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 229.

إفريقيا منذ عقود طويلة، بالإضافة إلى بعض الرحلات البيئية التي كان ينظمها البعض في المحميات الطبيعية[1].

و قد أخذت هذه السياحة في اجتذاب شرائح جديدة من السياح الراغبين في التجديد و الاستمتاع بالطبيعة، و أولئك الداعين للحفاظ على الموارد الحيوانية و النباتية و عدم الاعتداء على مقومات الطبيعية.

1 - مفهوم السياحة البيئية

أ- تعريف السياحة البيئية

ظهر مصطلح السياحة البيئية منذ مطلع الثمانينات من القرن العشرين و هو مصطلح حديث نسبيا جاء ليعبر عن نوع جديد من النشاط السياحي الصديق للبيئة الذي يمارسه الإنسان محافظا على الميراث الطبيعي و الحضاري للبيئة التي تعيش فيها.

فظهرت فكرة السياحة البيئية سنة 1980 أثناء دراسة وقف سياحة اصطياد الحيوانات في كينيا و استبدالها بسياحة مشاهدة الحيوانات و مراقبتها، مما كان له الأثر الكبير في الحفاظ على الحياة البرية، و توفير موارد مالية لإقامة المحميات الطبيعية.

إعلان مانيلا: إن العلاقة بين السياحة و البيئة هي علاقة توازن بين التنمية و حماية البيئة و يؤكد إعلان مانيلا 1980 على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح الاجتماعية و الاقتصادية لسكان المناطق السياحية أو البيئية أو بالموارد الطبيعية و المواقع التاريخية و الثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة و يشدد الإعلان على أن هذه الموارد جزء من تراث البشرية و أنه ينبغي على المجتمعات المحلية و الوطنية و المجتمع الدولي بأكمله القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها.

[1] زياد عيد الرواضية، السياحة البيئية – المفاهيم و الأسس و المقومات–، عمان– الأردن– دار زمزم ناشرون،2013، ص20.

و في 1990 تم إنشاء الجمعية الدولية للسياحة البيئية[1]، و التي أصدرت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة كتاب السياحة البيئية، و وضعت المعايير الدولية للسياحة البيئية .

و تعرف السياحة البيئية أو السياحة الايكولوجية، بأنها السفر و الانتقال من مكان لأخر بغرض الاستمتاع و الدراسة و الفهم و التقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية البكر و ما يصاحبها من مظاهر تقليدية.

و قد عرفها **الصندوق الدولي للبيئة**، بأنها السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها تلوث و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل، و ذلك للاستماع بمناظرها و بنباتاتها و حيواناتها البرية و تجليات حضارتها ماضيا و حاضرا.

كما تعرف بأنها عملية تعلم و ثقافة و تربية بمكونات البيئة، و بذلك فهي وسيلة لتعريف السياح بالبيئة و الانخراط فيها[2].

أما **منظمة السياحة العالمية** فتعرف السياحة البيئية بأنها الزيارة الملتزمة للمناطق الطبيعية و التي تسعى إلى الحفاظ على البيئة وتنمية المجتمعات المحلية[3].

الجمعية الدولية للسياحة البيئية (TIES) منظمة غير ربحية مكرسة لتعزيز السياحة البيئية تأسست سنة 1990 و كانت في طليعة مطوري السياحة البيئية و توفير المبادئ التوجيهية و المعايير و المساعدة التقنية و التدريب في مجال السياحة البيئية، و تقود الجهود الرامية إلى جعل السياحة أداة قابلة للحفاظ على التنوع البيولوجي و الثقافي و التنمية المجتمعية المستدامة، و هي تساعد المنظمات و المجتمعات و الأفراد على ممارسة مبادئ السياحة البيئية، و لديها أعضاء في 120 بلد يمثلون مختلف المهن و القطاعات من أكاديميين و استشاريين و مهنيين و منظمات و حكومات و مهندسين معماريين و منظمي الرحلات و خبراء التنمية العامة و السياحة البيئية. من موقع الجمعية الدولية للسياحة البيئية:

[1] http://www.ecotourism.or/ties-overview

[2] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص 26.

[3]Organisation mondiale du tourisme (U N W T o),Faits saillants OMT du tourisme, edition 2012,Madrid,Espagne,2012,p3.

أما **المرفق العالمي للبيئة** ((Global Environment Facility(GEF) السياحة البيئية بأنها: السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث، و لم يتعرض توازنها الطبيعي إلى خلل، و ذلك للاستمتاع بمناظرها و نباتاتها و حيواناتها البرية و حضارتها في الماضي و الحاضر[1]. و تعني أيضا الخروج عن نسق العمل اليومي إلى الراحة و الاستجمام، وقد تكون في أبسط صورها كرحلة إلى البر أو إلى الصحراء للتمتع بجمالها و طبيعتها بما فيها حياة فطرية نباتية و حيوانية، و ممارسة كافة الأنشطة المعتادة فيها، أو للسياحة في المدن الساحلية و بالمناطق الأثرية و الجبلية. كما تعتبر بأنها تلك السياحة المسؤولة بيئيا نحو الأماكن الطبيعية، و ما تتضمنه من مناطق تراثية، بغرض الاستمتاع و المعرفة، و تشجيع المحافظة عليها بمشاركة المجتمعات المحلية، بهدف الاستفادة اقتصاديا واجتماعيا.

أما **الجمعية الدولية لصيانة الطبيعة و الموارد الطبيعية:** قد جاء تعريفها للسياحة البيئية لسنة 1999 على أنها " السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية الذي يحافظ على البيئة و يكفل استمرار رفاهية سكانها الأصليين"[2]

تتفق التعاريف السابقة على مفهوم شامل للسياحة البيئية و الذي يمكن تحديده في العناصر التالية:

1- السياحة البيئية نشاط إنساني يمارس وفق قواعد و ضوابط تحمي و تصون الحياة الفطرية الطبيعية، ترتقي بجودتها، و تحول دون تلوثها، و تعمل على المحافظة عليها للأجيال الحالية و القادمة.

مرفق البيئة العالمي، " السياحة البيئية "

[1]www. Gefweb.org/ participants/assembly/2nd_assembly/GEF.A.2.7_summary_of_negotiations_ARABICS

[2] نبيل دبور، مشاكل و أفاق التنمية السياحية و المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصاديين الدول الإسلامية 2004، ص16.

2- تحافظ و تحمي الكائنات الحية و تنوعها من الانقراض، و تعيد للإنسان إنسانيته، من خلال حماية الحياة البرية و صيانتها، و زيادة البعد الجمالي للطبيعة.

3- تعتبر من الأنماط السياحية التي لها عائد اقتصادي متعدد الجوانب، يجمع بين الجانب المادي و النفسي المرتبط بمبادئ الأخلاق و القيم الحميدة، حيث يصبح حماية البيئة من المبادئ الأساسية للإنسان.

4- تجمع بين الأصالة في الموروث الطبيعي و الحضاري، و الحداثة في تحضرها الأخلاقي و القيمي، مما يخلق نمطا جديدا يربط بين الأصالة و الحداثة.

5- تمثل التزاما أدبيا و أخلاقيا أكثر منه قانونيا و تعاقديا[1].

و تجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين السياحة الطبيعية و السياحة البيئية، فالسياحة الطبيعية هي نوع من السياحة التي تعتمد في الأساس على زيارة مناطق طبيعية شأنها في ذلك شأن السياحة البيئية، إلا أنها قد تؤثر على الموارد المتوفرة في هذه المناطق سواء كانت ذات مصادر نباتية أو حيوانية، و بتالي فإنها لا تأخذ بعين الاعتبار مسألة الحفاظ البيئي، مما قد يؤثر و بشكل كبير على المنطقة.

و بما أنها مؤثرة على البيئة فإن السياحة البيئية جاءت لتقلل من هذه الآثار إلى حدها الأدنى، بمعنى أن السياحة البيئية جاءت كنتيجة للآثار السلبية الناتجة عن السياحة الطبيعية[2].

و **من قواعد السياحة** البيئية التقليل من الآثار البيئية السلبية في المناطق السياحية، و نشر الوعي البيئي عند السياح، و إجراء البحوث الاجتماعية و البيئية من أجل التقليل من الآثار السلبية، و كذا مسايرة التطور السياحي للتطور الاجتماعي و البيئي و الاعتماد على بنية تحتية تنسجم مع الظروف البيئية[3].

---

[1] صليحة عيشي ، نفس المرجع السابق، ص 212.

[2] خان أحلام، زاوي صورية، نفس المرجع السابق، ص228.

[3] عصام حسن السعيدي، الدلالة و الإرشاد السياحي، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص48.

و قد بدأت السياحة البيئية تظهر في معظم الدول المتقدمة و بشكل خاص في التوسع في المحميات و المنتزهات.

و على المستوى الدولي نجد أن المنظمات الدولية تدعم بقوة السياحة البيئية، فمنظمة الأمم المتحدة أطلقت حملة عالمية لهذا الغرض و أعلنت سنة 2002 سنة للسياحة البيئية من أجل تطوير فكرة أن السياحة تحافظ على البيئة و تساندها.

و اعتمدت الأمم المتحدة قرار بعنوان (تعزيز السياحة البيئية من أجل القضاء على الفقر و حماية البيئة) و هو يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تعزيز السياحة البيئية و تسليط أثرها على زيادة الدخل و خلق فرص عمل و التعليم و بالتالي مكافحة الفقر.

و يعترف القرار بخلق فرص كبيرة لحماية التنوع البيولوجي و المناطق الطبيعية من خلال تشجيع المجتمعات المحلية للبلدان المضيفة و السياح على حد سواء للحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي و احترامه.

كما أن منظمة السياحة العالمية عقدت اجتماعا في أكتوبر 1997 باسطنبول تحت شعار " السياحة نشاط القرن الحادي و العشرين من أجل فرص عمالة و حماية البيئة" [1]. فالمنظمة جعلت السياحة في خدمت البيئة و حمايتها، كما أقرت منظمة السياحة العالمية أن الساحة عامل للتنمية المستدامة في المدونة العالمية لآداب السياحة في المادة 3[2].

و من واقع بيانات منظمة السياحة العالمية فإن الطلب على السياحة البيئية و الرحلات الموجهة بيئيا في حالة صعود ملحوظ، لدرجة أنها أصبحت أسرع قطار ينمو في صناعة السياحة، بنسبة تتراوح بين 10% إلى 15% من إجمالي إنفاق السياحة العالمية[3].

[1] نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة ، نفس المرجع السابق، ص 84.

[2] منظمة السياحة العالمية، المدونة العالمية لآداب السياحة ، أكتوبر 1999.

[3] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق، ص26.

ب- عناصر السياحة البيئية:أهم عناصرها تتمثل في:

- ✓ عدم إحداث إخلال بالتوازن البيئي الناتجة عن تصرفات الإنسان والتي تكون متمثلة في تصر وفات السائح في حالة السياحة البيئية و ما قد يحدثه من تلوث فيها، و من هنا ظهرت علاقة أخرى و لكن بين السياحة البيئية ككل و بين مفهوم التنمية المستدامة، حيث تعتبر التنمية إحدى الوسائل للارتقاء بالإنسان، و لكن ما حدث هو العكس تماما حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة و إيقاع الضرر بها بل و إحداث التلوث فيها.
- ✓ تنطوي السياحة على إبراز المعالم الجمالية لأي بيئة في العالم، فكلما كانت نظيفة و صحية كلما ازدهرت السياحة و انتعشت.
- ✓ تحقيق التوازن بين السياحة و البيئة من ناحية و بينها وبين المصالح الاقتصادية و الاجتماعية التي هي في الأساس التي تقوم عليها.
- ✓ التنوع البيولوجي و نقاء البيئة الطبيعية، وبقاء الأنواع النادرة و المهددة بالانقراض عاملان أساسيان في تنشيط السياحة البيئية و لذا يجب أن يؤخذ بالحسبان على أن السياحة و حماية البيئة أمران مترابطان و متكاملان إذ لا تصلح السياحة في بيئة متدهورة كما أن تدهور البيئة يحد من فرصة تنمية السياحة[1].

لذا لابد للسائح البيئي أن يتميز بصفات تجعله بدون شك سائح مختلف و متميز و صديق للبيئة و من أهم هذه الصفات:

- ✓ وجود رغبة كبيرة للتعرف على الأماكن الطبيعية و الحضارية.

[1] بلقاسم ماضي، خديجة لدرع، السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة و التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز ثنية الحد بولاية تيسمسيلت– في إطار ملتقى وطني بعنوان فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر المنظم يومي 19–20 نوفمبر 2012 بالتعاون مع مدرية السياحة لولاية باتنة وجامعة الحاج لخضر – باتنة– ص3.

- ✓ الرغبة في الحصول على الخبرة الشخصية و الاجتماعية.
- ✓ عدم تحبيذ توافد السياح إلى المقاصد بأعداد كبيرة، حتى يكون هناك تنظيم أحسن و تنسيق أكثر.
- ✓ تحمل المشقة و الصعوبات و قبول التحدي للوصول إلى هدفه.
- ✓ الرغبة في التفاعل مع السكان المحليين و الانخراط بثقافتهم و حياتهم الاجتماعية.
- ✓ سهل التكيف حتى بوجود خدمات سياحية بسيطة.
- ✓ تحمل الازعاج و القدرة على السير مشيا على الأقدام لفترات طويلة نسبيا، و مواجهة الصعوبات بروح طيبة.
- ✓ إيجابي و غير انفعالي.
- ✓ تحبيذ إنفاق النقود للحصول على الخبرة و المعرفة إلى جانب الراحة و المتعة[1].

ج-أنواع السياحة البيئية: توجد عدة أنواع من السياحة يمكن استغلالها و الاستفادة منها، قد تكون مرتبطة بالطبيعة أو بالتراث الحضاري، فهي سياحة تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، لذا نجد أن الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئية تتمثل في:

- ✓ الصيد البري للطيور و الصيد البحري للأسماك
- ✓ الرياضة المائية و الغوص من أجل الشعاب المرجانية.
- ✓ تأمل الطبيعة و اكتشاف كل ما فيها
- ✓ الرحلات في الغابات و مراقبة الطيور و الحيوانات
- ✓ استكشاف الوديان و الجبال
- ✓ إقامة المعسكرات و المخيمات
- ✓ تسلق الجبال
- ✓ رحلات الأدغال و الصحراء

[1] أحلام خان، صورية زاوي ، نفس المرجع السابق،ص232.

- ✓ تصوير الطبيعة
- ✓ زيارة مواقع التنقيب الأثرية
- ✓ التجول في المناطق الأثرية
- ✓ السياحة العلاجية
- ✓ البحث العلمي والتثقيفي[1].

1-السياحة البيئية في الجزائر:

يظهر اهتمام الجزائر بالسياحة البيئية من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية حيث أن مختلف أنواع السياحة في الجزائر تحتوي نشاطات السياحة البيئية مثل:

- ✓ سياحة الاستجمام الساحلية و المتوسطية و التي تضم السياحة البيئة بالاقتراب من البيئة عبر طرق اكتشاف تلال الرمال و إنشاء مراكز الشرح و التعليم البيئي و مراقبة العصافير و الأسماك و كذا تنظيم الأقساط الخضراء[2].
- ✓ السياحة الصحراوية و التجوال و التي تحوي السياحة البيئية عبر إبراز ثقافات الهوية و عرض القصور و القصبات و الجولات على طريق الواحات.

كما أن الحظائر الوطنية و المناطق المحمية و التي تعتمد عليها السياحة البيئية تشهد تطورا من خلال الأقطاب السياحية للامتياز السبعة التي تبناها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2030،2025.

ففي ما يخص القطب السياحي للامتياز شمال شرق فانه يتوفر على إمكانيات السياحة البيئية[1]، لوجود الحظيرة الوطنية للقالة و بولاية قالمة تمتد المحمية الطبيعية لبني صالح على مساحة 2.000.00 هكتار[2].

[1] خان أحلام، صورية زاوي ، نفس المرجع السابق، ص 231.

[2] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، الكتاب الثاني المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة و برنامج الأعمال السياحة ذات الأولوية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)، 2008، ص12.

و على مستوى القطب السياحي للامتياز شمال وسط نجد الحظيرة الوطنية لجرجرة و الحظيرة الوطنية للشريعة و الحظيرة الوطنية لقورايا، حيث أن هذه الحظائر الثلاثة مصنفة كمحميات عالمية للمناخ الحيوي، إضافة إلى انتشار الغابات على تنوعها في كل مكان[3].

و يتوفر القطب السياحي جنوب شرق على إمكانيات السياحة البيئية[4]، حيث يتوفر على تشكيلة من الحيوانات كالغزال و الفنك و الفهد، و المناطق الرطبة المصنفة حسب اتفاقية رامسار كبحيرة المنيعة بولاية غرداية، و بحيرة الملغيغ و المروان بوادي سوف.

و يتوفر القطب السياحي للامتياز جنوب غرب على مؤهلات السياحة البيئية.

أما القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الطاسيلي) فإنه يتوفر على إمكانيات السياحة البيئية الصحراوية، حيث يتعين أن تأخذ هشاشة المواقع و خاصة هضبة الطاسيلي بعين الاعتبار أثناء عمليات التنمية السياحية، قصد ضمان حمايتها و المحافظة عليها[5]. حيث تحتضن المنطقة الحظيرة الوطنية للطاسلي ناجر(ايليزي) التي تتربع على 80.000 هكتار، و تضم تراث ثقافي جد غني و بقايا أثرية مصنفة عالميا من طرف اليونسكو سنة 1982.

و سيتم إنجاز الحظائر البيئية و السياحية على شكل حدائق دنيا في كل من عنابة و قسنطينة و الجزائر ووهران و على شكل حديقة (الجنوب الشرقي).

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة ، الكتاب الثالث: الأقطاب السياحية السبعة (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)، 2008، ص16.

[2] نفس المرجع ص 13.

[3] نفس المرجع، ص 27.

[4] نفس المرجع ص 80.

[5] نفس المرجع ص 98.

الفرع الثاني: السياحة و أثرها على البيئة(الآثار السياحية على البيئية)

للسياحة عدة أثار اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية، كون السياحة صناعة مركبة تشمل عدة قطاعات، و تنشأ علاقات مابين السياح و السكان المحليين.

ومع ازدهار صناعة السياحة في القرن العشرين بدأ يظهر الأثر البيئي للسياحة بشكل جلي ما دفع الخبراء إلى تبني رأيين مختلفين في هذه المسألة.

- ✓ الرأي الأول: يرى أن السياحة كلها نقمة على البيئة، جراء تدهور البيئة بفعل النشاط السياحي.
- ✓ الرأي الثاني: يرى أن السياحة كلها خير على البيئة، لأنهم يعتبرون أن أساس السياحة هو البيئة النظيفة الخالية من التلوث.

و الحقيقة أن التنمية السياحية مثل غيرها من القطاعات التنموية، لها آثار سلبية و آثار إيجابية على البيئة، وهذا ما سنستعرضه.

1-الآثار السياحية الإيجابية

إن التنمية السياحية تتطلب تثمين وحماية الموارد السياحية الطبيعية و الصناعية و الاجتماعية.

تساهم السياحة في حماية بعض المناطق البيئية الهامة ذات المزايا الخاصة التي يقصدها السائحون، و هذه المزايا قد تكون مناخا مميزا أو مناظر خلابة أو خصائص جيولوجية، فتسعى الدول إلى الاهتمام بها بغرض حمايتها، فتنشأ الحدائق و المحميات الطبيعية و تحمي الحياة البرية من أجل استغلالها في السياحة، كما حدث في دول شرق إفريقيا، إضافة إلى حماية الحياة البحرية من التدمير و التلوث لما لها من خصوصية في الجذب السياحي.

فالظروف المواتية لعملية السياحة هي قمة الاهتمام و الاعتناء بالطبيعة، بل السياحة في حد ذاتها تبدأ من نظافة البيئة و الاهتمام بها.

كما أن تطوير السياحة في الوسط الريفي يؤدي إلى تحسين ظروف المعيشة و حماية البيئة[1].

كما أن السياحة تتجه إلى زيادة الوعي البيئي، و السياح يرغبون في زيارة الأماكن الصديقة للبيئة، و يتم حاليا التوجه نحو تطوير نوعية جيدة للسياحة المستدامة و تطوير السياحة على نحو متزايد باعتبارها وسيلة لحماية الطبيعة و التراث الثقافي للمنطقة.

كما تساهم السياحة في تطوير البنية التحتية، من وسائل النقل و شبكات المياه و نظام الصرف الصحي و تجميل البيئة العامة في المناطق السياحية، بما يكفل المحافظة على البيئة.

فأي استنزاف للموارد السياحية و إتلافها يقوض دعائم النشاط السياحي و يعرضه إلى مخاطر مستقبلية ، ما يحتم على أن تكون التنمية السياحية سليمة و تحدث توازن بين تحقيق تنمية سياحية و المحافظة على البيئة و عدم استنزاف مواردها.

حيث يتم إنفاق أكثر من 200 مليار دولار في البلدان النامية بفضل السياحة، و ترتب السياحة ضمن المصادر الخمسة الأولى المدرة للدخل في 83% من الدول النامية، هذا ما يشجع على تحقيق قاعدة حماية الموارد التي تعتمد عليها السياحة، حفاظا على الدخل القومي و بالتالي حماية البيئة.

كما يعود الأثر الايجابي على حماية الآثار التاريخية من أجل استغلالها في الجذب السياحي.

[1] Michel prieur ,droit de l'environnement, Dalloz paris, éditions2001,p784.

2- الآثار السياحية السلبية

تتجسد الآثار البيئية السلبية في مختلف أشكال التلوث الناشئ عن المنشآت و الأنشطة السياحية، و التلوث كما عرفه المشرع الجزائري هو كل تغير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية فالتلوث هو حدوث تغير كمي أو كيفي، و يحدث هذا التغير ضرر بيئي، و أن يكون سبب التلوث عائدا إلى الإنسان.

فأشكال التلوث و التدهور تمس كافة عناصر البيئة الطبيعية منها و المستحدثة و الاجتماعية.

أ- الآثار السياحية السلبية على العناصر الطبيعية:

العناصر الطبيعية للبيئة هي الموارد السياحية الطبيعية، و مع ذلك نلاحظ أن السياحة تؤثر سلبا على هذه العناصر الطبيعية، و كأن السياحة تنتحر عن طريق تلويثها لعناصر البيئة الطبيعية في مجالها الجوي و الأرضي و المائي و البري و التأثير على التنوع البيولوجي.

وبما أن الجزائر بلد متوسطي يطمح لأن يكون وجهة سياحية في آفاق 2025، 2030فإن التوقعات تشير إلى أن عدد السياح الذين سيقصدون البحر الأبيض المتوسط في 2020 هو 350 مليون سائح، حيث لم يكن مخططا لهذا بشكل صحيح خاصة في المناطق الحساسة بيئيا، فيمكن أن تكون للسياحة تأثير سلبي و عواقب وخيمة، من تدهور و تآكل التربة و النفايات و فقدان الموائل البحرية و إزالة الغابات، هذا التدهور يقلل من جذب التدفق السياحي و انخفاض عائد الاستثمارات و عدم البحث عن صيانة البيئة و حمايتها.

و أوصى الفريق العامل للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة بشأن السياحة المستدامة بأنه من الممكن تحقيق سياحة صديقة للبيئة في البحر المتوسط، و التي هي في نفس الوقت قابلة للنمو ماليا و مجزية لجميع الأطراف الفاعلة في هذه الصناعة بتنفيذ أحكام إستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة و خاصة المتعلقة بتشجيع السياحة المستدامة.

و تطوير رؤية طويلة و متوسطة الأجل على المستوى الوطني تحدد نطاق قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني و تأخذ في الاعتبار كامل التحديات العالمية التي يتعين التصدي لها، وخاصة تغير المناخ و صيانة التنوع البيولوجي، و بناء أدوات التخطيط الاستراتيجي لتنظيم أفضل لتنمية القطاع و فتح مناقشات مع جميع الأطراف الفاعلة المعنية، و خاصة مع ممثلي القطاع الخاص و المجتمع المدني، و استخدام نظم على المستوى الوطني لتوفير معلومات كاملة و يعتمد عليها يمكن مقارنتها بين البلدان و التي تميز قطاع السياحة و ترصد تطوره.

كما دعت لجنت البحر المتوسط للتنمية المستدامة إلى تنفيذ مزيد من العمل بشأن مؤشرات تميز سياحة البحر المتوسط على نحو كامل أكثر و خاصة تأثيرها على البيئة و التوازن الاجتماعي و من أجل الاضطلاع بتحليل منظوري بشأن السياحة لاستباق التطورات في المستقبل و كذلك التحليلات الاقتصادية التي تركز بشكل خاص على أثر السياحة على البيئة[1].

هذا ما يؤكد أن منطقة البحر الأبيض المتوسط معرضة بشكل أكثر للتأثيرات البيئية السلبية للسياحة و هي:

[1] تقرير الاجتماع العادي السادس عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئية البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها،ص166.

- ✓ **التلوث الهوائي:** إن المصدر الأساسي للتلوث الجوي هو النقل حيث قدر أن الطائرات تحرق سنويا ما يعادل 2 مليون طن من الوقود مخلفة 550 مليون طن من الغازات[1]، كما أن وسائل النقل البرية لا تقل خطرا عن الطائرات.

و تساهم السياحة ب5% من إجمالي انبعاثات العالمية للكربون الذي يؤدي إلى التلوث الجوي و الاحتباس الحراري.

فقد خلفت السياحة المفرطة تلوثا موسميا زائدا للغلاف الجوي في بعض مناطق البحر الأبيض المتوسط[2]، حيث تصل نسبة السياح الذين يصلون بالبر إلى 86% حيث وصل تلوث الغلاف الجوي أعلى مستوى له في البحر الأبيض المتوسط.

يضاف إلى ذلك الروائح الكريهة التي تنجم عن عدم معالجة مياه الصرف الصحي في المناطق السياحية، ما يلوث الجو بهذه الروائح.

- ✓ **تلوث التربة:** يؤدي استغلال أراضي البحر عن طريق الردم و إنشاء المنشآت السياحية إلى تدمير البيئة الشاطئية، و كذا التخلص غير السليم للمخلفات الناتجة عن النشاط السياحي ما يؤدي إلى انتشارها و احتراقها الذاتي، وفي الجبال تنتشر ظاهرة القمامات، و ازدياد خطر الحرائق.
- ✓ **التلوث المائي:** تجذب مصادر المياه على اختلافها عدد هائل من السياح، خاصة الشواطئ، حيث تكثر الفضلات على الشواطئ إضافة إلى صرف المياه القذرة للفنادق، و المنشآت السياحية المختلفة، ووسائل النقل و الترفيه البحري، كالبواخر.

حيث أظهرت التحاليل الفيزيائية وكيمائية أن مياه شاطئ بعنابة شرق الجزائر أصبحت ملوثة جراء صب قنوات الصرف الصحي لأحد الملاهي في هذا الشاطئ، والتلوث المائي لا يشمل الشواطئ فقط بل كل المسطحات المائية التي تشهد نشاطا سياحيا مكثفا.

---

[1] صليحة عشي ، مرجع سابق، ص207

[2] نعيم طاهر، سراب الياس، مرجع سابق، ص104.

إضافة إلى هذه الملوثات، فإن الطلب على المياه، الذي يستنزف بشدة مصادر المياه المتاحة في بعض المناطق التي تواجه أعلى ضغط استهلاك المياه في العالم، مثل منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي هي مقصد الكثير من الأنشطة السياحية الدولية، فطلب نزلاء الفنادق على المياه عادة ما يتجاوز بقدر كبير طلب السكان المحليين، بالإضافة إلى المياه اللازمة لكل غرفة و الأعمال العامة لتشغيل الفندق مثل المطابخ و المغاسل و المرافق الفندقية مثل حمامات السباحة و الحدائق فهذا الاستخدام الزائد عن الحد يمكنه أن يضعف أو يدمر مصادر المياه المحلية، الأمر الذي يهدد توفر المياه لتغطية السكان المحليين، و يمكن أن تزداد المشاكل تفاقما في مناطق يتزامن فيها موسم السباحة مع فترات ينخفض فيها سقوط الأمطار، فتأثير السياحة على المجال المائي لا يقتصر على تلويث نوعية المياه بل تتعدى إلى المساس بالكمية.

- ✓ **تدهور التنوع البيولوجي:**

النشاط السياحي يؤثر على الحياة البرية و البحرية بنوعيها الحيوانية و النباتية، ففيما يخص الحياة البرية الحيوانية فإن الصيد الجائر و المفرط من طرف السياح المخالفين لتشريعات الصيد، يهدد الحيوانات خاصة المهددة الانقراض، فأحيانا يكون السبب الرئيسي لسفر السائح هو الصيد السياحي.

أما عن الحياة البحرية الحيوانية فإنها لم تسلم من أنياب السياح الذين يمارسون رياضة الغطس دون مراعاة الحياة البحرية، ما يؤدي إلى تدمير الشعاب المرجانية، و كذا إنشاء المنشآت السياحية على الشواطئ، أو المنشآت العائمة عن طريق الردم الذي يدمر بيئة عيش الحيوانات و النباتات البحرية[1].

[1] نعيم طاهر، سراب الياس، مرجع سابق، ص104.

أما عن الحياة البرية النباتية و خاصة الغابات التي هي أراضي مشجرة ذات الجمال الطبيعي و التنوع الحيوي، و هي في حد ذاتها أحد المصادر الطبيعية المتجددة، و الغابات في نظر الإنسان هي مكان للتنزه و مصدر لمواد الإنشاء و البناء، لكن قام الإنسان عبر التاريخ بتدمير الغابات من خلال حرقها و إزالتها، و غيرها من الأنشطة التي تساهم في تدهورها، فدائما نخسر منها الهكتارات سنويا بسبب الحرائق التي تنجم عن عدة عوامل منها النشاطات السياحية، و ذلك عن طريق إلقاء القمامات التي تحترق ذاتيا بأشعة الشمس، و كذا جراء بعض سلوكات الخاطئة للسياح.

ب- الآثار السلبية للسياحة على العناصر المستحدثة :

العناصر المستحدثة هي كل ما استحدثه الإنسان و شيد على الأرض، و تتجسد في البيئة الحضرية بشكل عام، حيث أن النشاط السياحي يؤثر على العناصر المستحدثة للبيئة عبر مختلف التلوثات و المشاكل التي تحدث في المدن، و منها:

- ✓ **التلوث الضوضائي:** و الذي ينتج عن الأصوات المرتفعة الصادرة عن الأنشطة و المنشآت السياحية كالملاهي و أماكن الترفيه و الصخب و الموسيقى المرتفعة، ما يؤثر على السياح الذين يحتاجون إلى الراحة إضافة إلى تذمر السكان المحليين، و هذا ما يمس بالسكينة العامة في المنطقة.
- ✓ **تلوث الرؤية:** و ينتج هذا التلوث نتيجة الامتداد العمراني الناتج عن التنمية السياحية، و ما المواقع السياحية الرئيسية.
- ✓ **مشاكل المخلفات:** التي تنتج عن النشاط السياحي في شكل قمامات و مخلفات غذائية، تنتشر في الأحياء و الشوارع و في المواقع السياحية خاصة في المواسم التي تنشط فيها السياحة، فالفنادق مثلا تنتج كميات ضخمة من المخلفات الصلبة من أغلفة العبوات و بقايا الطعام و مواد الصيانة و التنظيف التي يكون بعضها ساما، و يتم جمع الكثير من المخلفات في كثير من الأحيان في مقالب سيئة

التصميم، ثم تلقى مباشرة في الأنهار أو تلقى بوضوح أمام أعين النزلاء، و هذا الأسلوب غير ملائم و يؤدي إلى تلوث المياه و التربة بسبب ترشيح الملوثات من أكوام المخلفات فضلا عن الأثر السيئ الذي يخلفه على جمال المحيط و تسبب مقالب النفايات ذات التصميم السيئ في إشعال الحرائق و انبعاث الروائح الكريهة و تكاثر الذباب

والجزائر تعاني أزمة بيئية شديدة لكثافة مختلف أشكال التلوث و انتشار القمامات الحضرية و الصناعية حيث لا توجد إستراتيجية متماسكة و فعالة لإدارة النفايات المنزلية[1].

- ✓ **إتلاف الآثار التاريخية: لم** تسلم الآثار التاريخية من التخريب والإهمال وانتشار القمامة، ما يمكن تسميته بمعاول الهدم التي أتت على كثير من الآثار التاريخية.

و كمثال عن هذا الإهمال في الجزائر نجد مدينة تيبازة التاريخية نموذجا للإهمال، فإضافة إلى عدم صيانتها، أصبحت عرضة للتدهور و التخريب المتواصلين جراء المخاطر الناتجة عن المصادر الطبيعية كالرطوبة و الرياح المالحة و انزلاق التربة التي تهدد الآثار وثمة عوامل بشرية، كوسائل النقل التي تطرح الغازات تتسبب في تحطيم جدران المواقع الأثرية، إضافة إلى أعداد السياح الكبيرة التي تحطم بعض الآثار نتيجة الدهس عليها والجري فوقها.

حيث أن اللجنة العالمية للتراث أدرجت موقع تيبازة في عام 2002 في قائمة المواقع الأثرية المهددة، و طالبت السلطات الجزائرية باتخاذ التدابير اللازمة و الاستعجالية و الوقائية للمحافظة على هذه الآثار التاريخية، و ضرورة اعتماد نص تشريعي جديدة لحماية النصب و المواقع التاريخية، و قد تحفظت الجزائر على هذه التوصيات خاصة فيما يتعلق بترحيل مائة عائلة قرب الآثار، ما اعتبرته وزارة

[1] نعيم طاهر، سراب الياس، مرجع سابق، ص104.

الثقافة تدخلا في السيادة الداخلية، ما أدى باللجنة العالمية للتراث إلى اعتماد هذه التوصيات سنة 2005 مع الإبقاء على موقع تيبازة ضمن المواقع العالمية المهددة[1].

ثم شرعت السلطات الجزائرية بداية من 2007 بتنفيذ تلك التوصيات، فتم ترحيل 35 عائلة من المواقع الأثرية في مدينة تيبازة، كما تم ترحيل 55 عائلة غرب ولاية تيبازة لنفس السبب.

و يعد تهريب الآثار احد أشكال تأثير السياحة على البيئة و في هذا الصدد اعترف مدير مكتب الانتربول بالجزائر بصعوبة التحكم في المتاجرة و تهريب الآثار التاريخية[2].

ت- الآثار السلبية للسياحة على العناصر الاجتماعية

كما سبق و أن ذكرنا فإن نمط حياة سكان إقليم معين و عاداتهم و تقاليدهم و موروثهم الثقافي يعتبر عوامل جذب سياحي، غير أن النشاط السياحي الذي يؤدي إلى استقبال السياح يولد قيم و تقاليد جديدة غير مألوفة لسكان المناطق المستقبلة.

فتظهر عند الوسطاء و مستغلي السائحين في مختلف المجالات بعض صور الانحراف تحت مسميات متعددة مثل التسلية و الترفيه[3].

فقد يحدث التلوث الأدبي، فالتلوث المادي المتمثل في إفساد عناصر البيئة و جعلها مصدر إضرار للإنسان هو المقصود الأول الذي يبادر إلى الذهن عند الحديث عن التلوث، حيث أن الأعمال المنافية للأخلاق و الآداب يمكن أن تؤدي إلى تلوث البيئة بالمعنى المادي المعروف و يمكن اعتباره تلوثا أدبيا أو معنويا، فتشي الدعارة من شأنه المساعدة

[1] صليحة عشي، دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، العدد22 جوان2010، ص215.

[2] نفس المرجع السابق، ص215.

[3] نعيم الطاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، نفس المرجع السابق،ص98.

على انتشار الأمراض و الإضرار بالصحة العامة و تظهر العلاقة بين التلوث المادي و التلوث الأدبي في أن الأول ينطوي على الثاني[1]، فمن يلوث البيئة عمدا فإنه يرتكب عملا منافيا للأخلاق و الآداب العامة علاوة على مخالفة القانون.

و قد يحاول أبناء الدولة المستقبلة تقليد السياح معتقدين أنه السلوك الصحيح، فتنشأ ظواهر اجتماعية تؤثر في طريقة حياة و إيديولوجيات السكان المحليين، مما يساهم في ظهور شخصية غير ناضجة، و يؤدي ذلك إلى اختفاء الشخصية الثقافية و انعدام احترام الذات، و قد يتحول التراث الثقافي إلى سلعة للبيع فتضيع المعالم التاريخية و الثقافية نتيجة لذلك[2].

أو يحدث التصادم الثقافي نتيجة التعارض و الاختلاف بين الأفكار ما يؤدي إلى إثارة الشعب المضيف و شعوره بالضيق[3].

[1] حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، الجزائر،2009،ص93.

[2] سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في لبيا، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب القاهرة، 2001،ص 32.

[3] نعيم الطاهر، سراب إلياس، نفس المرجع السابق، ص98.

الفصل الثاني

التأثير المتبادل بين السياحة و التنمية المستدامة

الفصل الثاني : التأثير المتبادل بين السياحة و التنمية المستدامة

قد حظيت السياحة كغيرها من القطاعات المختلفة باهتمام كبير من المشتغلين بقضايا البيئة، حيث ظهر كم معتبر من الدراسات تعالج علاقة السياحة بالبيئة، و كيفية صون السمات الطبيعية و المادية لها، كالمواقع و المعالم التاريخية و الحضارية، وحماية الحياة البرية و البحرية، و الحفاظ على النظم الإيكولوجية حاضرا و مستقبلا.

و هكذا احتلت قضايا البيئة و التنمية الصدارة في اهتمام الباحثين و رجال السياسة و الاقتصاد منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين، حيث بدأ ظهور حركات و منظمات اجتماعية و حقوقية و سياسية و بيئية تضع برامجها و أهدافها حول البيئة، و ضرورة الحفاظ على مقوماتها الطبيعية و المادية، و رفض أية إجراءات قد تعرض التوازن البيئي أو الحياة الحيوانية و النباتية و الإنسان للخطر.

ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين الأول يتناول التنمية السياحية المستدامة اما المبحث الثاني فيركز على دراسة العولمة و أثرها على السياحة.

المبحث الأول : تأثير السياحة في التنمية المستدامة

ظهرت فكرة التنمية المستدامة بظهور الآثار السلبية على البيئة و محاولة التقليل منها بانتهاج نمط تنمية لا يضر بالبيئة و على الرغم من أن جذور التنمية المستدامة بعيدة إلا أن تبلورها كمفهوم متكامل يعود إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في سبيل إيجاد حلول للمشاكل البيئية[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

سيتم التطرق إلى تعريف التنمية المستدامة (الفرع الأول) ثم الى تعريف التنمية السياحية المستدامة (الفرع الثاني) .

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

فكرة التنمية المستدامة بدأت دوليا ثم دخلت إلى القوانين الوطنية للدول، إذ أن مؤتمر ستوكهولم 1972 يعد أول إطار دولي يتم ضمنه مناقشة المشاكل البيئية، و طبقا لتوصيات هذا المؤتمر تم إنشاء لجنة عالمية حول البيئة و التنمية تحت رئاسة الوزير الأول دولة النرويج بروندتلاند بعد مصادقة الأمم المتحدة 1983، حيث قامت اللجنة بأعمالها و توصلت إلى تقرير بروندتلاند و عنوانه " مستقبلنا المشترك" في 1987، و أصبح يعرف بتقرير بروندتلاند[2].

1-تعريف التنمية المستدامة

اكتسب مفهوم التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا من خلال ما توصل له " تقرير بروندتلاند" ، الصادر عن " اللجنة العالمية للتنمية و البيئة " للأمم المتحدة ""

[1] علال عبد اللطيف، تأثير الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق،2012 ،ص12.

[2] نفس المرجع ، ص2.

The Brundtland Report World Commission onDevelopment and Environment"" (W C E D) سنة 1987 بعنوان " مستقبلنا المشترك" "" Our Common Future"" الذي أكد على أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية بأسره، وصولا إلى المستقبل البعيد. و قد تم صياغة أول تعريف للتنمية المستدامة في هذا التقرير بأنها: " هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المجازفة و المساس بقدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها"[1].

وقد اكتسب تعريف " بروندتلاند" شهرة دولية، حيث بين بأن التنمية المستدامة هي عملية تؤكد بأن قدرات الأجيال الحالية في تلبية احتياجاتها لا تؤثر سلبا على قدرات أجيال المستقبل في تلبية احتياجاتهم، و أن يترك للأجيال المستقبلية الموارد الكافية لتحقيق حياة ذات نوعية.

وقد تبنت " منظمة الأغذية و الزراعة" التابعة للأمم المتحدة " Agriculture Organization Food and " في سنة 1989 تعريفا للتنمية المستدامة كما يلي: التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية و توجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية. و بين التعريف أن تلك التنمية المستدامة في الزراعة و الغابات و المصادر السميكة

تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية، و لا تضر بالبيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية، و مقبولة من الناحية

[1]- The term was used by the Brundtland Commission which coined what has become the most often-quoted
definition of sustainable development as development that "meets the needs of the present without compromising the ability of future generations to meet their own needs". See, **The World Commission on**
Environmental Development, ‘‘Our Common Future’’, (Oxford: Oxford University Press, 1987), p.4

الاجتماعية[1]. و مع ذلك فإن هذا التعريف لا يعالج مسألة أن المعادلة قد تكون ضرورية بين احتياجات الأجيال الحالية و المستقبلية، وقد أعتمد تقرير بروندتلاند كمصدر في الاتفاقيات ذات صلة بحماية البيئة[2]، خاصة في المؤتمر البيئة و التنمية و الذي عرف بقمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو بالبرازيل، 1992 وفي جوهانزبورغ 2002 مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة.

حيث تناول مؤتمر ريودي جانيرو في برنامجه الوسائل الممكنة لمواجهة المشاكل البيئية المتوقعة حدوثها في القرن الحادي و العشرين لاسيما التحديات المتمثلة في ظاهرة الفقر و المجاعة و تفشي الأمراض و الأمية كنتائج للتدهور البيئي، حيث تجسدت الوسائل في برنامج 21 أي أجندة القرن الحادي و العشرين الذي اعتمده المؤتمر، و منذ ذلك الوقت تبنت الحكومات هذا البرنامج كسياسة أساسية للتنمية[3]، ويشكل الإنسان محور التعاريف المختلفة للتنمية المستدامة، حيث تتضمن التنمية البشرية التي تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية و الاجتماعية، و أن يتم إشراك الأفراد في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و كذا الحاجة إلى تكنولوجيا تكون قادرة على صيانة المواد الطبيعية[4].

2-مؤشرات التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و بيئية يمكن عبرها الحكم على تحقيق التنمية المستدامة على أرض الواقع.

---

[1] **FAO**, ''Sustainability Issues in Agricultural and Rural Development Policies'', Vol. 1, Trainee's Reader Training Material for Agricultural Planning Series No. 38/1, Rome- Italie, Food and Agricultural, Organization of the United Nations, (1995), p. 6.

[2] علال عبد اللطيف، مرجع السابق،ص2.

[3] صليحة عشي، نفس المرجع السابق، ص 199.

[4] نفس المرجع السابق، ص200.

مؤشرات اقتصادية: و تضم المعايير التالية:

- ✓ التخفيف من حدة الفقر: حيث يعتبر الفقر عدوا ثانيا للتنمية المستدامة، كما يعبر الفقر عن تفشي الأمراض و المجاعة ونقص الرعاية الصحية ما يمس بالصحة العامة.
- ✓ الاستمرارية: أي التجديد و صيانة للموارد الاقتصادية.
- ✓ الازدهار السياحي: باعتبار السياحة أحد مصادر الثروة الهامة في الاقتصاد الوطني.
- ✓ تحقيق الأمن الغذائي: حيث تعتبر التنمية الغذائية المحلية بعدا أساسيا من أبعاد الأمن الغذائي و يتطلب ذلك إيجاد مخزون إستراتيجي لمواجهة التغيرات.
- ✓ إعادة تدوير النفايات: و يتم التعامل معها من خلال الردم الصحي " الدفان"، الحرق، تدوير النفايات، اتخاذ إجراءات تكفل تحقيق التنمية المستدامة بتقليل حجم هذه النفايات و فرض الضرائب عليها، التوعية البيئية و تشجيع و دعم الاستثمارات.

مؤشرات اجتماعية: و تضم المعايير التالية:

- ✓ القضاء على الانفجار السكاني: و يقصد بنمو السكان بمعدلات سريعة جدا لا تتفق مع معدلات التنمية و القدرات البيئية.
- ✓ دعم برامج تضم الأسرة: و هذه البرامج تهدف للحفاظ على البيئة و التوعية و التربية و الالتزام، فالأسرة نواة المجتمع و استدامتها تعني مجتمع مستدام.
- ✓ دعم دور المرأة في التنمية المستدامة: باعتبارها عضو مساهم و فعال في مجال حماية البيئة و إدراجها في محور التنمية و حماية البيئة.

مؤشرات بيئية: و تضم ما يلي:

- ✓ تنظيم استخدام الموارد الطبيعية: القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة، للحد من استنزافها و تحقيق بيئة مصانة غير مستنزفة.
- ✓ تحقيق التوازن البيئي: و هو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية و إنتاج ثروة متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
- ✓ الطاقة: إن نقص مصادر الطاقة في أي بيئة أو دولة من الدول، مشكلة بيئية ملحة يجب التصدي لها لتحقيق أمن الطاقة من خلال ترشيد استخدام الطاقة، و بالتالي التقليل من التلوث البيئي.
- ✓ مكافحة التصحر: حيث أن مشكلة التصحر من القضايا البيئية في عالمنا المعاصر و بصفة خاصة في البيئات الجافة و شبه الجافة التي تتصف بنظمها الايكولوجية الهشة و يتم مكافحة التصحر من خلال إجراء مسح شامل و تفصيلي للمناطق المتصحرة و ضبط النمو السكاني و ترشيده بيئيا و ضبط و ترشيد قطع الأشجار و استزراعها و تنميتها و ضبط و ترشيد الاستخدام الرعوي و تنميته و ترشيد الاستخدام الزراعي ووقف زحف الرمال، و الجزائر من الدول التي تعاني من التصحر القادم من الصحراء الكبرى للجزائر خاصة مع تدهور الحزام الأخضر
- ✓ المحميات الطبيعية: يمكن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المراقبة البيئية المستمرة للحياة الفطرية، بإنشاء شبكة محميات واسعة الانتشار واستخدام الأشجار القائمة واستغلالها بطرق متنوعة، و ذلك بالدعوة للعمارة الخضراء، و إجراء المزيد من الدراسات و البحوث البيولوجية و دعم التوعية و التربية البيئية.

من خلال هذه المؤشرات و المعايير يتضح أكثر مفهوم التنمية المستدامة فهي ليست مجرد فكرة لحماية البيئة فقط، بل نهج يتبع لتحقيق مسار تنمية سليمة في كل القطاعات ما يعود بالنفع كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

1- تأثر المشرع الجزائري بالتنمية المستدامة :

تأثر المشرع الجزائري كمعظم المشرعين بفكرة التنمية المستدامة، و يظهر من خلال النصوص التشريعية التي أصدرها، حيث يتبنى المشرع الجزائري صراحة لفكرة التنمية المستدامة في قانون رقم 03-10 المتعلق بحمايته البيئة في إطار التنمية المستدامة،حيث أن هذا القانون الثاني من نوعه في مجال حماية البيئة، حيث صدر أول قانون لحماية البيئة سنة 1983 و هو القانون رقم 83-03[1] و قد أشار المشرع إلى فكرة التنمية المستدامة في القانون رقم 83-03 في المادة الثالثة التي تنص على أنه تقتضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات النمو الاقتصادي و متطلبات حماية البيئة، وهذا أساس فكرة التنمية المستدامة التي عرفها القانون03-10 في المادة 3 بأنها مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية و اقتصادية قابلة للاستمرار و حماية البيئة أي إدراج الأبعاد البيئية في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة و المستقبلية، حيث صدرت عدة قوانين قبل و بعد القانون 03-10 في إطار التنمية المستدامة، مثل القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة و القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة[2]، و القانون 04-03 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية في إطار التنمية المستدامة[3]، و القانون رقم 04-09 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة[4]، و القانون رقم 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير

[1] القانون 83-03 مؤرخ في 5 فيفري1983 يتعلق بحماية البيئة الجريدة الرسمية رقم 06 سنة1983.

[2] القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الجريدة الرسمية رقم 77 سنة 2001.

[3] القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية رقم 41 سنة 2004.

[4] القانون رقم 04-09 المؤرخ في 25 ديسمبر2004المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية رقم 52 سنة 2004.

الكوارث في إطار التنمية المستدامة[1] ، و علاوة على ذلك يتطرق لفكرة التنمية المستدامة في عدة قوانين أخرى مثل القانون التوجيهي للمدينة القانون رقم 06-06[2].

ففكرة التنمية المستدامة تتسم بالعمومية و المرونة ما يجعل تطبيقها ممكنا في كل المجالات و القطاعات، و هذا ما انعكس على مختلف التشريعات التي أصدرها المشرع التي تعالج مختلف القطاعات تأثرا و تبنيا لفكرة التنمية المستدامة و التي تبناها أيضا في قطاع السياحية كما سوف نرى.

الفرع الثاني: تعريف التنمية السياحية المستدامة

انبثق مفهوم السياحة المستدامة عن مفهوم التنمية المستدامة التي صيغت خلال " قمة الأرض" قمة ريودي جانيرو سنة 1992 . وقد تبلور هذا الاتجاه ليمتد إلى قطاع السياحة مع إعلان " ميثاق السياحة المستدامة " سنة 1995. و لأول مرة ظهر التوجه إلى الاندماج الكامل للقطاع السياحي و الإسهام بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية المحلية كما تشير المادة رقم 7 من ميثاق السياحة المستدامة[3]. و مراعاة آثار القطاع السياحي على التراث الثقافي و الأنشطة الديناميكية بالنسبة للمجتمعات المحلية، و الاعتراف بأهمية و قيمة أنشطتها التقليدية، و دعم هويتها و ثقافتها في صياغة الاستراتيجيات السياحية ، سيما في البلدان النامية حسب نص المادة رقم 3 من هذا الميثاق[4].

---

[1] القانون رقم04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطارا لتنمية المستدامة الجريدة الرسمية رقم 84 سنة 2004

[2] القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006القانون التوجيهي للمدينة الجريدة الرسمية رقم 15 سنة 2006.

[3]- Principle 7: To participate in sustainable development, tourism must be based on the diversity of opportunities offered by the local economy. It should be fully integrated into and contribute positively to local economic development. See: **World Tourism Organization**, ‘‘Charter for Sustainable Tourism, by The World Conference on Sustainable Tourism’’, Lanzarote, (27-28 April 1995). P. 2.
1- Principle 3: Tourism must consider its effects on the cultural heritage and traditional elements, activitiesand dynamics of each local community. Recognition of these local factors and support for the identity, culture and interests of the local community must at all times play a central role in the formulations of tourism strategies, particularly in developing countries. See: **World Tourism**

و عرفت **منظمة السياحة العالمية** السياحة المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات السياح و المواقع المضيفة إلى جانب حماية حق الأجيال القادمة للاستمتاع بهذه المواقع مستقبلا، أي أنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة فيها متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، وأيضا التكامل الثقافي مع العوامل البيئية و التنوع الحيوي و دعم نظم الحياة.

وعرفها " **المجلس الأوروبي**" بأنها: تلك التنمية التي تلبي احتياجات السياح حاضرا و حماية المناطق المضيفة لهم في الوقت نفسه، و تعزيز الفرص لإدارة جميع الموارد بهذه الطريقة في المستقبل.

1- تعريف التنمية السياحية في الفقه :

التنمية مرتبطة بانتقال المجتمع من أوضاع تتصف بالجمود والركود والتخلف إلى أوضاع جديدة تتصف بالحركة والمرونة.

ويعبر مصطلح التنمية السياحية عن مختلف الخطوط و البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة و المتوازنة في الموارد السياحية و ترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي.

كما تعني التنمية السياحية الجهود المبذولة لإحداث تطورات في البنية الأساسية المادية و البشرية للمجتمع وبهذا تحقق معدلات سياحية عالية و دفع المجتمع لتحقيق مستوى عالي من الدخل القومي و الفردي باستخدام الموارد الطبيعية و البشرية المتوفرة وما تلزمه تلك العملية من جهود و دراسات للمشروعات و استثمارات لتصل البلاد إلى مستوى

Organization, ‘‘Charter for Sustainable Tourism, by The World Conference on Sustainable Tourism’’, Lanzarote, (27-28 April 1995),

جذب سياحي طوال العام من حيث معدلات النمو السياحية و تحقيق عائد مادي و اقتصادي و اجتماعي.

2- تعريف التنمية السياحية لدى المشرع الجزائري

تطرق المشرع الجزائري إلى التنمية السياحية في الفصل الثاني من القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة[1]، غير أنه لم يعرف التنمية السياحية صراحة، غير أنه نص في المادة 3 على التهيئة السياحية بأنها مجموعة أشغال إنشاء المنشآت القاعدية لفضاءات و مساحات موجهة لاستقبال استثمارات سياحية تتجسد في الدراسات التي تحدد طبيعة عملية التهيئة و طبيعة مشاريع الأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها، و هذا التعريف يشبه لحد كبير مفهوم التنمية السياحية في الفقه.

و تهدف السياحة إلى رفع القدرات الإنتاج السياحي خاصة عن طريق الاستثمار مع الحرص على تثمين التراث السياحي، فالمشرع فتح باب الاستثمار السياحي للخاص و العام، و لتفادي الإضرار بالبيئة فإن المشرع يصر على تثمين التراث السياحي الوطني سواء كان طبيعيا أو ثقافي أو تاريخي، كون أن المستثمرين يجعلون البيئة آخر اهتماماتهم، و همهم الوحيد هو الربح السريع.

المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية السياحة المستدامة و التنمية المستدامة

كل تنمية غير مستدامة تعد تنمية هدامة، و بظهور فكرة التنمية المستدامة تغلغلت في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها و السياحة كقطاع اقتصادي، لذا فالخبراء يؤكدون على أن السياحة لا يمكن أن تكون عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق التنمية المستدامة.

[1] القانون رقم 03- 01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، السابق الذكر.

كما نص المبدأ الرابع من إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية 1992 على أنه من أجل تحقيق تنمية مستديمة، يجب أن تكون حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

فالسياحة المستدامة تحقق الاستفادة المثلى من الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية و تحافظ على العمليات الايكولوجية والمساعدة على الحفاظ على التراث الطبيعي و التنوع البيولوجي و كذا رفع مستوى الوعي بين الزوار حول المحافظة على التنوع البيولوجي، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح السياحة المستدامة على المستوى الدولي .

الفرع الأول : مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية

نظرا لارتباط النشاط السياحي بشكل أساسي بالبيئة و بكل معطياتها، فإن المنظمات الدولية القائمة على تنظيم هذا النشاط و علاقته بالبيئة، " كمنظمة السياحة العالمية" ، الإتحاد العالمي لصون الطبيعة و البيئة ، المرفق العالمي للبيئة، ركزت كلها على مبدأ السياحة المستدامة منذ أوائل الثمانينيات من القرن العشرين في " إعلان مانيلا" (الفلبين) سنة 1980، الذي أكد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلبي بطريقة تلحق الضرر بالمصالح اقتصادية و الاجتماعية لسكان المناطق السياحية، أو على البيئة الطبيعية التي وهبها الخالق عز وجل للإنسان لاستغلالها و الانتفاع بها، و المواقع التاريخية و الثقافية التي تعتبر عوامل جذب رئيسية للسياحة. و يشدد هذا الإعلان على أن هذه الموارد هي جزء من تراث البشرية، و أنه ينبغي على المجتمعات المحلية و المجتمع الدولي القيام بالخطوات اللازمة للحفاظ عليها، و العمل على إحداث توازن بين البيئة و السياحة لتصبح هذه الأخيرة نشاطا إنمائيا قابلا للاستمرار[1].

[1] - **World Tourism Organization**, the World Tourism Conference, ‘‘Manila Declaration on World Tourism1980’’.

✓ **السياحة المستدامة في المؤتمرات الدولية:**

قد تم في أكابولكو Acapulco (المكسيك) سنة 1982 تحديد مسؤوليات الدول في تدعيم سياسات السياحة بشكل أكثر فعالية من ذي قبل لضمان الحق في العطل، و إدارة السياحة و السفر، الحق في الراحة و أوقات الفراغ، و الإجازات المدفوعة الأجر، و حرية حركة السياحة. كما وجه هذا الإعلان نداء لكافة الدول للسعي لإقامة سلام دائم، و تنفيذ تدريجي للأهداف التي حددها " إعلان مانيلا "[1].

و تضمن " قانون السياحة " الصادر سنة 1985 في صوفيا (بلغاريا) حقوق كل شخص في الراحة و الإجازة و العطل المدفوعة الأجر، و حرية مطلقة للحركة ضمن حدود القوانين المعترف بها دوليا، و السياح المحليين و الدوليين إلى المجتمعات المحلية و إلى تراثها، و تحقيق التفاهم المشترك بين الشعوب، و تأمين حماية الزوار وممتلكاتهم الخاصة.

كما بين " ميثاق السياحة المستدامة " في لنزاروت (إسبانيا) سنة 1995 بالاشتراك مع " برنامج الأمم المتحدة للبيئة " (UNEP) و" اليونسكو" و الإتحاد الأوروبي أن السياحة ظاهرة عالمية، و أنها عنصرا هاما من عناصر التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في كثير من البلدان

و تساهم السياحة بشكل إيجابي في تحقيق تنمية للمجتمعات المضيفة في إطار التنمية المستدامة، التي تتناول البيئات الطبيعية و الثقافية و البشرية، و التي قد تساهم في بعض الأحيان في تدهور البيئة ، وفقدان الهوية المحلية، وبالتالي ينبغي وضع إستراتيجية عالمية لمواجهة التحديات البيئية لهذا القطاع .و تضمن هذا الميثاق دعوة المجتمع الدولي (الحكومات، السلطات العامة، و المشتغلين في مجال السياحة من القطاعين العام و الخاص) لاعتماد مبادئ هذا الميثاق و التعاون التقني و المساعدة المالية التي يجب إسداؤها للمواقع الضعيفة المقاومة من الناحيتين البيئية و الثقافية.

[1] **World Tourism Organization**, ‘‘Acapulco Documents on the Rights to Holidays’’, The World Tourism Meeting 1982.
www.world.tourism.org/sustainable/doc/1982%20Acapulco.pdf

و عقب البرنامج الذي أقرته الأمم المتحدة في " مؤتمر البيئة و التنمية " (UNCED) في " قمة الأرض " سنة 1992 انضم المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى منظمة السياحة العالمية و مجلس الأرض و تم إصدار تقرير بعنوان **" جدول أعمال القرن 21 " لصناعة السياحة و السفر و عرف " بالأجندة 21"** . وقد أعدت الأجندة في هذا الشأن منهاج عمل مقترح للحكومات في قطاع السياحة ، لتوفير الإمكانات، و تأمين تنمية طويلة الأجل للمستقبل، وصولا إلى تحقيق أهداف قواعد الاستدامة، باعتبار أن هذه الصناعة تلقي اهتمامات واسعة باستخدام الموارد الطبيعية و الثقافية التي هي محور النشاط السياحي[1].

و تمحورت **" المدونات العالمية لأخلاقيات السياحة "** لسنة 1999 في سانتياغو (تشيلي) في مجمل مواردها حول تطوير التفاهم و الاحترام بين الشعوب و المجتمعات، و صيانة القيم الأخلاقية، واحترام تنوع معتقداتها الدينية و الفلسفية و الأخلاقية، و توفير الحماية للسياح و ممتلكاتهم ، و تحقيق المساواة في المعاملة بين السياح (الرجال و النساء)، وحماية حقوق الإنسان سيما الحقوق الفردية لفئات الأكثر ضعفا، كالأطفال، و المسنين و المعوقين[2].

و تضمن **" إعلان كيبيك بكندا سنة 2002** للسياحة البيئية حول إعداد خطة للتنفيذ موجهة للسياحة المستدامة (أنظر الفصل الرابع الفقرة 43 من هذا الإعلان)، و التي تضمنت تشجيع تنمية السياحة المستدامة و السياحة البيئية، لزيادة المنافع التي تتأتى من الموارد السياحية لسكان المجتمعات المضيفة، مع الحفاظ على المناطق الحساسة بيئيا، و على التراث الطبيعي.

---

[1] صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، نفس المرجع السابق، ص221.

[2] لمزيد من التفصيل أنظر الموقع أدناه:

United Nations, **World Tourism Organization**, ‘‘Global Codes of Ethics for Tourism, General Assembly’’, – Thirteenth session, Santiago- Chile, (27 September- 1/October/ 1999), A/RES/406(XIII) Agenda item 16 (document A/13/16) RESOLUTION
www.world-tourism.org/code_ethics/pdf/RES406-English.pdf

وعلى غرار المؤتمرات السابقة تطرق " إعلان جربة "بتونس سنة 2003 حول **"السياحة و تغير المناخ"** إلى توضيح مدى مساهمة السياحة من خلال مختلف أنشطتها في تغيرات المناخ، و ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على البيئة الطبيعية و المادية للمجتمعات البشرية . كما أكد " إعلان دافوس" (DAVOS) بسويسرا لسنة 2007 أن احتياجات وانشغالات صناعة السياحة يجب أن تدرج في مختلف السياسات الوطنية و الدولية، التي وضعت في مجال التغير المناخي، و يستوجب على العاملين في هذا القطاع، مثل شركات النقل الجوي، و الشركات السياحية، و المجموعات الفندقية، اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة انبعاث الغازات المتسببة في الاحتباس الحراري[1].

وانعقد في مدينة مسقط (عمان) مؤتمر دولي سنة 2005 حول تنمية قطاع السياحة بعنوان **" رؤى معمارية لسياحة مستدامة "** ، تم فيه مناقشة كيفية توظيف التراث لأغراض سياحية، و نماذج تصميم و بناء المباني السياحية الحديثة. وتضمن عرض تجارب ناجحة في مجال الهندسة المعمارية، مثل **" مشروع بوساتس"** بالبرتغال، و **" طيبة زمان "** بالأردن، و **"مدينة الإسكندرية "** و عمارتها الحديثة، التي تجمع بين الأصالة المعاصرة و الحفاظ على التنوع الثقافي الذي يلقي اهتمام المنظمات الدولية المختصة في هذا المجال، **" كمنظمة اليونسكو"** للمحافظة على هذا المنتوج و إثرائه[2].

و تبقى الجهود متواصلة في هذا المجال وعلى كل المستويات (العالمية، الإقليمية، المحلية) ، لرفع الضغط على كوكب الأرض، من خلال توجيه سلوكيات الإنسان و مختلف أنشطته في مجال السياحي، و توعيته بالمخاطر المحدقة بالبيئة، و معالجة ما أمكن من القضايا البيئية الراهنة، و الحد من خطورتها مستقبلا.

[1] صليحة عشي، نفس المرجع السابق ، ص 223.

[2] انعقد المؤتمر الدولي " رؤى معمارية لسياحة مستدامة " بمدينة مسقط (عمان) بتاريخ 2005/02/05، تم تنظيمه من طرف وزارة السياحة بسلطنة عمان ، بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية، و منظمة اليونسكو ، و بمشاركة الهيئة العليا للسياحة السعودية . انظر جريدة " الشرق الأوسط"، رؤى معمارية لسياحة مستدامة، العدد 9566، 2005/02/05.

و من التعاريف السابقة للسياحة المستدامة يمكن حصر خصائصها في ثلاثة جوانب، هي:

✓على **الجانب الاقتصادي:** تحقق السياحة المستدامة على المدى الطويل مستقبلا آمنا للشركات السياحية، و توفير فرص عمل، تحسين أجور العاملين و تحقيق العدالة و التماسك الاجتماعي.

✓على **الجانب الاجتماعي:** تعمل السياحة المستدامة على تحسين نوعية حياة المجتمعات المحلية، و إشراكها في تخطيط السياحة و إدارتها، و توفير ظروف آمنة للسياح.

✓على **الجانب البيئي:** تحد السياحة المستدامة من التلوث و تدهور البيئة العالمية و المحلية ، و تحافظ على التنوع البيولوجي، و تصون و تثري خصوصيات و ثقافة المجتمعات المضيفة[1].

وعليه فإن الاستدامة السياحية تبدأ من خلال حماية و صيانة هذه المقومات و تطويرها بشكل مستمر، كما تشمل مراعاة معايير و مستويات الجودة في عناصر البيئة التي هي الأساس الذي يعتمد عليه السائح في اختيار وجهته السياحية، مما يتطلب إشراك السكان المحليين و السياح و أصحاب المشروعات السياحية والقائمين على هذا القطاع في صيانة وتجديد الشروط البيئية للسياحة بشكل دائم.

ويمكن إجمال أهم أهداف التنمية السياحية المستدامة فيما يلي[2]:

✓تنمية لا تدمر و لا تضر بالبيئة، و تحافظ على الإطار الإيكولوجي، و تتفادى هذه الآثار السلبية سيما في مناطق التوسع السياحي.

✓إقامة مشروعات تنموية صغيرة متجددة من طرف المجتمعات المحلية، تشمل عناصر الجذب السياحي، مع الأخذ بعين الاعتبار المحافظة على البيئة.

[1] **Veille info tourisme, UNWTO**, Sustainable Development of Tourism, "Definition of Sustainable Tourism".
www.veilleinfotourisme.fr/1186758213380/0/fichearticle/&RH=1178110141256

[2] صليحة عشي ، نفس المرجع السابق، ص225.

✓الاهتمام بالاستمرار الحضاري و الاجتماعي للمجتمعات و الشعوب، بحيث تصبح التنمية السياحية دافعا للمحافظة على البيئة الاجتماعية و الحضارية، و تشجيع إيجابياتها، و الحد من سلبياتها.

✓احترام السياحة المتواصلة أداة جيدة لإدارة الموارد البشرية و البيئية، و توجيهها لخدمة المجتمعات مع الحفاظ على هذه الموارد و حمايتها من كل أشكال الاستغلال غير العقلاني.

وانطلاقا من هذه التعاريف فإن استدامة السياحة تعني المحافظة على الموارد البيئية و كل الموارد المرتبطة بالنشاط السياحي لضمان استمرارية صلاحية استخدامها مستقبلا بنفس القدر من الفوائد التي يستفاد منها حاليا. فالسياحة ترتكز أساسا على هذه المقومات من عوامل الجذب السياحي، التي هي بمثابة رأس المال الثابت لهذا النشاط، و بتالي فإن أي قصور أو تشويه لهذه المكونات سيجعل تحقيق الأهداف المرجوة منه بعيدة المنال.

الفرع الثاني: المحميات الطبيعية قاعدة للسياحة البيئية المستدامة:

جاء انتشار المحميات الطبيعية و الثقافية في معظم دول العالم، سيما منذ النصف الثاني من القرن العشرين، لتفعيل دورها في التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة، و حماية الموروث الإيكولوجي و البيئي و الثقافي، و تنمية السياحة المستدامة، إذ يعتبر شعار سياحة المحميات الطبيعية و السياحة البيئية إنذارا يطلق للحفاظ على الموارد الطبيعية و الحضارية من جور الإنسان واستنزافه لهذه الموارد.

1- مفهوم المحمية الطبيعية : Protected Area

عرف " الإتحاد العالمي لصون الطبيعية " (IUCN) International Union for Conservation of Nature and Natural Ressources المناطق المحمية بأنها :"

مساحات من الأرض أو البحر مكرسة خاصة لحماية و صون التنوع البيولوجي، و الموارد الطبيعية و الثقافية المرتبطة بها، من خلال مساعدة قانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة[1].

وقد صنف الاتحاد المناطق المحمية إلى ستة مجموعات رئيسية، و هي:[2]

- ✓ محمية طبيعية برية، و هي منطقة تدار لأغراض علمية أو حماية القفار.
- ✓ منتزه وطني، و هو منطقة محمية تدار بصورة رئيسية لأغراض حماية المنظومات الإيكولوجية.
- ✓ معلم طبيعي، و هو محمية تدار لأغراض الحماية من خلال إجراءات إدارية تدخلية.
- ✓ منطقة مناظر طبيعية برية، بحرية، و هي محمية الغاية منها صون المناظر الطبيعية البرية البحرية و الترويج
- ✓ منطقة موارد مدارة، و هي محمية تدار لغرض الاستخدام المستدام للمنظومات الإيكولوجية الطبيعية.
- ✓ منطقة واحدة أو أكثر، طبيعية و/أو ثقافية محمية، نظرا لما تتمتع به من قيمة فريدة ممثلة في الصفات الجمالية أو الثقافية البارزة و النادرة.

و حسب التقييم البيئي " للبنك العالمي" لسنة 1999 فإن المناطق المحمية هي: تلك المساحات التي اعترفت بها المجتمعات السكانية المحلية التقليدية ، كالحدائق ، و المواقع التي تحافظ على منظومات حيوية لسلامة هذه المناطق المحمية[1].

1- The IUCN Guidelines define a protected Area as: an Area of land /or sea especially dedicated to the protection and maintenance of biological diversity, and of natural and associated cultural resources, andmanaged through legal or other effective means. See, **The World Bank Operational Manual** OP 4,04 –Annex A, Operational Policies, “definitions”, (June 2001), P. 1

2- Draft Australian Hand book, “Application of IUCN Protected Area Management Categories”, **WCPA**,
Australia and New Zealand Region, (March 2000), pp. 1-2.

وتعرف أيضا بأنها تلك المواقع المحددة في قوائم إضافية يحددها " البنك الدولي"، أو مصدر ثقة تحدده وحدة قطاع البيئة في مكتب المنطقة المعينة، و يمكن أن تشمل هذه المواقع المساحات التي تعترف به المجتمعات السكانية المحلية، كالحدائق، و ذلك لصون التنوع البيولوجي، و المواقع ذات الأهمية للسلالات النادرة أو الضعيفة أو المهاجرة أو المهددة بالانقراض.[2]

وعرف القانون الجزائري " المنطقة المحمية " بأنها: جزءا \من منطقة التوسع أو موقع سياحي غير قابل للبناء، و يستدعي حماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاته الطبيعية أو الأثرية أو الثقافية[3].

و هكذا تتفق التعاريف السابقة في اعتبار المحميات الطبيعية مساحات أرضية و /أو مائية، تتميز بالغنى الواضح بالتراث الطبيعي (التنوع الحيواني و النباتي و الأحياء الدقيقة) أو الثقافي. تتعايش عناصره فيما بينها وفق نظام أو نظم بيئية معينة، قد يكون بعضها معرضا للتدهور و الزوال. و تخصص هذه المناطق لحماية الأحياء التي تقطنها ، بحيث تكون هذه الحماية هي المنظم للعلاقة و النشاطات البشرية، و المواقع الحيوية، سيما السكان القاطنين في المحمية أو حولها، و الذين يستفيدون من مواردها المتعددة.

إن فكرة تطبيق المحميات جاءت لوضع حد للممارسات الخاطئة ، و المحافظة على الموارد البيئية من سوء استغلال الإنسان لها، و إعادة توطين الأنواع المنقرضة أو المهددة بذلك سواء من الحيوانات أو النباتات، أو العناصر الحضارية و الثقافية للمجتمعات البشرية[4].

---

[1]**The World Bank OperationalManual** OP4. 01, Operational Policies, "Environmental Assessment", (January 1999), pp. 1-2.

[2] صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب ، نفس المرجع السابق، ص227

[3] القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ الجريدة الرسمية رقم 2003/11، ص15.

[4] أسبوعية الطليعة ، الهيئة العامة للبيئة أنجزت مشروعها: قانون المحميات لوقف تدهور المكونات الطبيعية "، العدد 1384، الكويت ،7-13 جويلية 1999، ص4.

و مما سبق يمكن إظهار أهم أهداف تطبيق هذه المحميات في النقاط التالية:

الحفاظ على النظم البيئية التي ترتبط باستمرارية الحياة و بقاء الإنسان، و ذلك من خلال حماية الأنواع النباتية و الحيوانية الموجودة و خاصة المهددة منها بالانقراض. دعم البحث العلمي في مجال الأحياء و النظم البيئية.

بالإضافة إلى صون و حفظ المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية المتوطنة. الاستخدام المستدام للموارد الحيوية و النظم البيئية الطبيعية، الاستثمار السياحي البيئي للمحمية بالشكل الذي لا يؤثر سلبا على مكوناتها الحيوية. و التربية البيئية و زيادة الوعي الاجتماعي بأهمية الأحياء[1].

2- المحميات الطبيعية في المؤتمرات الدولية:

تمثل المحميات الطبيعية مراكز هامة لجذب السياحة البيئية الدولية و المحلية، نظرا لحمايتها للبيئة الطبيعية الفطرية بتلك المناطق، التي ينشدها السياح ، سيما التي لم يغير ملامحها أنشطة الإنسان. و إدراكا للدور الذي تلعبه هذه المحميات سواء بالنسبة للسياح، أو في كونها احتياطي استراتيجي لكنوز الموارد الطبيعية وبنوكا للجينات الوراثية لصناعة المستقبل، أصبحت تحظى باهتمام محبي البيئة، و المنظمات المحلية و الإقليمية و الدولية.

وانطلاقا من هذه الأهمية اتجهت العديد من الدول على مستوى العالم بتوفير الكوادر البشرية المتميزة، لإدارة المحميات و الإشراف عليها .كما يعتبر تفاعل "البدو" مع نشاطات الحماية عنصرا جوهريا في صون الحياة البرية بمشاركتهم المعتمدة على خبرات أصلية في حياة، و تراث من المعلومات تتناقلها الأجيال المتعاقبة. و عليه فإن الاهتمام بالمجتمعات الأصلية، وانضمامهم إلى نظم الإدارة لهذه المحميات، سواء كباحثين، مراقبين،

[1] صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب ، نفس المرجع السابق ، ص228.

حراس البيئة، و مقدمي مختلف الخدمات، سيؤدي إلى إسهامهم في أنشطة السياحة البيئية، إضافة إلى اعتبارها مصدر رزق لهذه الفئات، ورفع مستواها المعيشي، و تشجيع الصناعات التقليدية المحلية في هذه المناطق[1].

وعلى هذا الأساس تقوم **" الهيئة الدولية للمحميات الطبيعية "** التابعة للاتحاد العالمي لصون الطبيعة بتنظيم مؤتمرا كل عشر سنوات على مستوى العالم، و هو يعد حدثا دوليا هاما في مجال صون البيئة في العالم .كما يمثل فرصة سانحة لكافة القطاعات لتبادل الخبرات و التخطيط برؤى ثاقبة من قبل المعنيين بهذا المجال لمناقشة بعض القضايا المرتبطة بالمحميات الطبيعية، و مصدر لتمويل البرامج البحثية و التعليمية في المحميات الطبيعية. و يأتي اختيار شعار **" منافع بلا حدود"** استجابة للمطلب القائم المتمثل في استعراض الصلة الوثيقة بين المحميات الطبيعية و المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية و البيئية في القرن الحادي و العشرين بإعطاء أكبر قدر من المرونة للبحث في المواضيع ذات الصلة.

وعقد أول هذه المؤتمرات في مدينة سياتيل بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 30 جوان إلى 7 جويلية1962 ، كان الغرض من هذا المؤتمر إنشاء إدارة أكثر فعالية **" للحدائق الوطنية"** ، و تشجيع إقامة هذه المحميات، و زيادة تطويرها على النسق العالمي[2]. و تم فيه مناقشة العديد من القضايا المرتبطة بالمحميات، و شملت الجوانب التالية [3]:

- ✓ آثار البشرية على الحياة البرية.

---

[1] صليحة عشي ، نفس المرجع السابق ، ص228.

[2] عقد هذا المؤتمر في مدينة "سياتل " – الولايات المتحدة الامريكية – في الفترة من 30 جوان إلى 7 جويلية 1962، و بين بأن هناك حوالي 1000 منطقة محمية في العالم ، و هي تغطي 3 في المئة من المساحة اليابسة للكرة الأرضية . أنظر المرجع أدناه:

United States ,Department of the Interior, "National Parks ",Proceeding ,Washington, D.C, Govemment Printing Office,1962,pp433-435.

[3] Previous world Parks Congresses.
www.deat.gov.za/Documents/2003 Aug27 /previous_wpc_27082003html

- ✓ انقراض بعض الأنواع الحيوانية والنباتية.
- ✓ الأهمية الجمالية و البيئية لبعض الحدائق العامة و الحياة البرية.
- ✓ الفوائد الاقتصادية للسياحة
- ✓ دور الحدائق الوطنية في الدراسات العلمية و العملية

وكان المؤتمر الثاني حول " الحدائق الوطنية سنة 1972 في مدينة يلوستون بالولايات المتحدة الأمريكية[1]، و ركز المؤتمر على النقاط التالية[2]:

- ✓ تأثير السياحة على المناطق المحمية.
- ✓ مشاكل البيئية و الاجتماعية و العلمية داخل المحميات الوطنية، سيما في المناطق المدارية الرطبة، و في الأراضي القاحلة و الجبلية.
- ✓ كيفية صنع القرارات الإدارية لصون هذه المحميات.
- ✓ ضرورة تنمية الوعي البيئي، و تحسين فرص التدريب المتاحة لتوسيع مجال الفوائد المرجوة منها وتقديم الدعم المحلي الدولي لهذه المحميات.

و هكذا تسعى هذه المؤتمرات بمختلف أشكالها و أهدافها إلى صون التراث الطبيعي و الثقافي للمجتمعات، و حماية البيئة من خلال إقامة المناطق المحمية و توسيع مجالاتها، و ربطها بالتعليم و السياحة لتنمية السياحة البيئية و تحقيق استدامتها.

[1] كان مؤتمر " بلوستون" خلال الفترة من 18 إلى 27 سبتمبر 1972، حيث تزامن هذا الحدث مع الذكرى المئوية للمنتزه الوطني بهذه المدينة، بصفته أقدم حديقة وطنية على مستوى العالم . و تم فيه إحصاء ما يزيد عن 1200 من المنتزهات الوطنية ، أو ما يعادلها من الاحتياطات التي خصصت من قبل الدول لهذا الغرض. أنظر المرجع أدناه:
Adrian Philips , " Tuning Ideas on their Head : The new paradingm for protected Areas"
www.uum.edu/conservation lectures/vermont.pdf

[2] صليحة عشي ، الاداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب ، نفس المرجع السابق ، ص230.

3- نماذج للمحميات طبيعية في بعض الدول كتطبيق على السياحة المستدامة:

أصبح مفهوم السياحة البيئية أحد مفاهيم التنمية المستدامة، الذي يعتبر تطبيقا للتكامل ما بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة: الاقتصاد، المجتمع، البيئة، من خلال إقامة المحميات الطبيعية لصون التنوع البيولوجي، و حماية الإرث الحضاري والتاريخي للمجتمعات ، و تحقيق السياحة المستدامة و التوازن بين المنظومات البيئية.

❖ محمية أرز الشوف في لبنان:

أنشئت هذه المحمية الطبيعية بموجب القانون رقم 532 لسنة 1996، و تديرها لجنة محمية " أرز الشوف" بالتعاون مع جمعيتها تحت إشراف وزارة البيئة. تمتد هذه المحمية شمال " البيدر" حتى جبل " نيحا" قرب "جزين " جنوبا، تغطيها أشجار السنديان وتتمتع بمناظر جميلة تجذب السياح للتمتع بمناظرها و بغابات الأرز، التي تشهد عملية تجدد طبيعية و تشكل نسبة 5 بالمئة تقريبا من مساحة المحمية. و قد غدت موقعا استراتيجيا نتيجة لزيادة درجة الأمان بها للمحافظة على الحيوانات الثديات مثل، " الذئاب "، " الضباع" و الغزلان الجبلية " و مستقرا للطيور المهاجرة، مما يجعلها موقعا مستهدفا يؤمه الكثير من السياح الذين يهمهم الاطلاع على معالم المنطقة و لهواة مراقبة الطيور. إضافة إلى توفرها على العديد من النباتات الطبيعية و الفطرية ، و على بعض المواقع الأثرية ، مثل " حصن نيحا".

ويعتبر نموذج محمية " ارز الشوف " مثالا ناجحا للسياحة المستدامة الهادفة، التي تحرص على حماية الإرث الطبيعي و التاريخي و الحيوي و البيئي، و إعطاء السكان المحليين فرصا للاستفادة من مداخيل السياح الذين يفدون إلى المنطقة، من خلال مرافقة الأفواج السياحية كمرشدين ، او من خلال البيع في المطاعم أو في المحلات التجارية

للأطعمة المحلية ، و بيع منتجات الصناعة التقليدية التي تتميز بها المنطقة، و قد تم تصنيفها من طرف منظمة " اليونسكو" في عام 2005 "محمية المدى الجنوبي"[1].

❖ الحظائر و المحميات في الجزائر

تعتبر الجزائر من دول المغرب العربي التي بدأت تدرك أهمية الحفاظ على البيئة، حيث أقامت في عام 1989 " مشروع السنوات العشر" لحماية التنوع البيئي في البلاد، ورسم صورة أكثر وضوحا لما تزخر به الحظائر الوطنية من كنوز طبيعية و حيوانية و نباتية و مواقع أثرية. وقد حدد هذت المشروع وجوب إقامة عشر محميات خلال هذه المدة على مساحة إجمالية تقدر ب 35 ألف هكتار، و سبع حدائق عامة مساحتها 123 ألف هكتار، و أربع محميات مخصصة للصيد و أخرى شطية لحماية الأسماك و الحيوانات البرمائية .

و يوجد في شمال الجزائر ثماني حظائر وطنية ، منها " حظيرة ثنية الأحد " بتيسمسيلت، في الغرب الجزائري. يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1923، تتربع على مساحة قدرها 3424 هكتار، تكسوها أشجار الرز بنسبة 87 بالمئة من إجمالي مساحتها، و بها 450 صنف نباتي، 289 نوع حيواني ، منها القط البري ، الضربان، الهدهد و العقاب الملكي[2].

و تعتبر هذه الحظيرة أقدم محمية، فضلا عن كونها المنطقة الأرزية الوحيدة في الغرب الجزائري، كما تمثل الحد الجنوبي للمناخ المتوسطي، و أنها الوحيدة في حوض المتوسط التي تنمو فيها أشجار الفلبين على ارتفاع 1600 متر، و تحتوي موقع أثري يعود تاريخه إلى 8 آلاف سنة مضت . و ثمة " حظيرة جرجرة " بالبويرة ، التي توجد على بعد

[1] جريدة الشرق الأوسط ، " محمية أرز الشوف اللبناني...كنز طبيعي يزخر بأسرار الجبل "، العدد 10564، أكتوبر 2007.

[2] " أول أطلس بيئي حول الحظائر و المحميات بشمال الجزائر"
htt p://science-islam.net/breve.php3 ?id_breve=501

120 كلم شرق الجزائر العاصمة، تقدر مساحتها ب 18550 هكتار، بها أعلى قمة يبلغ ارتفاعها 2308 متر وهي قمة "لالا خديجة " ، و تضم 1100نوع نباتي ، 155 نوع حيواني، و تعد أغنى المحميات بالطيور الجارحة، إلى جانب بعض الحيوانات النادرة كقردة "الماقوا" ، و تتميز بقدم أشجارها الأرزية الأطلسية . وهناك " حظيرة القالة " بالطارف ، تبعد ب600 كلم شرقا عن الجزائر العاصمة ، تعتبر أوسع حظيرة في شمال الجزائر بمساحة تقدر ب76438 هكتار، و بها جبل " الغرة " ارتفاع أعلى قمته 1202 متر. تحتوي هذه الحظيرة 964 نوع نباتي، 617 نوع حيواني ، و حوالي 60 ألف رأس من البط ، و تصنف ضمن المناطق الرطبة التي تهاجر إليها الطيور، كما تتميز باختلاف مناظرها ، فهي بحرية ، هضبية ، صحراوية و جبلية . [1]

وثمة في عاصمة الحماديين في بجاية " حظيرة قوراية " ، التي صنفت من طرف "اليونسكو " كمحمية طبيعية[2] . تتربع المحمية على مساحة قدرها 2080 هكتار ، إضافة إلى 7842 هكتار من المنطقة البحرية ، تتوفر على ثروات حيوانية و نباتية تتعدى 2043 نوعا و يعتبر بعضها من المحميات الدولية ، مثل " قرد الماقو " التي يتراوح عددها مابين 450-500 قرد . و يبلغ عدد النباتات الموجودة بها حوالي 460 نوع منها 13 نوع من الطحالب، و كذلك 152 نوع من الطيور ، منها 36 نوع محمي، إضافة إلى 211 نوع من الأسماك[3]. إضافة إلى الموقع الطبيعي لهذه الحظيرة فهي مجمع لمعالم تاريخية ، تقدر

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] " محمية قوراية" ، و هي محمية بموجب المرسوم رقم84/327 الصادر بتاريخ 1984/10/3 ، و أصبح لها كيان خاص بموجب المرسوم رقم83/458 الصادر بتاريخ 1998/7/24 . أنظر نادية أولمان ، " قردة الماقوابقوراية تستفيد من برنامج دولي لحمايتها "، مجلة السياحة ، العدد 2 ، الجزائر ، 22 نوفمبر 22 ديسمبر 2008، ص 13.

[3] نفس المرجع السابق. "أول أطلس بيئي حول الحظائر و المحميات بشمال الجزائر ".

بحوالي 13 موقع أثري ، مثل " قوراية "، ، " جزيرة لي بيزون " ، " قبة سيدي تواتي " ، " كاب كاريوا"[1].

يتضح مما سبق بأن المحميات الطبيعية تعتبر إحدى الصور الفعالة في المساهمة في عملية تحقيق التنمية السياحية المستدامة، من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية و استقرار البيئة التي تمثلها هذه المناطق ، و تقلل تبعا لذلك من تدهورها ، و حماية الحياء البرية و البحرية ، و ضمان توازنها البيئي. بالإضافة إلى صون التراث التاريخي و الخصائص الثقافية و الموروثات الشعبية ، و تنمية المجتمعات المحلية، و توفير فرص لإحداث واستمرار التنمية سيما في المناطق النائية . بالإضافة إلى إيجاد حوافز اقتصادية من شأنها أن تسهم في الحفاظ على المعطيات البيئية و التراثية ، من خلال توفير مصادر دخل إضافية و متنوعة للسكان في المناطق المحمية و بصورة مستدامة ، مثل إمكانية تأخير مساكنهم ، و تسويق منتجاتهم الغذائية و صناعاتهم اليدوية و التقليدية. و أيضا فسح المجال أمام البحث العلمي ، و نشر التوعية البيئية في أوساط السكان المحليين و السياح .

المبحث الثاني: العولمة و أثرها على لسياحة

سيتم في هذا المبحث تبيان العولمة و تأثيرها على السياحة حيث يتم أولا تعريف العولمة ثم علاقتها بالسياحة ثم تبيان النتائج – السلبية و الايجابية – المترتبة عن العولمة كما يتم التطرق إلى تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة.

المطلب الأول: العولمة و علاقتها بالسياحة

قبل التطرق إلى علاقة السياحة بالعولمة يجب تبيان العلاقة بينه و بين السياحة حيث أصبحت السياحة الدولية دورا مهما في السوق العالمية.

[1] نادية أولمان ، نفس المرجع السابق، ص 12-13.

الفرع الأول: مفهوم العولمة

❖ تعريف العولمة

العولمة هي عملية ذات بعد مادي و أخر إيديولوجي، حيث يمتزج هذان البعدان لربط الاقتصاد و السياسة معا في آن واحد[1] . فالعولمة كعملية مادية تعني أنه يمكن من خلال قواعد عامة منظمة نقل كل السلع الاقتصادية و الموارد عبر الحدود و تبادلها دون قيود أو معوقات تحول دون هذا التبادل . و ينطبق هذا المبدأ أيضا على كل الخدمات تقريبا، مثل التمويل و التأمين و المعلومات ، و تؤدي تكنولوجيا الاتصالات و نظم الاتصال الحديثة و المعلومات دورا رئيسا في الإسراع بعملية العولمة ، من حيث ربط أجزاء العالم ببعض و تسهيل تدفق السلع و الخدمات عبر الدول بأسرع مما كانت عليه[2].

و يعتبرها الاقتصادي المصري سمير أمين بأنها ,,, الاختراق المتبادل في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة بدرجة أولى، ثم توسيع المبادلات بين الشمال و الجنوب على اعتبار أنه يمثل سوقا مهمة[3] ,فيما "هوبرت فيدرين" Hubert Vedrine"

إلى أن العولمة ليست فكرا و لكنها وقائع تقنية فرضت نفسها على الساحة الكونية ، و في فرضها لنفسها أقلقت الجميع ، سيما الدول و مؤسسات القطاع الخاص، إنها ظاهرة لا تمس أي اقتصاد، و إنما بالحصر اقتصاد السوق و الاستهلاك ، و تحويل العملات و توجيه الاستثمار[4]. و تعتبر أيضا بأنها مصطلح مختلف الدلالات و متعدد الجوانب و

---

[1] أنور ماجد عشقي، " ماهية العولمة و إشكالاتها " ، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (2002)، ص25.

[2] المرجع نفسه.

[3] سمير أمين، " تحديات العولمة" صحيفة شؤون الأوسط ، العدد 71، بيروت، أفريل1998، ص3.

[4] - Hubert vedrine, Mondialisation et pensée unique. “In la méditerranée a l’heur de la mondialisation”,
cahiers de la fondation abderrahimbouabid, No. 27, (1997), p. 17.

الأبعاد، و توصف بالتالي بأنها: التلاشي المتنامي و المتسارع للحواجز الزمانية و المكانية التي تحد من تنقل السلع و الخدمات و الأفكار و رؤوس الأموال و الأفراد[1].

و تم تعريفها أيضا: بأنها مستوى التنمية الأعلى من التدويل و أدواتها الرئيسية ، هي: التجارة الدولية، ووسائل الاتصال و الإعلام التي تجعل المعلومة تجارة جيدة[2].

و يستخدم " إسماعيل صبري عبد الله " مصطلح " الكوكبة" بدلا من العولمة، و يعرفها على هذا الأساس بأنها: " التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و السلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة و دون حاجة إلى إجراءات حكومية[3].

وعلى المستوى الاقتصادي، تفترض العولمة أن العمليات و المبادلات الاقتصادية تجري على نطاق عالمي بعيدا عن سيطرة الدولة الوطنية، و أن الاقتصاد الوطني يتحدد بهذه العمليات، و هذا الوضع مغاير تماما لما كان عليه الحال في الإطار السابق حينما كانت الاقتصاديات الوطنية هي الفاعلة بينما كان الاقتصاد العالمي هو ثمرة تفاعلاتها[4].

وقد بين أحد الباحثين بالقول: بأنه إذا صدرت الدعوة إلى العولمة من بلد أو جماعة فإنها تعني تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة و جعله يشمل الجميع (العالم كله)، و أنه طالما صدرت هذه الدعوة من " الولايات المتحدة الأمريكية " ، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى تعميم النموذج الأمريكي، و فرضه و فسح المجال له ليشمل

---

[1] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة السياحة و العولمة، كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة و العولمة، أبها، (2004)، ص8.

[2] - SmeralEgon, ‘‘The Impact of Globalization on Small and Medium Enterprises: new challenges for tourism
policies in European countries’’, **Tourism Management**, Vol. 4, No. 19, (1998), p. 371.

[3] إسماعيل صبري عبد الله، " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة الطريق ، العدد4، دمشق ، سبتمبر 1997، ص47.

[4] فالح عبد الجبار، " اطلالة على مفهوم العولمة" ، مجلة النهج ، العدد، 46، بغداد ، 2005/7/1، ص 152 .

العالم كله. مما يعني أن العولمة الثقافية ستصل إلى أي مكان على وجه الكرة الأرضية عبر وسائل الإعلام التي تتحكم الولايات المتحدة في معظمها(ما يعادل 65% من مجموع المادة الإعلامية في العالم)، و النتيجة هي قطع الصلة بين الإنسان و مجتمعه ووطنه[1].

لقد رفض المثقفون الأوروبيون العولمة بهذه الصيغة، انطلاقا من فكرة مفادها تعارض العولمة مع التعددية الحضارية و مع صلة الإنسان بوطنه، و نادوا بضرورة توحد المجتمع الأوروبي ضد العولمة بصيغتها الأمريكية[2]. و يبدو أن هذا الرفض نابع من كون العولمة منبعها الولايات المتحدة الأمريكية و لغتها الإنجليزية، و لذلك يتخوف الأوروبيون من فقدان بعض الخصوصيات التي تربط مجتمعاتهم ببعضها.

إن جل التعاريف السابقة تتفق في أن لمفهوم العولمة جوانب و أبعاد سياسية و اقتصادية , اجتماعية, ثقافية، تقنية، قانونية، و إنسانية متباينة، و هي تشمل العناصر التالية[3]:

- حركة السلع و الخدمات و الأفكار دون حواجز.
- تحول العالم إلى قرية صغيرة بسبب سهولة التنقل و الاتصال.
- بسط نفوذ و سطوة الشركات متعددة الجنسيات.
- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة تتمحور حول المنظمات غير الحكومية.
- بروز فكرة حقوق الإنسان في الحياة الحرة الكريمة.

[1] محمد عادل التريكي ، " أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة ؟ صحيفة الحوار المتمدن ، العدد، 2801، بغداد، 1997/10/16 ،ص3.

[2] عبد المطلب محمود، " العولمة و ثقافة الطفل العربي" دراسة مقدمة إلى مؤتمر العشرين للاتحاد العام للأدباء و الكتاب العرب ، دمشق، 18-21 جانفي1997، ص661.

[3] المملكة العربية السعودية ، الهيئة العليا للسياحة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية " ، مرجع سابق، ص8.

و هكذا يرى أنصار العولمة أن إيجابيات هذه الظاهرة كثيرة و متعددة تشمل جميع النواحي و المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الإدارية و الثقافية و السياسية و التقنية و المعلوماتية.

ويعللون ذلك بأن العولمة تعمل على إعادة تشكيل هياكل الإنتاج والتسويق والتمويل في العالم بما يؤدي إلى زيادة فرص العمل و رفع درجة التخصص و الكفاءة البشرية و الفنية، و تطوير القطاعات الإنتاجية و الخدمية و زيادة درجة تكامل الاقتصاد العالمي. و ينظر معارضو العولمة إلى هذه الظاهرة نظرة تشاؤمية، إذ يرون أنها تعمل على إلغاء الهوية و الثقافة الوطنية ، و التأثير سلبا على المصالح الوطنية و الإقليمية سيما للدول الفقيرة ، و إيجاد أسواق استهلاكية للدول الصناعية، و السيطرة على الأسواق المحلية، و فرض الهيمنة السياسية و الثقافية و الاجتماعية تحت شعارات جوفاء. و تقود هذه السلبيات إلى ارتفاع معدلات البطالة ، و الفساد الإداري، و سوء توزيع الدخل، و تكريس التبعية الخارجية ، و تنامي المشاكل بين الشعوب و الأمم[1].

و مهما اختلفت مفاهيم العولمة و النظرة إليها، و مدى إيجابياتها و سلبياتها في الحياة العملية للدول و الشعوب فهي تبقى واقعا لا مفر منه، مما يستوجب معايشتها واستيعاب مكاسبها، واجتياز مساوئها، من خلال التعامل مع تحولاتها و تحدياتها بأدوات جديدة تتناسب مع السياسات التي تنتهجها في اجتياح العالم

الفرع الثاني: العولمة و السياحة الدولية

شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين قفزة نوعية كبيرة من حيث التطور و الاختراعات العلمية المختلفة، و لعل أبرز تجليات هذه القفزة ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات التي سهلت أمور حياتنا، إذ بفضلها أصبح العالم قرية كونية صغيرة فيما عرف ب" العولمة"

[1] نفس المرجع السابق، ص9.

، بعد أن زالت الحدود بين الدول المختلفة، ما نتج عنه تنشيط الحركة الاقتصادية، و زيادة المنفعة المتأتية من جميع القطاعات الخدماتية، بما فيها السياحة.

كذلك سهلت العولمة التبادل بين مختلف الدول في أنحاء المعمورة كافة، سواء التبادل الثقافي أو الاجتماعي، و حتى السياحي، كما يسرت اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول.

و ساهمت العولمة في تنمية المجتمعات المحلية ذات الإمكانات المحدودة من النواحي كافة، في الوقت الذي أبدى فيه كثير من القادة قلقهم من التأثيرات السلبية للعولمة على تلك المجتمعات، فمصطلح العولمة يتصف بالعمومية و الغموض، إذ يتأرجح بين إيجابيات تتمحور حول سهولة و سرعة الاتصال، و خفض تكاليف الإنتاج و التسويق، و زيادة التنافسية بين الدول على صعيد السلع و الخدمات المقدمة. و غيرها الكثير، في مقابل سلبيات تطاول المجتمعات .

إن ارتباط السياحة بكثير من الجوانب المتعلقة بالعولمة، مثل الاقتصاد، الثقافة، و المجتمع ، البيئة، الإعلام، المعلومات و ترافق حركة السياح مع تدفق الأفراد و رؤوس الأموال و الأنماط الثقافية الأمر الذي ساعد على انتشار تيار العولمة، و إيجاد بيئة خصبة و مساندة لنمو النشاطات السياحية ، و جعلها أحد أهم مظاهر العولمة.

حسب تعريف "" منظمة السياحة العالمية "" فإن السياحة تهتم بنشاطات الأفراد الذين يقيمون في غير أماكن إقامتهم المعتاد لمدة لا تتجاوز السنة، بقصد الترويح أو الأعمال أو غيرها من الأغراض[1]. ونتيجة لكون السياحة نشاطا اقتصاديا يتجاوز حدود الوطن، و تنشأ من حركة الناس في إطار بحثهم عن محطات جديدة تتيح لهم فرص التعرف على الآخر،

[1] - **World Tourism Organization**, ''Collection of Tourism Expenditure Statistics'', Op. Cit., p. 8.

سواء كان ذلك إنسانا أو مكانا أو معلما ، و هي في مزجها بين الاستقبال و التوديع تعمل على تبادل المنافع و تنمية الموارد في ساحة لم تعد تعترف بالحدود الجغرافية[1].

و قد فتحت العولمة مجالا جديدا من الفرص و التطور أمام حركة السياحة الدولية، إذ أصبح ما يزيد عن 880 مليون سائح يسافر خارج بلدانهم سنة 2009 ، و يتوقع أن يرتفع عددهم إلى 1.6 مليار سائح بحلول سنة2020 [2].

و نظرا لترافق تدفق الأفراد و رؤوس الأموال و الأنماط الثقافية مع حركة السياح فقد أصبحت صناعة السياحة منافسة لغيرها من الأنشطة الاقتصادية في قيمتها المضافة ، و استثماراتها المحلية و الأجنبية، و فرص العمل التي تولدها، بالإضافة إلى انتشارها العالمي . و يؤكد ارتباط العولمة بالسياحة نمو الشركات السياحية متعددة الجنسية، و سعي العديد من الدول لتبني السياحة كإحدى وسائل التفاعل مع العولمة و تحقيق النمو الاقتصادي[3].

و تعتبر الشركات متعددة الجنسية أحد أشكال التدخل الخارجي، حيث يرى الكاتب "" كيفين ميثان"" أن هذه الشركات بالفعل تسيطر على سوق السياحة،كما يؤكد هذا الكاتب في نفس الوقت رفضه للمقولة التي تتضمن سيطرة البلدان الغربية على هذه الصناعة دوليا ، و يضرب مثلا ، أن شركة " CDL "" السنغافورية التي بدأت نشاطها منذ سنة 1989 أصبحت تمتلك فنادق بسعة 16400 غرفة في 12 بلد[4]. و على الرغم من فرق الحجم بين الأمثلة الأولى و هذا المثال يرى الكاتب أن صناعة الفنادق لا تسيطر عليها جهات معينة .

---

[1] عبد العزيز إسماعيل الداغستاني، "" السياحة و العولمة ...هل ثمة علاقة؟ مجلة عالم الاقتصاد، العدد،147، السعودية، 1-4-2004.

[2] - **World Tourism Organization**, ‘‘Facts & Figures: Tourism 2020 Vision’’. www.unwto.org /facts/eng/vision.htm

[3]سلطان أحمد الثقفي،" آثار الإرهاب على عولمة السياحة – الرؤية و المواجهة " أعمال ندوة الإرهاب و العولمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 7.

[4] - Kevin Methane, **Tourism in a Globalized Society**, (New York: Palgrave, 2001), p. 28.

كما بين هذا الكاتب في كتابه " السياحة في مجتمع معولم " أن العولمة ليست شرا كلها، و أنها لا تعنى بالضرورة تدمير الثقافات الوطنية بل قد تؤدي لتدعيميها، و هو بالتالي ينظر للعولمة من منظور سياحي أو من زاوية صناعة السياحة، و يرى أن تحويل الأماكن الأثرية و الطبيعية و الحياة الشعبية التقليدية لسلعة و مورد اقتصادي من خلال السياحة ليست بالضرورة سلبية، بل قد تتحول لوسيلة للحفاظ أو لتطوير تلك الأماكن و الحياة فيها[1].

و هكذا تكمن أبرز مظاهر العلاقة بين العولمة و السياحة فيما يلي[2]:

- ✓ حدوث تغيرات هيكلية في طبيعة الاقتصاد، تشمل بصورة خاصة انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية ، مثل الزراعة و الصناعة في كثير من الدول لصالح ارتفاع نصيب قطاع الخدمات سيما السياحية. فقد نمت السياحة باعتبارها أهم صناعة و أكبر مستفيد من رأس المال المحلي و الأجنبي لتصبح من أهم العناصر الحيوية المحركة في الاقتصاد العالمي.
- ✓ أسهمت العولمة في ارتفاع درجة التركز و الاندماج في قطاعات السياحة العالمية، و الاتجاه نحو التكامل الرأسي و الأفقي في توزيع خدمات السفر و قطاع الفنادق . و يعزى هذا التركز إلى ما يحققه هذا القطاع من ربحية عالية و معدلات نمو كبيرة، و أيضا قدرته على المنافسة، إذ تقل فيه درجة مخاطر الاستثمار لتنوع منتجاته و أسواقه. كما تعتبر مساهمة العولمة في نفس الوقت في هذا القطاع سلبية من خلال توفير المناخ الملائم لهذا التركز، سيما في نمو بعض النشاطات السياحية بشكل عشوائي وغير منظم ، الأمر الذي ينذر بالتأثير السلبي على استدامة تنمية السياحة المحلية سيما في الدول النامية.

---

[1] – Ibid., p. 35.

[2] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة ، الأمانة العامة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص10-11.

- ✓ أدى هذا الاتجاه العام نحو التركز في قطاع السياحة العالمية إلى إحداث تغيرين مهمين: الأول، يتمثل في تقريب و توحيد القوانين و الأنظمة التي تحكم الأنشطة السياحية في مختلف الدول بهدف تقليص تكاليف إنتاج و توزيع خدماتها، و إتاحة المجال لمزيد من الحرية و الانفتاح لتسهيل دخول منتجات هذا القطاع و استثماراته. و الثاني، يتضمن المزيد من التخصص في إنتاج و توزيع و تسويق الخدمات و المنتجات السياحية على المستوى العالمي.
- ✓ أدت العولمة إلى انعكاسات واسعة و تغيرات مهمة في شكل و طبيعة الأنشطة السياحية الممارسة ، إذ نتج عن سهولة المواصلات و ثورة المعلومات و الاتصالات زيادة كبيرة في أعداد السياح، كما تغير سلوك السياح و تبدلت خصائص المنتجات السياحية نحو الاهتمام بالطبيعة و العادات و الثقافات المختلفة ، وبصورة تدريجية توطدت قيم جديدة كالأخذ بتجارب الآخرين و تقديرها و الاستفادة منها.

و قد أدت هذه التغيرات في السلوكيات و تجارب السياح إلى تغيرات موازية في صناعة السياحة، كما شكلت قوة دافعة و محركة للسياحة الحديثة، إضافة إلى تزايد التجارب في مجالات السفر، و المرونة و الاستقلالية و روح المبادرة و المغامرة في طبيعة السياح الحاليين ولدت طلبا سياحيا ذا نوعية مميزة، و ظهرت أنواع جديدة من الطلب السياحي، كالسفر للأغراض الرياضية، و العناية الطبية، و المغامرة و السياحة الطبيعية، و السياحة الثقافية و الرحلات البحرية. و أدى أيضا انتشار الوعي بأهمية البيئة إلى توليد طلب سياحي موجه أكثر نحو الطبيعة[1].

و يلاحظ وجود علاقة و تأثير متبادل بين السياحة و العولمة ، فالسياحة تعد في الواقع أحد أهم مظاهر العولمة في الزمن المعاصر، و أبرز عوامل تفاقمها، إذ يعتبرها بعض

[1] المرجع نفسه، ص11.

الباحثين الركن الثالث من أركان العولمة إضافة إلى الركن الأول المتمثل في ثورة المعلومات و شبكة الاتصالات، و الثاني الخاص بتحرير التجارة، و ذلك لكون السياحة تجارة و صناعة عالمية، ولارتباطها بكثير من الجوانب المؤثرة و المتأثرة بالعولمة، مثل الاقتصاد، المجتمع، الثقافة ، البيئة، البيئة ، و الإعلام و المعلومات[1].

و هكذا يمكن اعتبار السياحة أحد أهم مظاهر الاقتصاد المعولم، و أنها تتحول لضرب من التبعية و السيطرة الخارجية، سيما و أن العديد من الدول حديثة الاستقلال في الستينيات من القرن العشرين حاولت التأكيد على استقلالها من خلال تدعيم اقتصادها، حيث اتجهت إلى السياحة بوصفها مصدرا للدخل لا يحتاج لرأسمال ضخم و لكنها، عمليا استوردت وسائل و أساليب التجهيز و الترفيه من الدول المتقدمة اقتصاديا، و من ثم فإن المنتجعات و المنشآت السياحية التي تم إقامتها في الغالب تعود ملكيتها لشركات أجنبية، و تمثل في جوهرها شكلا من أشكال التبعية الخارجية.

❖ **دور بعض المنظمات الدولية في عولمة السياحة:**

أسهمت مجموعة من الهيئات و المنظمات على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي في تكريس عولمة صناعة السياحة و تحرير خدماتها، من بينها: دواوين ووكالات السياحة و السفر، وزارات السياحة، المنظمات السياحية الإقليمية _"" العربية، الأورو متوسطية، الأسيوية ""، و أكثر هذه المنظمات فعالية في تسويق الأنشطة السياحية و التعريف بمنتوجاتها لاختراق الأسواق العالمية، "" منظمة السياحة العالمية"". أما الثانية فهي " منظمة التجارة العالمية" التي برزت في منتصف العقد الأخير من القرن العشرين، و مع ذلك فدورها لا يمكن القفز عنه. كما لا يقل دور "" منظمة اليونسكو"" في هذا المجال، فهي تسعى إلى حماية مواقع التراث العالمي و المحافظة على تنوع مصادره و التعريف بها

[1] - VesnaPeric, ‘‘Tourism and Globalization’’, Proceedings of the 6th International Conference of the**Faculty of Management Koper Congress Centre Bernardin**, Slovenia, (24–26 November 2005), p. 34.

كمقومات للهويات الثقافية للمجتمعات على مر الزمن. و فيما يلي سيتم عرض الدور المنوط بهذه المنظمات الدولية :

1- منظمة السياحة العالمية: World Tourism Organization (WTO)

هي منظمة تابعة للأمم المتحدة تهتم بشؤون الدول من الناحية السياحية و مقرها في مدريد و تصدر الإحصائيات المتعلقة بالطلب و العرض السياحي على المستوى العالمي[1].

و منذ تأسيسها ساهمت هذه المنظمة في توسيع مجالات و نطاق هذه الصناعة على المستوى العالمي من حيث تنظيمها بقواعد و مبادئ عامة، و تطوير نشاطاتها لمسايرة التطورات التكنولوجية في مجال النقل و الاتصالات و تقنية المعلومات، و إشباع حاجيات مختلف شرائح السياح، كما تهتم بكل القضايا المرتبطة بصناعة السياحة بدءا من تأمين حرية حركة انتقال الأفراد و الأموال بين الدول، استدامة السياحة و أخلاقياتها، حماية السياح و ممتلكاتهم و صون المواقع السياحية و المحافظة على التراث الثقافي وصولا إلى تحقيق تنمية سياحية سيما في المناطق التي تتوفر على مقومات هذه الصناعة . كما تشجع هذه المنظمة الاستمرار في تحرير تجارة الخدمات السياحية في ظل مراعاة قضيتي استدامة

[1] منظمة السياحة العالمية ، وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، و هي المنظمة الدولية الرائدة في مجال السياحة . نشأت المنظمة " كمؤتمر دولي لاتحادات النقل السياحي الرسمية (ICOTT) الذي أسس في سنة 1925 في لاهاي (هولندا)، و بعد الحرب العالمية الثانية (سنة 1934) عدل اسمها إلى " الاتحاد الدولي لمنظمات السياحة الرسمية " (IUOTO) ثم انتقل مقرها إلى جنيف (سويسرا) . و كان هذا الاتحاد منظمة فنية و غير حكومية و يضم في عضويته 109 بلدا و إقلميا و أكثر من 88 عضو مرافق من بينهم مجموعات في القطاعين العام و الخاص على مستوى العالم . و في 1967 طالب أعضاء الاتحاد بتحويله إلى كيان حكومي دولي يفوض بإجراء الاتفاقات على أساس عالمي بشأن كل المسائل المتعلقة بالسياحة و التعاون مع المنظمات المنافسة الأخرى، سيما تلك التابعة لنظام الأمم المتحدة، مثل " منظمة الصحة العالمية" و " اليونسكو" و " منظمة الطيران المدني الدولية" . و اتخذ قرار لنفس الغرض في سنة 1969 من قبل الجمعية العمومية للأمم المتحدة لتنظيم الدور المركزي للاتحاد الذي يجب أن يلعبه في مجال السياحة العالمية بالتعاون مع الكيانات الموجودة ضمن الأمم المتحدة . و بعد ذلك تم اقرار النظام الأساسي لمنظمة السياحة العالمية في سنة 1974 من قبل الدول التي انتسبت منظماتها السياحية الرسمية إلى الاتحاد الدولي و مقرها في مدريد، و عقدت المنظمة الجديدة أولى جمعياتها العمومية في مدريد سنة 1975، و يبلغ عدد أعضائها 154 دولة. انظر المرجع أدناه:

World Tourism Organization, Committed to Tourism, ‘‘Travel and the Millennium Development Goals’’, About UNWTO- History.
www.unwto.or/aboutwto/his/en/his.php؟op=5.....

التنمية السياحة و حاجات الدول النامية ، إذ تعتبر هذه المنظمة تحرير تجارة الخدمات هو الكفيل بتحقيق نمو متوازن للسياحة يسهم في زيادة فرص التوظيف، و تحفيز الاستثمار، و الحد من الفقر[1].

وتؤكد بأن تحرير التجارة في الخدمات السياحية يمكن أن يأتي عبر العديد من الاتفاقيات الدولية و الإقليمية و الثنائية، و ركزت جهودها منذ "مفاوضات الدوحة"< قطر>مع نهاية سنة 2001 على أن يتم ذلك من طرف " منظمة التجارة العالمية" من خلال عدد من الأدوار هي: العمل مع هذه المنظمة و أعضائها لضمان أخذ القضايا المتعلقة بطبيعة الخدمات السياحية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بها، التعاون مع المنظمات و الحكومات المهتمة بتحرير الخدمات السياحية في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بها،التعاون مع المنظمات و الحكومات المهتمة بتحرير الخدمات السياحية ، توعية وزراء و القائمين على شؤون قطاع السياحة بواقع المفاوضات الحالية حتى يتواصلوا مع وزراء التجارة في بلدانهم في الوقت المناسب و تحسيس وزراء التجارة و المفاوضين في هذا المجال بأهمية السياحة كأداة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة[2]

وقد ركزت " منظمة السياحة العالمية" خلال تفاعلها في هذا المجال على النقاط الآتية[3]:

- ✓ مناهضة الاحتكار العالمي لعدد من الخدمات السياحية، و العمل على إزالة القيود التي تؤثر على العرض السياحي العالمي.
- ✓ أهمية وصول الدول الأعضاء في المنظمة بشكل كامل و عادل لشبكات التوزيع العالمية ، و إزالة كل العوائق التي تضعف كفاءة تشغيلها.

[1] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة ، " تحرير تجارة الخدمات السياحية "، (من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ص 15.

[2] المرجع نفسه.

[3] نفس المرجع السابق.

- ✓ أهمية فتح الأسواق للخدمات السياحية في الدول النامية، كوسيلة للحد من الفقر فيها.
- ✓ تحديد مصادر التسرب، و تشجيع الممارسات التي تقلل من حجم تسرب الدخول و الأرباح من الدول النامية .
- ✓ تحرير خدمات النقل الجوي لتسهيل الوصول إلى المقاصد السياحية في الدول النامية.
- ✓ التركيز على تدوين هذه القضايا بشكل واضح في ملحق خاص بالسياحة يضاف إلى اتفاقية الجاتس.
- ✓ نشر مدونة السلوك السياحي، و تشجيع السياح و العاملين في قطاع السياحة على لاسترشاد بها ووضع آليات لتطبيقها.

تصنف خدمات السفر في جانب الصادرات لهيكل تجارة الخدمات على المستوى العالمي، و تحتل مراتب مهمة ضمن هذا التصنيف، مثلا، في سنة 2007 تم ترتيبها في الدرجة الثانية بنسبة 25,7% بعد الخدمات الأخرى ب 51,6% ، و تليها خدمات النقل ب22,7 %، بينما تستأثر على الدرجة الأولى في الدول العربية بنسبة 45,6 % في المتوسط في نفس السنة ، و بعدها الخدمات الأخرى ب 17,3 %، ثم خدمات النقل بنفس النسبة التي سجلتها على مستوى العالم[1] . وتشكل هذه الخدمات على مستوى العالم نسبة 25% في المتوسط من الواردات لنفس السنة (2007) و الباقي يتوزع بين الخدمات الأخرى و النقل حسب النسب 46% و29% على التوالي. و سجل هذا الصنف من الخدمات ضمن واردات الدول العربية ما نسبته 40,1% بعد خدمات النقل ب 41,9%، و تليه الخدمات الأخرى ب18%[2].

[1] صندوق النقد العربي، " التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، (2009)، ص214-215.

[2] المرجع نفسه.

و على قدر الأهمية التي تشكلها الخدمات السياحية في اقتصاديات الدول، فإن تحريرها سيجلب المزيد من الفوائد منها: أن تحرير القطاع السياحي من القيود المفروضة سوف ينعكس إيجابا عليه من خلال العمل في إطار منافسة عالمية تفرض عل المؤسسات و الهيئات السياحية التكيف مع متطلبات المنافسة على مستوى الكفاءات و التكاليف و زيادة فعالية الأسواق المحلية السياحية ، و رفع مستوى الخدمات فيها، و إعطاء الحوافز للقيام بإصلاح هياكل مؤسساتها، و تسهيل عمليات تقديم خدماتها.[1]

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تحرير الخدمات السياحية تتيح فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، و تدعم عمليات التسويق و الترويج السياحي خارج حدود مواطنها، و توفير فرص عمل جديدة للمواطنين، و دعم سياسة التوطين و الحد من البطالة ، و جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة من خلال تهيئة المناخ المناسب لهذا النوع من الاستثمار، و الاستفادة من خبرة و معرفة المؤسسات السياحية الأجنبية العاملة في هذا المجال[2].

كما قد يحمل في نفس الوقت الانفتاح و تحرير خدمات السياحية في طياته آثارا سلبية على المجتمعات، سيما على اقتصاديات الدول النامية التي تتسم بضعف بنيتها التحتية و قلة التجهيزات الرئيسية لهياكلها السياحية، و نقص تقنياتها الحديثة، مما يؤدي إلى عدم قدرة مؤسساتها الوطنية على الاستمرار في منافسة الشركات الأجنبية، و بالتالي اختفائها، ودفع هذه الدول لضريبة الانفتاح و التحرير من خلال سياحة تحمل معها العديد من السلبيات . كما قد يشكل تحرير هذا النوع من الخدمات عقبة أمام تطوير هذه الدول لقطاعها السياحي ، الأمر الذي يستوجب التعامل بحذر مع القضايا التي يتم التفاوض عليها في اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية[3].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سعيد بن سويد النصيبي، " تحرير السياحة.....فوائد و سلبيات " ، الأسواق العربية، نقلا عن صحيفة الخليج الإمارتية، (14 ماي2005) .

www.alaswaq.net/views/2007/05/14/7934.html

[3] المرجع نفسه.

يتضح مما سبق بأن تحرير قطاع السياحة في إطار عولمته ينتج عنه تحقيق مكاسب للدول المعنية بالتحرير و لكن، قد يصاحب هذه المكاسب أيضا بعض المخاطر. فتحرير التجارة عملية لها وجهان أو كما يقال " سيف ذو حدين " ، فليس كل ما تجلبه مفيد و ليس أيضا كله سيئ. و هكذا فإن الوقوف في وجه العولمة الاقتصادية و ما تحمله من أفكار بات أمرا غير منطقي حتى من الناحية النظرية، و الارتماء أمام مد هذه الظاهرة لا يوجد حلول للمشاكل الاقتصادية الراهنة، بل لا بد من إحداث إصلاحات على مستوى القرار السياسي و الاستراتيجيات الاقتصادية، و تقنين ضمانات النشاط الاقتصادي ، و تشجيع الاستثمار البيني، سيما في الدول العربية و الدول التي لها تجارب رائدة في المجال السياحي للاستفادة ما يمكن من ايجابيات هذه الظاهرة و تجنب سلبياتها.

2- منظمة التجارة العالمية: : World Trade Organization (WTO)

تمثل هذه المنظمة الطرف الثاني الذي لا يقل أهمية عن سابقتها (منظمة السياحة العالمية) في عولمة السياحة و تحرير خدماتها. فالربع الأخير من القرن العشرين تميز بظهور عدة تكتلات اقتصادية عبر العالم، حيث باتت تشمل 80% من السكان، و تسيطر على 90% من حجم التجارة العالمية بفضل توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات، و أصبح يقدر الناتج المحلي لأكبر هذه التكتلات، مثل " نافتا " " Nafta "(اتفاقية التجارة الحرة في شمال أمريكا)، " الآسيان" " Asian " " رابطة دول جنوب شرق آسيا" ، " الاتحاد الأوروبي" " جمعية دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة " ، ب 81% من الناتج المحلي العالمي، في حين لا تتجاوز نسبة ما يتم خارج هذه التجمعات 19%منمجموع العمليات الاقتصادية.[1]

[1] براحو سهيلة، رضا جاوحدو، " تداعيات العولمة الاقتصاديةعلى تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية" ، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة و الإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية و المالية، الأردن، 15-2005/3/16، ص2.

و جاء الإعلان عن تأسيس " منظمة التجارة العالمية " سنة 1955 عقب الانتهاء من " جولة أوروغواي" " The Uruguay Round " سنة 1994، إذ يعود الاهتمام بإيجاد اتفاقية دولية للعلاقات التجارية إلى فترة الكساد العالمي (1929-1933) و ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تم الاتفاق على بعض المبادئ لتحرير التجارة و تخفيض القيود الجمركية في 30 أكتوبر 1984 في جنيف (سويسرا) بمشاركة 23 دولة.[1]

و يعتبر إنشاء هذه المنظمة تتويجا لجهود ما يقرب من نصف قرن من المفاوضات و الجولات في إطار" الاتفاقية العامة للتجارة و التعريفة الجمركية" أو ما يسمى بالجات (GATT)، ليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي، تتميز برفض أي حاجز أما التبادل التجاري العالمي، و هو ما أثار تخوف الدول النامية و الفقيرة من تغول اقتصاديات الدول الغنية و العالم الصناعي في أمريكا و اليابان و أوروبا على حساب اقتصادياتها النامية أو الضعيفة.[2]

قد أثر ظهور هذه المنظمة على الاقتصاد العالمي و على العلاقة بين الشمال و الجنوب، إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87% من واردات العالم و 94% من صادراته، وانطلقت شركاته متعددة الجنسية لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح " لصندوق النقد الدولي"، التي ركزت على تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة الحواجز الجمركية على السلع و الخدمات المستوردة، و

---

[2] أنشئت " منظمة التجارة العالمية" سنة 1995 محل الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة " الجات" ، وهي تعد منظمة دولية تحدد قواعد التجارة بين الدول عبر الاتفاقيات التجارية، التي يتم التفاوض و الاتفاق عليها تحت مظلتها، و التي يبلغ عددها حتى الآن 30 اتفاقية تجارية، و كان عدد أعضائها 147 دولة في سنة 2004. و من أهم الاتفاقيات التجارية العامة الملزمة لجميع الدول الأعضاء، التي ترعاها هذه المنظمة عبر لجان متخصصة: الاتفاقية العامة لتجارة السلع و الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات و الاتفاق المتعلق بحقوق الملكية الفكرية أنظر المرجع:

Hoekman Bernard, ‘‘Tentative First Steps: An Assessment of the Uruguay Round Agreement on Services’’, Presented at The Uruguay Round and the Developing Economies, a **World Bank Conference**, CenterforEconomic Policy Research, London, (May 1995), p. 11.

[2] عبد الناصر نزال العبادي، منظمة التجارة العالمية، واقتصاديات الدول النامية ، (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999)، ص15.

توسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي، و زيادة فرص وصول السلع و الخدمات إلى أسواق الدول الأخرى، و أصبح لزاما على دول الجنوب الانضمام إلى هذه المنظمة[1].

لكن، الإعلان عن تأسيس " منظمة التجارة العالمية" لم يكن بالأمر السهل، حيث وجهت دول و مؤسسات و جماعات حماية البيئة و غيرها انتقادات ضد المنظمة يندرج أغلبها في انتقادات اقتصادية و مالية، و أخرى تتعلق بسير المنظمة، و انتقادات اجتماعية، انتقادات تتعلق بحماية البيئة، و أيضا انتقادات صحية[2].

و بين التأييد و المعارضة لظهور هذه المنظمة يبقى و جودها أمرا واقعا، و هي تمارس نشاطاتها في مجال تحرير التجارة الدولية، و فسح المجال أكثر أمام تدويل حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.

3- موقع السياحة من الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس):

تعتبر اتفاقية الجات إحدى الأعمدة الرئيسية للعولمة بما تتضمنه من قواعد عامة لتحرير التجارة العالمية تدريجيا، و قد كانت إحدى تلك القواعد هي إلغاء الحواجز الجمركية و تحويلها إلى مقابل جمركي، أي ضريبة نقدية. و يعتبر دخول تجارة الخدمات في نطاق المفاوضات متعددة الأطراف نقطة تحول هامة في العلاقات الاقتصادية الدولية لما لها من أهمية، إذ تمثل الخدمات إحدى القطاعات المساندة للصناعة و الزراعة، و هي أسرع القطاعات الاقتصادية نموا و أكثرها استيعابا للقوة العاملة. و تشير الإحصائيات المتوفرة في هذا المجال بأن قطاع الخدمات يستأثر على نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي لاقتصاديات الدول المتقدمة (60 -%70%)، و حوالي50% منه في اقتصاديات الدول النامية، و على

[1] الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة، " تحرير تجارة الخدمات السياحية، من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص1-2.

[2] نفس المرجع السابق.

ثلث العمالة على مستوى العالمي، و تصل نسبة مساهمته في التجارة العالمية إلى أكثر من 20%.[1]

و يعتبر قطاع الخدمات من أكبر القطاعات بعد النفط، في اقتصاديات الدول العربية البترولية، إذ تقدر مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في " الجزائر" بنسبة 30% و تصل هذه المساهمة إلى حوالي40% في " المملكة العربية السعودية" و 71% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان[2] إن فتح آفاق تحرير الخدمات يعني الحصول على الخدمة بأقل التكاليف و زيادة تنافسية القطاعات الأخرى (الزراعة و الصناعة)، كما يرفع من مستوى كفاءة الإنتاج، و يوفر له فرصا أكبر للنفاذ إلى الأسواق العالمية، و تحقيق قيم مضافة، و إيجاد فرص عمل جديدة في سوق العمل. و تمثل " الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات" إحدى الاتفاقيات الثلاث الرئيسية ل " منظمة التجارة العالمية" ، و هي تتضمن تحرير تجارة الخدمات، و يحدد الجزء الأول من هذه الاتفاقية المقصود بالتجارة في الخدمات استنادا إلى نمط تأدية الخدمة.

و قد تظهر تجارة الخدمات في شكل انتقال الخدمة من دولة المورد إلى دولة الطرف المستفيد من هذه الخدمة كما هو الحال في الخدمات المصرفية، و شركات التأمين،

والمكاتب الهندسية. كما تأخذ شكلا آخر إذا تعلق الأمر بالخدمات السياحية، إذ يتم في هذه الحالة انتقال المستهلك إلى البلد المقدم لهذه الخدمة (البلد المضيف)، و أيضا في شكل انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي للخدمة إلى الدولة المستفيدة مثلما يحدث عند إنشاء شركات أجنبية أو فرع لها. أو في انتقال أشخاص من دولة إلى أخرى لأداء خدمة

[1] المركز المصري للدراسات الاقتصادية، " قضايا اقتصادية4/4 " ، برنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمان المصري في التشريع و الرقابة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و غيرها من الاتفاقيات التجارية، القاهرة، ص1.

[2] صندوق النقد العربي، نفس المرجع السابق، ص 213.

معينة، مثل المستشارين، و الخبراء في مختلف المجالات الاقتصادية، السياسية و الاجتماعية[1].

و تشمل " اتفاقية الجاتس" 12 قطاعا خدميا من بينها قطاع السياحة و السفر، و اعتبرت أن النشاط السياحي له مطلق حرية الحركة، و افترضت أن كل أحكام الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة ستطبق على هذا القطاع نظرا لطبيعته المتداخلة مع عدة قطاعات أخرى، مثل النقل، البناء، وصناعة المواد الغذائية.

و شملت هذه الاتفاقية خدمات السياحة و السفر ضمن القطاعات الرئيسية، و تم تصنيفها في القطاع التاسع (القطاع رقم 9) طبقا لترتيب منظمة التجارة العالمية[2].

و قد تم في هذا الإطار أيضا تقسيم خدمات قطاع السياحة إلى أربعة فروع تمثلت في خدمات الفنادق و المطاعم، متضمنة خدمات التوريد بالأطعمة، خدمات و كالات السفر و منظمي الرحلات أو مشغلي الخدمات، خدمات الإرشاد السياحي، خدمات أخرى و تشمل كل ما يتصل بالانتقالات و المواصلات، و خدمات التسويق و الترفيه، و الخدمات الرياضية و الثقافية[3].

إن إنشاء منظمة التجارة العالمية و الاتفاق على تحرير تجارة الخدمات بما فيها السياحة يؤدي إلى زيادة حجم تجارة السلع و الخدمات نتيجة زيادة حركة انتقال الأشخاص،

---

[1] عيسى حمد الفارسي، " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) و تأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الليبي "، جامعة قاريونس ، كلية العلوم الاقتصادية، بنغازي– لبيا، بدون تاريخ، ص11.

[2] على الرغم من إفراد " الجاتس" لقطاع السفر و السياحة ببند مستقل إلا أن طبيعة ارتباطه بغيره من القطاعات يجعله أكثرها تأثرا بتطبيق هذه الاتفاقية سيما بالخدمات المالية (القطاع رقم 7)، و الخدمات البيئية (القطاع رقم 6) ، و خدمات النقل (القطاع رقم12)، و خدمات الاتصال (القطاع رقم 2)، و خدمات الأعمال (القطاع رقم 1)، و القطاع رقم 10 المتمثل في خدمات الترفيه و الثقافة و الرياضة، إذ يمثل هذا القطاع في الوقت نفسه خدمات سياحية لأنه يشمل قطاعات فرعية تنسب لقطاع السياحة. انظر المرجع أدناه:

[2] **World Trade Organization**, ‘‘Council for Trade in Services’’, S/C/W/51, (23 September 1998), p. 2. Obsit.

و بالتالي توسيع مجال المنافسة بين الشركات السياحية في مختلف دول العالم، و إزالة جميع القيود أمام تحرك هذه الشركات في الأسواق العالمية، مما يلقي على الدول السياحية، سيما النامية بأعباء تطوير جودة منتجاتها السياحية، و تحسين مستوى خدماتها حتى يمكنها مواجهة المنافسة، و المحافظة على إيراداتها من هذا القطاع و رفع أدائه.

و تعتبر" منظمة اليونسكو" من المنظمات التي لا يقل دورها عن سابقتها في المساهمة في عولمة السياحة سيما الثقافية منها، حيث تعتبر الثقافة أحد محاور عمل هذه المنظمة من حيث دورها في ترقية كل الثقافات على حد سواء، وصون التنوع الثقافي و حمايته و تعزيز التفاهم الدولي و الاندماج الوطني، و إحلال السلام بين المجتمعات و الشعوب.

4- دور منظمة اليونسكو في عولمة السياحة و الثقافة:

يشهد العالم تحولات كبيرة سيما منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، إذ أسهمت العولمة و تقدم العلم و التكنولوجيا في تغيير مكانة الإنسان في هذا العالم، و في تغيير طبيعة علاقاته الاجتماعية. كما تلعب الهوية الثقافية التي اتسع مدلولها ومدارها دورا أساسيا في تحقيق التنمية الأصلية للفرد و للمجتمع معا.

ورد في الميثاق التأسيسي لليونسكو[1]، أنه:" **لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام**[2]". وانطلاقا من هذا المبدأ تتمثل رسالة " اليونسكو" في الإسهام في بناء السلام، و إ قامة حوار بين الثقافات، من خلال التربية و العلوم و الثقافة و الاتصال و المعلومات. و منه ترتكز رؤية " منظمة اليونسكو" على أن

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة". www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو.....التحديات العالمية"،سبتمبر 2009ص1.

جميع الثقافات تشكل جزءا لا يتجزأ من التراث المشترك للمجتمعات[1] ، و أن الهوية الثقافية لكل شعب تتجدد و تثرى من خلال عالميتها، أي بالاتصال بتراث الشعوب الأخرى وبالتعاون الدولي في هذا المجال، بل أن هذه الثقافات قد تنقرض و تختفي عندما تفرض عليها العزلة[2].

و نظرا لما للتراث من دور هام في صياغة ذاكرة الأمم و عمقها الحضاري و تمايز ثقافتها المحلية، فإن برامج" منظمة اليونسكو" تتضمن في هذا السياق مشروعات تهدف إلى صيانة التراث الثقافي بشتى أشكاله و صوره، كما تشمل أيضا مبادرات لتعزيز التفاعل المثمر بين الثقافات، و تأصيل القيم الثقافية، واحترام التنوع الثقافي الذي يتجلى في مختلف أشكال الإبداع الفكري و الفني بالإضافة إلى التأكيد على دور الثقافة في التنمية على اعتبار أن الإنسان هو محور التنمية و صانعها، و من ثم ينبغي الاهتمام بتنمية إبداعاته و ملكاته و قدراته للنهوض به و تأكيد إنسانيته[3].

و تضمن " إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي" الذي اعتمده المؤتمر العام " لليونسكو" في دورته الرابعة التي عقدت سنة 1966 في ذكرى مرور عشرين سنة على إنشاء المنظمة مجموعة من المبادئ و تم التركيز على ما يلي[4]:

---

[1] يعرف التراث ، بأنه هو الرصيد و المخزون المتميز الذي يتميز بالثبات و الاستمرارية معا، و يجمع بين القيمة الروحية و الجمالية. بالإضافة إلى كونه حقيقة مادية ملموسة فرضت قبولها و احترامها لكونها تسجيلا صادقا لثقافة المجتمع ووحدة منهجه و ملامحه الإنسانية و الفكرية عبر العصور. فهو تعبير عن أسلوب و منهج التعامل مع المحيط و ضواغط الماديات خلال فترات متباينة الظروف و بالتالي هو ضرورة اجتماعية حضارية. انظر رفعت الجادرجي، " موقع التراث في العمارة المعاصرة في العراق"، مجلة فنون عربية ، العدد 3، دار واسط ، المملكة المتحدة ، 1981، ص25.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة". www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009" ، 34م/ المعتمدة، اليونسكو، 2008،ص128-130.

[4] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، نفس المرجع السابق.

✓لكل قيمة و مكانة ينبغي احترامها و الحفاظ عليها، و أن لكل شعب حق و عليه واجب تطوير ثقافته، و أن كل الحضارات بتنوعها و تباينها تصبح من خلال التأثير المتبادل الذي يمارسه بعضها على البعض الآخر جزءا من تراث الإنسانية المشترك.

✓ أن تعمل المنظمة على تأكيد احترام التنوع الثقافي[1]، و تطوير العلاقات بين الشعوب و مساعدتها على أن تتفهم على نحو أفضل الأنماط الخاصة بحياة كل منها، و أنه لكل إنسان و لكل شعب حق الانتفاع بالمعرفة و التمتع بآداب و فنون كل الشعوب.

وقد شهد التعاون الثقافي توسعا سريعا على الصعيد الدولي و كان من أهم نتائجه أن عقدت " اليونسكو" العديد من المؤتمرات أدت إلى تعميق مفهوم السياسات الثقافية و غاياتها.

و تجسدت مساعي هذه المنظمة في اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة قيام النزاع المسلح سنة 1954 في لاهاي (هولندا)[2]، و بروتوكولها و بروتوكولها الثاني لسنة 1999 على بناء المجتمعات التي تتضرر بالنزاعات، وعلى استعادة هوياتها، والربط بين ماضيها و حاضرها و مستقبلها[3] .

[1] يقصد بالتنوع الثقافي " تعدد الأشكال التي تعبر بها المجتمعات عن ثقافاتها، و أشكال التعبير هذه يتم تناقلها داخل المجتمعات و فيما بينها. لمزيد من المعلومات أنظر : منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، باريس، أكتوبر 2005، ص 4.

[2] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " حماية التراث الثقافي للشعوب حماية للهوية الثقافية"، مجلة الإنساني، العدد 47، 2010/2009، ص1-8-11.

[3]خصص القانون الدولي الإنساني البروتوكول الأول التابع" لاتفاقية لاهاي " 1954 سنة لحماية الممتلكات الثقافية تحت الاحتلال، و أهم ما جاء في هذا البروتوكول تعهد دولة الاحتلال ب: – منع تصدير الممتلكات الثقافية الموجودة على الأراضي المحتلة، و اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تصدير. – حراسة الممتلكات في حالة نقلها من الأراضي المحتلة. – تسليم الممتلكات الثقافية عند انتهاء العمليات الحربية. – عدم جواز احتجاز الممتلكات الثقافية بصفة تعويضات. – اتخاذ بقدر المستطاع، الإجراءات الوقائية العاجلة بالتعاون مع السلطات الوطنية لحماية الممتلكات الثقافية. منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" ، البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي 1954، لاهاي 1999.

www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments.

و من أجل عودة الآثار المنقولة إلى بلادها الأصلية، عقدت " اتفاقية حظر نقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة" سنة 1970[1]، ثم اجتماع فينسيا (إيطاليا) سنة 1971 باعتباره أول اجتماع على المستوى العالمي يعقد لدراسة مسائل تتعلق بالثقافة و قضايا أخرى.

كما تم فيه مناقشة عدة قضايا فكرية، سيما المرتبطة بتحديد مفهوم الثقافة، الحق في الثقافة، و التنمية الثقافية، و أثيرت موضوعات أخرى، مثل الانتفاع الحر الديمقراطي بالثقافة واحترام جميع الثقافات دون تمييز[2].

و تعتبر " اليونسكو" من أهم المنظمات الدولية التي تهتم بقضايا نهب الآثار على المستوى العالمي، و لعل أبرز مساعيها في هذا المجال ما تبذله لاسترجاع و حماية التراث العرقي من النهب و السرقة التي يتعرض إليها منذ الاحتلال الأمريكي له سنة 2003 [3].

و قد شكلت المنظمة لهذا الغرض في نفس السنة لجنة دولية تضم متخصصين و ممثلين عن منظمات مهنية، مثل " الأنتربول"، و " المجلس العالمي للمتاحف". كما تمثل

---

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009"، مرجع سابق، ص128.

[2] تعرض التراث الثقافي الذي تعود حضارته إلى ما يقرب من 5000 سنة قبل الميلاد و هو بمثابة ذاكرة العالم إلى كارثة سنة 2003 شبيهة لما شهده عل يد التتار قبل أكثر من 750 سنة، إذ يشمل أكثر من نصف مليون موقع أثري و معلم تاريخي و حضاري. المتاحف، المكتبات، المواقع الأثرية و غيرها دمرت و كثير منها سرق و عبث بها اللصوص. فقد تم الإعتداء على المواقع الثقافية و دور العبادة بشكل منهجي بهدف محو تاريخ و حضارة هذا الشعب التي تعود لحقب تاريخية غابرة، مثل الحضارة السومرية، الحضارة الأكدية، الحضارة البابلية، و الأشورية و الإسلامية و كل الحضارات التي تعاقبت على هذا البلد منذ العصر القديم و الوسيط و الحديث، إذ لم يعثر بعد على 110 ألف قطعة نادرة منذ الغزو الأمريكي للعراق. و قد ساهمت عدة جهات وطنية (المساجد و جهود بعض المواطنين) و إقليمية (المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، جامعة الدول العربية) و دولية (الأنتربول، المجلس الدولي للمتاحف " إيكوم"، منظمة اليونسكو، منظمة الجمارك العالمية، مكتب التحقيقات الفدرالي " أف بي آي " في استرجاع بعض من هذه التحف المسروقة، سيما من " المتحف الوطني العراقي" و من مختلف المواقع الأثرية المتواجدة في جميع أنحاء العراق. انظر شبكة الجزيرة نت، البحوث و الدراسات، الملفات الخاصة 2008، محمد عبد العاطي، " آثار العراق المسروقة" ، (جانفي2008)، ص2-5و14-15.

[3] المرجع نفسه، ص15.

النصوص التشريعية " لمنظمة اليونسكو" في مجال سرقة الآثار مرجعا قانونيا لما يتعلق بحفظ الآثار و صيانتها[1].

و تلتها اتفاقات دولية أخرى لتعزيز التعاون الدولي في حماية و صون الممتلكات الطبيعية و الثقافية، مثل " اتفاقية حماية التراث الثقافي و الطبيعي" سنة 1972.[2] كما اتخذت عدة تدابير من أجل صون التراث الثقافي لمختلف الدول، مثل " اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمورة بالمياه" لسنة 2001 التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي من سنة2009[3] و " اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي" سنة 2003 [4]، و" اتفاقية حماية تنوع أشكال التعبير الثقافي و تنمية الصناعات الثقافية و الإبداعية لسنة 2005[5]. و المؤتمر العالمي

[1] تتمثل النصوص التشريعية " لمنظمة اليونسكو" في مجال حفظ الآثار و صيانتها من السرقة في: اتفاقية " اليونسكو" الموقعة سنة 1970 بشأن وسائل منع و تجنب الاستيراد و التصدير و النقل غير المشروع لملكية الممتلكات الثقافية. و الاتفاقية الدولية لصيانة التراث العالمي و الطبيعي الموقعة سنة 1972. و الاتفاقية الدولية لاسترجاع الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة الموقعة سنة 1995. المرجع نفسه.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – قرارات و التوصيات" ، الدورة السابعة عشر، المجلد الأول، باريس، 17 –21 نوفمبر 1972، ص132.

.1 منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – القرارات" ، الدورة الحادية و الثلاثون، المجلد الأول ، باريس15 أكتوبر–3 نوفمبر 2001، ص56 .

[4] يقصد بالتراث غير المادي ، تلك الممارسات و التصورات و أشكال التعبير و المعارف و المهارات – و ما يرتبط من آلات وقطع و مصنوعات و أماكن ثقافية – التي تعتبرها الجماعات و المجموعات، و أحيانا الأفراد جزءا من تراثهم الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل. و هي تنمي لدى هذه المجتمعات الإحساس بهويتها و الشعور باستمراريتها. انظر : منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي" ، باريس، 17 أكتوبر 2003، ص3.

www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments/

[5] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، باريس، 20 أكتوبر 2005.

www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments/

لتعليم الفنون الذي انعقد في لشبونة(اسبانيا) سنة[1]2006. و غيرها من التوصيات و الأعمال التقنينية التي بادرت اليونسكو بتجميع الرأي العالمي حولها.

كما تعاونت اليونسكو مع الدول الأعضاء في وضع برنامج للعمل الثقافي، و لعل أبرز أعمالها حملات دولية من أجل إنقاذ تراث البشرية سواء منه الآثار المادية و المأثورات غير المادية، أو المواقع التاريخية الوطنية، و أيضا تنظيم الاحتفالات ذات الطابع الثقافي، و إجراء دراسات عديدة في هذا المجال. كما أنشأت " الصندوق الدولي لتعزيز الثقافة" الذي قام بدعم مشروعات عديدة في هذا المجال[2].

و قد أكدت المناقشات المفتوحة التي دارت أثناء المؤتمرات التي عقدتها المنظمة على أهمية دور وسائل الإعلام و الاتصال في هذا المجال، فهذه الوسائل بإمكانها التعبير عن الذاتية الثقافية للشعوب و التأثير فيها. و ترى المنظمة أنه لن توجد سياسة ثقافية بدون سياسة ملائمة للاتصال تشمل حرية الإعلام و التعبير و النشر[3].

و يؤكد أعضاء المنظمة على أهمية إجراء البحوث في مجال السياسات الثقافية و تدريب العاملين في مجالات صون التراث الثقافي و إحيائه، و أن تبذل الدول قصارى جهدها من أجل تخصيص نسبة مئوية من ميزانيتها لنشر الأنشطة الثقافية و تنميتها، و ضرورة اتخاذ خطوات إيجابية لإعادة الممتلكات الثقافية إلى بلادها الأصلية، و العمل على تبادل الخبرات على المستويات الوطنية و الدولية في مجالات الثقافة المختلفة. و أن يعامل الإنسان على أنه محور التنمية و ليس على أنه منتفع بالأنشطة الثقافية فقط، وأن تركز

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009 " مرجع سابق، ص 129.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " مشروعات القرار ات 2008-2009" ، 34م/5 المجلد الأول، النسخة الثانية، اليونسكو، 2007 ص 36-37-38.

[3] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – قرارات و توصيات " ، الدورة السابعة عشر ، مرجع سابق ، ص 75-76.

الدول على البعد الثقافي للتنمية، و ضرورة إجراء حوار متوازن بين الثقافات يؤدى على إقرار السلام العالمي، و أن يتم تبادل المصنفات الفنية بين الدول، على أساس أن التبادل الثقافي يعد عاملا أساسيا من عوامل التقارب بين الشعوب، خاصة إذا كان يقوم على أساس الاعتراف بكل الثقافات على قدم المساواة، و على روح التسامح المتبادل[1].

و هكذا تعمل " اليونسكو" على جل الاعتراف بالتنوع الثقافي و المساواة بين كل الثقافات أمرا واقعا حتى يمكن للتعاون الثقافي أن ينهض بالدور المنوط به من أجل السعي إلى تحقيق سلام دائم قائم على المساواة و الاحترام المتبادل. كما أوضحت للمجتمع الدولي أن السبيل الوحيد للنهوض بالثقافة لن يكون ممكنا إلا بالاهتمام بوضع سياسات ثقافية تعمل على إحداث تنمية ثقافية شاملة تقوم أساسا على احترام التراث الثقافي للإنسانية، و احترام الذاتية (الهوية) الثقافية في عصر العولمة، خاصة و أنه لا يمكن الفصل بين الهوية الثقافية و التنوع الثقافي، إذ أن الهوية الثقافية هي المجال الذي يتيح تنوع الثقافات ، وبالتالي وجود الرغبة لدى الشعوب لاحتواء هذا التنوع.

و منه فإن اليونسكو تعطي اهتماما لتضمين السياحة الثقافية في إطار السياسات الثقافية الوطنية للدول، ليس فحسب لأنها تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للدول، بل بصفتها شكلا من أشكال الحوار الثقافي و الحضاري بين الشعوب، و تعمل على إحياء ثقافاتها من خلال النهوض بالصناعات التقليدية و التراث الشعبي و العادات و التقاليد، و تنمية التواصل الثقافي بينها. كما تهدف إلى حماية المقومات الثقافية للشعوب و صيانتها من الاندثار و التنميط في عصر تجتاحه العولمة. و تدعيم التنوع الثقافي من خلال صون التراث بمختلف أبعاده، و النهوض بأشكال التعبير الثقافي، و تفعيل دور الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة و منها استدامة السياحة .

[1] منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – القرارات" ، الدورة الحادية و الثلاثون، مرجع سابق، ص 69-70.

إن الدور الذي أدته كل من هذه المنظمات الدولية (منظمة السياحة العالمية و منظمة التجارة العالمية و منظمة اليونسكو) و غيرها من المنظمات الإقليمية و المحلية الحكومية و غير الحكومية في عولمة صناعة السياحة فإنه ثمة عوامل أخرى ساهمت في التأثير على هذا القطاع و تسريع و تيرة عولمته، و هي تطور تقنيات الاتصال و المعلومات. و هذا ما سيتم عرضه في من خلال المطلب الثاني.

المطلب الثاني: تطور تقنية المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة

أصبحت السياحة في بعض البلدان النامية مصدرا رئيسيا من مصادر الدخل يمكن تدعيمها بإنشاء شبكات إنترنت محليا، و تمكين الزبائن من البحث و الحجز و الدفع لرحلات و فنادق بالطرق الإلكترونية.

ولم تعد السياحة الإلكترونية خيارا فحسب[1]، بل أصبحت ضرورة حتمية تفرضها طبيعة الخدمات السياحية و تكلفتها، و أيضا التطور في تقنية المعلومات و الاتصالات و التنافس بين الوجهات السياحية. و هكذا فإن أهمية السياحة الإلكترونية تظهر من خلال ما تقدمه من منافع لمنتجي الخدمات السياحية و مستهلكيها على حد سواء.

و عليه سنعالج أثر ثورة المعلومات و تطور شبكتها العالمية على عولمة السياحة **(الفرع الأول)** ثم أثار العولمة **(الفرع الثاني)**

الفرع الأول: أثر ثورة المعلومات و تطور شبكتها العالمية على عولمة السياحة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من الأدوات الرئيسية للمشاركة في السوق العالمية، و تحسين توفير الخدمات الأساسية، و تعزيز فرص التنمية المحلية، و يعد

[1] المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر – الجونة– مصر، 14–18 ديسمبر 2009.
www.ioeti.org/ioeticonference/arbic/our_conf.php

الاستثمار فيها أحد المحركات الأساسية لتنافسية المؤسسات الاقتصادية. و حسب دراسة " لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية " ، فإن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هي أحد العوامل الهامة في دفع التنمية الاقتصادية، و لذلك لابد من إقحامها في النسيج الاقتصادي و الاجتماعي و منها الخدمات السياحية التي أصبحت تحتل المرتبة الأولى في التجارة الالكترونية[1].

1 – أهمية السياحة الإلكترونية و تطورها

أدت ثورة المعلومات و تطور شبكتها العالمية (الإنترنت) إلى عولمة قطاع السياحة من خلال التوسع في تطبيق السياحة الإلكترونية، و أصبحت صناعة السياحة تعتمد بصورة مكثفة على توافر المعلومات، لذا تعد هذه الشبكة العالمية خدمة مكملة لها. فالخدمات السياحية منتجات تتصف بتباين المعلومات بشكل كبير، إذ لا يمكن قياس جودتها إلا بالتجربة، لأن انتعاش السياحة الإلكترونية يعتمد على ثقة السائح بجودة الخدمات التي تقدمها مؤسسات السياحية[2].

و تساعد شبكة الإنترنت على التقليل من حدة التباين في المعلومات من خلال توفير قدر كبير منها و التي تتسم بالمصداقية عن المنتجات في مختلف المقاصد السياحية. و تؤدي أيضا إلى زيادة الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية، إذ تمكن المؤسسات السياحية من اكتساب اسم و علامة تجارية مميزة لها مع مرور الزمن. بالإضافة إلى أن شيوع استخدام السياحة الإلكترونية يؤدي إلى تخفيض تكاليف خدماتها، الأمر الذي ينعكس بدوره على الأسعار بالانخفاض[3].

---

[1]- **Le code du tourisme sur legifrance**, (23/02/2009).
www.tourisme.gouv.fr/fr/navd/mediatheque/publication/prospective/att00006267/2.pdf

[2] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية" ، مرجع سابق، ص 12–13.

[3] المرجع نفسه، ص 12.

فاستخدام السياحة الإلكترونية و توسع مجالاتها بصورة مطردة كان تبعا لتزايد استخدام الحاسب الآلي و البريد الالكتروني و الهاتف الخلوي و التلفزيون الرقمي التفاعلي، و أيضا ارتفاع عدد المواقع و المشتركين على شبكة الإنترنت و سرعة الوصول إليها. كل ذلك ساعد على التقليل من تكاليف التسويق السياحي (الاتصال بالسائحين، و بث المعلومات السياحية)، و تكاليف الإنتاج (سهولة و سرعة التواصل بين منتج الخدمة السياحية و الوسيط). إضافة إلى تقليص حجم العمالة مما يؤدي بالتالي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج و التشغيل . و يؤدي أيضا شيوع استخدام السياحة الإلكترونية إلى سهولة تطوير المنتج السياحي و ظهور أنشطة سياحية جديدة تتفق مع مختلف شرائح السائحين، و إلى تحسين الخدمات المقدمة و الاحتفاظ بقاعدة واسعة من السياح، و من ثم زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات السياحية، و زيادة مبيعاتها و إيراداتها و أرباحها، و هو ما ينعكس في النهاية على زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي[1].

و يلاحظ أنه، كلما اتسع نطاق السياحة الإلكترونية يتبعه تطور في كل فروع هذا القطاع، فالسياحة الإلكترونية تحدث تغيرات مهمة في أداء كل قطاعات السياحة و من أهمها قطاع الفنادق الذي تتحسن جودته و تزداد فاعلية تشغيله نتيجة العرف بالكمبيوتر، مما يسهل عمليات الخدمة الفندقية. و لكن، يبقى التأكيد على ضرورة توافر قدر كبير من المعرفة التكنولوجية و دراسة جادة لجهاز الكمبيوتر، و كيفية التعامل معه و الاتصال

[1] يومية الرياض، " توقعات بزيادة حجم التجارة الإلكترونية السياحية بنهاية 2010 إلى 65%، المملكة العربية السعودية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد15222، السعودية ، 26 فيفري2010.

www.alriyadh.com/2010/02/26/article501943.html

الصحيح بشبكة الإنترنت، و كيفية التسويق الإلكتروني السياحي، و فتح أسواق جديدة و تنشيط السياحة العالمية إلكترونيا[1].

و يذكر " تقرير اقتصاد المعلومات" الذي أصدره " الأونكتاد" لسنة 2005 أن أرباح السياحة كثيرا ما تتسرب من الدول الفقيرة نحو شركات السفر و الحجز و النقل، و شبكات الفنادق العالمية التي تتولى مسؤولية وضع ترتيبات معظم الرحلات إلى الخارج أثناء العطل. و تتيح الإنترنت أيضا فرصة لتغيير ذلك النمط فكثير من المسافرين يبحثون عن الرحلات في العطل بواسطة الحاسوب، إذ توجد فرص لبلدان الكاريبي و أفريقيا و آسيا لاجتذاب هؤلاء الزبائن مباشرة بعرض أنماطها من السياحة البيئية المحلية، و تجارب و معارف يمكن أن تجعلها قادرة على منافسة الشركات الأجنبية. و يرى التقرير ضرورة إعادة تنظيم خدمات السياحة، و إنشاء شبكات تتيح لأصحاب الفنادق و البنوك و شركات السفر المحليين من خلالها عرض مجموعات كاملة من خدماتهم للسياح من حيث و ضع الترتيبات اللازمة لرحلاتهم، مثل الحجوزات و بطاقات السفر جوا و صرف العملات و الدفع. و بهذه الطريقة يمكن أن تبقى الأرباح المحققة محليا، و أن تساهم في زيادة فرص العمل و في التنمية الاقتصادية لهذه البلدان[2].

و يبين التقرير أن البلدان النامية أصبحت تستقبل نحو 35% من السياحة الدولية سنويا، و مع ذلك فإن معظم هذه البلدان لم تتمكن من زيادة أرباحها من السياحة لأن

[1] المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر–الجونة– مصر، 14–18 ديسمبر 2009. www.ioeti.org/ioeticonference/arbic/our_conf.php

[2]- **United Nations Conference on Trade and Development**, ‘‘Information Economy Report 2005’’, UnitedNations, New York, (2005), p. 155.

معظمها تتسرب خارج حدود هذه الدول لصالح شركات أجنبية تتواجد في بلدان غنية التي تمول معظم مشاريعها السياحية[1].

و يبين التقرير تزايد لجوء السياح إلى الإنترنت لترتيب رحلاتهم، فحسب دراسات صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، فإن 56% من مستخدمي الإنترنت ينظمون رحلاتهم عبر هذه الشبكة بما في ذلك حجوزات الفنادق و السفر، الأمر الذي يستدعي قيام منظمات السياحة المحلية و الإقليمية و حكومات البلدان النامية، سيما تلك التي قطعت أشواطا مهمة في تنمية قطاعها السياحي، مثل تونس و المغرب و مصر بالتركيز على تعميم فرص دخول الإنترنت و على إنشاء شبكات مترابطة تستطيع تغطية كل الأمور التي يستند إليها السفر الدولي. و تعتبر أكثر هذه الاهتمامات التغلب على العقبات المحلية في التكنولوجيا و المدفوعات و الاتصالات واعتماد الحاسوب و استخداماته[2].

وبات السفر المصدر الأكبر لإيرادات الناتجة عن العلاقات بين الشركات و المستهلكين، إذ بلغت هذه الإيرادات على المستوى العالمي 52,4 مليار دولار سنة 2004، و تتوقع " مؤسسة فوريستر للبحوث " "" Forrester Press "" أن تصبح هذه الإيرادات نحو 119 مليار دولار بحلول سنة 2010.

و يوضح رئيس " المنظمة العربية للسياحة" خلال فعاليات " أصول و فنون التسويق الإلكتروني لقطاع السياحة و السفر" الذي أقيم في "بيروت" سنة 2009 بأن الاهتمام بالسياحة الإلكترونية يتنامى مع الاهتمام بالتجارة الإلكترونية، فبعد أن كانت في سنة 1997 تسهم ب7 % من إجمالي التجارة الإلكترونية ارتفعت هذه المساهمة إلى 35% سنة2002، ويتوقع أن تصل نسبتها إلى 65% مع نهاية سنة 2010.

[1] - Ibid., p. 156.

[2] - obsit, p. 149.

و تبين إحصاءات " منظمة السياحة العالمية" ارتفاع معدلات الحجز الإلكتروني، حيث بلغت نسبة حجوزات السفر جوا عن طريق شبكة المعلومات العالمية الإنترنت 20% من إجمالي عدد الحجوزات لسنة 2002، كما يلاحظ تزايد تنفيذ الحجوزات إلكترونيا عبر الإنترنت[1]. و تشير دراسة أجرتها " منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية" (UNCTAD) أن قطاع السياحة سيكون المستفيد الأكبر من تطبيق التجارة الإلكترونية، حيث ستصل نسبة صادرات الخدمات السياحية أكثر من 18%، وهي نسبة كبيرة مقارنة بأثر التجارة الإلكترونية على الصادرات العالمية من القطاعات الاقتصادية الأخرى[2].

و تشير عدد من المسوحات التي أجريت في " بريطانيا" و " الولايات المتحدة الأمريكية" إلى أن شبكة المعلومات العالمية الإنترنت أصبحت المصدر الأول للحصول على المعلومات و التخطيط لقضاء الإجازات و العطلات، بينما انخفض استخدام المصادر التقليدية، مثل الاتصال الهاتفي، أو زيارة مراكز المعلومات السياحية و مكاتب الخطوط الجوية ووكالات السفر و السياحة. و عليه، يتوقع أن يقود التوسع في السياحة الإلكترونية إلى تغيرات ف أساليب التسويق و الترويج للسياحة على المستوى العالمي[3].

ويوضح في هذا المجال " الدكتور يحي أبو الحسن" رئيس " المنظمة الدولية لصناعة السياحة الالكترونية" بأن هذا النوع من السياحة هو السبيل الوحيد للتسويق مستقبلا، مما سيجبر الشركات و المزارات السياحية و الفنادق على مواكبة ذلك باتخاذ أحدث أساليب التسويق الإلكتروني. و يبين بأن هناك 66% من المجتمع الأمريكي يتجه إلى الشراء الإلكتروني، و أن نحو 39% من الأوروبيين يقومون بترتيب برامج رحلاتهم وهم في

---

www.maher4ec.com/?p=78.

[2] United Nations Conference on Trade and Development, OP.Cit,P160.

[3] نقلا عن المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة ، الأمانة العامة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية " ، ص 12-13.

أماكنهم. إضافة إلى هذه الطريقة توفر نحو 30% من تكاليف الرحلة التي تتقاضاها شركات السياحة والوسطاء و العمولات و الضرائب[1].

و يؤكد أيضا على مميزات السياحة الإلكترونية مبينا أنها توفر الوقت للسائح بحصوله على الخدمة التي يرغب فيها بالطريقة المناسبة و السعر المناسب وفي الوقت المناسب. بالإضافة إلى أنها تعود بالنفع المباشر على جميع عناصر السياحة، من تطوير المنتج السياحي و ظهور أنشطة سياحية جديدة إلى سهولة الوصول للسائح[2].

و يتصدر قطاع السياحة في " فرنسا" هرم التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت ب 7 مليار يورو في سنة 2009. و تبين نتائج بحث أجرته " شركة رافور" الفرنسية بأن نصيب السياحة الإلكترونية المباشر (شراء تذاكر و حجز غرف) بلغ 7 مليار يورو، في حين يقدر نصيبها الإجمالي المباشر و غير المباشر ب 10 مليار يورو لنفس السنة (2009). و أشار نفس التقرير بأن الفرنسيين في طليعة شعوب العالم استخداما للإنترنت في مجال السياحة الداخلية و الخارجية .

و في هذا المجال تم في تونس توقيع اتفاقية شراكة بين الديوان التونسي للسياحة و مستثمرين للبوابة الجديدة " Tunisie.Com " التي تعتبر من أهم الإنجازات التي اتخذتها الحكومة في فيفري من سنة 2009 لتهيئة القطاع السياحي و السياح. و تهدف البوابة إلى تسويق الوجهة السياحية لتونس، من خلال توفير كامل المعطيات للسائح الأوروبي انطلاقا من الحجز المباشر من بلدان إقامتهم، و ذلك بمشاركة أصحاب الفنادق و شركات الطيران

[1] ياسمين عبد التواب ، " السياحة الإلكترونية.....السبيل الوحيد للتسويق في المستقبل" ، صحيفة اليوم الأسبوعي، 2009/11/21.

www.youm7.com/NewsSection.asp?SecID=178&ID=107.

[2] المرجع نفسه

في تونس، ووكالات الأسفار ووكالات تأجير السيارات لعرض خدماتهم و أسعارها عبر شبكة الإنترنت التي يمكن تحيينها دوريا[1].

و تسعى تونس من خلال هذه البوابة للنهوض بقطاعها السياحي، و تعريف السائحين بإمكانات تونس في هذا المجال، مما سيسمح بقفزة نوعية في تسويق منتوجاتها عبر الإنترنت. وتعتبر هذه البوابة بمثابة جسر نحو الأسواق العالمية من خلال الزيارات التي تتراوح بين50 إلى 60 ألف زائر يوميا عبر الانترنت، و يتوقع أن يصل عدد هذه الزيارات نحو 150 إلى 200 ألف. و سيشرع تدعيمها بخمس لغات و هي، الفرنسية، الانجليزية، الألمانية، الايطالية، و الهولندية[2].

ويستخلص مما سبق، بأن التقدم في التكنولوجيا سيما في نظم المعلومات أدى إلى إحداث تغيرات هامة في طرق التواصل بين الناس و التفاعل بينهم، حيث أدت التدفقات الدولية في المعرفة و المعلومات بصورة متزايدة إلى ربط الأفراد و المنظمات بعضها ببعض في شتى أنحاء العالم، و نشأت بذلك حركات اجتماعية عالمية حقيقية سواء في نطاقها و مستواها، الأمر الذي أدى إلى نشوء شبكات جديدة للعمل و للتبادل. كما أسهمت العولمة من خلال التطور المتسارع في تقنية المعلومات و الاتصالات في التقليل من تكاليف الاتصال، و تسهيل التواصل بين المؤسسات السياحية و الأطراف المتعاملة معها سواء من السياح أو المؤسسات الأخرى، مما ساعد على توسع استخدام هذه التقنية من قبل جميع الأطراف لما تقدمه من قيمة إضافية في هذا المجال.

[1] صابر سميح، سياحة : التكنولوجيا الحديثة في خدمة النشاط السياحي– بوابة سياحية للترويج للوجهة التونسية، صحيفة دنيا العرب، 2009/8/21،ص10

www.alarab.co.uk/previouspages/alarab%20Daily/2009/08/21……/p10.pdf

[2] المرجع السابق.

وقد أفرزت التحديات المرتبطة بعولمة الاتصالات و المعرفة الحاجة إلى احترام الثقافات المحلية و التقليدية، و ثقافات الشعوب الأصلية و تشجيع التنوع في هذا المجال، وباعتبار هذه الثقافات من المقومات الأساسية في عناصر الجذب السياحي للمجتمعات.

2- دور تكنولوجيا المعلومات في عولمة الهوية الثقافية

سيتم دراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الهوية الثقافية و من ثم على السياحة.

تشير المعطيات المتاحة على الساحة الدولية إلى أن الصراع القادم خلال الألفية الثالثة إنما هو صراع حضاري مناطه القيم الرمزية و الثقافية للأمم أكثر مما هو صراع اقتصادي على المنافع المادية و إن كانا متلازمين، على اعتبار أن الأول أخطر من الثاني.

و ما من شك أنه مع ثورة المعلومات و الاتصالات زاد التقارب بين الدول و لم تعد الحدود تقف حائلا أمام اختراق الثقافات و الأفكار للشعوب. و على الرغم من أهمية هذا التواصل في انتقال المعلومات و الثقافات المختلفة في اكتساب الأفراد لمهارات جديدة و توسيع آفاق تفكيرهم و تعميق الرؤى بشأن الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنه لا يمكن إغفال خطر العولمة على الهوية الثقافية، سيما إذا كانت هذه الأخيرة غير قادرة على المنافسة.[1]

تعتبر الثقافة أهم معبر عن الخصوصية التاريخية، و كل مجتمع يسعى للحفاظ على تميزه الثقافي و تعدده الذي يرتبط بالتعدد الديني و العرقي و الحضاري، و يشكل أحد أسس التنمية التي لا تقل أهميته عن التنوع البيولوجي. و العولمة في مظهرها الثقافي تسعى إلى

[1] المركز المصري لحقوق المرأة، " العولمة " ، كراسات ثقافية، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، الكراسة الخامسة، دون تاريخ، ص34.

القضاء على هذا التنوع و تنميط الفرد كما يحدث في الصناعة، أي تكوين أفراد يتقاسمون نفس القيم و المواقف و السلوكات كالسلع.[1]

و هكذا يمكن القول بأن العولمة تعدت حركة رؤوس الأموال و السلع و الأفراد و شملت أيضا المعلومات و القيم و المفاهيم و الفكر و الثقافية، و من هذا المنطلق يعتبر الإعلام بضاعة ذات قيمة مضافة أعلى لأنه يخضع الثقافات للهيمنة الغربية التي يتزايد دورها عبر كل شبكات الاتصال الإلكترونية. و هي تسعى من خلالها إلى القضاء على الخصوصية الثقافية، و إدماج العالم ضمن قيم و سلوكات واحدة، أو قد تبحث عن عناصر التشابه بين مختلف الهوايات و إقامة قاعدة مشتركة للتقارب و الحوار.

و منه فإن الهوية الثقافية في إطار بحثها عن التمايز تصطدم برغبة العولمة في القضاء عليها و تشكيلها حسب تصورها، و بالتالي تنميط الهوية الفردية (خلق تشابه في أنماط السلوك و الاستهلاك و العادات المكتسبة) باعتبارها المكون الأساسي للهوية الجماعية، معتمدة على عدة أساليب أهمها، وسائل الإعلام و الاتصال و النقل التي أصبحت أكثر فعالية و تطورا. فإذا كانت العولمة في مظهرها الثقافي ساهمت في توسيع مساحة الحرية أمام الملتقي بواسطة أحدث الوسائل مخترقة الحدود التي لم يعد بالإمكان إيقافها، إذ أدى تنامي الخلل في التدفق الإعلامي إلى جعل الطرف الأضعف (معظم سكان الأرض) في وضعية المستهلك، و فقدانه لما لديه من رصيد ثقافي. و تحاول العولمة من خلال هذا التفوق محاربة الذاكرة الوطنية، و تفكيك المفاهيم التقليدية وصولا إلى ما يسمى " بالوحدانية التاريخية" عوض " التعددية التاريخية".[2]

---

[1] عبد الله الحوراني، " جدلية العولمة و الخصوصية الثقافية و المشترك الإنساني العام"، موقع عبد الله الحوراني.
www.alhourani.org/studies/Alawlama.htm

[2] أحمد أبو وصال، " عولمة الهوية: الثقافة بين الوحدة و التمايز" ، أنفاس نت ، الصويرة، المغرب.
www.anfasse.org/portail/index.php?option=com_content&task=view&id=3470&Itemid=340

إن عولمة الثقافة تهدف بالدرجة الأولى إلى إقصاء الثقافات الأخرى عن العالمية بحجة تعارضها و عدم قدرتها على الانسجام مع توجهات الثقافة الغربية المادية، و في الوقت ذاته القيام بعملية خنق الثقافات غير المرغوب فيها سيما العربية الإسلامية[1].

و هكذا تبقى تشكل العولمة قلقا ليس فحسب على المستوى الاقتصادي، بل تتعداه لتشمل التركيبة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و المعتقدات و التقاليد الخاصة بالمجتمعات، إذ يمتد أثرها إلى ثقافات الشعوب و الهوية القومية و الوطنية، و تعميم نموذجا من السلوك و أنماط أو منظومات من القيم، و طرائق المعيشة و الحياة، وبالتالي فهي تحمل ثقافة غربية تغزو بها ثقافات مجتمعات أخرى، و لا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يرتكز على احتلال العقل و التفكير و جعله يعمل وفق أهداف الطرف الأقوى و مصالحه.

و تهدف العولمة حسب رأي الباحثين المتمرسين في هذا المجال إلى توحيد العالم على أساس نظام نموذجي أحادي يلغي خصوصيات المجتمعات الناشئة و الصغيرة و تكريس ثقافة المجتمعات القوية و المسيطرة لفترة أطول[2]. و يؤكد الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش" حين قال في مناخ الاحتفال بالنصر في حرب الخليج الثانية : " إن القرن القادم (القرن الواحد و العشرين) سيشهد انتشار القيم الأمريكية و أنماط العيش السلوك الأمريكي".[3]

---

[1] أجقو علي، " العولمة و التحديات الثقافية : الثقافة العربية الإسلامية" ، ص1. www.univ-batna.dz/droit/mondialisation.

[2] أحلام الجيلالي،" العولمة و الهوية الثقافية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة"، جامعة قسنطينة، نوفمبر 1999 ، ص 5.

[3] مصطفى العبد الله الكفري، " العولمة و الهوية الثقافية " ، صحيفة الحوار المتمدن، بغداد، العدد959، 17. 09. 2004، ص 1-2.

وقد حلل الكثير من العلماء هذا الموضوع إلى أبعد من ذلك، منهم " أرجون أبا دوراي" عالم الأنثروبولوجيا الهندي الذي يعتبر العولمة على أنها: اسم لثورة صناعية جديدة تقودها تكنولوجيات قوية و حديثة في مجال الإعلام و الاتصالات، و بالتالي فهي تفرض أعباء على المقومات اللغوية و السياسية لفهمها و إدارتها. و يصنفها إلى خمسة أنواع من الترابطات البينية التي تميز العولمة، هي: انتقال الأفراد عبر حدود الدول، الأموال، الأفكار، الصور الإعلامية، و التكنولوجيات.[1]

ويقول الدكتور جلال أمين: " كل منا وصفه للعولمة على صواب تماما، و كلنا مستعد للإقرار بأن للعولمة تأثير على الهوية الثقافية و لكن، من الطبيعي أننا لا نرى إلا الأثر المادي الذي يمكن لمسه من العولمة، و من ثم كان من الطبيعي أننا كلنا لا نرى إلا الأثر المادي الذي يمكن لمسه من العولمة، و من ثم كان من الطبيعي أن يختلف المحللون في تحديد أثر العولمة في الهوية الثقافية".[2]

و يبدو أن ظاهرة العولمة – من منظور الشمولية الكونية– باتت تطال المجتمعات الوطنية و القومية في مقوماتها الثقافية الأساسية، كالفكر و اللغة و الآداب و الفنون و التاريخ و العادات و التقاليد و حتى أنماط العيش و السلوك، مما يضع الدول و هي في الألفية الثالثة أمام أخطر تحد بعد زوال الاستعمار الاستيطاني و الحرب الباردة و هو عولمة هوية الشعوب و قيمها و ثقافتها.[3]

وقد أصبحت الدول في ظل هذه الظاهرة غير قادرة على التحكم بكل سيادة فيما تصنعه و ما تشتريه، إذ أضحى كل شيء يمكن أن يصنع و يباع في كل مكان، و لم تعد

---

[1] المجلة الإلكترونية – يواس أية، Journal(USA) مرجع سابق، ص4

[2] جلال أمين، " العولمة و الهوية الثقافية في المجتمع التكنولوجي الحديث" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد234، 1998.ص58

[3] المرجع نفسه.

الحكومات تتحكم في اقتصادياتها، و عمدت في تنفيذ سياساتها الوطنية على التعاون مع الشركات الأجنبية و الحكومات الأخرى.

كما أنه لا يمكن للدول أن تغلق حدودها أمام الأمراض المعدية، أو المخدرات، أو الإباحة الجنسية والإرهاب. إضافة إلى أن القطاع الخاص والإعلام أصبحا يتحكمان في النظم الدعاية بصورة أكبر من أي نظام شمولي عرف على مر التاريخ.

و أصبحت ثقافة العولمة تخضع لاعتبارات التسويق و التجارة شأن أية سلعة اقتصادية، و هو ما يثير قضية تصدير الثقافة الأكثر ابتذالا و تفاهة بغرض التسلية، الترفيه و التمويه. و بمرور الزمن تقضي هذه الثقافة على شحنات الإبداع الذاتي الأصيلة في المجتمعات المتلقية، و مر ذلك أن ثقافة العولمة أكثر تأثيرا على هذه الثقافات المحلية التقليدية و أكثرها استقطابا للمستهلكين.[1]

إن الاعتقاد السائد أن العولمة ظاهرة حتمية لا يمكن صدها أو الوقوف في وجهها مرده الإيمان بحتمية التطور أو التقدم التكنولوجي لكنها، أيضا تحمل في طياتها شكلا من أشكال الغزو الثقافي، أي قهر الثقافة الأقوى لثقافة أضعف منها. وتبعا لذلك أصبحت دول صغيرة وشعوب نائية وقبائل غير معروفة تجد طريقها إلى العناوين الرئيسية للصحافة الدولية من خلال احتجاجها الصارخ ضد التأثيرات الغربية. فمن " أيسلندا" إلى أمريكا اللاتينية" ، ومن " أفريقيا الوسطى إلى الفلبين" يرجع ممثلو هذه البلدان زوال ثقافاتهم إلى النفوذ المتفاقم للتلفزيون و الثقافة الانجلو أمريكية.[2]

وقد أخذ تأثير العولمة مسارا متسارعا من خلال نفوذ و انتشار الثقافة الوافدة مع السياح و التي تعد قلب العولمة و محركها الدافع، حيث تمكنت تلك الثقافة من استقطاب

[1] عبد الله الحوراني، " جدلية العولمة و الخصوصية الثقافية و المشترك الإنساني العام " ، موقع عبد الله الحوراني. www.alhourani.org/studies/Alawlama.htm

[2] المجلة الإلكترونية – يواس أية، Journal(USA)) مرجع سابق، ص31-32.

الاهتمام نحو مفاهيمها و توجهاتها، و انتشر تبعا لذلك جزء كبير منها في أجزاء العالم، فضلا عما يترتب على ذلك من تفاعلات على مستوى الثقافات المحلية للمجتمعات المضيفة.[1]

فالعولمة إذن، ساهمت في تطور تكنولوجيا الاتصال و أدت دورا في توطيد العلاقات بين الدول و الأفراد، و ساعدت على توسيع نطاق السياحة الدولية و تطوير أنشطتها، و هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها، و في نفس الوقت كانت هذه العلاقات غير متكافئة، أي أنها زادت من فرص الطرف الآخر وهو الأقوى في هذه العلاقة في السيطرة واحتكار تكنولوجيا المعلومات التي تشكل عنصرا مهما في قوة هذه الظاهرة، و الدعوة من خلالها إلى تعميم ثقافة واحدة (الثقافة الغربية)، و بالتالي طمس الثقافات الأخرى و تنميطها، و التأثير على أحد مقومات الجذب السياحي ألا و هو التنوع الثقافي و الحضاري للمجتمعات و الدول.

و هكذا يمكن القول، أن الانعزال الثقافي لم يعد ممكنا أو خيارا حكيما في ظل النمط الحالي لحركة العولمة الثقافية المتسارعة و تطور حجم السياحة الدولية، الأمر الذي يستوجب معه حتمية تواصل التبادل الممزوج بالتأثيرات بين مختلف الثقافات، و الاهتمام في نفس الوقت بإعادة بناء الموروث الأصيل (المكون الرئيسي للثقافة الوطنية)، و صونه ضد التيارات الخارجية السلبية بوضع استراتيجيات على مستوى الدول لحماية خصوصيتها الثقافية، و كسر حدة الانبهار بما تحمله ثقافة الغرب، و مقاومة قوة جذبها، و تشجيع القدرة على الإبداع بالتفاعل مع الماضي و الحاضر.

و من الأمور البالغة الأهمية أيضا أن العولمة لا تعكس غلبة نظام اقتصادي أو ثقافي على آخر،. و من الأهمية بمكان المحافظة على التنوع الثقافي في عملية التفاعل الديناميكية فيما بين الحضارات ضمن مسار العولمة لتوسيع الأرضية المشتركة و دعم

[1] المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة ، الأمانة العامة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية " ، مرجع سابق، ص 22-23.

فرص التوافق و التلاقي بين الشعوب، و التقليل من الفوارق و حل النزاعات بالطرق السلمية. و بإمكان التنوع الثقافي أن يكون عملا أساسيا في تكوين إنسان جديد يأخذ من مختلف الثقافات أحسنها مع المحافظة على خصوصية المجتمعات في هذا المجال في إطار تحقيق ثقافة مستدامة. و تنمية السياحة الثقافية بصفتها شكلا من أشكال الحوار الثقافي و الحضاري بين الشعوب.

الفرع الثاني: آثار العولمة على صناعة السياحة

تترتب على العولمة تأثيرات متعددة تعكس تغيرات إيجابية و سلبية في الطريقة التي يتفاعل بها البشر بعضهم ببعض و مع بيئاتهم الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، و تختلف تلك الآثار من منطقة إلى أخرى، و من ثم فإن الأرباح و الخسائر سوف تتوزع بدرجات مختلفة على مناطق و دول العالم. و ما زال الجدل قائما بين ثلاثة اتجاهات فكرية حول ظاهرة العولمة و أثرها الاقتصادي و الاجتماعي على مختلف الدول. يرى الاتجاه الأول أن العولمة ظاهرة إيجابية، إذ في اطار سعيها إلى تكوين القرية الكونية فإنها تفتح بذلك إمكانية استفادة الدول النامية من مزايا التقدم التكنولوجي المتسارع، و من التطورات الاقتصادية العالمية التي تساعد على تخفيض معدلات الفقر و توفير حياة أفضل لملايين الأفراد. و يركز الاتجاه الثاني على اعتبار العولمة شرا لابد منه، و أنها تحمل في طياتها آثارا سلبية سيما على اقتصاديات و مجتمعات و ثقافات الدول النامية الفقيرة. و يوازن الاتجاه الثالث بين ايجابيات و سلبيات هذه الظاهرة بالدعوة إلى الاستفادة قدر الإمكان من فوائدها، و محاولة التقليل من حدة مخاطرها و تجنبها.

و يجب التنويه بأنه مهما تعددت الاتجاهات و اختلفت الآراء حول آثار العولمة و انعكاساتها على مختلف العالم فإنه لا يمكن بأي حال تعميم أي من هذه الاتجاهات على كل الدول، إذ تتباين هذه الآثار من منطقة إلى أخرى و من بلد إلى آخر تبعا لتباين مستوياتها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية. و عليه، فإن ما تجلبه هذه الظاهرة من

إيجابيات و سلبيات على اقتصاديات و مجتمعات الدول تختلف اختلافا ملحوظا ليس بين الدول المتقدمة و الدول النامية فحسب، و إنما تتفاوت حتى بين الدول المتقدمة نفسها تبعا لمكانة كل منها في الاقتصاد العالمي. و نفس القول ينطبق على الدول النامية التي تنطلي عليها ما يلي من الايجابيات و السلبيات.

1- إيجابيات العولمة

يرى أنصار العولمة بأن أهم المبررات التي ما تثار في المناقشات الاقتصادية و سياسات التنمية لتبني هذه الظاهرة تظهر في الآتي:

- للعولمة في الكثير من مظاهرها تأثيرات إيجابية، بما فيها النمو الاقتصادي، وتوليد فرص العمالة، و زيادة الخيارات و الحد من الفقر. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدت إلى زيادة إنتاج الغذاء من خلال التغييرات التكنولوجية المتجسدة في الثورة الخضراء، و في الاستثمارات الجديدة في الإنتاج الزراعي، و فتح أبواب الأسواق الزراعية. و ساهمت في حفظ التنوع البيولوجي بزيادة عائدات السياحة المتولدة عن الحدائق الوطنية، و المناطق المحمية الأخرى، و خففت الضغط على النظم الإيكولوجية من خلال تيسير تطوير البدائل لأنواع كثيرة من خدمات النظم الإيكولوجية. وساعدت هذه التأثيرات الإيجابية في تحسين الكثير من مقومات رفاه البشر، مثل تحسين الظروف الصحية و زيادة الثروات المادية و حماية البيئة.[1]

- يرى المنظرون الاقتصاديون أن التجارة الحرة، أي تلك التي تسود فيها المنافسة التامة و تلغى فيها كافة الحواجز و المعوقات على النشاط الاقتصادي على المستوى العالمي، و فسح المجال أمام حرية انتقال السلع و الخدمات و الأفراد و رؤوس الأموال

[1]. الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،" العولمة، و خدمات النظم الإيكولوجية و الرفاه الاجتماعي"، الدورة الرابعة و العشرون لمجلس الإدارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي،(5-9 فيفري 2009) ،ص2

هي إحدى إفرازات العولمة التي تؤدي إلى إمكانية تحقيق التخصص و تقسيم العمل على المستوى العالمي على أساس الميزة التنافسية لتكاليف الإنتاج و الخدمات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة منافع التجارة العالمية، و تحقيق الأرباح لجميع المساهمين في التبادل التجاري الدولي. و ينطبق الأمر كذلك على الخدمات أي قطاعات التمويل و التأمين و السياحة و التكنولوجيا و الاتصالات و نظم المعلومات، بمعنى أن تحرير تلك القطاعات يترتب عنها ارتفاع عائداتها عالميا، و تحقيق أقصى استفادة منها. والمحصلة النهائية لهذا التحرير في التجارة الخارجية بالنسبة للسلع و الخدمات هو الحصول على أقصى عائد منها. بالإضافة إلى إمكانية حصول المستهلك على تلك السلع والخدمات في أي مكان من العالم يكون بأفضل الأسعار في ظل سيادة المنافسة التامة و شروط السوق الحر.[1]

– أن العولمة و ما يتبعها من الشفافية تساعد على إيجاد قواعد أفضل للتعامل الدولي، والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل، و بتالي إمكانية مواجهة سلبياتها و الحد من مخاطرها، و الاستفادة من إيجابياتها و توسيع مجالها[2].

– تتيح العولمة إمكانات جديدة للتواصل و إيجاد فرص للتفاعل و التقارب بين الشعوب و مختلف الحضارات، إذ يتعين على الدول الفقيرة استغلال هذه الفرص و الإمكانات المتاحة للتعرف بثقافاتها و حضاراتها، و توظيفها لتدعيم مفهوم التنوع الثقافي. و تأكيد هويتها الثقافية من خلال التكامل مع عناصر الثقافة المحلية و تفاعلها مع بعضها و بين ثقافات الشعوب الأخرى، مع مراعاة المحافظة على خصوصية هذا المنتوج.[3]

---

[1] - John Whalley, **Developing Countries and System,** Strengthening in the Uruguay Round, The UruguayRound and DVC'S Economics, Washington, D.C, Presented at World Bank Conference, 1995, P. 37.

[2] - Shigeru Otsubo, "Globalization: A new Role for Developing Countries", **Journal of World Trade**, Vol. 30, No. 4, Geneva, (1996), p. 6.

[3] المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة (إيسيسكو) (ISESCO)، " الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي" ، المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة، الجزائر، ديسمبر 2004، ص6.

– تفسح العولمة المجال واسعا لتوطين التكنولوجيا في الدول النامية، بعد التخلص من العوائق التي كانت تحول دون تحقيق هذه الغاية فيما مضى. ويبدو ذلك ممكنا في ظل تلاشي الإيديولوجيات التي لم تعد مستساغة في هذا العصر. كما أن الزخم الإعلامي و اتساع نطاق نظم المعلوماتية و الانتشار المتزايد للشبكة العنكبوتية سيكون في مصلحة هذه الدول لتنهل من التجارب الناجحة لغيرها من الدول في مختلف المجالات، ومنها صناعة السياحة من تلك التي لها السبق في هذا المضمار و بأقل تكلفة ممكنة.[1]

– إن مواءمة العولمة للخصخصة ستزيح الكثير من المتاريس التي طالما وضعتها بعض الأنظمة في الدول النامية كما هو الشأن في الجزائر أمام القطاع الخاص، مما سيحرر الطاقات و يشجع المبادرات الفردية و الجماعية الوطنية و الأجنبية للمساهمة في الأنشطة الاقتصادية لهذه الدول[2].

2- سلبيات العولمة

ترى اتجاهات أخرى بأن العولمة تصحب معها جملة من السلبيات سيما إلى اقتصاديات و مجتمعات و ثقافات الدول النامية (الفقيرة)، مما يستوجب مسايرة مقتضيات هذه الظاهرة و الحذر من مخاطرها التي يمكن إبراز البعض منها فيمايلي:

– تسهم العولمة في إلغاء الخصوصية الثقافية و طمس مميزاتها، لأنها تدعو إلى رفض الثقافات المحلية للشعوب الفقيرة، واعتناق الثقافة الغربية سيما الأمريكية منها، و هذا ما يؤثر

[1] صالح فلاحي،" واقع التكنولوجيا و العولمة في التنمية العربية" ، مجلة الإحياء، تصدر عن كلية العلوم الإسلامية و العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الثاني حول الإسلام و قضايا العصر ، العدد6، باتنة،2006،ص230.

[2] المرجع نفسه، ص 231.

حتما على تنوع الثقافات على مستوى العالم و الذي يمثل أحد أهم مقومات الجذب السياحي.[1]

– تهدد سيادة الدول المستضعفة، و تدعو إلى ما يسمى : بالمجتمع الدولي" و " الشرعية الدولية"، غير أن هذا المجتمع الدولي يبقى مجرد غطاء للتدخل في شؤون الدول التي ترفض الهيمنة الأمريكية، أو التي تمتد إليها أطماع أمريكا. و من هنا جاءت تدخلاتها باسم الشرعية الدولية في هذه المناطق بشكل مباشر أو غير مباشر مثل، ما حدث " لأفغانستان" و " العراق" و " الصومال" و " فلسطين" و "لبنان"، الأمر الذي يؤثر سلبا على اقتصاديات هذه الدول و من ثم على قطاعاتها الاقتصادية و منها السياحية، لعدم استقرار أمنها الذي يعتبر أحد العناصر الرئيسية للتطور هذا النشاط.[2]

– تهدف العولمة إلى القضاء على اقتصاديات الدول الضعيفة، و ذلك بالدعوة إلى فتح أسواقها لمنتجاتها الاستهلاكية دون حواجز جمركية باسم التجارة الحرة، و بالتالي عدم قدرة منتجات و خدمات و شركات الدول الفقيرة الصمود أمام قوة منتجات و الخدمات الطرف الآخر الأقوى و المنافس لها، و ما ينجر عنها من متاعب اجتماعية، كانتشار البطالة و اتساع دائرة الفقر و من ثم عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي.[3]

– ساعد تطور وسائل الاتصال و التقنيات المعلوماتية الحديثة في تقليص المسافات و التقارب بين الشعوب على تسريع ظاهرة العولمة، و إتاحة إمكانات مادية و تكنولوجية غير مسبوقة، و أدت بدورها إلى بروز نموذج و حيد مهيمن في جميع المجالات بشكل يلغي

[1] عبد الوهاب بوزحزح، " العولمة مفهوم قديم بلباس جديد"
http://news.maktoob.com/article/2921349

[2] المرجع نفسه.

[3] صالحي فلاحي، مرجع سابق، ص 231.

الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، و يهدد باندثار مقوماتها الشخصية و الحضارية على مر الزمن.[1]

[1] المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة، مرجع سابق، ص6.

الباب الثاني

واقع وآفاق السياحة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

الباب الثاني:

واقع وأفاق السياحة في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة

كل تنمية غير مستدامة تعد تنمية هدامة، و بظهور فكرة التنمية المستدامة تغلغلت في مختلف القطاعات خاصة الاقتصادية منها و السياحة كقطاع اقتصادي ، لذا فالخبراء يؤكدون على أن السياحة لا يمكن أن تكون عامل تنمية إلا إذا سعت إلى تحقيق التنمية مستدامة.

كما نص المبدأ الرابع من إعلان ريو بشأن البيئة و التنمية سنة 1992 على أنه من أجل تحقيق تنمية مستديمة، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية و لا يمكن النظر فيها بمعزل عنها.

فيما يخص القوانين نجد القانون رقم 03-01 يتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة يعبر صراحة عن فكرة السياحة المستدامة، على أن تكون تنمية الأنشطة السياحية خاضعة لقواعد حماية الموارد الطبيعية و المنتجات الثقافية و التاريخية، كما نجد القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية (الفصل الأول) .

أما على مستوى المخططات فقد تبنت الجزائر مخطط توجيهي للتهيئة السياحية على المدى الطويل لسنة 2030 ، و هو مخطط يعبر عن التنمية السياحية المخطط لها من كل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، و يبرز هذا المخطط الكيفية التي تعتزم بها الدولة من خلاله ضمان التوازن الثلاثي بين العدالة الاجتماعية و الفعالية الاقتصادية و الدعم الايكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد، حيث أن للمخطط خمسة أهداف كبرى من ضمنها التوفيق بين الترقية السياحية و البيئة، و يتعلق الأمر بإدماج مفهوم التنمية المستدامة في مجمل حلقة التنمية السياحية .

كما يضع هذا المخطط جدول لتقييم التنمية المستدامة في إطار التنمية السياحية في أبعادها الثلاثة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية. (الفصل الثاني).

الفصل الأول

الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة

الفصل الأول: الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة لتحقيق تنمية سياحية مستدامة

السياحة المستدامة تحقق الاستفادة المثلى من الموارد البيئية التي تشكل عنصرا أساسيا في التنمية السياحية و تحافظ على العمليات الايكولوجية و المساعدة على الحفاظ على التراث الطبيعي و التنوع البيولوجي و كذا رفع مستوى الوعي بين الزوار حول المحافظة على التنوع البيولوجي.

و هذا ما أدى إلى ظهور مصطلح السياحة المستدامة على المستوى الدولي حيث تأثر بها المشرع الجزائري و تبناها، تماشيا مع تبنيه للتنمية المستدامة، و يتجلى في القوانين و الهيئات و المخططات التي أقرها المشرع لتحقيق السياحة المستدامة .

بالإضافة إلى مختلف التشريعات التي تحمي البيئة و الموارد السياحية من مختلف أشكال التلوث و الاستنزاف ، وإضافة الهيئات الإدارية المركزية و المحلية أنشئت عدة مؤسسات مستقلة منها الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل تحقيق السياحة المستدامة.

المبحث الأول: الحماية القانونية للسياحة في ظل التنمية المستدامة

تشكل السياحة قطاعا اقتصاديا هاما كمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ، فنجد المشرع الجزائري يسن القوانين لحماية البيئة من مختلف التأثيرات السلبية ، لهذا فهو لا يخص بهذه القوانين قطاعا معينا و محددا بل تنطبق هذه القوانين على كل القطاعات، كون أن تلك القوانين قوانين عامة لحماية البيئة، و حيث التنمية السياحية معينة بهذه القوانين كونها تؤثر سلبا على عناصر البيئة (المطلب الأول) .

إضافة إلى القوانين التي تحمي البيئة بشكل عام، نجد أن المشرع يخص القطاعات بقوانين و مراسيم لحماية البيئة من مختلف أشكال التلوث و مختلف السلبيات التي تفرزها هذه القطاعات ، لذا نجد المشرع الجزائري خص السياحة بقوانين تنص على حماية البيئة من مختلف التأثيرات السلبية البيئة للسياحة من تنمية سياحية و نشاطات سياحية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التنمية السياحية ضمن تشريعات حماية البيئة و تهيئة الإقليم

السياحة صناعة مركبة تشمل عدة قطاعات من نقل و إيواء و إطعام و أنشطة ترفيهية، فهي تمس قطاع الصناعة و الزراعة و الموصلات و مستلزمات الفنادق و معالجة مختلف النفايات الناتجة عن النشاطات السياحية، هذا ما يبين ضرورة احترام التنمية السياحية لمختلف القوانين و التنظيمات التي تحمي البيئة، (الفرع الأول).

ثم تبيان كيفية معالجة قوانين تهيئة الإقليم للتنمية السياحية التي تعتمد على الأقاليم خاصة البكر منها، لذا يجب استغلال الأقاليم لإقامة أنشطة سياحية و منشآت سياحية بشكل لا يضر بالبيئة و لا يؤدي إلى إهدار الأماكن البيئية الهشة و المناطق الأثرية، (الفرع الأول) .

الفرع الأول: التنمية السياحية في قوانين حماية البيئة

تبعا لما أوردناه في الآثار السلبية للسياحة على البيئية ، فكيف عالجت القوانين الخاصة بحماية البيئة هذه التأثيرات، فالسياحة نجدها في صلب موضوعات هذه القوانين، و سنتخذ القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة [1]كإطار عام، و سنتناول مختلف القوانين و التنظيمات ذات الصلة.

أولا: حماية العناصر الطبيعية للبيئة

كما سبق ورأينا أن التنمية السياحية تؤثر سلبا على مختلف العناصر الطبيعية للبيئة من مختلف أنواع التلوثات ، واستنزاف التنوع البيولوجي.

أ- الوقاية من التلوث الجوي

يعتبر الهواء النقي عنصرا من عناصر الجذب السياحي، غير أن التنمية السياحية عبر نقل السياح و عدم معالجة مياه الصرف الصحي الصادرة عن المنشآت السياحية يحول دون بقاء هذا الهواء نقيا، لذا نجد المادة 45 من القانون رقم 03-10 تنص على خضوع عملية بناء و استغلال البنايات و المؤسسات التجارية و الحرفية و المركبات و المنقولات الأخرى إلى تفادي التلوث الجوي و الحد منه، و في هذا الصدد يأتي المرسوم التنفيذي رقم 06-02 ليضبط القيم القصوى و مستويات الإنذار وأهداف نوعية الهواء في حالة التلوث الجوي[2]، حيث تحدد المادة 2 من مستويين لتلوث الجو وهما:

- ✓ مستوى الإعلام: و هو التلوث الجوي الذي يؤثر على فئة حساسة من السكان.

[1] القانون رقم 03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، ، الجريدة الرسمية العدد 43، ص06.

[2] المرسوم رقم 06-02 المؤرخ في 7 جانفي2006 الذي يضبط القيم القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة التلوث الجوي الجريدة الرسمية رقم 01 سنة 2006.

- ✓ مستوى الإنذار : حيث يكون مستوى تركيز المواد الملوثة في الجو يشكل خطر على صحة الإنسان أو البيئة بمجرد التعرض له لمدة قصيرة.

حيث أنه بمجرد بلوغ هذين المستويين أو احتمال بلوغهما فإن الوالي المعني يتخذ كل التدابير لحماية صحة الإنسان و البيئة، و كذا تدابير التقليص أو الحد من النشاطات لملوثة.

فعلى سبيل المثال يستطيع الوالي أن يتخذ كل التدابير من أجل منع منشأة سياحية تصرف المياه القذرة في الهواء الطلق.

ب- الوقاية من التلوث المائي

تلعب المسطحات المائية بمختلف أنواعها دورا مهما في جذب عدد كبير من السياح خاصة الشواطئ في فصل الصيف، حيث تقام منتجعات سياحية و مخيمات على ضفاف الشواطئ و السدود و الشلالات، وهو ما يؤدي إلى تلويث المياه، وفي هذا الصدد تنص المادة 48 من القانون رقم 03-10 على ضرورة التوفيق بين التسلية و الرياضات المائية وحماية المواقع التي توجد بها المياه العذبة.

كما يمنع صب أو غمر أو ترميد أي مواد في البحر مضرة بالصحة العمومية و النظام البيئي البحري و التقليل من القيمة الترفيهية و المساس بالقدرات السياحية للبحر[1] . وسنتطرق بالتفصيل لهذه المسألة عند التعرض للاستغلال السياحي للشواطئ.

كما ينص القانون 05-12 المتعلق بالمياه [2]على حماية الموارد المائية و المحافظة عليها من خلال عدة مستويات، وهي نطاق الحماية الكمية و نطاق الحماية النوعية، و كذا

[1] المادة 52 من القانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة السابق الذكر.

[2] القانون رقم 05-12 المؤرخ في 04 أوت 2005 المتعلق بالمياه ، الجريدة الرسمية ، رقم 60 سنة 2005.

المخططات و التدابير الواقية و الحامية من التلوث[1]، حيث يمنع تصريف المياه القذرة في الأوساط المائية[2]، ويخضع امتياز استعمال الموارد المائية في مختلف الأنشطة كإقامة هياكل لممارسة أنشطة رياضية و ترفيهية و الملاحية لدفتر شروط من أجل المحافظة على النظام البيئي المحلي[3].

ت- الوقاية من تلوث التربة

وفي هذا الصدد تنص المادة 59 من القانون رقم 03-10 على أن تكون الأرض محمية من كل أشكال التدهور و التلوث وخاصة التلوث بالمواد الكيماوية، و لأن الصحراء تحتل مساحة شاسعة من أرض الوطن فإن المادتين 63 و 64 من القانون رقم 03-10 تنصان على ضرورة إعداد المخططات و التدابير المحافظة على النظام الايكولوجي و التنوع البيولوجي للأوساط الصحراوية، حيث أن الجزائر تعتبر من أهم البلدان في السياحة الصحراوية ، ما يستلزم إقرار حماية الأوساط الصحراوية من أشكال التدهور ، و خاصة التنوع البيولوجي الذي يهدد الصيد السياحي في الصحراء و هذا ما سنتطرق إليه في العنصر التالي.

ث- حماية التنوع البيولوجي

يقتضي حماية التنوع البيولوجي الحفاظ على الفصائل الحيوانية غير الأليفة و فصائل النبات غي المزروع، و حماية التنوع البيولوجي تتطلب حماية الحياة البرية و البحرية سواء كانت نباتية أو حيوانية.

[1] المادة 30 من نفس القانون السابق الذكر.

[2] المادة 46 من نفس القانون.

[3] المادة 77 من نفس القانون.

- ✓ النباتات: غالبا ما تكون في الغابات وجهة للسياح من أجل الاستجمام او ممارسة السياحة الرياضية مثل التسلق أو التزحلق وقد تنجر عن بعض تصرفات السياح غير المسؤولة عن أخطار تهدد الغابات مثل الحرائق.

كما ينص القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة في مادته 29 على أن يتضمن المخطط العام للوقاية من حرائق الغابات و تحديد التجمعات السكنية و المستقرات البشرية في المناطق الغابية أو بمحاذاتها و التي يمكن أن تكون سبب في اندلاع حريق بالغابة، خاصة في فصل الصيف في حالة ما اذا خلف السياح قمامات في الغابات ما يؤدي إلى احتراقها الذاتي الذي يكون سبب لاندلاع حريق في الغابات، لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة لعدم وقوع مثل هذه الحوادث التي تأتي على الأخضر و اليابس.

لذا ينبغي توجيه السياسة الغابية على المدى الطويل و تسييرها من أجل ترقيتها و تلبية الطلبات الاجتماعية المتعلقة بها[1].

وعندما يتعلق الأمر بإحدى النباتات تتعلق بالتراث الوطني البيولوجي فإنه يمنع إتلاف تلك النباتات أو حتى تخريب الأوساط الخاصة بهذه النباتات.

- ✓ **الحيوانات:**

وفي هذا الصدد تنص المادة 40 من القانون رقم 03-10 على أنه بغض النظر عن أحكام القانون الصيد، فإن الحيوانات التي تتعلق بالتراث البيولوجي الوطني يمنع إتلافها بيضها و أعشاشها أو بيئاتها أو استعمالها و إبادتها و بيعها و عدم تخريب الوسط الخاص بها، حيث نجد أن القانون رقم 04-07 المتعلق بالصيد[2] يهدف إلى تحديد شروط الصيد و

[1] Catherine roche, l'essentiel du droit de l'environnement, gaulions éditeur, paris2011, p54.

[2] القانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد ، الجريدة الرسمية رقم 51 سنة 2004.

الصيادين و المحافظة على الثروة الصيدية و كذا يمنع الصيد في المناطق و الفترات التي يمنع فيها[1].

ويتطرق القانون إلى الصيد السياحي الذي يهدد الحيوانات المهددة بالانقراض، خاصة الطيور التي توجد في صحراء الجزائر، فقانون الصيد تطرق إلى الصيد السياحي في الفصل الثاني من الباب الثاني و خصص للصيد السياحي شروطا خاصة وهي:

- ✓ أن يتم بواسطة وكالة سياحية.
- ✓ أن يكون في مواقع الصيد التكاثر الاصطناعي.
- ✓ حيازة الصائد السائح رخصة صيد سارية المفعول بناء على طلب الوكالة السياحية.
- ✓ حيازة الصائد السائح إجازة صيد سارية المفعول بناء على طلب الوكالة السياحية.
- ✓ وثيقة تأمين سارية المفعول تغطي مسؤولية الصياد السائح المدنية و الجزائية.

حيث صدر المرسوم التنفيذي رقم 07-227 الذي يحدد إجراءات ممارسة الصيد السياحي و كيفياتها[2]، حيث لا يمكن ممارسة الصيد السياحي إلا بواسطة وكالة سياحية تتوفر على عدة شروط هي:

- ✓ معتمدة طبقا للتنظيم المعمول به
- ✓ أن تكون مؤهلة لتنظيم الصيد السياحي برخصة من الوزير المكلف بالصيد
- ✓ أن تتوفر على مناطق صيد مؤجرة بالمزارع لدى إدارة الغابات أو مؤجرة لدى الخواص، فمناطق الصيد السياحي محددة النطاق و لا يمكن تجاوزها[3].

---

[1] المادة 03 من نفس القانون.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 07-227 المؤرخ في 24 جويلية 2007 الذي يحدد إجراءات ممارسة الصيد السياحي ، الجريدة الرسمية رقم 48 سنة 2007.

[3] المادة 02 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 07-227 السابق الذكر.

كما أن الصيد السياحي يسري على الأجانب و الجزائريين، و يخضع الصيد خلال فترات معينة إلى المنع حيث تنص المادة 25 من القانون رقم 04-07 على منع الصيد خلال:

- ✓ تساقط الثلوج
- ✓ فترة غلق المواسم
- ✓ في الليل
- ✓ في فترة تكاثر الطيور و الحيوانات

كما يمكن تعليق ممارسة الصيد في حالات حدوث كارثة أو ضرورة حماية مواقع الصيد أو تعليق ممارسة صيد نوع أو عدة أنواع أو كل أنواع الحيوانات، و في هذا الصدد ينص الأمر 06-05 المتعلق بحماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض[1] ، على ثلاث عشر صنفا من الثدييات وسبعة أصناف من الطيور و ثلاثة أصناف من الزواحف، كل هذه الأنواع مهددة بالانقراض في الجزائر.

حيث أن هذه القائمة ليست نهائية، و إنما يمكن توسيع هذه القائمة لتشمل أصناف أخرى من الحيوانات، حيث أن هذه الحيوانات يمنع اصطيادها بأية وسيلة كانت و لا يمكن الترخيص بصيدها إلا لعينات منها لغرض البحث العلمي و التكاثر و إعادة الاعمار أو حيازتها من طرف مؤسسة خاصة لعرضها على الجمهور[2].

فبالرغم من نص المشرع الجزائري على منع صيد هذه الحيوانات إلا أنه يلاحظ أن هذه الحيوانات لم تسلم من مخالب السياحة التي يتذرع بها بعض السياح لصيد بعض أنواع الطيور المهددة بالانقراض في الصحراء الجزائرية.

[1] الأمر 06-05 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بحماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض ، الجريدة الرسمية رقم 47 سنة2006.

[2] المادة 04 من نفس الأمر السابق.

كما تعاني الأصناف المهددة بالانقراض من تعدد الأنظمة القانونية التي تحكمها حيث أن الاختصاص الإقليمي الذي تمارسه الدولة على عناصر البيئة ليس مطلقا حيث تظهر الصعوبة في حماية أصناف الحيوانات المهاجرة كالطيور و بعض الحيوانات البرية التي تنتق من اختصاص إقليمي من دولة لأخرى ما ينتج تغير النظام القانوني الذي يحكمها[1]، و تعد الاتفاقيات الدولية كحل جدي و فعال لحماية هذه الأنواع المهددة.

ثانيا: حماية العناصر المستحدثة

تتمثل العناصر المستحدثة للبيئة كل ما استحدثه الإنسان، و في السياحة نتكلم عن البيئة الحضرية و كذا الآثار التاريخية و هي التي استحدثها الإنسان السابق.

أ- حماية البيئة الحضرية

حيث تنص المادة 39 من القانون 03-10 على أن حماية الإطار المعيشي يعتبر من مقتضيات حماية البيئة أي البيئة الحضرية، و التي يوجد بها إخلال واضح لتوزيع السكان بين الأقاليم في الجزائر، إذ يتمركز 63% من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 4% من مساحة الجزائر، بينما تستقطب مناطق الجنوب 9% فقط من السكان كما تشير الإحصائيات الأخيرة أن70% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية و 30 % خارج المدن أي في الريف و هذا نتيجة النزوح و الهجرة الريفية المستمرة.

[1]وناس يحي ، عمر طابق، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، المنظم بتاريخ 04 ماي 2004 ، جامعة أدرار، ص133.

هذا ما أدى إلى ظهور مشاكل التلوث البيئي داخل المدن [1]، ضف إلى ذلك توافد السياح على المناطق الساحلية في المواسم السياحية ما يزيد من حدة المشكلة من ازدياد للنفايات و الازدحام و الأضرار السمعية و هذا ما سنفصله في الاتي:

1-الوقاية من النفايات

إن المخلفات و النفايات الناتجة عن النشاطات و المنشآت السياحية تعتبر نفايات منزلية بمفهوم القانون رقم 01-19 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها[2]، فالنفايات المنزلية و ما شابهها هي كل نفايات ناتجة عن النشاطات المنزلية و النفايات المماثلة الناتجة عن النشاطات الصناعية و الحرفية و التجارية وغيرها و التي بفعل طبيعتها تشبه النفايات المنزلية[3].

ويقع على عاتق البلدية تسيير هذه النفايات بتنظيم خدمة عمومية غايتها تلبية الحاجات الجماعية لمواطنيها في مجال جمع النفايات المنزلية و ما شابهها، و البلدية جهة تلزم الأشخاص الطبيعية و المعنوية المتدخلة في مختلف النشاطات الاقتصادية و الخدماتية في تحمل مسؤوليتها فيما يتعلق بحماية البيئة.

فكل منتج للنفايات تؤثر سلبا على التربة أو النبات أو الحيوان أو الإنسان أو تدهور بعض مكونات المحيط مثل المناظر الطبيعية و الأماكن السياحية أن يتحمل مسؤولية إزالتها[4].

---

[1] رمضان عبد المجيد ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة ، الجزائر سنة 2011، ص26.

[2] القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، الجريدة الرسمية رقم 77، سنة 2001.

[3] المادة رقم 03 من نفس القانون رقم 01-19.

[4] علي سعيدان، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية دار الخلدونية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، سنة 2008، ص247.

فالنفايات في الوضع الحالي تؤثر على الصحة و على البيئة و الاقتصاد، كتلويث الموارد و عدم جذب السياح[1].

2-الوقاية من الضوضاء

تصدر المنشآت السياحية و النشاطات السياحية ضوضاء و أصوات مرتفعة تؤرق راحة السكان و تمس بالسكينة العامة، لذا نجد المشرع ينص على الوقاية من الأضرار السمعية في القانون رقم 03-10 في المادة 72 على أن الوقاية من الأضرار السمعية يهدف إلى القضاء أو الحد من انبعاث أو انتشار أصوات أو ذبذبات تشكل أخطارا تضر بصحة الأشخاص أو تمس بالبيئة.

وفي هذا الصدد صدر المرسوم التنفيذي رقم 93-184 الذي ينظم إثارة الضجيج [2]، و هو مرسوم منبثق عن القانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة الملغى بموجب القانون رقم 03-10، حيث تنص المادة 3 من المرسوم على أنه لا يمكن أن يتجاوز مساحات التسلية و الاستراحة مستوى ضجيج يقدر ب 45 ديسبل نهارا و 40 ديسبل في الليل، و يفرض المرسوم التنفيذي رقم 05-207 الذي يحد شروط وكيفيات فتح و استغلال مؤسسات التسلية و الترفيه[3]، على أن تخضع طلبات منح رخصة لاستغلال مؤسسات التسلية و الترفيه إلى إجراء تحقيق عمومي مسبق يهدف إلى تقدير آثار الاستغلال هذه المؤسسات على السكينة العامة و الأمن و الآداب العامة و النظافة و النقاوة العمومية للجوار و يقوم بالتحقيق، محافظ محقق يعينه الوالي لهذا الغرض[4].

---

[1]Ministére de l'Aménagement du Territoire et de l'Environnement, Programme d'Aménagement Cotier, Programme d'Actions Prioritaires ،Centre d'Activités Régionales ،Avril 2005.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 يوليو 1993 الذي ينظم إثارة الضجيج، الجريدة الرسمية رقم 1993/50.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 05-207 المؤرخ في 04 جوان 2005 ، الذي يحدد شروط و كيفيات فتح و استغلال مؤسسات التسلية و الترفيه ، الجريدة الرسمية رقم 39 سنة 2005.

[4] المادة 12 من نفس المرسوم.

و قد حدد المرسوم التنفيذي الأوقات التي تشغل فيها هذه المؤسسات:

- ✓ بالنسبة لمؤسسات التسلية كقاعة اللعب وقاعة الفيديو و الحظيرة المائية من الساعة الثامنة صباحا إلى الثانية عشر ليلا.
- ✓ أما المؤسسات الترفيهية كالسرك و الملاهي و قاعة الحفلات من الساعة الثانية زوالا إلى السادسة صباحا، فالمؤسسات الترفيهية و التسلية يقصدها الكثير من السياح ، هذا ما جعل المشرع الجزائري ينظم شروط و كيفيات استغلال هذه المؤسسات للحيلولة دون المساس بالسكينة العامة.

ويخضع لدفتر شروط يحمل مستغل هذه المؤسسة مسؤولية احترام النصوص المعمول بها في مجال الأمن و النظافة و الصحة و السكينة العمومية[1].

3-مشاكل الازدحام والمرور

غالبا ما هناك يكون ازدحام حول المناطق السياحية و مشاكل في مواقف السيارات، هذا نتيجة لعدم التخطيط الجيد للمدن خاصة السيارات منها، فتزداد هذه المشاكل خاصة في الاصطياف، حيث أن المشرع الجزائري في القانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة نص على تنسيق و توجيه كل التدخلات للتحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة و خارجها و ضمان توفير الخدمة العمومية و خاصة الصحة و السياحة وكذا حماية البيئة[2].فبالرغم من شق الطرقات و حفر الأنفاق، إلا أنه يلاحظ أن المشاكل الازدحام لازالت موجودة خاصة في المدن السياحية، هذا نتيجة الارتفاع عدد السيارات في السنوات الأخيرة.

[1] قرار وزاري مؤرخ في 29 أكتوبر 2005، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الذي يحدد دفتر الشروط المتعلق باستغلال مؤسسات التسلية و الترفيه ، الجريدة الرسمية رقم 2005/79

[2] المادة 06 من القانون 06-06 السابق الذكر.

ب- حماية المعالم التاريخية والأثرية:

كما سبق وأن رأينا أن المعالم التاريخية و الأثرية تتعرض لمختلف أشكال التدهور، رغم أن المشرع الجزائري أقر سنة 1967 قانونا متعلقا بالحفريات و حماية الأماكن و الآثار التاريخية و الطبيعية، ما يبين أن المشرع الجزائري لم يتوانى عن سن قوانين لحماية الآثار و المعالم التاريخية، ثم ألغى هذا الأمر بموجب القانون رقم 04/98 المتعلق بحماية التراث الثقافي[1]، الذي يهدف لحماية الممتلكات الثقافية العقارية وهي:

- ✓ المعالم التاريخية: إنشاء هندسي معماري متفرد أو مجموع يقوم شاهدا على حضارة معينة أو تطور هام أو حادثة تاريخية[2].
- ✓ المواقع الأثرية: مساحات مبنية أو غير مبنية دونما وظيفة نشطة، تشهد بأعمال الإنسان أو بتفاعله مع الطبيعة، ولها قيمة من الوجهة التاريخية و الأثرية.
- ✓ إضافة إلى مجموعات الحضرية و الريفية.

و يتم حماية هذه المعالم التاريخية و المواقع الأثرية عن طريق تصنيفها في محميات محددة المنطقة و الحدود.

حيث لا يمكن القيام بأي أعمال داخل حدود المحمية إلا بترخيص من وزارة الثقافة، كأشغال الترميم أو تمرير قنوات المياه أو قنوات التطهير أو خطوط الكهرباء و أية أشغال من شأنها أن تمثل اعتداء يلحق الضرر بالجانب المعماري للمعلم المعني[3].كما نص في القانون 03-10 على منع كل إشهار على العقارات المصنفة ضمن الآثار التاريخية وتخضع المادتين 15 و 16 مشاريع التنمية لدراسة التأثير فيما يخص تأثير مشاريع التنمية على التراث الثقافي.

---

[1] القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية ، رقم 44 ، سنة 1998.

[2] المادة 17 من القانون رقم 98-04 السابق الذكر.

[3] المادة 21 من نفس القانون السابق.

الفرع الثاني: التنمية السياحية في قوانين تهيئة الإقليم

تعتمد التنمية السياحية على الأقاليم بشكل أساسي، فمعظم المنشآت السياحية تكون شاسعة المساحة لاستقبال أكبر عدد من السياح، لذا كانت التنمية السياحية ضمن المواضيع الأساسية الذي عالجها القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، فنص هذا القانون على حماية الموارد الطبيعية و الثقافية و التاريخية في ظل التنمية السياحية فالمادة 07 منه تضم عدة مخططات لتهيئة الإقليم، من مخطط وطني للساحل و الحماية من التصحر، إضافة إلى مخططات جهوية ، و ولائية ، يرمي المخطط الوطني للتهيئة الإقليم ضمن توجيهاته الأساسية إلى حماية التراث الإيكولوجي و تنمية و حماية التراث التاريخي و الثقافي و ترميمه وتنميته[1]، كما يحدد مبادئ الأعمال المتعلقة بالبنية التحتية السياحية و حماية الفضاء الطبيعي و المساحات المحمية و المناطق التراث التاريخي و الثقافي[2]، لما قد تتأثر به سلبا من جراء التنمية والنشاط السياحي.

كما يجعل تطوير السياحة و الأنشطة الترفيهية أفضل استغلال للموارد المحلية و تنمية الاقتصاد الجبلي و حماية التراث الغابي و التنوع البيولوجي[3] ، فتسخير السياحة في حماية البيئة يعد أفضل طريقة للحد من تأثيرات السلبية على البيئة فبدل أن تكون نقمة نجعلها نعمة على البيئة.

و موازاة مع إمكانيات الجزائر في السياحة الصحراوية ، ينبغي حماية المنظومات البيئية في الواحات، و كذا الحفاظ على التراث الطبيعي و الثقافي و التاريخي وتثمين التراث السياحي الصحراوي ، كما أن المادة 22 من القانون 10-20 تؤسس لعدة مخططات توجيهية ذات أهمية كبرى، كالمخطط التوجيهي للمناطق الأثرية و التاريخية.

[1] المادة 09 من القانون 01-20 السابق.

[2] المادة 11 من نفس القانون.

[3] المادة 14 من نفس القانون.

وبالنسبة لمخطط التوجيهي التهيئة السياحية فإنه يحدد كيفية تطوير الأنشطة السياحية، و نشأتها مع مراعاة واجبات الاستغلال العقلاني و المنسق للفضاءات السياحية و مراعاة خصوصيات المناطق و إمكانياتها[1].

فيما يخص الإطار الحضري فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة الحضرية يحدد التوجيهات العامة لحماية البيئة و التراث الطبيعي و الأثري و التاريخي و كذلك مواقع التوسع الحضري للأنشطة السياحية، وفي هذا السياق بنص القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة و التعمير[2] المعدل بموجب القانون رقم 05/04 [3]على أن لا يتم البناء إلا على قطع الأرضية التي تراعي فيها بعض الشروط و منها المحافظة على التوازنات البيئية، و كذا ضرورة حماية المعالم الأثرية و الثقافية[4] ، و فيما يخص التوسع العمراني على الساحل يجب أن يبرز قيمة المواقع و المناظر المميزة للتراث الطبيعي و الثقافي و التاريخي للساحل و البنايات اللازمة للتوازنات البيولوجية[5].

كما أن المادة 46 تنص على حماية الموارد السياحية الطبيعية بشكل صريح، بأن تحدد و تصنف الأقاليم التي تتوافر إما على مجموعة من المميزات الطبيعية الخلابة و التاريخية، و إما مميزات ناجمة عن موقعها الجغرافي و المناخي و الجيولوجي، مثل المياه المعدنية أو الإستجمامية، حيث أن هذا التصنيف يضمن لها حماية عن طريق جعلها كمحمية[6].

---

[1] المادة 38 من القانون 01-20 السابق.

[2] القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير، الجريدة الرسمية رقم 52/ 1990.

[3] القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 الذي يعدل القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، الجريدة الرسمية رقم 2004/51 .

[4] المادة 04 من نفس القانون.

[5] المادة 45 من القانون 90-29 السابق.

[6] المادة 46 من القانون 01-20 السابق.

المطلب الثاني : حماية السياحة في التشريعات السياحية:

سنتطرق في هذا المطلب إلى كيفية حماية البيئة من الآثار السلبية للسياحة في ظل قوانين المتعلقة بالتنمية السياحية (الفرع الأول) و كذا القوانين المتعلقة بالنشاطات السياحية (الفرع الثاني)

الفرع الأول: حماية السياحة في قوانين التنمية السياحية

تعطي الدولة الجزائرية اليوم اهتماما كبيرا بقطاع السياحة نظرا لأهميته الاقتصادية و الاجتماعية، فلجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد التنمية المستدامة لقطاع السياحة، و كذا مناطق التوسع السياحي و قد صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 6-1-2003 على مشروع القانونين المتعلقين بالتنمية المستدامة و المواقع السياحية، و أخذت التعديلات المقترحة على مشروعي القانونين بعين الاعتبار على ضرورة الارتقاء بقطاع السياحة و تسيره العقلاني و تثمين الثروات الطبيعية و الثقافية و الحضارية.

أولا: القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة

صدر القانون 03-01 قبل القانون 03-10 وخاصة فيما يتعلق بمبدأ التنمية المستدامة و الذي تم التركيز عليه في القانون.

و أقر هذا القانون مبادئ و إجراءات و آليات و هيئات تحقق التنمية المستدامة للسياحة، و يهدف القانون إلى فتح باب ترقية الاستثمار في السياحة و حماية البيئة و تحسين المعيشة[1].

ولا تتأتى حماية البيئة في ظل التنمية السياحية إلا من خلال إخضاع التنمية السياحية لقواعد و مبادئ حماية الموارد الطبيعية و المساحات الثقافية و التاريخية[2].

[1] المادة 02 من القانون 03-01 السابق.

[2] المادة 05 من نفس القانون.

فهذا ما يجسد مفهوم التنمية المستدامة في قطاع التنمية السياحية، و التي تعني نمط تنمية تضمن فيه الخيارات و فرص التنمية التي تحافظ على البيئة و الموارد الطبيعية و التراث الثقافي للأجيال القادمة[1].

لذا فإن رفع قدرات الإنتاج السياحي ينبغي أن يحافظ على التراث السياحي الوطني[2] خاصة التراث الطبيعي المتنوع للجزائر الذي يؤهلها لأن تكون رائدة في بعض أنواع السياحة، مثل السياحة الصحراوية و السياحة الترفيهية و حتى السياحة الإيكولوجية، إذ تجعل المادة 25 الترقية السياحية الأداة الأمثل لتثمين الثروات و المؤهلات السياحية، ولأن السياحة المستدامة هي السياحة التي يخطط لها بشكل محكم و شامل فإن المادة 12 تنص على أتتم تهيئة المنشآت السياحية وفق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يستهدف تحقيق خمسة أهداف كبرى منها حماية البيئة، و أخذت الدولة على عاتقها تشجيع التنمية السياحية المستدامة عن طريق المساعدات و الامتيازات اللازمة.

إضافة إلى ذلك و بغية تحقيق السياحة المستدامة نص القانون 03-01 على هيئات تساعد على تحقيق التنمية السياحية المستدامة و هما الوكالة الوطنية للتنمية السياحية[3] و الديوان الوطني للسياحة[4]، و سنتناول هذه الهيئات بالتفصيل في المبحث الثاني.

فالقانون 03-01 فتح باب الاستثمار السياحي أمام الخاص و العام من أجل تحقيق تنمية سياحية، لكن وفق ضوابط لمراعاة حماية البيئة و المحافظة على الموارد السياحية كون أن المستثمرين السياحيين قصدهم الربح من عملية التنمية وتبقى البيئة آخر اهتماماتهم، لذا جاء القانون للتوفيق بين الاستثمار و التنمية السياحية و بين حماية البيئة و الموارد الطبيعية و هذا ما يحقق السياحة المستدامة.

---

[1] المادة 03 من نفس القانون.

[2] المادة 09 من نفس القانون.

[3] المادة 20 من القانون 03-01 السابق

[4] المادة 26 من نفس القانون.

ثانيا: القانون رقم 03-03 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية

لقد نص القانون 03-01[1] على الاستغلال العقلاني لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، و في هذا السياق يأتي القانون 03-03[2] المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية ليفصل كيفية هذا الاستغلال العقلاني قصد تحقيق سياحة مستدامة و حماية المقومات السياحية الطبيعية و الثقافية و الحفاظ على الطابع المميز للعمران[3].

فمنطقة التوسع السياحي هي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتميز بخصوصيات طبيعية و ثقافية و بشرية و إبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة للإقامة أو تنمية سياحية و يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة[4]، فغالبا ما تكون مناطق التوسع السياحي هي مناطق بكر ذات جمال طبيعي لم يلحق بها تلوث، و إقامة أي نشاط سياحي أو منشاة سياحية سيؤثر على هذه المنطقة البكر من دون أي شك.

أما الموقع السياحي فهو كل منظر أو موقع له جاذبية سياحية بسبب مظهره الخلاب أو العجائب التي يحتويها أو الخصوصيات طبيعية أو البنايات التاريخية أو فنية لذا يجب أن تكون تنمية مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية مطابقة لتشريعات حماية التراث الثقافي[5].

ومن أجل حماية أكثر للمواقع و مناطق التوسع السياحي فإنها تصنف كمناطق سياحية محمية لتتمتع بحماية خاصة للحفاظ عليها من كل أشكال التلوث البيئي و تدهور مواردها الطبيعية[6]، و تتأتى هذه الحماية الخاصة كون أن هذه المناطق و المواقع يقبل عليها عدد كبير من السياح ما يجعلها أكثر عرضة للتلوث و التدهور البيئي، فحماية البيئة من

---

[1] المادة 13 من نفس القانون.

[2] القانون رقم 03-03 السابق.

[3] المادة 01 من نفس القانون.

[4] المادة 2 من نفس القانون.

[5] المادة 2 من القانون رقم 03-03. المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 11سنة 2003.

[6] المادة 10 من نفس القانون.

النشاط السياحي لا يعني حماية التلوث الناجم من النشاطات و المنشآت السياحية فقط، بل يعني أيضا حماية المواقع السياحية و مناطق التوسع السياحية في حد ذاتهامن التلوث و التدهور الناتج عن هذا النشاط السياحي و حماية الجمال الطبيعي و المعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي[1].

أما فيما يخص البناء داخل مناطق التوسع و المواقع السياحية، فإن المرسوم التنفيذي رقم 04-421 الذي يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة للإدارات المكلفة بالسياحة و الثقافية في مجال منح رخص البناء داخل مناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، ينص على أن تقوم الإدارة المستشارة بتحريات فيما يخص سلامة المواقع السياحية و سلامة الآثار و المواقع الثقافية و الحفاظ عليها و حمايتها[2].

غير انه يوجد جزء من منطقة التوسع او المواقع السياحي غير قابل للبناء و يسمى المنطقة المحمية و هي تتمتع بحماية خاصة قصد المحافظة على مؤهلاتها الطبيعية و الأثرية[3].

الفرع الثاني: حماية السياحة في ظل قوانين النشاطات السياحية

النشاط السياحي هو كل خدمات تسويق أسفار أو استعمال منشآت سياحية بمقابل سواء، شمل ذلك الإيواء أو لم يشمله[4].

إن النشاط السياحي يؤثر على البيئة سلبا، سواء في إطار نشاط تقديم الخدمات، الذي يشمل الفندقة و نشاط الوكالات السياحية و الأسفار وكذا نشاط الدليل السياحي، أو كان في إطار نشاط استغلال الموارد الطبيعية السياحية، و الذي يشمل استغلال السياحي للشواطئ، و كذا استغلال المياه الحموية واستغلال أماكن التخييم.

---

[1] المادة 14 من نفس القانون.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 الذي يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة الادارات المكلفة بالسياحة و الثقافة في مجال منح رخص البناء داخل مناطق التوسع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 2004/83.

[3] المادة 5 من نفس المرسوم.

[4] المادة 2 من القانون رقم 03-03 السابق الذكر.

سنبين كيف عالج المشرع الجزائري الحماية من خلال ممارسة الأنشطة السياحية سواء أنشطة تقديم الخدمات أو أنشطة استغلال الموارد الطبيعية.

أولا: أنشطة الخدمات السياحية

أ- الفندقة

تلعب المؤسسات الفندقية دور مهم في النشاط السياحي، فهي كل مؤسسة تستقبل الزبائن لإيوائهم مع تقديم خدمات إضافية لهم أو بدونها[1]، و تشمل المؤسسات الفندقية كل من[2] :

- ✓ الفنادق
- ✓ نزل الطريق أو الموتيل
- ✓ قرى العطل
- ✓ الإقامة السياحية
- ✓ النزل الريفية
- ✓ النزل العائلية
- ✓ الشاليهات
- ✓ المنازل السياحية المفروشة
- ✓ المخيمات
- ✓ محطة الاستراحة

فالمؤسسات الفندقية ليست نوعا واحدا بل عدة أنواع في مختلف المناطق الحضرية و خارجها، تتنوع بيئات المؤسسات الفندقية و لذا يمكن أن تؤثر هذه المؤسسات بشكل سلبي

[1] المادة 04 من القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 جانفي 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة الجريدة الرسمية رقم 1999/02.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 2000- 46 المؤرخ في 01 مارس 2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد تنظيمها و سيرها و كذا كيفيات استغلالها ، الجريدة الرسمية رقم 2000/10.

على عدة بيئات مختلفة خاصة إذا كان بناء المؤسسة الفندقية يشكل خطرا على الأنظمة البيئية و مكوناتها.

لذا أصدر المشرع المرسوم التنفيذي رقم 06-325 الذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية[1]، مهما كان نوعها، حيث تنص المادة 13 منه على منع مؤسسة فندقية إلا على أجزاء واقعة في الحدود الملائمة مع أهداف المحافظة على التوازن الطبيعي و المواقع الأثرية. فالمشرع أراد حماية نوعين من المواقع:

أولهما: المواقع الطبيعية التي تؤكد المادة 17 من المرسوم بنصها على إمكانية منع بناء او تهيئة مؤسسة فندقية من شأنها أن تؤدي بفعل وظيفتها أو حجمها إلى عواقب ضارة بالبيئة، فالمادة تنص على البناء، و كذا التهيئة أي الترميم أو التجديد فكل هذه الأعمال تمنع إن كانت ضارة بالبيئة، غير أن المشرع ترك مجالا مفتوحا بأن تتخذ تدابير خاصة لحماية البيئة حتى لا تكون حماية البيئة عائقا للتنمية السياحية.

أما **المواقع الثانية:** فهي **المواقع الأثرية** والثقافية وفي هذا الصدد يمنع بناء أو تهيئة مؤسسة فندقية من شأنها أن تخل جراء موقعها بالمحافظة على موقع أثري أو تاريخي، أو إخضاع هذا البناء أو التهيئة إلى شروط لتفادي الأضرار أو إتلاف المواقع الأثرية و التاريخية.

والمشرع الجزائري لم يهمل حماية زبائن المؤسسات الفندقية، لأنهم جزء من البيئة وحماية هذه الأخيرة لا يكتمل إلا بحماية زبائن المؤسسات الفندقية من مختلف أنواع التلوث، حيث تلزم المؤسسات الفندقية باحترام قواعد النظافة والصحة العمومية[2]. و الوقاية من التلوث

[1] المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية ، الجريدة الرسمية رقم 2006/58.

[2] المادة 61 من القانون رقم99-01 السابق الذكر .

الضجيجي الذي يؤثر على راحة السياح و الزبائن و السكينة العامة، إذ يمنع بناء أو تهيئة مؤسسة فندقية في موقع يعرض فيه لأضرار خطيرة لا سيما الناتجة عن الضجيج[1].

ولتحسين المنشآت السياحية أمام السياح ظهرت اتجاهات حديثة في الاهتمام بالبيئة تحت شعار " حماية البيئة اليوم استثمار الغد" و من بين هذه الاتجاهات الحديثة الفنادق الخضراء و الفندق البيئي، حيث تمنح شهادة الفنادق الخضراء للفنادق التي تهتم بالبيئة و تعمل على ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء و معالجة مياه الصرف الصحي و توعية النزلاء بضرورة الحفاظ على البيئة[2].

ب-نشاط الوكالات السياحية:

وكالة السياحة و الأسفار هي وكالة مؤسسة تجارية تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا يتمثل في بيع مباشرة أو غير مباشرة رحلات أو إقامات و كل أنواع الخدمات المرتبطة بها[3].

فالوكالات السياحية تمارس عدة نشاطات في إطار نشاطها السياحي ترتبط بالبيئة مباشرة كتنظيم جولات داخل المواقع الأثرية ذات الطابع السياحي و التاريخي، و كذا تنظيم نشاطات القنص و الصيد السياحي في إطار قانون الصيد رقم 07-04 الذي ينص في مادته 16 على أن الصيد السياحي يجب أن يكون بواسطة وكالة سياحية و المؤهلة تنظم الصيد السياحي بموجب ترخيص من الوزير المكلف بالصيد، و يتجلى دور الوكالة السياحية في إطار الصيد السياحي في إلزام زبائنها باحترام التشريع و التنظيم المعمول بهما في مجال الصيد.

[1] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 06 -325.

[2] نعيم الطاهر ، سراب إلياس ، نفس المرجع السابق ، ص 96.

[3] القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار الجريدة الرسمية رقم 1999/24.

و لأن السياحة تشمل معظم المناطق و خاصة المناطق الطبيعية الخلابة و ذات التنوع البيولوجي، فإن المرسوم 10-186[1] المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 2000-48 [2]جاء في ملحقه الثاني الذي يبين دفتر شروط النموذجي التي يحدد الواجبات المترتبة عن استغلال وكالة السياحة و الأسفار أن تحترم البيئة و تحافظ على المناطق التي يتم زيارتها تحت مسؤولية وكالة سياحة الأسفار.

إذ تؤكد الدراسات أن الهدف الأساسي للشركات المنظمة للرحلات السياحية هو الاستمرار في السوق و الاستحواذ على نصيب أكبر منه و أن الاعتبارات البيئية و التنموية ليست ضمن اهتمامها و هي تساهم بذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في الآثار السلبية على البيئة[3] .

فمن المبادئ السياحية المستدامة إشراك جميع الفاعلين في القطاع السياحي، ومنهم الوكالات و المؤسسات التي يجب أن تتبع المبادئ التي تحترم ثقافة و بيئة و اقتصاد المنطقة[4] ، حيث يمكن للوكالات السياحية و الأسفار أن تساهم في حماية البيئة عن طريق

عدة أساليب، منها ما تتجه إليه الشركات السياحية الأوروبية إلى عدم تنظيم رحلات إلى أي منطقة في العالم لا تحترم الشروط البيئية[5].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 10-186 المؤرخ في 14 يوليو 2010 يعدل و يتمم المرسوم رقم 2000- 48 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و استغلالها، الجريدة الرسمية رقم 2010/44.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 المؤرخ في 1 مارس 2000 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و استغلالها، الجريدة الرسمية رقم 2000/10.

[3] محيا زيتون، السياحة و مستقبل مصر بين إمكانيات التنمية و مخاطر الهدر، دار الشروق مصر، الطبعة الأولى2002. ص282.

[4] سالم حميد سالم ، طارق سلمان ، الأصالة التفاعلية بين السياحة و البيئة المستدامة، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك، المجلد 1 ، العدد 2، سنة 2009، ص96.

[5] نعيم الطاهر ، سراب إلياس ، مرجع سابق ، ص96.

و المشكل بالنسبة للسياحة المستدامة، هو إمكانية اتخاذ معيار التنمية المستدامة في مستوى معيار الثمن في اختيار وجهة العطلة[1]، فقد يحول الثمن دون اختيار الوجهة التي تتميز بالسياحة المستدامة.

ج- نشاط الدليل السياحي

الدليل السياحي هو كل شخص طبيعي يرافق السياح الوطنيين أو الأجانب بصفة دائمة أو موسمية مقابل أجرة بمناسبة رحلات سياحية أو نزهات على متن سيارات للنقل العمومي في الطريق العام، في المتاحف و النصب التذكارية و المعالم التاريخية و الحظائر الثقافية[2].

فالمرشد السياحي هو السفير الداخلي للبلاد من دون أوراق اعتماد و المرشد السياحي يجب أن يكون له معرفة بعدة معارف و من ضمنها البيئة و القوانين و التشريعات السياحية[3].

إذ يجب على الوكالات السياحية و الأسفار التي تنظم رحلات و زيارات داخل المدن أو المواقع الأثرية و التاريخية ان تضع مرشد سياحي تحت تصرف السياح[4].

وهناك صنفان من الدليل السياحي و هما[5]:

- ✓ الدليل في السياحة الوطني يمارس عبر كل التراب الوطني
- ✓ الدليل في السياحة المحلي يمارس نشاطه في إقليم ولاية أو ولايتين.

[1] Farid baddache. Le développement durable au quotidianeyrol les pratique. Paris 2006 ;p171.

[2] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 يونيو الذي يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل السياحي و كيفيات ذلك ، الجريدة الرسمية رقم 2006/42.

[3] زيد منير عبوي ،السياحة في الوطن العربي، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى2008، ص13.

[4] المادة 4 من القانون 99-06 السابق.

[5] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 06-224 السابق.

و يخضع كل منهما لشروط حتى يحصل على اعتماد من وزارة السياحة[1]، حيث تنشأ لجنة لهذا الغرض تتولى دراسة ملفات المودعة لاعتماد أدلاء السياحيين تسمى لجنة اعتماد الإدلاء في السياحة تضم عدة ممثلين عن عدة وزراء.

وتتضمن المهمة الرئيسية للدليل السياحي في تقديم التعاليق و الشروح للسياح حول الأماكن التي يتم زيارتها، و كذا تنظيم تسلية السياح و العمل على حسن سيرها[2]، فتنظيم تسلية السياح يجعل الدليل السياحي يعمل على توجيه سلوك السياح نحو عدم الإضرار بالبيئة الطبيعية و حتى عدم الأضرار بالمواقع الأثرية و المعالم التاريخية، كما يلعب دورا كبيرا في غرس ثقافة المحافظة على البيئة في نفسية السياح، و هذا عن طريق التعاليق و الشروح و كذا النصائح التي يمكن أن يقدمها الدليل السياحي بشأن المحافظة على البيئة و عدم الإضرار بها و التي تعد رأسمال السياحة.

ثانيا: أنشطة استغلال الموارد الطبيعية

تقوم السياحة على أنشطة الخدمات، كالإيواء و وكلاء السياحة، و كذا استغلال الموارد الطبيعية في التنمية السياحية، فالمشرع الجزائري أكد على ضرورة استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر في ترقية السياحة، لكن يجب أن يكون هذا الاستغلال مستدام، و محافظ على هذه الموارد التي تقوم عليها التنمية السياحية، و في هذا الصدد سنتناول الاستغلال السياحي لكل من الشواطئ و المياه الحموية و أخيرا أماكن التخييم.

أ- الاستغلال السياحي للشواطئ

تمتد شواطئ الجزائر على امتداد 1200 كلم على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد أهم مناطق الجذب السياحي الشاطئي في العالم.

[1] المادتين 5 و 6 من نفس المرسوم.

[2] المادة 26 من نفس المرسوم.

ولا يخفى على أحد المظهر الذي ينتج عن استغلال السياحي للشواطئ من تآكل الشواطئ وانتشار مختلف الملوثات التي تنتجها النشاطات السياحية، و كذا المنشآت السياحية على مناطق البحر.

حيث أصدر المشرع القانون رقم 02-03 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ[1]، والهدف من هذا القانون هو تثمين الشاطئ و تنميته المتوازنة التي تستجيب لحاجيات المصطافين من حيث النظافة و حماية البيئة[2].

و يعد الشاطئ حسب مفهوم هذا القانون شريط إقليمي للساحل الطبيعي يضم المنطقة المغطاة بأمواج البحر في أعلى مستواها خلال السنة في الظروف العادية و الملحقات المناخية لها و التي تضبط حدودها بحكم موقعها و قابليتها السياحية لاستقبال بعض الهيئات بغرض استغلالها السياحي[3]، هذا الاستغلال ينبغي أن يتم في إطار حماية الحالة الطبيعية للشواطئ[4]، و عدم إتلاف أي منطقة محمية أو موقع ايكولوجي هش[5]، وبالتالي لا تفتح الشواطئ للسباحة إلا المرخص بها مع إمكانية اتخاذ إجراءات خاصة لحماية البيئة في هذه الشواطئ[6].

و يحدد المرسوم رقم 111-04 شروط منح و فتح الشواطئ للسباحة[7]، و يؤكد على أن تكون مياه البحر غير ملوثة، و هذا عن طريق إبعاد المياه القذرة او المستعملة للتنظيف

---

[1] القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ الجريدة الرسمية رقم 2003/11.

[2] المادة 02 من نفس القانون.

[3] المادة 03 من نفس القانون.

[4] المادة 07 من نفس القانون.

[5] المادة 9 من نفس القانون.

[6] المادة 16 من نفس القانون.

[7] المرسوم التنفيذي رقم 04-111 المؤرخ في 13 أفريل 2004 يحدد شروط منع و فتح الشواطئ للسباحة، الجريدة الرسمية رقم 2004/24.

أو الصناعة عن الشواطئ المفتوحة للسباحة[1]، و إذ كان الساحل يتوفر على مجمعات سكنية تفوق 10000 نسمة، فيجب توفير محطة لتصفية المياه القذرة[2] ، فنوعية مياه الاستحمام تخضع لتحاليل دورية و منتظمة، و يعلم المستعملين بنتائجها فضلا عن توافر القواعد الصحية و حماية المحيط[3].ويمنع رمي النفايات المنزلية في الشواطئ أو بمحاذاتها، و يكون ذلك بتوفير نقاط جمع النفايات بشكل كاف [4]، و لحماية صحة المصطافين يجب أن يتم التنظيف الدائم و القضاء على الحشرات المؤذية و تكثيف عملية التنظيف[5]

فقد رصدت المنظمات المعنية بالبيئة أنه في عام 1995 تم إغلاق 3500 شاطئ على مستوى العالم بسبب التلوث و مستويات التسمم الناتجة عن نشاط الفنادق و المنتجعات السياحية و التي جعلت السباحة في هذه الشواطئ محفوفة بالمخاطر[6]، و يعتبر البحر الأبيض المتوسط أكثر حساسية للتلوث كونه بحر شبه مغلق و تجدد مياهه يستغرق مدة عقود كاملة، حيث أظهر مسح أجري بداية الثمانيات على 1200 شاطئ في فرنسا أن 30 بالمائة من هذه الشواطئ غير صالحة للاستحمام[7].

و من الاتجاهات الحديثة التي تهتم بالبيئة شواطئ الراية الزرقاء، و التي تشترط أن يكون الشاطئ طبيعيا، و أن لا تمس معالمه الطبيعية و أن يتم استخدام تكنولوجيا غير مضرة بالبيئة في وسائل الترفيه، حيث أن 20 بالمائة من شواطئ أوروبا أصبحت تلتزم

[1] المادة 05 من نفس المرسوم.

[2] المادة 22 من القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بحماية الساحل و تثمينه، الجريدة الرسمية رقم 2002/10.

[3] المادة 08 من القانون رقم 03-02 السابق.

[4] المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 04-111.

[5] المادة 11 من نفس المرسوم .

[6] زيتون محيا ، نفس مرجع سابق ، ص273.

[7] نعيم طاهر ، سراب إلياس، مرجع سابق، ص104.

بشروط الراية الزرقاء[1]، و رؤية الراية الزرقاء على الشواطئ الجزائر ليس بالشيء المستحيل إذا توفرت الإرادة الحقيقية لذلك عن طريق سن القوانين و تطبيقها على أرض الواقع.

ب-استغلال المياه الحموية

تخضع عملية استغلال المياه الحموية إلى قوانين و نظم حماية، كما و نوعا و المياه المعدنية هي مياه مجذوبة انطلاقا من نبع طبيعي أو بئر محفورة و التي يمكن تكون لها خصائص علاجية[2]، و تعتبر مياه البحر التي يمكن معالجتها و تكون لها خصائص علاجية بمثابة مياه حموية .

ووضعت الدولة على عاتقها حماية المياه الحموية[3]، و ذلك عن طريق إنشاء نطاقين لحمايتها.

النطاق الأول و هو النطاق الصحي الذي يمنع تلوث المياه الحموية .

أما النطاق الثاني فهو نطاق الحماية المقربة التي تمنع فيها نشاطات يمكن أن تؤثر على المياه الحموية[4]، فتمنع النشاطات الصناعية و التجارية في نطاق الحماية[5]، و حتى نشر أسمدة أو تفريغ قمامات أو مواد من شأنها تعكير نوعية المياه الحموية الملوثة، ففي هذه الحالة يوقف استغلال هذه المياه الحموية حفاظا على الصحة العمومية[6].

و يتم الكشف عن المتلوثات التي تصيب المياه الحموية عن طريق المراقبة المنتظمة و المستمرة لها[7].

---

[1] نعيم طاهر ، سراب إلياس، مرجع سابق، ص96..

[2] المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فيفري 2007 يحدد شروط و كيفيات منح امتياز استعمال المياه الحموية ، الجريدة الرسمية رقم 2007/13.

[3] المادة 14 من القانون 03-01 السابق.

[4] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 07-69 السابق.

[5] المادة 17 من نفس المرسوم.

[6] المادة 44 من نفس المرسوم.

[7] المادة 13 من نفس المرسوم .

وفي مجال الحماية الكمية يمنع استغلال المياه الحموية لأغراض زراعية أو صناعية أو أي غرض آخر غير علاجي[1].

حيث كان المرسوم 94-41[2] الملغى ينص صراحة على عدم الاستغلال المفرط و التبذير[3]، و هذا مالم يركز عليه في المرسوم الجديد، حيث أن هذا المرسوم يضع التزامات على عاتق مستغل المياه الحموية لحمايتها كما و نوعا، و اتخاذ التدابير لحماية صحة المستعملين لهذه المياه الحموية.

ح- استغلال أماكن التخييم

نظم المشرع الجزائري استغلال أماكن التخييم بالمرسوم 85-14 الذي يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم[4]، حيث تم تعديل هذا المرسوم بالمرسوم التنفيذي رقم 01-138[5] .

فكل عملية تخييم تخضع لنظم و قوانين خاصة بها ترمي إلى المحافظة على البيئة و تفرض لذلك منعا باتا للتخييم في بعض الأماكن[6].

حيث كانت تنص المادة 3 من المرسوم الغير المعدل على منع التخييم في جوانب الطرق العمومية، و كذا في شواطئ البحر أو في محيط لا يبعد أقل من 500 متر عن موقع آثار تاريخية مصنفة أو في طريق التصنيف، غير أن المادة لم تنص على حماية البيئة بشكل صريح و هذا ما تم تداركه في تعديل المرسوم سنة 2001 حيث عدلت المادة

---

[1] المادة 21 من نفس المرسوم .

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 29 جانفي 1994 يتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية و حمايتها و استعمالها و استغلالها ، الجريدة الرسمية رقم 1994/07.

[3] المادة 01 من نفس المرسوم.

[4] المرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985 الذي يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم و استغلالها الجريدة رقم 5/ 1985 .

[5] المرسوم التنفيذي رقم 01-138 المؤرخ في 26 ماي 2001 يعدل و يتمم المرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985 الذي يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم و استغلالها الجريدة رقم 5/ 1985.

[6] سعيدان علي ، مرجع سابق ، ص 255.

3 لمنع التخييم في الأماكن التي نص عليها المرسوم القديم، إضافة إلى منع التخييم في الأماكن التي يلحق ممارسة التخييم فيها أضرار بالبيئة أو تمس بأمن الأشخاص.

كما تخضع عمالية التخييم في الأماكن المسموح فيها إلى ضرورة الحصول على ترخيص مسبق من الوالي المختص إقليميا[1].

وأيضا رخصة مسبقة من الإدارة المكلفة بالسياحة عند البدء في استغلال مكان التخييم[2]، و لحصول مستغل مكان التخييم على رخصة تخييم يجب أن يضمن بعض الالتزامات البيئية، منها كيفية تصريف المياه المستعملة، و كذا تجهيزات مكافحة الحرائق و يجب أن يضمن كل هذه الالتزامات و غيرها التي نص عليها المرسوم في طلب الموجه للوالي عن طريق رئيس المجلس الشعبي البلدي[3].

فاحتمالات حدوث حرائق في الغابات التي يتم فيها التخييم و حدوث تلوث هي احتمالات كبيرة، لذا فعلى مالك المخيم اتخاذ كافة التدابير الضرورية لضمان عدم حدوث هذه الأضرار البيئية و القيام بصيانة المخيم و تنظيفه للحفاظ على البيئة العامة للمخيم[4].

المبحث الثاني : آليات تنفيذ الإستراتيجية السياحية الجزائرية

قطاع السياحة يمس كل الوزارات ، سواء كانت سيادية أو غير سيادية، فنجد أن لوزارتي السياحة والبيئة مجالات تعاون و تكامل في مجال حماية البيئة من تأثيرات البيئية السلبية للتنمية السياحية.

كما أن للجماعات المحلية دور كبير في مجال تحقيق التنمية السياحية المستدامة، كون أن النشاط السياحي يختلف من منطقة لأخرى، فالبلدية و الولاية عبر القوانين التي

[1] المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 01-138 السابق.

[2] المادة 5 من نفس المرسوم .

[3] المادة 6 من نفس المرسوم .

[4] المادة 14 من المرسوم رقم 85-14 السابق.

تنظمها، و كذا قوانين الأنشطة السياحية، لهما صلاحيات واسعة في مجال حماية البيئة في ظل التنمية السياحية.

و للمؤسسات الوطنية سواء المتخصصة في السياحة أو البيئة، أدوارا تنفيذية أو استشارية جد فعالة في حماية البيئة من أضرار التنمية السياحية.

المطلب الأول: الهيئات المركزية المكلفة بتحقيق تنمية سياحية مستدامة

إن مجال التعاون بين وزارتي البيئة و السياحة واسع جدا مقارنة مع بعض الوزارات (الفرع الأول)، لذا فإن كل منهما له دور في حماية البيئة في ظل التنمية السياحية المستدامة، من خلال الصلاحيات الممنوحة لكل من وزير البيئة و وزير السياحة، و كذا الاختصاصات الممنوحة للمديريات العامة لكل من الوزارتين، كما أن للمصالح غير الممركزة لوزارة السياحة على مستوى الولايات دور في مساعدة الهيئات المركزية و المحلية في تحقيق السياحة المستدامة(الفرع الثاني و الثالث).

الفرع الأول: مجالات التعاون بين وزارتي السياحة والبيئة

للعلاقة الوثيقة بين قطاع السياحة و البيئة، فإنه تم جمع القطاعين في وزارة واحدة وهي وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة، و هذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-351 [1]سنة 2007، غير أن هذا المرسوم ألغي و انفصلت وزارة السياحة عن وزارة البيئة، كما سنرى لاحقا فجمع البيئة و السياحة في وزارة واحدة يظهر التداخل و التعاون بين القطاعين كون أن موضوع البيئة يشمل كل القطاعات السيادية و غير السيادية، لذا فجميع الوزارات تنسق و تتعاون مع وزارة البيئة.

ويظهر التعاون بين وزارة البيئة والسياحة في المجالات التالية:

✓ إقدام وزارة السياحة على إدماج الأبعاد البيئية في كل خططها، و يعتبر هذا من الخطوات الجادة لإعطاء القدوة في الالتزام بالمحافظة على الموارد الطبيعية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 07-350 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007 الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة و السياحة، الجريدة الرسمية رقم 73/ 2007، سنة 2007 ص 04.

✓ عقد لجان تخطيطية لمشروعات وزارة السياحة و التي تعرض بها المشروعات السياحية التي ستطرح على المستثمرين بالمشاركة مع وزارة البيئة و عمل دراسات تقييم الأثر البيئي للمناطق السياحية و تبني التخطيط الإقليمي لمحددات البيئة منذ المرحلة الأولى للتخطيط و تنفيذ المشروعات.

✓ كما يحمي التخطيط الإقليمي السياحي المدمج بالبعد البيئي من تنفيذ مشروعات لا تتناسب مع المشروعات السياحية و يضر بها، كتخطيط مناطق صناعية في الظهر الخلفي لمناطق التنشيط السياحي.

✓ وضع مواصفات بالتعاون بين وزارتي البيئة و السياحة فيما يخص المعدات اللازمة للفنادق و القرى السياحية، فتدمج المعدات المرشدة لاستهلاك الماء و الطاقة و معدات فرز المخلفات واستخدام المبيدات.

✓ عمل لجان المراجعة البيئية على المنشآت السياحية من قبل وزارتي البيئة و السياحة و بمشاركة الوزارات المعنية بالنظم الداعمة للسياحة كالصحة و التجارة.

✓ الدعم المادي الفني لإدارة المحميات الطبيعية على رصد المتغيرات الحاصلة في أنواع و أعداد الكائنات الحية، للتدخل السريع في حالة بدء حدوث تدهور في بيئتها الهشة و اتخاذ تدابير كتعديل مسار الزوار لتفادي ذلك التدهور.

✓ عقد مسابقات لخلق روح التنافس بين الفنادق التي تدعم إدماج البعد البيئي بجدية في سياستها الإدارية.

✓ تدريب المفتشين السياحيين على عمليات التفتيش السياحي المدمجة فيها العناصر البيئية و هذا بالتعاون مع وزارة البيئة[1].

[1] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق، ص 116.

الفرع الثاني: دور وزارة التهيئة العمرانية والبيئة و المدينة في تحقيق تنمية سياحية مستدامة

مرت البيئة في الجزائر بمرحلتين فيما يخص الأجهزة الإدارية المكلفة بحمايتها:

✓ المرحلة الأولى: مرحلة عدم وجود جهاز إداري مسئول عن البيئة منذ الاستقلال حيث لم تمنح للبيئة وزارة مستقلة.

✓ المرحلة الثانية: بعد مؤتمر ستوكهولم 1972 تم تأطير البيئة في جهاز إداري على مستوى المركزي فأنشأت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة بموجب المرسوم رقم 74-156 في 12 جويلية 1974 و من أهداف هذه اللجنة النظر في المشاكل لتحسين إطار ظروف الحياة ووقاية و إعادة تأسيس الموارد البيولوجية و التلوث و المضار بشتى أنواعها.

و أدرجت البيئة على مستوى هيئة وزارية بموجب المرسوم رقم 77-199 المؤرخ في 1977 الذي بموجبه تم حل اللجنة الوطنية للبيئة و تحويل مصالحها إلى وزارة الري و استصلاح الأراضي و حماية البيئة، ثم ألحقت البيئة بوزارة الري و الغابات، ثم بوزارة البحث و التكنولوجيا، ثم وزارة التربية و وزارة الجامعات، ثم وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و الإصلاح الإداري ثم وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، و أعيد صياغتها في وزارة التهيئة العمرانية، ثم وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة [1]، ثم صيغت في وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة سنة 2012 فبالرغم من تعدد الوزارات التي ألحقت بها البيئة غلا أنه منذ 1977 بقيت البيئة متمتعة بالتمثيل الدائم على مستوى الوزاري حتى و إن تغير صيغة أو تسمية الوزارة فغالبا ما تتغير صيغة الوزارات حسب المستجدات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

ويتجلى دور وزارة البيئة في مجال حماية البيئة في ظل النشاط السياحي من خلال صلاحيات الوزير و دور مديريات العامة لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة.

[1] نفس المرجع السابق ، ص117.

أولا: دور وزير التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة

يمارس وزير التهيئة العمرانية و البيئة و المدينة صلاحياته بالاتصال مع القطاعات و الهيئات المعنية في حدود اختصاصات كل منها انطلاقا من منظور التنمية المستدامة و تهيئة الإقليم و حماية البيئة و هذا عن طريق:[1]

✓ التخطيط و أدوات التحكم في التوزيع المتوازن للنشاطات و التجهيزات و تعد السياحة أحد هذه النشاطات.

✓ تطوير الهياكل و الطاقات الوطنية و تثمينها و الحفاظ على الساحل و الجبال و السهوب و الجنوب حيث تعد هذه الفضاءات مناطق جذب ونشاط سياحيين.

كما يكلف الوزير برصد حالة البيئة و مراقبتها ويبادر بالقواعد و التدابير الخاصة لذلك، و هذا بالاتصال مع القطاعات المعنية، و تعد السياحة قطاع معنيا بالتدابير التي يتخذها الوزير بهدف حماية البيئة من مختلف أشكال التلوث و التدهور.

ثانيا: دور المديريات العامة لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة و المدينة

تلعب بعض المديرات العامة لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة و المدينة فيما يخص حماية البيئة من التأثيرات البيئية السلبية للسياحة دور هام و من هذه المديريات:[2]

✓ **المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة:** و التي تضم مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي و المجالات المحمية و الساحل و التغيرات المناخية، و التي تضم بدورها المديرية الفرعية للحفاظ على الساحل و الوسط البحري و المناطق الرطبة، و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث مكاتب و هي مكتب متابعة حماية الساحل و مكتب متابعة حماية

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 10-258 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 2010/64.

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 الذي يحدد التنظيم المركزي لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 64-2010.

الوسط البحري و مكتب متابعة المناطق الرطبة[1]، و تساهم هذه المديرية الفرعية في تحديد السياسة الوطنية لاستغلال الموارد البحرية و المحافظة على الساحل و المناطق الرطبة، كما تساهم في جميع أعمال تحديد المساحات الساحلية و المواطن البحرية و الشاطئية و تشهد كل هذه المناطق نشاطا سياحيا مكثفا بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

كما تضم مديرية فرعية للمواقع و المناظر و المجالات المحمية و التراث الطبيعي و البيولوجي، و تتكون هذه المديرية الفرعية من ثلاث مكاتب و هي مكتب المواقع و المناظر و المجالات المحمية و مكتب التراث الطبيعي و البيولوجي و مكتب متابعة المساحات الخضراء،[2] و تقوم هذه المديرية الفرعية بجميع أعمال و برامج إعادة تأهيل المجالات المحمية البرية ذات الأهمية وصيانتها فغالبا ما تتعرض المحميات لأضرار نتيجة النشاط السياحي، كما تساهم هذه المديرية الفرعية في حماية المساحات الخضراء .

و تضم أيضا المديرية العامة للبيئة و التنمية المستدامة مديرية تقييم الدراسات البيئية حيث تسهر و تعمل على مطابقة و ملائمة دراسات التأثير في البيئة و دراسات الخطر و الدراسات التحليلية، حيث أن المشاريع السياحية تخضع لدراسات مدى التأثير على البيئة و دراسة موجز التأثير على البيئة كما سبق ذكره، و تضم هذه المديرية مديريتين فرعيتين الأولى لتقييم دراسات التأثير، و تتكون هذه المديرية الفرعية من مكتبين مكتب مطابقة دراسات التأثير و مكتب تحليل و تقييم دراسات التأثير[3]، و المديرية الفرعية الثانية هي لتقييم دراسات الخطر و الدراسات التحليلية البيئية و التي بدورها تتكون من مكتبين و هما مكتب دراسات الخطر و مكتب الدراسات التحليلية[4].

---

[1] المادة 2 قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 سبتمبر 2011 يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة في مكاتب الجريدة الرسمية رقم 2012/54.

[2] المادة 02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 سبتمبر 2011 السابق.

[3] المادة 02 من نفس القرار الوزاري .

[4] المادة 02 من نفس القرار الوزاري.

و تم إضافة مديرية عامة و هي المديرية العامة للمدينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-433[1] المؤرخ في 25-12-2012 الذي عدل المرسوم التنفيذي رقم 10-259، و هذه المديرية تعمل على تحسين نوعية الإطار المعيشي و تساهم في تحديد و تنفيذ المخطط الحضري الوطني و المحلي، و تضم ثلاثة مديريات و هي مديرية سياسة المدينة و كذا مديرية ترقية المدينة و التي تدرس و تقترح كل التدابير التي تسمح بترقية و تطوير المدينة، و تضم كذلك مديرية برمجة و متابعة تقييم أعمال تحسين المدينة[2].

الفرع الثالث: دور وزارة السياحة والصناعة التقليدية

شهد قطاع السياحة عدم استقرار على مستوى الجهاز الإداري المركزي المكلف به نتيجة إلحاق قطاع السياحة بعدة وزارات.

حيث انفصلت وزارة السياحة عن وزارة الشباب و الرياضة بموجب المرسوم رقم 63-474[3] في 20-12-1963 و أوكل لها تنظيم القطاع السياحي، و في سنة 1980 تم إعادة تنظيم الإدارة المركزية لتتماشى مع الأهداف السياحية و تنشيط السياحة الداخلية و الخارجية[4]، ثم تم إعادة تنظيم وزارة السياحة سنة2003 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-76 في 24-02-2003 ، ثم ألحقت السياحة بوزارة التهيئة العمرانية و البيئة، ثم انفصلت عنها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 10-255 [5]في 20-10-2010 و يتجلى دور وزارة السياحة والصناعة التقليدية في حماية البيئة في ظل النشاط السياحي في دور وزيرها ومديرياتها العامة و مصالحها الخارجية.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 12-433 المؤرخ في 25 -12-2012 الذي يعدل المرسوم التنفيذي 10-259 المؤرخ في 21 اكتوبر 2010 الذي يحدد التنظيم المركزي لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 71/ 2012.

[2] المادة 04 من نفس المرسوم التنفيذي رقم 12-433 السابق الذكر.

[3] المرسوم رقم 63-474 ، الجريدة الرسمية رقم 08 المؤرخة في 24 جانفي 1964.

[4] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص120.

[5] المرسوم التنفيذي رقم 10-255 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

1- صلاحيات وزير السياحة والصناعة التقليدية

و يحدد صلاحيات وزير السياحة و الصناعة التقليدية المرسوم التنفيذي رقم 10-254 ويمارس الوزير صلاحياته بالاتصال مع القطاعات و الهيئات المعنية انطلاقا من منظور التنمية المستدامة في ميدان السياحة[1].

كما يقترح الوزير كل الإجراءات و الهيئات الخاصة التي تنفذ السياسة الوطنية للسياحة، حيث يكلف باقتراح التدابير التقييسية المخصصة للمحافظة على العقار السياحي و مناطق التوسع السياحية و تثمينها و تطوير و التثمين الأمثل لكل المنشآت و القدرات السياحية الوطنية.

كما يسهر الوزير على تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق2025[2]، فصلاحيات وزير السياحة واسعة إذ يمكن له اتخاذ كافة الإجراءات إضافة إلى اقتراح هيئات خاصة بالقطاع لتثمين و حماية الموارد السياحية بشتى أنواعها.

2- دور المديريات العامة لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

وفيما يلي سنتطرق لبعض المديريات العامة لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية التي لها دور في تثمين القدرات السياحية الطبيعية و الثقافية و حماية البيئة في إطار التنمية السياحية.

- المديرية العامة للسياحة: وهي التي تبادر بالنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنشاطات السياحية و تقترحها[3]، فوزارة السياحة عملت على إصدار عدد لا يستهان به من النصوص القانونية الخاصة بحماية السواحل و الغابات و المواقع الأثرية ذات الطابع السياحي[4].

---

[1] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 10-254 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة و الصناعة التقليدية ، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

[2] المادة 04 من نفس المرسوم .

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 10-255 السابق.

[4] سليمان خروبي ، نفس المرجع السابق ، ص121.

كما تقوم هذه المديرية العامة باقتراح آليات و تدابير حفظ التراث السياحي الوطني.

وتضم المديرية العامة للسياحة أربع مديريات فرعية هي:

– مديرية الحمامات المعدنية والنشاطات الحموية، و التي تقوم بإحصاء المياه الحموية و المعدنية و ضمان حماية محيطها، و كذا تصنيفها و اقتراح النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالحمامات المعدنية، و تضم هذه المديرية مديرية فرعية لتثمين استعمال المياه الحموية التي تكلف بالسهر على حماية المياه الحموية و مراقبتها و تثمينها.

– مديرية التهيئة السياحية؛ التي تقترح تدابير الاستغلال العقلاني للعقار السياحي، و تعمل على ذلك عن مديريات فرعية و منها المديرية الفرعية للمحافظة على مناطق التوسع و المواقع السياحية و التي تعد استراتيجية تثمين مناطق التوسع و المواقع السياحية و تتابع ملفات امتياز استغلال الموارد السياحية و تمسك بطاقية حول هذه المناطق و قدراتها.

– مديرية مخطط جودة السياحة و الضبط؛

– مديرية التهيئة السياحية؛

– مديرية تقييم ودعم المشاريع السياحية؛

ثالثا: المصالح غير الممركزة لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية

تتمثل المصالح غير الممركزة لوزارة السياحة في المديريات الولائية للسياحة ، التي تجسد عدم التركيز الإداري، و تلعب هذه المديريات دور مهم في مساعدة الإدارة المركزية لوزارة السياحة في القيام بمهامها على مستوى كل ولاية، فهذه المديريات الولائية تسهر على التنمية المستدامة للسياحة من خلال تثمين القدرات المحلية و تثمين مناطق التوسع والمناطق السياحية، كما تسهر على تحسين الخدمات السياحية لا سيما تلك التي لها صلة بشروط النظافة و حماية البيئة[1].

[1] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10–257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

إذا كانت المؤسسات السياحية الوطنية تلعب دورها السياحي على المستوى الوطني ، فإن المديريات السياحية لها دور مهم على المستوى المحلي ، إذ ترتكز هذه المديريات السياحية على مستوى كل ولاية ، لتسهيل و تنشيط السياحة المحلية ، و هي الممثل الأساسي للوزارة على المستوى المحلي ، و هي المسئولة عن مراقبة النوعية ، التهيئة الخاصة بالسياحة و منح رخص الاستثمار ، و محاولة مراقبة و متابعة المشاريع و تطبيق العقوبات في حالة عدم احترام القانون ، و تعمل كذلك على:

- ❖ تحسيس الجمعيات و الدواوين السياحية للمشاركة في التظاهرات و المهرجانات التي تقام بالولايات السياحية خلال الموسم الاصطياف للتعريف بالإمكانيات السياحية للولاية؛
- ❖ تنظيم معارض خاصة للإمكانيات السياحية للولاية؛
- ❖ عقد لقاءات مع المتعاملين قصد إنشاء المجلس الولائي للسياحة، و الذي يعتبر فضاء تشاوري من شأنه الإلمام بكل الاقتراحات و الانشغالات التي تساهم في إنعاش القطاع أفضل؛
- ❖ توزيع مطويات و أقراص مضغوطة إشهارية للتعريف بالقدرات السياحية للولاية؛
- ❖ إبداء الرأي حول إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياحي؛
- ❖ إقامة تظاهرات فلكورية لإبراز التقاليد و الفنون الشعبية المميزة.

و يمكن تقسيم مهام مديريات السياحة إلى مجالين، المجال الأول مهامها في المجال السياحي، و المجال الثاني مهامها في مجال الصناعة التقليدية.

أ- **في مجال السياحة:** تكلف مديريات السياحة في المجال السياحي بما يلي:

- ❖ إعداد مخطط عمل سنوي يتعلق بالنشاطات السياحية،
- ❖ المبادرة بكل إجراء من شأنه إنشاء محيط ملائم و محفز للتنمية المستدامة للنشاطات السياحية المحلية؛

❖السهر على التنمية المستدامة للسياحة، من خلال العمل على تثمين القدرات المحلية؛

❖تشجيع بروز عروض سياحية متنوعة و ذات نوعية؛

❖تنفيذ برامج و تدابير ترقية و تطوير النشاطات السياحية و الحمامات المعدنية و تقويم نتائجها؛

❖جمع و تحليل و تزويد آلية الرصد الإحصائية للقطاع في مجال المعلوماتية و المعطيات الإحصائية.

❖المساهمة مع القطاعات المعنية في ترقية الشراكة الوطنية؛

❖إدماج النشاطات السياحية ضمن أدوات تهيئة الإقليم و العمران، و تثمين مناطق و مواقع التوسع السياحي؛

❖توجيه مشاريع الاستثمار السياحي و متابعتها بالاتصال مع الهيئات المعنية؛

❖السهر على مطابقة النشاطات السياحية و تطبيق القواعد و مقاييس الجودة في هذا المجال؛

❖المساهمة في تحسين الخدمات السياحية؛

❖السهر على تلبية حاجيات المواطنين و تطلعات السياح في مجال الراحة و الاستجمام و الترفيه؛

❖ضمان تنفيذ ميزانيات التجهيز و التسيير في جانبه السياحي؛

❖ضمان متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان دعم الاستثمار و ترقية و جودة النشاطات السياحية

ب-في مجال الصناعة التقليدية: تقوم مديريات السياحة في مجال الصناعة التقليدية بالمهام التالية:

❖إعداد مخطط عمل سنوي و متعدد يتعلق بتطوير نشاطات الصناعة التقليدية؛

❖ المبادرة بكل إجراء من شأنه خلق جو ملائم للتنمية المستدامة لنشاط الصناعة التقليدية؛

❖ المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية و المحافظة عليه ورد الاعتبار له؛

❖ السهر على تطبيق و احترام القوانين و التنظيمات و المقاييس و النماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج؛

❖ المشاركة في متابعة تنفيذ عمليات الدعم بعنوان الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية؛

❖ المساهمة في حماية تراث الصناعة التقليدية و المحافظة عليه و رد الاعتبار له؛

❖ السهر على تطبيق و احترام القوانين و التنظيمات و المقاييس و النماذج المتعلقة بالجودة في ميدان الإنتاج؛

❖ المبادرة بالتحقيقات و الدراسات ذات الطابع التقني و الاقتصادي و الاجتماعي المتعلقة بتقييم النشطة الحرفية؛

❖ جمع المعلومات و المعطيات و الإحصائيات في مجال الصناعة التقليدية و ضمان توزيعها؛

❖ تدعيم أعمال المنظمات و التجمعات المهنية، و الجمعيات و الفضاءات الوسيطة الناشطة في ميدان الصناعة التقليدية و تنشيطه.

تتمتع مديريات السياحة على المستوى المحلي بصلاحيات هامة، تجعلها قادرة على تشجيع السياحة المحلية و النهوض بها، خاصة في الولايات السياحية، سواء كانت ساحلية أو صحراوية، و بالتالي يمكن لمديريات السياحة المساهمة بصفة مهمة في تطوير السياحة الجزائرية ، إذا قامت بالأدوار الموكلة إليها على أحسن وجه .

المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية و المؤسسات الوطنية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة

إن طابع الأقاليم يختلف من حيث النشاط السياحي، فهناك أقاليم تشهد نشاطا سياحيا أكبر من الأقاليم الأخرى، فالجماعات المحلية تقوم بالدور الأهم في مجال تحقيق تنمية المستدامة للسياحة (الفرع الأول)

إلى جانب الجماعات المحلية هناك المؤسسات الوطنية التي تختص بمجال معين، ويكون لها دور استشاري أو تنفيذي ضروري لمساعدة الهيئات الإدارية المركزية والمحلية في مجال تنمية السياحة بشكل عام (الفرع الثاني).

الفرع الأول: دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة

يقع جزء كبير من مسؤولية حماية و تنمية النشاط السياحي على عاتق الجماعات المحلية ممثلة في البلدية و الولاية، لأن مسألة تنمية النشاط السياحي يتطلب تضافر جهود الأجهزة المركزية و المحلية، و عن دور الجماعات المحلية في حماية البيئة من الآثار السلبية البيئية للنشاط السياحي و المنشآت السياحية، فإن البلدية و الولاية تلعبان دورا مهما، و هذا ما يتجلى من خلال النصوص القانونية المتعلقة بالجماعات المحلية، أو النصوص المتعلقة بالنشاطات السياحية.

أولا: دور البلدية

سنتطرق لدور البلدية في تحقيق تنمية سياحية و حماية البيئة في نفس الوقت من خلال قانون البلدية، و من خلال قوانين الأنشطة السياحية.

أ- من خلال قانون البلدية

القانون الحالي الذي ينظم البلدية هو القانون رقم 11-10[1] المؤرخ في 22 جوان2011، الذي أعطى صلاحيات أوسع للبلدية مقارنة بالقانون الملغى القانون رقم 90-

[1] القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية رقم 2011/37.

08 [1]و هذا في مجال حماية البيئة بصفة عامة، حيث يشكل المجلس الشعبي البلدي لجان دائمة لاسيما في مجالات منها الصحة و النظافة و حماية البيئة و السياحة و تهيئة الإقليم، حيث لم ينص القانون القديم في مادته 24 بشأن اللجان عن لجان البيئة والسياحة.

و يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على النظام العام و السكينة العمومية و النظافة العمومية، و معاقبة كل مساس بالسكينة العامة، و كل الأعمال التي من شأنها الإخلال بها[2]، كالنشاط السياحي الذي غالبا ينتج عنه التلوث الضوضائي.

كما يسهر رئيس المجلس الشعبي البلدي على حماية التراث التاريخي و الثقافي و يعمل بصفة دائمة على احترام نظافة المحيط و حماية البيئة[3].

و يصادق المجلس الشعبي البلدي على تنفيذ المخطط الوطني للتهيئة و التنمية المستدامة و كذا المخططات التوجيهية القطاعية[4]، مثل المخطط الوطني للتهيئة السياحية كما يخضع أي مشروع استثمار على إقليم البلدية، كالمشاريع السياحية إلى الرأي المسبق للمجلس الشعبي البلدي في مجال حماية الأراضي و التأثير على البيئة، كما يسهر على احترام المساحات الخضراء[5].

وتساهم البلدية في إنجازالهياكل القاعدية الجوارية الموجهة لناشطات التسلية و تقديم المساعدة لها و اتخاذ كل التدابير التي ترمي إلى توسيع قدراتها السياحية و تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في عدة ميادين، مثل التسلية و الثقافة و النظافة و الصحة[6].

كما تنشأ البلدية بهدف تلبية حاجات المواطنين عدة مصالح منها المتعلقة بالنشاطات السياحية مثل فضاءات الرياضية و التسلية و المساحات الخضراء.

---

[1] القانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 1990/15.

[2] المادة 94 من القانون رقم 11-10 السابق.

[3] نفس المادة .

[4] المادة 108 من نفس القانون.

[5] المادة 110 من نفس القانون .

[6] المادة 112 من نفس القانون.

ب- من خلال قوانين الأنشطة السياحية

علاوة على اختصاصات حماية البيئة و تنمية السياحة التي تمارسها البلدية بموجب قانونها فإن لها عدة صلاحيات في مجال حماية البيئة في قوانين الأنشطة السياحية، و سنورد بعض النصوص التي تبين ذلك.

حيث تضطلع البلدية بمهمة نظافة الشواطئ خاصة في فصل الاصطياف أين تتزايد فضلات المصطافين على الشواطئ، حيث تكلف البلدية بجمع وإزالة النفايات مقابل إتاوات يتكفل بها الوكيل أو مسير الشاطئ[1]، و هذا ما تنص عليه المادة 33 من القانون رقم 03-02 المتعلق بالاستغلال السياحي للشواطئ.

كما تضطلع البلدية عن طريق مصالح حفظ الصحة العمومية أو بواسطة مصالح البيئة و تحت رقابة رئيس المجلس الشعبي البلدي برقابة نوعية مياه الاستحمام بصفة دورية عن طريق التحاليل[2]، و كذا مراقبة المراكز السياحية بهدف الوقاية من الأمراض الوبائية من خلال تهيئة المرافق الضرورية للوقاية منها، مثل تخصيص أماكن لجمع النفايات و المراحيض الملائمة[3].

و يحدد رئيس المجلس الشعبي البلدي أوقات ممارسة الفروسية في الشواطئ حماية للمصطافين و عدم مضايقتهم، و تسهر على حماية مناطق التوسع و المواقع السياحية[4].

و في مجال التخييم فإن رئيس المجلس الشعبي البلدي يسلم طلب رخصة إحداث مكان للتخييم للوالي المختص إقليميا بعد أن يرفق رأيه بالطلب[5]، حيث يمكن منع التخييم كإجراء وقائي من حرائق الغابات[6].

---

[1] سليمان خروبي ، نفس المرجع السابق ،ص124.

[2] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق، ص124.

[3] نفس المرجع السابق، ص124.

[4] المادة 30 من القانون 03-03 السابق.

[5] المادة 07 من المرسوم 85-14 السابق.

[6] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص125.

وفي مجال المحميات فإنها تخضع إلى وسائل حماية تمارس الهيئات المحلية المختصة إقليميا بحكم تواجدها على ترابها الإقليمي[1]، كما يتم إعداد تصنيف المجال المحمي بمجرد موافقة رئيس المجلس الشعبي البلدي بالنسبة للمجالات المحمية المتواجدة داخل إقليم بلديته[2].

كما يصادق المجلس الشعبي البلدي على مشروع مخطط حماية المواقع الأثرية واستصلاحها.

ثانيا: دور الولاية

سنتطرق لدور الولاية في تحقيق تنمية سياحية و حماية البيئة في نفس الوقت من خلال قانون الولاية، و من خلال قوانين الأنشطة السياحية.

أ- من خلال قانون الولاية

و ينظم الولاية حاليا القانون رقم 12-07[3]حيث نجد العديد من الصلاحيات لمجلس الشعبي الولائي، و كذا لرئيسه من أجل تنمية السياحة و كذا حماية البيئة من الآثار السلبية للسياحة و ترقية القدرات السياحية، حيث تساهم الولاية في حماية البيئة و التنمية الاقتصادية[4].

و يكون المجلس الشعبي الولائي لجان دائمة فيما يخص مجالات الصحة و النظافة و حماية البيئة و كذا لجان السياحة[5].

[1] نفس المرجع السابق ، ص125.

[2] المادة 28 من القانون 11-02 السابق.

[3] القانون رقم 12-07 المؤرخ في 12 فيفري2012 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية 2012/12.

[4] المادة 01 من نفس القانون.

[5] المادة 33 من نفس القانون.

و يتداول المجلس الشعبي الولائي في مجالات منها الصحة العمومية و السياحة وحماية البيئة و التراث التاريخي[1]، كما يساهم المجلس في إنشاء الهياكل القاعدية الترفيهية و في حماية التراث التاريخي و الحفاظ عليه[2].

كما يسهر المجلس على حماية القدرات السياحية للولاية و يثمنها[3].

و يمكن للولاية أن تنشا مصالح عمومية للتكفل بالنظافة العمومية و الصحة العمومية و المساحات الخضراء[4].

ب-من خلال قوانين المنظمة الأنشطة السياحية

يعتبر الوالي الضابط الأساسي في الولاية يستمد صلاحياته من النصوص القانونية، كقانون الولاية و قوانين أخرى مما جعل صلاحياته الضبطية واسعة جدا[5]، و هذا ما يتجلى من خلال دور الوالي في مجال الضبط الإداري البيئي في قوانين الأنشطة السياحية.

حيث تنص المادة 19 من القانون رقم 03-02 يرخص فتح الشواطئ للسباحة بقرار من الوالي المختص إقليميا بناء على اقتراح لجنة ولائية تنشا لهذا الغرض، و من الأسباب التي يمكن منع السباحة في الشواطئ إذ شكلت تهديدا لموقع ايكولوجي هش.

كما أن الوالي يختص في مجال الصيد السياحي بالمصادقة على رخص الصيد التي تعدها السلطات الأجنبية[6]، و هذا من أجل مراقبة صحة إجراءات الصيد السياحي و الحفاظ على الثروة الحيوانية.

---

[1] المادة 77 من نفس القانون.

[2] المادة 97 من نفس القانون.

[3] المادة 99 من نفس القانون.

[4] المادة 141 من القانون رقم 12-07 السابق.

[5] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص126.

[6] المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 07-277 السابق.

و فيما يخص التخييم فإن إحداث مكان للتخييم مرهون بالحصول على ترخيص من الوالي المختص إقليميا[1]، و يشكل هذا الترخيص وسيلة تنظيمية تمكن الإدارة المحلية من التحكم في المحيط السياحي و البحري من التلوث[2].

وفي مجال المحميات الطبيعية فإنه يتم إعداد تصنيف المجال المحمي بموجب قرار من الوالي بالنسبة للمحميات التي على إقليم بلدتين أو أكثر[3].

في مجال حماية المعالم التاريخية و المواقع الأثرية فإنها يمكن أن تخضع لأحد أنظمة الحماية، و هي التسجيل في قائمة الجرد أو التصنيف أو الاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، حيث يمكن أن يكون التسجيل في قائمة الجرد الإضافي بقرار من الوزير المكلف بالثقافة، كما يمكن أن يكون التسجيل بقرار من الوالي[4].

كما يتداول المجلس الشعبي الولائي حول إقرار إعداد مخطط حماية الأثرية واستصلاحها بناء على طلب الوالي بعد إخطاره من الوزير المكلف بالثقافة[5].

الفرع الثاني: دور المؤسسات الوطنية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة

هناك العديد من المؤسسات الوطنية المستقلة التي تعمل في المجال السياحي على ترقية الاستثمار السياحي و ترقية السياحة و تحسين صورة الجزائر و جعلها وجهة سياحية بامتياز، و تعمل بعض هذه المؤسسات على جعل التنمية السياحية تخضع لمبادئ التنمية المستدامة و حماية البيئة، كما تعمل المؤسسات المختصة بحماية البيئة على هذا.

وسنتطرق فيما يلي لبعض المؤسسات منها المختصة بالمجال السياحي و منها المختصة بحماية البيئة.

---

[1] المادة 05 من المرسوم 85-14 السابق.

[2] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص126

[3] المادة 28 من القانون 11-02 السابق.

[4] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص126

[5] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 03-223 السابق.

أولا: الوكالة الوطنية لتنمية السياحية

أنشئت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98-70[1] و هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وهي تحت وصاية وزير السياحة[2].

حيث تسهر هذه الوكالة على ترقية و تنشيط النشاطات السياحية و تسهر كذلك على حماية مناطق التوسع السياحي و الحفاظ عليها، كما تقوم باقتناء الأراضي الضرورية لإنشاء الهياكل السياحية.

كما تقوم بالدراسات و التهيئة المخصصة للنشاطات السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية و تساهم مع المؤسسات المعنية في ترقية الأماكن داخل مناطق التوسع السياحي و حول منابع المياه المعدنية، و تسهر على الاستغلال العقلاني للاماكن و التجهيزات و تقوم بكل أعمال ترقية مناطق التوسع السياحي و تطويرها[3]، و متابعة عملية التنمية السياحية[4].

و تقوم بدراسات خاصة بتحديد القدرات السياحية و مراقبة و معاينة المنشآت السياحية و المرافق الفندقية و الحمامية[5]، حيث أوكلت للوكالة الوطنية لتنمية السياحة اختصاصات المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية بعد حل هذه الأخيرة[6]، كما أن الوكالة مكلفة بتسيير 174 منطقة توسع سياحي[7].

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي ، الجريدة الرسمية رقم 1998/11.

[2] المادة 02 من نفس المرسوم.

[3] المادة 4 من نفس المرسوم .

[4] المادة 20 من القانون03-01 السابق.

[5] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، الجريدة الرسمية رقم 14 /1998.

[6] المرسوم التنفيذي رقم 02-367 المؤرخ في 05 نوفمبر 2002 يتضمن حل المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية و تحويل أملاكها و حقوقها و وسائلها و التزاماتها و مستخدميها إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 2002/73.

[7] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص129.

و يترأس الوكالة مجلس إدارة[1] يمثل الوزير المكلف بالسياحة رئيسا له، و يتشكل المجلس من عدة ممثلين لعدة وزراء منهم ممثلين لوزير البيئة و وزير الصحة و يجتمع المجلس مرتين في السنة[2].

و لقيام الوكالة بعملها على أكمل وجه أنشات لها سبعة وكالات تبعا لتموقع الأقطاب السبعة السياحية للامتياز، حيث توجد وكالة غي عنابة لتغطية ولايات شمال شرق، ولها وكالة في الجزائر العاصمة لتغطية ولايات الشمال وسط، و لها وكالة في وهران لتغطية ولايات الشمال غرب، و لها ملحقة في غرداية لتغطية ولايات الجنوب الشرقي، و لها ملحقة بأدرار لتغطية ولايات الجنوب الغربي و لها ملحقة بالتاسيلي ناجر و لها ملحقة الهقار بتمنراست[3].

ثانيا: المجلس الوطني للسياحة

تعتبر المجالس ألية استشارية تبدي رأيها في المسائل المختصة بها، حيث يشكل المجلس الوطني للسياحة إطار للتشاور فيما بين القطاعات، و يحتاج إلى إعادة تنشيط[4].

فالمجالس يبدي في السياسة الوطنية للسياحة و باقتراح كل التدابير و كل الأدوات التي من شأنها تشجيع تنمية النشاطات السياحية و ترقيتها و حماية الموارد السياحية و تقييم السياحة[5].

فالمجلس يحدد أعمال الدعم الضرورية لحماية الموارد السياحية بكل مكوناتها و تهيئتها و تسييرها و التقييم الدوري لحالة السياحة

[1] المادة 11 من المرسوم التنفيذي 98-70 السابق.

[2] المادة 15 من نفس المرسوم .

[3] المادة 02 من القرار الوزاري المؤرخ في 31 جانفي 2008 يتضمن إنشاء ملحقات للمحافظة الوطنية لتنمية السياحة ، الجريدة الرسمية رقم 2008/19.

[4] وزارة التهيئة العمرانية والسياحة و البيئة ، الكتاب الرابع تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، مرجع سابق، ص10.

[5] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق ، ص129.

و يبدي المجلس رأيه في الملفات المتعلقة بالسياحة التي يقدمها الوزير المكلف بالسياحة[1].

و يترأس المجلس الوزير الأول بالإضافة إلى عدة وزراء من بينهم وزير السياحة و وزير التهيئة العمرانية و البيئة و المدنية[2]، و يجتمع المجلس مرتين في السنة و يقدم المجلس تقريرا سنويا لرئيس الجمهورية عن حالة السياحة و تقييما لمدى تطبيق قراراته[3].

ثالثا: مجلس التنسيق الشاطئ

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 34 من القانون 02-02، و يهدف هذا المجلس إلى تهيئة مجموعة من الوسائل المطلوبة لحماية المناطق الساحلية أو الشاطئية الحساسة أو المعرضة لمخاطر بيئية خاصة، بناءا على نتائج الدراسات التي يعدها الوزير المكلف بالبيئة و تحدد المناطق الساحلية أو الشاطئية المعرضة لمخاطر بيئية من الوالي المختص إقليميا[4].

و يتشكل المجلس إذا كانت المناطق المهددة تقع على عدة ولايات من الوزير المكلف بالبيئة رئيسا و ثلاث عشرة ممثل عن عدة وزارات بالإضافة إلى الولاة المعنيين.

و يتشكل المجلس إذا كانت المناطق المعرضة للخطر تقع في ولاية واحدة من الوالي المختص إقليميا رئيسا و من ممثلي تسعة مديريات ولائية إضافة إلى محافظة الغابات و الدرك الوطني و رؤساء المجالس الشعبية المعنية، و ليست مديرية البيئة للولاية عضوة في هذا المجلس، و هذا ما تداركه المشرع في المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 08-

[1] المرسوم التنفيذي رقم 02-479 المؤرخ في 31 ديسمبر 2002 يتضمن إنشاء المجلس الوطني للسياحة و يحدد صلاحياته و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية رقم 2002/89.

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 02-479 السابق.

[3] المادة 09 من المرسوم التنفيذي السابق.

[4] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق، ص 130.

122[1]الذي يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-424 [2]حيث تم إضافة مديرية البيئة للولاية إضافة إلى المحافظة الوطنية للساحل التي سنتطرق لها في العنصر التالي.

رابعا: المحافظة الوطنية للساحل

و هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و هي موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة[3]، تكلف بالسياسة الوطنية لحماية الساحل و تثمينه على العموم و المنطقة الشاطئية على الخصوص.

فتقوم بإعداد جرد واف للمناطق الشاطئية فيما تعلق بالمستوطنات البشرية و الفضاءات الطبيعية إضافة إلى المناطق الجزيرية[4].

و يعتمد جرد المناطق الشاطئية على نظام إعلام شامل يستند إلى مقاييس تقييميه تسمح بمتابعة تطور الساحل متابعة دائمة، وإعداد تقرير عن وضعية الساحل كل سنتين، و يعتمد أيضا على خريطة للمناطق الشاطئية تتضمن خريطة بيئية و عقارية[5]، و ما أكثر العقارات السياحية على الشواطئ تهدد بنية الشاطئ الهشة و الحساسة.

و تسهر المحافظة على صون و تثمين الساحل و الأنظمة الايكولوجية و تنفيذ التدابير اللازمة لذلك، و تقديم المساعدة للجماعات المحلية في هذا الشأن و تقوم بإعادة تأهيل الفضاءات البرية و البحرية الفذة أو الضرورية للمحافظة على التوازنات الطبيعية.

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-122 المؤرخ في 15 أفريل 2008 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-424 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئ و سيره، الجريدة الرسمية رقم 2008/22.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 06 -424 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي و سيره، الجريدة الرسمية رقم 2006/75.

[3] المادتين 02 و 03 من المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 ابريل 2004 الذي يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل و سيرها و مهامها، الجريدة الرسمية رقم 25 /2004.

[4] المادة 24 من القانون 02-02 السابق.

[5] المادة 25 من القانون 02-02السابق.

كما تقوم المحافظة بترقية برامج لتحسيس الجمهور و إعلامه بضرورة المحافظة على الفضاءات الساحلية، و كذا على تنوعها البيولوجي[1]، الذي يهدد بفعل النشاط السياحي على الشواطئ و غيره من الأسباب المؤدية إلى تدهور الفضاءات الطبيعية و تنوعها البيولوجي على مستوى الساحل و الشواطئ بشكل خاص.

يسير المحافظة مجلس توجيه يتكون من ممثل وزير البيئة و من خمسة عشر ممثل لعدة وزراء، إضافة إلى ممثلين عن جمعيتين لحماية البيئة يعينهما وزير البيئة و يدير المحافظة مدير عام، و مزودة بمجلس علمي يتكون من تسعة علميين و جامعيين من معاهد و مراكز ذات علاقة وثلاثة علميين من المحافظة و عشرة ممثلين عن جامعات و معاهد و هيئات ترتبط تخصصاتها بنشاطات المحافظة[2] ، و هذا المجلس له دور كبير في المسائل العلمية التي تدخل في إطار مهام المحافظة حيث يستشار من قبل المدير العام و مجلس التوجيه.

و لقيام المحافظة بعملها على أحسن وجه شمل التنظيم الإداري للمحافظة على دوائر و محطات ولائية[3].

حيث تشمل المحافظة الدوائر الأربع التالية:

1- **دائرة الحماية و التنمية المستدامة:** تعمل على صيانة و ترميم المساحات الساحلية و تحدد المواقع الايكولوجية ذات الأهمية واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الثروة

[1] المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04-113 السابق.

[2] المادة 04 من المرسوم التنفيذي 04-113 السابق.

[3] المادة 02 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 جانفي 2006 يتضمن التنظيم الإداري للمحافظة الوطنية للساحل ، الجريدة الرسمية رقم 2006/32 .

الحيوانية و النباتية الساحلية و مساعدة المحطات الولائية وتساعد هذه الدائرة ثلاثة مصالح تساعدها في مهامها[1].

2- **دائرة مخططات تهيئة الساحل و القواعد المعلوماتية:** تتابع هذه الدائرة مخططات التهيئة السياحية و تقترح الإجراءات لوقاية الساحل من المخاطر الطبيعية و التكنولوجية، و تشمل هذه الدائرة ثلاثة مصالح تساعدها في أداء مهامها.

3- **دائرة التحسين و التوثيق و الأرشيف:** تقوم بترقية إعلام الجمهور حول المحافظة على الاستعمال الدائم للمساحات الساحلية و كذا تنوعها البيولوجي[2]، و هذا الدور جد مهم فيما يخص حماية البيئة من نشاطات السياح المؤذية و المضرة بالبيئة، حيث يبقى تحسيس الجمهور و إعلامه بمخاطر ما قد يحدثونه من أضرار على البيئة الساحلية جراء سلوكاتهم الخاطئة، خاصة في موسم الاصطياف من أنجع الوسائل لحماية البيئة بشكل عام.

4- **دائرة الإدارة و الوسائل العامة :** و لها اختصاصات تهم سير المحافظة و تسيير الموارد البشرية.

أما المحطات الولائية فهي تتواجد على مستوى أربعة عشر ولاية أي كل الولايات الساحلية و تكلف بوضع حيز تنفيذ استراتيجية حماية الساحل على مستوى الولاية و تثمينه.

كما تقوم بمراقبة الساحل و أخذ الإجراءات اللازمة لمراقبة و تسيير المجلات المحمية و المناطق الحساسة.

وبذلك يكون المشرع قد أعطي للمحافظة دورا مزدوجا فهي تعد بمثابة المسير عن بعد لوضع سياسة لحماية الساحل و تثمينه، و هي أيضا مراقبة لكل خطر يهدد البيئة البحرية و المناطق الساحلية[3] و بالتالي للمحافظة دور أساسي في حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة للسياحة.

---

[1] المادة 04 من نفس القرار الوزاري.

[2] المادة 06 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 جانفي 2006 السابق الذكر.

[3] سليمان خروبي، نفس المرجع السابق، ص132.

الفرع الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر

لحاضنات الأعمال دور كبير في دعم، تنظيم، تشجيع و حتى توجيه المقاولاتية في جميع القطاعات، و قطاع السياحة كباقي القطاعات قد سعت الدولة الى تنمية روح المقاولاتية فيه ،بحيث يوجد عدة هيئات اعتمدتها الدولة لدعم المقاولاتية في الجزائر و نذكر بالخصوص الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار باعتبارها تضم مهام ووسائل باقي الهيئات، و هذا بهدف تركيز الجهود لترقية الاستثمار في إطار هيكل موحد.

تخضع الأنشطة السياحية كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى إلى الضريبة حسب القانون الضريبي الجزائري، إلا أنها تحظى بامتيازات واستثناءات في المجال الجبائي، حيث منحت لها العديد من المزايا والتخفيضات الجبائية، تتعلق حصريا بالأنشطة السياحية، بالإضافة إلى تحفيزات وتسهيلات أخرى في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، على اعتبار أن الاستثمار السياحي يعد من أبرز المشاريع الاستثمارية الواعدة التي تسعى الدولة إلى النهوض به وترقيته.

أولا: التعريف بالوكالة:

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية، أحدثت بموجب الأمر 01-03، امتداد لوكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار APSI، التي أنشأت سنة 1993 لتتحول بداية من 2001 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)[1].

و تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا من داخل الوطن أو أجانب، وقد حددت مهام الوكالة فيما يلي[2]:

[1] زواق الحواس، الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد16، 2016، ص 394

[2] المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، مارس 2017، ص 4.

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين؛
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع، بما فيها ما بعد الإنجاز؛
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد الإحصائيات الإنجاز وتحليلها؛
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط
- استغلالها وإنجاز المشاريع، وتساهم في هذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه؛
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج؛
- تسيير المزايا، طبقا لأحكام المواد و 26 و 35 36 من القانون رقم –16 09 المؤرخ 3 أوت 2016 والمتعلقة بحافظة المشاريع المصرح بها قبل تاريخ نشر القانون الجديد.

كذلك تقوم الوكالة بالسهر على:

- ضمان ترقية الاستثمارات، تطويرها و متابعتها ؛
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين، إعلامهم و مساعدتهم ؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي؛
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء؛
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا؛
- تخفيف ملفات طلبها؛
- تخفيض أجال الرد على المستثمرين من 30 يوما إلى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالإنجاز، و إلى 10 أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال .

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة الترقية و دعم الاستثمار من خلال إدخال عدة تعديلات على آلية عمل هذه الأخيرة، بحيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد و الذي يضم مختلف الإدارات و الهيئات المعنية بالاستثمار[1].

ثانيا: التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف الوكالة:

يمكن تعريف سياسة التحفيزات الجبائية على أنها مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب، من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطقه المختلفة[2].

وقد منح قانون المالية التكميلي لسنة 2009 إمكانية للشركات التي تنجز استثمارات متعلقة بالنشاطات السياحية والفندقية المصنفة من الاستفادة من المزايا المنصوص عليها في أحكام الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، المعدل والمتمم بالأمر 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويمكن للمستثمرين في الأنشطة السياحية الاستفادة من التحفيزات الجبائية المقدمة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن طريق تقديم تصريح الاستثمار لدى الشباك الموحد اللامركزي للوكالة،ويمكن التمييز بين نوعين من الحوافز الجبائية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، وهي مزايا مرحلة الإنجاز ومزايا مرحلة الاستغلال.

1- مزايا مرحلة الانجاز:

تتمثل مزايا مرحلة الانجاز فيما يلي:[3]

---

[1] الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة عينة من طلبة الجلفة"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية2014-2015، ص 73 .

[2] مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر. 2004، ص 277.

[3]القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة في 3 أوت 2016، المادة 1/12، الجزائر، ص 19-20.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح؛
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- مزايا مرحلة الاستغلال:

بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، يستفيد المستثمر ولمدة ثلاث سنوات من حوافز ضريبية إضافية وهي مزايا مرحلة الاستغلال، وتتمثل هذه الحوافز فيما يلي: [1]

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

[1] نفس المرجع السابق، المادة 01/13 ص 20.

ترفع مدة الاستفادة من مزايا الاستغلال لكل من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على النشاط المهني، من ثلاث سنوات إلى 10 سنوات فيما يتعلق بالاستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة[1].

ترفع مدة مزايا الاستغلال من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر[2].

يمكن أن تستفيد بعض الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني من تمديد في مدة مزايا مرحلة الاستغلال لفترة تصل إلى 10 سنوات، وذلك على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة[3].

IV. جديد قانون الاستثمار 22-18

القانون رقم 22-18 المتضمن قانون الاستثمار الجديد و الذي يهدف للإعادة هيكلة الأنظمة التحفيزية للاستثمار و توجيهيها للقطاعات ذات الأولية مع رفع العراقيل عن المشاريع الاستثمارية و تعزيز الضمانات و الحماية المقررة لرأسمال الأجنبي

I. مبادئ الاستثمار في ظل القانون رقم 22-18[4]

- **مبدأ الشفافية و المساواة في التعامل مع الاستثمارات**" تحرير الاستثمار و تشجيع المستثمرين على الاستثمار في الجزائر"

[1] نفس المرجع، المادة 13-2 ص 20.

[2] المرجع نفسه، المادة 16 ص 21.

[3] المرجع نفسه، المادة 18 ص 21.

[4] القانون رقم 22-18المتضمن قانون الاستثمار، المؤرخ في 24 يوليو2022، الجريدة الرسمية العدد 50، الصادر في28 يوليو 2022.

- **مبدأ حرية الاستثمار** هذه الحرية كانت مقيدة حيث كان المستثمر مقيدا إلا أن هذا القانون أثبت حسن نية الدولة الجزائرية و إعطاء الضمان و المصداقية لهذه السياسة ، حيث منحت حرية الاستثمار صبغة دستورية من خلال دسترةحرية التجارة و الصناعة [1] »

II . الضمانات القانونية و القضائية

- **الضمانات القانونية**

ضمان حق المستثمر في التنازل عن الاستثمار أو تحويله

تكريس حق تحويل رؤوس الأموال و العائدات الناتجة عنها

عدم جواز التسخير و نزع الملكية

التسليم الفوري لشهادة تسجيل المشروع الاستثماري

تقليص آجال دراسة الملفات إلى أقل من شهر

تسليط أقصى العقوبات على كل من يعرقل عمليات الاستثمار مهما كان مركزه

ضمان مبدأ الاستقرار التشريعي

استحداث آلية مستقلة تضم قضاة للفصل في الشكاوي و الطعون

- **الضمانات القضائية**

الضمانات القانونية لا يمكن أن تكون لوحدها كافية لتوفير الحماية اللازمة للمستثمر خاصة في ظل إمكانية تعسف الإدارة في استعمال حقها في إدارة العمليات الاستثمارية في الجزائر و منع تدخلها المفرط في هذا/ المجال بما لا يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني، لذلك تم تعزيزه بالضمانة القضائية بموجب القانون رقم 22-18 لجعل المستثمر أكثر أريحية و

[1] انظر المادة 37 من دستور 1996 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 /12/ 1996، الجريدة الرسمية عدد76، الصادر في 1996.

طمأنينة و ذلك بتكريس و إقرار حق اللجوء إلى: القانون الوطني و إلى جهات القضاء الجزائري للدولة المضيفة في كل نزاع خاص بالاستثمار.

أو اللجوء إلى الطرق البلدية الأخرى المنصوص عليها بموجب قانون الاستثمار أو المتفق عليها في حل النزاعات في حالة نشوب النزاع بين المستثمر و الدولة الجزائرية خاصة و أن الجزائر قامت بإبرام عدة اتفاقيات تعاون و شراكة مع العديد من الدول سواء كانت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف.

أو اللجوء إلى الطرق البلدية الأخرى المنصوص عليها بموجب قانون الاستثمار أو المتفق عليها في حل النزاعات في حالة نشوب نزاع بين المستثمر و الدولة الجزائرية خاصة و أن الجزائر قد قامت بإبرام عدة اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف[1].

منه نستنتج أن قانون الاستثمار الجديد كرس عدة مبادئ و ضمانات قانونية و قضائية كثيرة من أجل جذب الاستثمار لا سيما الاستثمارات الأجنبية التي بقيت محتشمة رغم المحاولات المتكررة بموجب القوانين السابقة لكن دون جدوى لذلك عمل المشرع على تعزيز مبدأين أساسين في هذا القانون مبدأ الشفافية عن طريق إنشاء منصة رقمية للمستثمر لدى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار التي توضع تحت وصاية الوزير الأول و هذا من شأنه تسهيل الإجراءات و العمل على وضع حد للبيروقراطية الإدارية و النظام الورقي المعمول به سابقا و التي حدت من عملية التحول نحو اقتصاد مستدام و قوي.

كما منح ضمانات قانونية و قضائية هامة و أساسية لجذب الاستثمار الأجنبي و طمأنة المستثمرين بتوفير جو ملائم و مناسب ومناخ استثماري ثري بالضمانات لذلك قانون الاستثمار الجديد يوفر بيئة ملائمة باعتراف صندوق النقد الدولي و يؤدي إلى تحسين مناخ

[1] محمد لعشاش، المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز، مجلة الدراسات و الأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 15 عدد 03 جويلية 2023 ، السنة الخامسة عشر، ص176-177-178.

الاستثمار على المدى القصير و يؤسس لمرحلة انتقالية جديدة في ظل التقلبات التي يشهدها العالم.

ثالثا: دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار في المقاولاتية بالقطاع السياحي في الجزائر

لقد كثر الحديث حول دور المقاولاتية في تنمية الاقتصاد الوطني ما جعل الدولة الجزائرية تتخذ العديد من الإجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية و على رأسها القطاع السياحي.

- **توزيع المشاريع الاستثمارية حسب قطاع النشاط:** على العموم فان إجمالي الطلب على الاستثمار و نخص بالذكر القطاع الخاص في كافة قطاعات الاقتصاد الوطني هي في ارتفاع مستمر، حيث نلاحظ أن القطاع الخاص يأخذ أكبر نسبة من حيث المشاريع المصرح بها لجميع القطاعات تقدر ب 98.8٪ هذا ما يعكس مدى اهتمام القطاع الخاص بالمقاولاتية و الاستثمار و إمكانياته في تطوير الاقتصاد الوطني.

و عليه نجد أن إجمالي المشاريع المصرح بها لكافة القطاعات اقتصادية إلى غاية سنة 2017 بلغت 63235 مشروع أغلبها من نصيب قطاع النقل بنسبة 46.28 ٪ ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 20.8 ٪ و البناء بنسبة 17.44 ٪ أما نصيب السياحة فيقدر ب 1266 مشروع أي بمقدار 02 ٪ من إجمالي عدد المشاريع و كذا بلغ مناصب الشغل فيها ب 6.26 ٪ من مجموع المناصب، و بالتالي يمكن القول بأن حجم الاستثمار في السياحة ما زال ضعيفا و لا يرقى إلى المستوى المرغوب فيه مقارنة بأهمية هذا القطاع و ما يمتلكه من إمكانيات هائلة[1].

- **المشاريع الأجنبية المصرح بها** :حيث يتضح أن نصيب السياحة من مجموع المشاريع الاستثمارية الأجنبية حوالي 2.11 ٪ كما أن عددها 19 مشروع خلال الفترة

[1]WWW.andi.dz le 31/10/2018

ما بين 2000 إلى 2017 ، ما يدل على أن المستثمرين الجانب لا يسعون للاستثمار في المجال السياحي بسبب ضعف تنافسية القطاع السياحي في الجزائر على الأقل مقارنة بالدول المجاورة و المنطقة الأورو متوسطية عامة.

- **إجمالي المشاريع المنجزة حسب قطاع النشاط :** من خلال البيانات المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية للاستثمار نلاحظ أن نسبة انجاز المشاريع السياحية لم تتعدى 01٪ من إجمالي المشاريع المنجزة، كما أن مناصب الشغل التي وفرتها لم تتعدى01 ٪ هي الأخرى ، ما يبين بأن نصيب السياحة ضئيل جدا من مجموع ما تم انجازه من مشاريع خلال هذه الفترة[1].
- **توزيع الاستثمارات الأجنبية المنجزة :** أن مجموع المشاريع الأجنبية التي تم انجازها في قطاع السياحة هي03مشاريع فقطما يوضح لنا بأن المستثمرين الأجانب لا يرغبون في الاستثمار في الجزائر ،ولا يولون اهتماما كبيرا لذلك بسبب ضعف التنافسية فيه وتدني وضعية مناخ الأعمال فيها بصفة عامة، والملا حظ أن مجموع المشاريع الأجنبية متدنية في كل القطاعات ما عدا قطاع الصناعة (المحروقات)

نخلص إلى التأكيد على مدى أهمية القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، فهي الخيار الأول البديل عن المحروقات، باعتباره مورد لا ينضب و باعتبار أن الجزائر تتمتع بكل المؤهلات و الإمكانيات السياحية التي تسمح لها بتطوير هذا القطاع و تشجيع روح المقاولاتية فيه في إطار إجراءات و قوانين و هيئات مدعمة و مرافقة لها، حيث خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من محاولات الدولة للنهوض بهذا القطاع و تشجيع الاستثمار فيه و إن حققت بعض النجاحات فيه إلا أنه لا يرقى إلى المستوى المطلوب و هذا ما وضحته مختلف البيانات المصرح بها في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحيث

[1] WWW.andi.dz le 31/10/2018

وجدنا بأن نسبة المشاريع التي تم إنشاؤها في القطاع السياحي حوالي 02 ٪ من جملة المشاريع التي تم انجازها خلال الفترة ما بين سنة 2002 إلى سنة 2017 .

الفرع الرابع: الأعوان المتعاملين في السوق السياحي الجزائري

بالإضافة إلى آليات تنفيذ السياسة السياحية للجزائر توجد مجموعة من المتعاملين في السوق السياحية الجزائرية ، و لا تقل أهمية عن آليات التنفيذ، فهي تعتبر ركيزة أساسية في تفعيل السوق السياحية و تنشيطها.

أولا : الديوان الوطني الجزائري للسياحة و النادي السياحي الجزائري

يعتبر الديوان الوطني الجزائري للسياحة و النادي السياحي الجزائري من المؤسسات المهمة في القطاع السياحي الجزائري ، التي تسهر على تطبيق مختلف السياسات المرتبطة بالسياحة الجزائرية، و تفعيل السوق السياحية للجزائر.

أ- الديوان الوطني الجزائري للسياحة(ONAT)**

- **التعريف و النشأة**

يعد الديوان الوطني الجزائري للسياحة بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر، و ذلك سنة 1962 بموجب الأمر رقم 27/62 المؤرخ في 25 أوت 1962، إذ كان مكلفا بتسيير المرافق السياحية المورثة عن الاستعمار الفرنسي[1]، و يعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، و يملك الديوان الوطني الجزائري للسياحة 37 فرعا تجاريا و تعتبر أداة لتطبيق السياسة الوطنية لتنمية السياحة[2]، غرضه تنمية القطاع السياحي الجزائري، و بالتالي فهو مكلف بمهمة ذات مصلحة عمومية، كان يعمل الديوان الوطني الجزائري للسياحة تحت وصاية وزارة الشؤون الاقتصادية.

***ONAT** : Office nationale algérien du tourisme

[1] - Office Nationale du Tourisme, **les organisateurs algérien tourisme** publication d'information, 1996, p05.

[2] مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية و المتعلقة بقطاع السياحة، الجزائر ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

- **مهام الديوان الوطني الجزائري للسياحة**

أوكلت للديوان الوطني الجزائري للسياحة المهام الآتية:

❖ أعتبر كوصي و مراقب لكل الهيئات التي تقوم بالنشاط السياحي؛

❖ التشاور مع السلطات العمومية حول القضايا السياحية و الدعاية الإشهارية؛

❖ الحرص على تطبيق القوانين و النصوص السياحية؛

❖ العمل على ترقية المنتج السياحي الجزائري؛

❖ ترقية الدراسات السياحية؛

❖ انجاز المنشآت السياحية و ترقيتها.

و بعد إنشاء وزارة السياحة، أصبح يعمل تحت وصايتها و حددت مهامه فيما يلي:

الدعية و الإشهار؛

إنجاز الاستثمارات السياحية، كما أنشأت مكتب داخل الديوان مهمته إنجاز الدراسات التقنية.

و يرمي الديوان الوطني الجزائري للسياحة حاليا من خلال استراتيجياته إلى ترويج مناطق معينة للجزائر منها المناطق الصحراوية ، و يعمل بالتعاون مع وكلاء السياحة في أوروبا.

ت- النادي السياحي الجزائري

- **التعريف و النشأة:** تأسس النادي السياحي الجزائري في أكتوبر 1963 ، ثم وضع تحت وصاية وزارة السياحة سنة 1971، و كلف بتنمية النشاطات السياحية و في سنة 1980 أصبح متعاملا اقتصاديا فعليا من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيه و التخييم و خدمات السفر و العمرة و الحج، و يملك النادي السياحي الجزائري 42 وكالة موزعة عبر كامل التراب الوطني.

- **مهامه:** أوكلت للنادي السياحي الجزائري المهام الآتية:[1]

✓ تنظيم الرحلات الدينية الحج و العمرة؛

✓ تنظيم الرحلات السياحية مع المنظمات الوطنية و الدولية، كما اتخذ طابعا جديدا من خلال النشاطات التجارية من طرف شركتيه الفرعيتين، سياحة و أسفار الجزائر التي أنشأت في جانفي 1995، و مؤسسة الخدمات الدولية للسياحة و مهمتهم هي:

✓ تنظيم و إقامة رحلات ثقافية إلى خارج البلاد؛

✓ إقامة رحلات إلى البقاع المقدسة؛

✓ إصدار تذاكر السفر بحرا و جوا؛

✓ إصدار رخص السياقة الدولية.

ثانيا: وكالات السياحة و الأسفار و الجمعيات السياحية

تشكل وكالات السياحة و الأسفار متعاملا اقتصاديا له دورا مهما في المجال السياحي، نظرا لدورها الفعال في تحسين جودة الخدمات السياحية، و استقطاب السياح الأجانب، و كسب الخبرات الأجنبية و تنمية روح المنافسة، أما دور الجمعيات السياحية لا تقل أهميتها عن وكالات السياحة و الأسفار، فهي تعمل على تنمية الثقافة السياحية لدى المجتمع، و التعريف بالمناطق السياحية في الجزائر.

أ- وكالات السياحة و الأسفار.

عرفها القانون الجزائري رقم 06/99 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 04 أفريل سنة 1999 على أنها" كل مؤسسة تمارس بصفة دائمة نشاطا سياحيا، يتمثل

[1] عبد القادر عوينان ، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) ، نفس المرجع السابق،ص197.

في بيع مباشر أو غير مباشر رحلات و إقامات فردية أو جماعية، و كل أنواع الخدمات المرتبطة بها[1].

يضم القطاع السياحي الجزائري 783 وكالة فمعظمها يرتكز في العاصمة 248 وكالة، أما الأخرى موزعة في كل ربوع الوطن ، بلغ عدد الذين استخدموا هذه الوكالات في تنقلاتهم بلغ حوالي 40.789 سائح أغلبهم جزائريين، و تم تقدير رقم أعمال هذه الوكالات بحوالي 47.96 مليون دينار في سنة1999، حيث تقوم بالوظيفة التجارية و التسويقية للمنتوج السياحي من خلال [2]:

- حجز الغرف في المؤسسات الفندقية و العمل على تقديم أحسن الخدمات للسياح؛
- استقبال و مساعدة السياح الأجانب خلال إقامتهم؛
- تسويق الرحلات و بيع التذاكر و التعريف بالتراث الوطني في الخارج؛
- تنظيم ملتقيات و المؤتمرات؛
- بيع تذاكر النقل البري، البحري و الجوي[3]؛
- تأجير السيارات للسياح بالسائق أو بدون سائق ، و نقل الأمتعة و كراء البيوت، و غيرها من معدات التخييم؛
- تنظيم جولات و زيارات برفقة مرشدين داخل المدن و المواقع و الآثار ذات الطابع السياحي و التاريخي؛
- وضع خدمات المترجمين و المرشدين السياحيين تحت تصرف السياح؛

[1] القانون رقم 06/99 المؤرخ في 04 أفريل 1999، الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالات السياحة و الأسفار، الجريدة الرسمية ، العدد 24، 07 أفريل 1999.

[2] عبد القادر عوينان ،نفس المرجع السابق ،ص 199.

[3] فريد لرقط، المزيج التسويقي كأداة للتسيير و جذب السياح ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2001، ص23.

- القيام لصالح الزبائن بإجراءات التأمين من كل الأخطار التي تمس نشاطاتهم السياحية[1]؛
- حسن الضيافة و تقديم المساعدة للسياح .

و في الواقع كشف تقرير أعدته مديرية السياحة لولاية الجزائر، أن جل الوكالات السياحية المتواجدة بالعاصمة لا تقوم بالمهام الموكل إليها بشكل كامل، من خلال العمل على إنعاش السياحة الجزائرية، على الرغم من امتلاكها الفرصة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب السياح، بل يقتصر دورها في بيع التذاكر، و ذلك بنسبة60% من العدد الإجمالي، و تبقى نسبة الخدمات الموزعة على مستوى الوكالات السياحية تنحصر في تنظيم الرحلات بنسبة 30 %، و نسبة 10% فقط من الوكالات السياحية تعمل على استقطاب السياح بالخارج.

و أشار التقرير المعد من قبل مديرية السياحة للعاصمة، أن عدد الوكالات التي تنشط بالمجال السياحي بالعاصمة بلغ عددها 296 وكالة سياحية سنة 2010، و هذا العدد يشكل أكثر من ثلث الوكالات السياحية و الأسفار المعتمدة عبر الوطن[2].

ب- الجمعيات السياحية:

و من أهم الجمعيات السياحية يمكننا ذكر ما يلي[3]:

- الفيدرالية الوطنية لدواوين السياحة؛
- الفيدرالية الوطنية لجمعيات وكلاء السياحة و السفر؛
- اتحادية عملاء السياحة؛
- الجمعية الوطنية لأجل ترقية السياحة؛

[1] القانون رقم 99-06 ، السابق الذكر، ص19.

[2] عبد القادر عوينان ، ، نفس المرجع السابق، ص 200.

[3]Rapport sur la congrégation du foncier en Algérie , une contraction au développement économique, imprime au cens , Alger , 2004,p 80.

- الجمعية الوطنية للدفاع و التعبير عن السياحة؛
- الاتحاد الوطني لوكلاء السياحة،
- كونفيديرالية المتعاملين مع قطاع السياحة؛
- الجمعية الوطنية لإعادة السياحة و الدفاع عنها؛
- جمعية ترقية السياحة المعدنية؛
- جمعية المناطق المعدنية لولاية سعيدة؛
- الفيدرالية الوطنية لعمال الفنادق و المطاعم.

إن عدد الجمعيات النشطة في القطاع السياحي قليل جدا، مقارنة مع الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الجمعيات، من خلال نشر الثقافة السياحية و القيام بعملية التوعية للمجتمع بأهمية السياحة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

ثالثا: مؤسسات التكوين السياحي

هناك عدة مؤسسات للتكوين السياحي، منها ما كان يقدم خدماته للقطاع، و منها ما هو حديث النشأة، إذ تتوزع هذه المؤسسات التكوينية في نواحي من البلاد كما يلي.

أ- معهد بوسعادة

معهد بوسعادة: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و مقره بوسعادة و يوفر 300 مقعد[1] ، و الشهادة التي يمنحها المعهد تقني سامي في الاستقبال، المطاعم و الطبخ، و يتولى المهام التالية[2]:

❖ تكوين تقنيين في مختلف مهن السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛

[1] عبد القادر عوينان ، نفس المرجع السابق، ص 201.

[2] مدونة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بقطاع السياحة، الجزائر، نفس المرجع السابق ،ص137.

❖ تكوين جميع الأسلاك الأخرى التابعة للمهن الضرورية لنشاط السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛

ب- معهد تيزي وزو

معهد تيزي وزو: هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و مقره في ولاية تيزي وزو، و له ملحقة مقرها في ولاية تلمسان يوفر 300 مقعد، و يمنح شهادة تقني سامي في الاستقبال، المطاعم و الطبخ، الحلويات، الإدارة الفندقية و السياحة و هو يقوم بمجموعة من المهام كما يلي:

- ✓ تكوين التقنيين السامين في مختلف مهن السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛
- ✓ تحسين مستوى المستخدمين التقنيين المتخرجين من قطاع السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية و تكوينهم المستمر؛
- ✓ تعميم التقنيات الجديدة المرتبطة بالسياحة، الفندقة و الحمامات المعدنية عن طريق جميع وسائل الدعم الملائمة؛
- ✓ الدراسات و التحاليل و المعاينات و البحوث؛
- ✓ المؤتمرات و الندوات و اللقاءات و الملتقيات؛
- ✓ تحسين المستوى و تجديد المعارف.

ت- المدرسة الوطنية العليا للسياحة

المدرسة الوطنية العليا للسياحة: تعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تم إنشاء هذه المدرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 255/49 في 09 ربيع الأول عام 1415 هـ موافق ل 17 غشت سنة 1994، المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة، المعدل و المتمم ب مرسوم التنفيذي رقم 98-104 مؤرخ في 03 ذي الحجة عام 1418 هـ الموافق ل 31 مارس سنة 1998[1]،

[1] عبد القادر عوينان ، نفس المرجع السابق ، ص202.

تمنح هذه المدرسة شهادة الليسانس في تسيير الفنادق و السياحة، و تطوير و تدريب العاملين في قطاع السياحة و يوفر 100 مقعد، مقرها بالجزائر العاصمة من بين مهامها نجد:

- ✓ تقدم تكوينا عاليا في مختلف مواد السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛
- ✓ تحسن مستوى المستخدمين التقنيين في السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية، و تقوم بتكوينهم المستمر و تجديد معلوماتهم؛
- ✓ تقوم بجميع الدراسات الاستكشافية من أجل الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه المتعاملون مع التوفيق بين المهمة التربوية في اختيار مواضيع الرسائل و الأشغال، و بين الحاجات في ميادين السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛
- ✓ تشارك في مختلف الدراسات التي تنجز بالاتصال مع مختلف المؤسسات الوطنية أو الدولية التي لها علاقة بتطوير السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛
- ✓ تكوين رصيدا وثائقيا يرتبط بميدان نشاطها؛
- ✓ تصدر مجلة متخصصة في السياحة و الفندقة و الحمامات المعدنية؛
- ✓ تشارك في تطوير البحث العلمي و التقني في ميادين اختصاصاتها.

و تتمثل صلاحيتها فيما يلي:

- ❖ تبرم عقود واتفاقيات الدراسة والاستشارة المرتبطة بمجال نشاطها مع أي مؤسسة أو إدارة؛
- ❖ تعد اتفاقيات التعاون مع الهيئات المماثلة الوطنية أو الأجنبية، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛
- ❖ تشارك في اللقاءات و الأشغال الوطنية أو الدولية التي تهم ميدان نشاطها؛
- ❖ تضمن نشر الأشغال التي تهم ميدان نشاطها على اختلاف أنواعها؛

- ❖ تطور التبادل مع المؤسسات التكوين و المنظمات الدولية المتخصصة من أجل تجديد أنواع التعليم المتقدمة؛
- ❖ تنظم بمبادرتها أو بناء على طلب السلطة الوصية لقاءات وطنية و/ أو دولية ترتبط بينهما.

إذا قارنا أهمية قطاع السياحة في الجزائر مع المؤسسات التكوينية الموجودة، فنستطيع القول أن عدد هذه المؤسسات قليل جدا، ضف إلى ذلك أن عدد المقاعد التي تؤطرها هذه المؤسسات قليل كذلك، و كلها موزعة في الناحية الشمالية للبلاد، هذا يعني أن الناحية الجنوبية تغيب عليها مثل هذه المؤسسات التكوينية، و بالتالي افتقار السياحة الصحراوية للكفاءات السياحية على جميع مستويات الخدمات السياحية، و لهذا يمكن القول لأجل النهوض بالسياحة الجزائرية، كان لابد من تنويع مثل هذه المؤسسات التكوينية و توزيعها عبر كافة التراب الوطني، نظرا لأن السياحة تحتاج لمزيد من الموارد البشرية المؤهلة و القادرة على كسب رهان السياحة.

بالإضافة إلى المؤسسات المذكورة أعلاه و الناشطة في المجال السياحي ، هناك مؤسسات أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها و منها نذكر الوكالة الوطنية للترقية السياحة، و حسب المرسوم التنفيذي رقم 70/98 المؤرخ في 1998/02/21 فهي تقوم بما يلي:

- التنازل عن طريق الإيجار و الاستغلال عن بعض الأراضي لصالح المتعاملين و المستثمرين الخواص، و ذلك طبقا للتشريع المعمول به في هذا المجال؛
- التسيير العقلاني للتجهيزات السياحية و حمايتها؛
- إعداد الدراسات لتهيئة الحمامات المعدنية ذات القيمة الصحية العالية.

نذكر كذلك من المؤسسات السياحية، المركز الوطني للدراسات السياحية، الذي نشأ بالمرسوم التنفيذي رقم 94/98 المؤرخ في 1998/03/10، و حسب هذا المرسوم كلف المركز الوطني للدراسات السياحية بما يلي:

- تحقيق الدراسات لتحديد الثروات السياحية و تطويرها؛
- مراقبة و إعداد الخبرات للسلاسل الفندقية و مؤسسات الاستقبال.

المبحث الثالث: الحلول الإستراتيجية كأحد أهم معوقات القطاع السياحي الجزائري

تعتبر الخيارات الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال من بين معوقات الأساسية للقطاع السياحي الجزائري، و يظهر هذا جليا في المكانة التي كان يحتلها قطاع السياحة ضمن مخططات التنمية الوطنية.

المطلب الأول: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططات الوطنية

قامت الدولة الجزائرية عبر العديد من المخططات التنموية، بوضع المنشآت السياحية عبر كافة الوطن ذلك من خلال برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المحددة في المخططات التنموية، و المتمثلة في :

الفرع الأول: مكانة السياحة ضمن المخطط الثلاثي 69/67

إن إستراتيجية التطور المتبناة في البداية 1967-1979 بالنسبة لكل القطاعات لم تحدد أولويات للقطاع السياحي، و إنما كان هذا القطاع مدمجا في المخطط الوطني للتنمية، و الذي شرعت فيه الحكومة في بداية عام 1967، فبعدما رسمت الجزائر سياستها السياحية لما بعد 1966، من خلال ميثاق السياحة، بقي عليها تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع ، فكانت البداية مع المخطط الثلاثي 1967-1969، و الذي تقرر في هذا المخطط إنشاء 11690 سرير وفق هذا المخطط، لكن لم ينجز منه سوى 2736 سرير فقط ، أي بنسبة 23 بالمئة من المشروع فقط.[1]

[1] Ministre du tourisme et de l artisanat bilan du développement touristique 1977 p27.

إن السلطات آنذاك تعاملت بحذر مع قطاع السياحة، حيث ركزت السلطات على قطاعات دون قطاعات أخرى، إذ تم تخصيص لقطاع الصناعة 5400 مليون دينار أي بنسبة 48.74 % من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط، و هذا ما يجسد النهج التنموي المتبع من قبل الدولة آنذاك، و الذي يركز على الصناعات المصنعة، ثم يلي ذلك قطاع الزراعة حيث خصص له 1869 مليون دينار أي بنسبة 16.87 % و قطاع الهياكل الأساسية خصص له 1124 مليون دينار أي بنسبة 10.14% ، و بالتالي يمكن استنتاج أن السلطات لم يكن اهتمامها منصبا على قطاع السياحة، و هذا ما جعل قطاع السياحة يحتل مكانة ضعيفة بين القطاعات المختلفة، و بالتالي من هنا بدأ ضعف قطاع السياحي الجزائري يتشكل و يتكون[1].

الفرع الثاني: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططين الرباعيين الأول و الثاني

سطر المخططين الرباعيين الأول و الثاني مجموعة من الأهداف لأجل النهوض بالتنمية الاقتصادية الوطنية، و قطاع السياحة كغيره من القطاعات الأخرى كان له نصيب من هذين المخططين خلال فترة السبعينيات.

أولا: المخطط الرباعي الأول73/70.

بالإضافة إلى ما تبقى من المخطط الثلاثي فإن السلطات المعنية اهتمت بعملية التخطيط للفترة الجديدة 1970-1973، بحيث تقرر إنجاز محطات سياحية بهدف رفع قدرات الإيواء ما بين 70.000 و 90.000 سرير في نهاية العشرية، بحيث خطط لإنشاء 35.000 سرير خلال الفترة 1970-1973 ، و من أجل ذلك تمت برمجة عشرة مشاريع ذات طابع ساحلي و إحدى عشرة ذات طابع صحراوي ، كما تم تخصيص غلاف مالي يقدر ب 700 مليون [2].

[1] عبد القادر عوينان، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات، نفس المرجع السابق، ص209.

[2] Ahmed Tessa .P 11

سطر هذا المخطط مجموعة من الأهداف لترقية السياحة الجزائرية، و هي نفس أهداف المخطط السابق– الثلاثي– حيث يهدف إلى استقبال أكثر من مليون سائح، و تلبية متطلبات السياحة الداخلية و الخارجية، حيث أن هناك زيادة في حجم الميزانية المخصصة للقطاع السياحي بنسبة 350 % حيث خصص له 700 مليون دينار عوض 200 مليون دينار في المخطط الثلاثي، و لكن هل هذا يدل على عودة مكانة القطاع السياحي بين القطاعات الأخرى؟

حيث أن مكانة قطاع السياحي ضمن المخطط الرباعي الأول لا تزال ضعيفة مقارنة مع القطاعات الأخرى ، كالصناعة، الزراعة و الهياكل الأساسية التي تحتل الأولوية في المخططات التنموية الوطنية، حيث خصص لقطاع الصناعة 12.400 مليون دينار أي بنسبة 40 % من الميزانية المخصصة لهذا المخطط و المقدرة ب 27.736 مليون دينار، يليها قطاع الزراعة و الهياكل الأساسية بنسبة 15 % و 8 % على التوالي، و بالتالي فالزيادة في الميزانية المخصصة للقطاع السياحي ناتجة عن الزيادة الإجمالية في الميزانية المخصصة للمخطط الرباعي ، و لا يعني هذا أن قطاع السياحة قد حظي بمكانة كبيرة من قبل السلطات آنذاك ، بالإضافة إلى ذلك أن ميزانية المخطط الرباعي الخاصة بالقطاع السياحي تراجعت ب 0.04 % مقارنة بمثلاتها في المخطط الثلاثي[1].

ثانيا: مكانة قطاع السياحة في المخطط الرباعي الثاني77/74

يرمي هذا المخطط في المجال السياحي إلى تحقيق طاقة إيواء تصل إلى 25 ألف سرير[2]، و إلى 60 ألف سرير نهاية سنة 1980 .

عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي[3]:

[1] عبد القادر عوينان ، نفس المرجع السابق ، ص208.

[2] وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير حول المخطط الرباعي الثاني (77/74).

[3] Ahmed TESSA, op, P13

- إلحاق المصالح التجارية التابعة (SONTOUR) بالوكالة الجزائرية للسياحة (ATA) لكن هذه الأخيرة أثبتت عدم نجاعتها، و لم تدم العملية سوى سنتين .
- في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SON–ALTOUR) التي أسندت لها مهمة تسويق المنتج السياحي الجزائري .
- إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (E.T.T)، التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية، لكن هي الأخرى فشلت ، فمن بين 50000سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.

إن إنجاز هذه المشاريع المبرمجة في العديد من المخططات أرهقت طاقات القطاع السياحي و جعل تسيره معقدا، و الملاحظ كذلك هو الانخفاض في جودة الخدمات السياحية المعروضة و العجز المالي الذي ألحق بالقطاع.

حيث نلاحظ هناك تراجع كبير في الميزانية المخصصة لقطاع السياحة ضمن هذا المخطط، حيث تراجعت من 2.5% في المخطط الرباعي الأول إلى 1.4% في المخطط الرباعي الثاني من إجمالي المبالغ المخصصة لهذا المخطط و المقدرة ب 110.236 مليون دينار، و بتالي نستنتج أن مكانة القطاع السياحي في المخططات التنموية تتدحرج من مخطط إلى مخطط ، و هذا يعكس فعلا استمرار تخوف و تهميش هذا القطاع من قبل السلطات آنذاك، و استمرارها في التركيز على قطاعات دون أخرى ، هذا ما أدى إلى ظهور ما يسمى عدم التوازن التنموي بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططين الخماسيين الأول و الثاني

واصلت الجزائر بعد فترة السبعينيات في سياسة التخطيط للتنمية الاقتصادية، و رغم المكانة الضعيفة التي كان يحتلها قطاع السياحة في المخططات السابقة، بالإضافة إلى عدم تحقيق جل الأهداف المسطرة فيها، و بالتالي سوف نعالج مكانة القطاع السياحي ضمن المخططين الخماسيين.

أولا : المخطط الخماسي الأول(1980-1984)

إن ما يميز هذا المخطط هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، و الأولوية التي أعطيت للسياحة الحضرية دون سواها في المخططات السابقة، فقد خصص مبلغ قدره 3400 مليون دينار ، لتغطية التكاليف الخاصة بتطوير ثلاثة مناطق سياحية نموذجية في شرق ووسط وغرب البلاد و الموجهة أساسا نحو السياحة الداخلية والتي توافق التقاليد الجزائرية، ووزعت هذه المبالغ كما يلي[1]:

- 1.6 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة قيد الانجاز.
- 1.8 مليار سنتيم مخصصة للمشاريع الجديدة.

كان هدف هذا المخطط الوصول إلى طاقة إيواء تقدر ب 50880 سرير، سنة 1985 و عليه برمج 89 مشروع .

ولم يتم انطلاق أي مشروع من المشروعات الجديدة التي وضعت في إطار المخطط، وهذا رغم انتهاء الدراسات الخاصة بها، بسبب الأزمة الاقتصادية للدولة، و التوجهات السياسية و الاقتصادية الجديدة، إذ أدت إلى انتقال مؤسسة الأشغال السياحية إلى وصاية وزارة العمران و البناء و الإسكان في 01 جانفي 1983، و إعادة هيكلتها إلى 04 مؤسسات جهوية.

العمليات الرئيسية المتضمنة في هذا المخطط تناولت ما يلي:

- برمجة الفندقة الحضرية
- توسيع الفندقة الصحراوية

[1] Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, Rapport général du plan quinquennal 1980- 1984.

- توسيع الحمامات المعدنية
- تهيئة مناطق التوسع السياحي و اعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين كأنماط في المشاريع المستقبلية للجماعات المحلية و القطاع الخاص.

كما تم الإشارة إليه سابقا قد تم اقتراح مبلغ مالي يقدر 3400 مليون دينار جزائري لتغطية النفقات المتعلقة بالعمليات المنجزة و الجديدة في الخماسي كما يلي:

- ألف سرير قيد الاستقبال؛
- ألف سرير ما تبقى انجازه و التابعة لمخططات التنمية السابقة؛
- 14 ألف سرير جديد و المقرر انجازه في المخطط الخماسي الأول.

يتبين أنه ما كان مقررا انجازه و ما تم انجازه فعلا، إذ أنه هناك عجزا في الانجاز ب 36.148 سرير أي بمعدل عجز قدره 71.04 % ، هذا التأخير في الإنجاز دلالة على الإهمال و قلة الاهتمام بالمشاريع السياحية، هذا شكل عائقا كبيرا للقطاع السياحي، ما أثر سلبا على طاقة الإيواء ، فعوض يتم انجاز المشاريع المقررة في المخطط، يتم انجاز ما لم يتم انجازه في المخطط السابق، و تأجيل مشاريع هذا المخطط للمخطط الذي يليه، و بالتالي فإن سياسة الدولة في المجال السياحي آنذاك غير رشيدة ، لأنها لم تقم على أسس سليمة و لم تحدد بدقة الوظائف التي تقوم بها السياحة في المجالين الاقتصادي و الاجتماعي، لأنها استهدفت فقط تنمية القطاع للحصول على العملة الصعبة و خلق مناصب شغل، و هما الهدفين الوحيدين التي عجزت السياسة السياحية على تحقيقهما منذ الاستقلال، و بالتالي كان القطاع السياحي من القطاعات الأكثر إهمالا من طرف الدولة فيما يخص الاستثمار، و يتبين أكثر من خلال تمويل الدولة للسياحة في مختلف المخططات التنموية[1].

[1] عبد الوهاب رميدي وإبراهيم مزيود ، أثر الإصلاحات على تطور القطاع السياحي الجزائري و آفاقها المستقبلية ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010. ، ص05.

ثانيا: مكانة قطاع السياحة ضمن المخطط الخماسي الثاني 1989/1985

جاء المخطط الخماسي الثاني لأجل إعادة الاعتبار للسياحة الداخلية، بالإضافة إلى تسطير برنامج لاستقبال السياح الأجانب، حيث أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامج مالي كبير هدفه [1]:

- متابعة سياسة التهيئة السياحية .
- التحكم في الطلب السياحي.
- مواصلة و متابعة التهيئة السياحية؛
- النهوض بالسياحة الحموية و المعدنية و المحطات المناخية؛
- لامركزية الاستثمارات و تنويع المتعاملين (الجماعات المحلية، القطاع الخاص، مؤسسات عمومية أخرى)؛

و لتحقيق أهداف هذا المخطط، خصصت السلطات غلاف مالي قدرته 1800 مليون دينار جزائري، و ما يميز هذا المخطط هو إجراء إصلاحات إدارية، تمثلت في إعادة هيكلة المؤسسات السياحية، و من أهمها حل الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة، و نتج عن حلها عدة مؤسسات هي:

- SN–altour–: الشركة الوطنية ألتور بطبيعة جديدة مكلفة بتسيير الوحدات الشاطئية و الصحراوية، موقعها بتيبازة؛
- SNHU: الشركة الوطنية للفنادق الحضرية، و موقعها بالمدية؛
- ONCC:الديوان الوطني للمؤتمرات و الملتقيات المتمركزة بنادي الصنوبر البحري؛
- ENET:المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، و موقعها بالجزائر العاصمة؛
- ONAT: الديوان الوطني الجزائري للسياحة، و موقعها بالجزائر العاصمة؛

[1] وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الأول 1980.

و لكن ما يعاب عن عملية إعادة هيكلة المؤسسات، هو عدم نجاعة عملية إعادة الهيكلة، مما أدى إلى ظهور مشاكل أخرى نظرا ل[1]:

- ✓ غياب الكفاءة في التسيير؛
- ✓ ارتفاع تكلفة الأجور(40%) من رقم الأعمال؛
- ✓ كثافة عدد العمال بنسبة 17%؛
- ✓ غياب التكوين و التأهيل للعمال.

هذا ما شكل عائقا آخر أمام السياحة الجزائرية و النهوض بها، ففي الوقت الذي تجري فيه الإصلاحات لتفادي المشاكل و استدراك النقائص، تعمق هذه الإصلاحات هذه المشاكل و تزيد من عمقها و تراكمها، مع العلم أن هذه المرحلة تزامنت مع انهيار أسعار البترول، و بالتالي تراجع مداخيل قطاع المحروقات، و تراجع احتياطي الصرف، و مع نهاية فترة الثمانيات و بداية فترة التسعينيات عرفت الجزائر تدهورا لوضعها الأمني، مما زاد من حدة و تفاقم مشاكل القطاع السياحي للجزائر.

و بتالي يمكن القول أن فترة ما بعد الاستقلال إلى غاية نهاية التسعينيات، بقدر ما كانت في خدمة السياحة بقدر ما كانت تشكل عائق أمام النهوض بالسياحة الجزائرية.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار السياحي

تشير التقارير المعدة من قبل الهيئات المختلفة حول مناخ الاستثمار في الجزائر يبقى بعيدا عن طموحات الاقتصاد الجزائري و السير إلى الأمام نحو التنمية الاقتصادية من خلال إزالة كل العراقيل و الحواجز التي تعترض الاستثمار ، حيث يشير التقرير المشترك بين اللجنة الأوروبية و المكتب الأمريكي " شلومبرغر"الذي كشف عن جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمار في الجزائر، إذ أكدت معظم الآراء على وجود عقبات كبيرة أمام

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تجديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000. ص 44.

تدفق الاستثمارات إلى الجزائر[1]، و بما أن الاستثمار السياحي في الجزائر جزء لا يتجزأ من الاستثمار العام، فكل العراقيل التي تقف أمام الاستثمار بصفة عامة تقف كذلك أمام الاستثمارات السياحية، سواء كانت هذه الاستثمارات السياحية محلية أو أجنبية، و بالتالي سوف نعالج في هذه النقطة أهم العراقيل التي تقف أمام الاستثمار السياحي في الجزائر.

الفرع الأول: عائق العقار السياحي

يعتبر العقار السياحي من أهم العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، نظرا لتعقد إجراءات الحصول على مثل هذه العقارات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، و حاليا لا يزال العقار في الجزائر رهين الكثير من العراقيل و الممارسات منها ما هو موضوعي، و منها ما هو مرتبط بمظاهر السمسرة و المضاربة في العقار.

أولا: أنواع العقار و خصائصه

يتم تصنيف العقار في الجزائر إلى عقارات خاصة بالجانب السكني التي تضم الشقق و المنازل، وعقارات تجارية لمحلات البيع و المراكز التجارية، و العقارات الزراعية والفلاحية، و هناك أيضا عقارات الإدارات العمومية و الحكومية، بالإضافة إلى العقارات الصناعية[2].

شهد العقار في الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية موجة من المضاربة و السمسرة، إذ أصبح العقار مصدرا للثراء و الربح السريع ، مما ألحق أضرارا جسيمة بالاقتصاد الوطني، و تعطيل العديد من المشاريع التنموية، بالإضافة إلى تحويل العديد من الأراضي الزراعية لغرض البناء، و هي ظاهرة استفحلت كثيرا في الجزائر، حيث أصبحت توسع المباني على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة دون تدخل الجهات المختصة

[1] منصوري الزين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص139.

[2] محبوب بن حمودة و إسماعيل بن قانة ، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد05 ، 2007 ، ص61.

لوقف مثل هذا الزحف على الأراضي الزراعية، حيث يهدد هذا كثيرا الزراعة و الفلاحة الجزائرية في المستقبل.

ضف إلى ذلك احتكار البلديات للأراضي و فرض أسعار إدارية ساهمت في انتشار مشكلة المضاربة في العقار، بالإضافة إلى تحويل جزء من الأراضي خصصت لتشجيع الاستثمار و أدرجت بطرق مختلفة و غير قانونية ضمن المساحات المخصصة للبناء، و لقد عملت كل الأسباب السابقة الذكر إلى تعميق مشكلة العقار في الجزائر و عملت على خلق سوقا موازية للعقار و المضاربة فيه، مما قلصت من إتاحة الفرصة أمام الاستثمار في الجزائر[1]، و تعترض عملية الحصول على العقار لأجل الاستثمار عدة مشاكل منها:

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار؛
- ثقل الإجراءات و تقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار؛
- تخصيص أراضي بتكاليف كبيرة تتمثل في تكاليف التهيئة.

ثانيا: إشكالية العقار السياحي

يتطلب النشاط في العقار السياحي موارد كبيرة لإنشاء المرافق السياحية الأساسية من فنادق و مراكز سياحية، و هنا نذكر عدة تلاعبات و عمليات مضاربة استغلت الثغرات القانونية في هذا المجال، و عليه جاء القانون 03/03 الصادر في 2003/02/17 و المتعلق بالمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية فقد جاء في المادة 20 منه ما يلي " يتشكل العقار السياحي القابل للبناء من الأراضي المحددة لهذا الغرض في مخطط التهيئة السياحية و يضم الأراضي التابعة للأملاك العمومية و الخاصة و تلك التابعة للخواص"

و رغم هذه الإجراءات القانونية إلا أنه تبقى هناك عراقيل حالت دون تثمين مناطق التوسع السياحي و منها:

[1] منصوري الزين، نفس المرجع السابق، ص62.

- الانقطاع الملاحظ في مجال متابعة و إتمام المشروع الإجمالي للتوسع السياحي؛
- عدم التطبيق الصارم و الفعلي للتنظيم الخاص بحماية مناطق التوسع السياحي؛
- عدم استكمال معظم دراسات التهيئة و التي لم تنتهي فيما يخص مراحل الانجاز و التمويل؛
- عدم وجود الأدوات و الآليات المختصة في تسيير العقار السياحي؛
- قلة الموارد المالية للدراسات العامة للتهيئة السياحية و تجهيزها بالمرافق الأساسية.

و الاستثمار السياحي في الجزائر عادة ما يصطدم بمشكل تعدد ملكية نفس الوعاء العقاري، سواء كان ملكية خاصة ، ملكية وطنية عامة أو ملكية وطنية خاصة، ضف إلى ذلك فالمستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا يعاني من غلاء العقار في الجزائر مقارنة مع ما هو موجود في الدول المجاورة، إذ أن اقتناء عقار لأجل إقامة مشروع عادة ما تكلف من 20 إلى 30 % من رأس المال المستثمر[1].

بالإضافة إلى كل هذا نجد العقار السياحي يواجه عدة عراقيل و مشاكل أخرى هي[2]:

- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي و انتشار البناءات الفوضوية و غير الشرعية بهذه المناطق؛
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية؛
- تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال و غياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية؛
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية، و ذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.

الفرع الثاني: العوائق الإدارية والقانونية للاستثمار السياحي

[1] مسعود مجينطة ، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009 ، ص 11.

[2] محبوبن حمودة و بن قانة إسماعيل، نفس المرجع السابق، ص64.

عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات بصفة عامة كما فتحت الباب أمام الاستثمارات السياحية، فوضعت العديد من الامتيازات بغية جلب الاستثمارات الأجنبية في المجال السياحي، ولكن في واقع الأمر هناك عدة عراقيل قد يواجهها المستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا قبل الانطلاق في مشروعه الاستثماري، و من أهم هذه العراقيل نجد الإجراءات الإدارية المرهقة للمستثمر السياحي.

أولا : كثرة الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية

رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلى أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، مع العلم أن المستثمر في كل من تونس و المغرب يمر بمراحل ما بين 5 إلى 9 مراحل إدارية[1]، و نجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية و انتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري و صعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر، و الفساد الإداري.....الخ[2]، بالإضافة إلى تعدد القوانين و الأنظمة و التعديلات و التغييرات في القوانين و انتشار الفساد في تطبيق القانون، هذه الممارسات السلبية أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني، إذ نجد أن المستثمر الإماراتي الذي كان ينوي خلال سنة 2000 إقامة استثمارات كبيرة في مجال البناء و السياحة واجه العديد من العراقيل البيروقراطية، مما جعله يغير وجهت استثماراته إلى المغرب لإقامة مشاريعه بفضل التسهيلات التي منحت له في المغرب، حيث قدرت هذه الاستثمارات بحوالي 18 مليار دولار منها 09 مليار دولار في قطاع السياحة، من خلال إنشاء فنادق و مراكز سياحية في كل من الدار البيضاء و مراكش و الرباط و طنجة[3].

---

[1] يوسف تبري ، الاستثمار السياحي في الجزائر – الأهمية و المعوقات ، المؤتمر العلمي الدولي " رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012،ص10.

[2] منصوري الزين، نفس المرجع السابق ، ص 142.

[3] نفس المرجع السابق، ص12.

ثانيا: الفساد الإداري و غياب الشفافية

كثرة العراقيل و تعقد الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية في جانب الاستثمار السياحي، هذه المظاهر السلبية تؤدي إلى بروز ظاهرة الفساد الإداري ، حيث يلجأ المستثمرون إلى الطرق الغير القانونية كالرشوة و الوساطة و المحسوبية لتسهيل الإجراءات و الحصول على الخدمة ، فيكون الفساد صغيرا من حيث الحجم عندما تكون فيه الرشوة صغيرة، و هذا ما هو منتشر لدى صغار الموظفين و المسؤولين الحكوميين على المستوى المحلي، و يكون الفساد كبيرا عندما يقوم مسؤولين سياسيون كبار باستعمال الأموال العامة لصالحهم و اختلاسها و الحصول على رشاوي كبيرة عند إبرام الصفقات والعقود[1]

إن ظاهرة الفساد الإداري تؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار نظرا للصعوبات و العراقيل التي يتعرضون إليها من جراء هذه التصرفات، ضف إلى ذلك فإن انتشار الفساد يقضي على التنافسية و المعاملة العادلة، و يؤدي إلى انتشار الجرائم الاقتصادية، كما يعمل كذلك على عدم توفر الشفافية في المعاملات التي لها علاقة بالاستثمار، إذ تعد الشفافية عنصرا مهما بالنسبة للمستثمرين.

ثالثا: تدهور الاستقرار السياسي

يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما و ذا أثر فعلي على توافد الاستثمارات السياحية، و خلال فترة التسعينيات عاشت الجزائر أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية، مما أدى إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفع و ذلك من قبل مراكز التقييم

[1] بولعيد بعلوج ، معوقات الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي الثاني حول " البحث في سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول المتقدمة – حالة البلدان العربية و الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 ، ص 71.

الدولية[1]، هذه الوضعية التي مرت بها الجزائر جعلت المستثمرون الأجانب يتجنبون الاستثمار فيها و زيارتها.

رابعا: غياب التكتلات السياحية الدولية و العربية

عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول المتقدمة لجلب الاستثمارات السياحية الأجنبية، و هذا نظرا لما في هذا الانضمام من شروط وإجراءات التي هي في صالح الشركات الأجنبية والتي لم تصادق عليها الجزائر، إذ أن أكبر الدول استقطابا للاستثمارات السياحية هي الدول المنظمة للمنظمة العالمية للتجارة[2] ، لأن الاستثمار في المشاريع الخدمية و خصوصا السياحية منها غالبا ما ينظر إليها على أنها نشاط محفوف بالمخاطر، لذلك فعل الرغم من توفر المقومات الطبيعية فإنه من الصعب بمكان الحصول على التمويل اللازم للمشاريع السياحية، نظرا لغياب الانخراط في المنظمات، حتى و إن نجحت في التعامل مع مشاكل تحديد وتخطيط تلك المشاريع[3].

و رغم صور التعاون العربي في قطاع السياحة من خلال إبرام الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية، تحولت فيما بعد إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية، حيث تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة عام 1997 في إطار جامعة الدول العربية بغية تعزيز السياحة العربية ، و مع كل هذا تبقى نسبة مساهمة

---

[1] **مراكز التقييم الدولية** : تقوم وكالات التصنيف الائتماني بشكل عام بتقييم المخاطر المتعلقة بإصدارات الدين سواء للشركات أو الحكومات، و تعد قدرة المصدر على الوفاء بتسديد فوائد الدين و الأقساط المترتبة عليه أهم مؤشر للجدارة الائتمانية التي تبني عليها التصنيفات من قبل هذه الوكالات ، و يوجد العديد من وكالات التصنيف الإتماني في العالم، إلا أن هناك ثلاث شركات بالتحديد يطبق عليها الشركات الثلاث الكبرى وهي " ستا ندر أندبورز و موديز و فنيش " و كلها شركات أمريكية المنشأ.

[2] بولعيد بعلوج ، نفس المرجع السابق ، ص 11.

[3] نبيل دبوز ، مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ، مع الإشارة خاصة إلى السياحة البيئية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، 2004 ، ص15.

الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير، حيث تشير إحصائيات منظمة العالمية للسياحة لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي في كل من السودان ب32.9 % و الإمارات ب30.6 % و لبيا ب 28.7 % في حين تصل هذه النسبة إلى أدنى مستوياتها في الجزائر5.9% و البحرين 6.4% والسعودية 6.5%[1] .

حيث أن نسبة مساهمة الاستثمار السياحي من إجمالي الاستثمار في الجزائر بلغت 5.9% وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة مع بعض الدول العربية المجاورة كتونس مثلا حيث بلغ فيها نسبة مساهمة الاستثمار السياحي16.9 % و المغرب 13% و مصر 16.3 %، هذا يدل على أن الاستثمار السياحي في الجزائر لا يزال عاجزا عن استقطاب المستثمرين الجانب في هذا المجال ، نظرا لمختلف العقبات التي لا يزال يعاني منها مناخ الاستثمار في الجزائر بصفة عامة و الاستثمار السياحي بصفة خاصة.

الفرع الثالث: العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي

إضافة إلى المشاكل و العوائق الإدارية و القانونية التي سبق ذكرها و التي تجعل من الاستثمار السياحي أمرا صعبا للغاية، توجد هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها تقف عائقا آخر أمام هذا النوع من الاستثمارات، حيث نجد صعوبات حصول المشاريع السياحية على التمويل، و معوقات مرتبطة بالمنظومة الجبائية و غياب الحوافز المشجعة لجلب هذا النوع من الاستثمار،بالإضافة إلى نقص المنافسة، و هذا ما سوف نتطرق إليه في هذه النقطة.

[1] التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر ، ص 220.

أولا: إشكالية تمويل الاستثمار السياحي

صعوبة الحصول على تمويل الاستثمارات السياحية راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية و البنكية المتخصصة في تمويل الاستثمار السياحي، و هذا العامل هو السبب الرئيسي في نظر المستثمرين ، مما أدى إلى نقص الاستثمارات السياحية، ضف إلى ذلك فالمستثمر ينظر إلى النظام البنكي الجزائري على أنه غير ذو فعالية و غير قادر على متطلبات الاستثمار، و على هذا الأساس فإن النظام البنكي الجزائري أصبح يشكل أحد العقبات الهامة أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، بحيث أنه لا يستجيب لشروط و متطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، فهو يفتقر إلى الخبرة المهنية لدى المشرفين على البنوك، بالإضافة إلى الاعتماد على الطرق الكلاسيكية و التقليدية في تسيير البنوك، مع هيمنة القطاع العمومي على النظام البنكي، حيث تسيطر البنوك العمومية على السوق بنسبة تتجاوز 92 % في مقابل البنوك الخاصة لاتتعدى8 [1]%.

ونجد كذلك البنوك الجزائرية غير قادرة على تمويل الاستثمارات السياحية، إذ أن إنشاء مثل هذه الاستثمارات تتطلب تمويل كبير، نظرا لما ستوفره هذه الاستثمارات السياحية من مرافق متعددة(صحية، رياضية، ترفيهية، الاستجمام) حيث تتلائم مع رغبات السياح، و حاليا فإن القدرات التمويلية الوطنية متوفرة و تسمح بتمويل جل الاستثمارات السياحية، و على الرغم من ذلك يصعب الوصول إلى هذه الموارد ثم كيفية استخدامها، ضف إلى ذلك القروض المقدمة في إطار الاستثمارات السياحية غير مشجعة نظرا لكون معدلات الفائدة عليها مماثلة و ليست منافسة لباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية[2].

بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في المجال السياحي يتميز بنوع من الخصوصية منها[3]:

[1] تبري يوسف ،نفس المرجع السابق ذكره، ص 08.

[2] مجيطنة مسعود نفس المرجع السابق ذكره، ص 08.

[3] عبد الحق بن تفات و حكيم بن جروة ، مستقبل السياحة الجزائرية و سبل ترقيتها، مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، ص10.

- مدة تنفيذ المشاريع السياحية طويلة نوعا ما حيث تصل إلى 05 سنوات؛
- تتعدد مجالات الاستثمار السياحي و تتنوع، حيث تشمل الاستثمار في بناء و تشغيل و تطوير الفنادق و المطاعم و مراكز الاستشفاء، و مراكز الرياضة و الترويج و القرى السياحية و البواخر السياحية و سياحة المحميات، بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة و شركات السياحة ووكالات السفر و وسائل النقل السياحي[1]؛
- المشاريع السياحية تتطلب استثمارات ضخمة و ذات أسعار فائدة مرتفعة ، و هذا ما يعد أحد المشاكل التي تحول دون وصول الاستثمارات إلى مناطق التوسع السياحي التي شهدت و مازالت تشهد تداولا عليها من قبل الأجانب، دون أن يفضي ذلك إلى استثمارات حقيقية[2]؛
- طول الآجال الخاصة بالوصول إلى مردودية المشروع ، و هذه الفترة تمتد إلى 03 سنوات انطلاقا من بداية سير المشروع، و بالتالي فالمشروع السياحي لا يدخل مرحلة المردودية إلا بعد مرور حوالي 08 سنوات، حيث يكون رأس المال المستثمر مقيد و جامد في شكل بنايات و تجهيزات، هذا ما يجعل القروض البنكية المقدمة لتمويل الاستثمارات التي تحقق أرباح لتغطية القروض على المدى الطويل، و هذا ما شكل عائقا أمام الحصول على القروض البنكية لتمويل المشاريع السياحية.

و من هذا المنطلق نجد عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر بسبب مشاكل و غياب التمويل وصلت حوالي125 مشروع سنة 2005، و مع نهاية سنة2008 وصلت عدد المشاريع السياحية المتعثرة بسبب غياب التمويل إلى 217 مشروعا،

[1] التعاون العربي في قطاع السياحة، ص220.

[2] صديقي سعاد ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة، 2006/2005 ،ص 129.

حيث توفر هذه المشاريع طاقة استيعابية قدرت ب 19.231 سرير، وفي بعض الأحيان تم التخلي عن العديد من هذه المشاريع، و أحيانا أخرى يتم تغيير وجهة مشاريع أخرى[1].

ثانيا ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية

تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات و الصناعات، وهذا هو الإشكال المطروح في قانون الاستثمار الجزائري، حيث نجده يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية دون تحديد قطاعات بعينها، و بالتالي فهي تفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما أثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية بها[2].

ثالثا: ضعف الثقافة السياحية و تراكم المشاكل البيئية.

إذا كان المجتمع تغيب عليه الثقافة السياحية، فهذا يؤثر سلبا على القطاع السياحي في حد ذاته، و البيئة هي الأخرى تلعب دورا مهما جدا في تحسين الصورة السياحية للبلاد، و لهذا تسعى حاليا الجزائر إلى حصر مشاكلها البيئية و التقليل منها، خاصة في المناطق السياحية.

1- غياب الثقافة السياحية

تتطلب السياحة التعامل مع السياح بالصدق و الأدب و الترحاب لإعطاء الانطباع الحسن عن النفس أولا و عن البلد بشكل عام ثانيا، بالإضافة إلى تكوين فرص الاستفادة من التعارف الثقافي ما بين الشعوب و الاقتباس من ثقافة السياح و حتى مظاهرهم و سلوكا تهم

[1] قرومي حميد و حميدي عبد الرزاق، السياحة في الجزائر : الواقع و آفاق التطوير ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، ص 14.

[2] تبري يوسف ، مرجع سبق ذكره، ص11.

، مع التعامل بنوع من الحذر و بخطط حكيمة لحماية البلدان و الشعوب من المظاهر المسيئة ثقافيا و عقائديا، و حتى يتوفر كل هذا كان لابد من توفر نوع من الثقافة السياحية لدى المجتمع المحلي المستقبل للسياح، بغية التعامل وفق المنهاج المذكور، فهل للمجتمع الجزائري ثقافة سياحية؟ هذا ما سوف نعرفه.

أ- الثقافة السياحية و المؤسسات القائمة عليها

تعرف الثقافة السياحية على أنها" القيم و الاتجاهات و العادات و أشكال السلوك المشتركة بين أعضاء المجتمع و التي تنتقل من جيل لآخر " ، كما تعرف على أنها " الإبداع الروحاني و الفني الذي يبتدعه الإنسان لكي يحقق أهدافه التي ترمي إلى الكمال و إبراز كيان العالم الذي يعيش فيه"[1].

كما أن الثقافة السياحية هي " امتلاك الفرد لقدر من المعارف والمعلومات والمفاهيم والمهارات والاتجاهات والقيم، التي تشكل في مجملها خلفية مناسبة لكي يسلك سلوكا سياحيا رشيدا نحو كل المشتملات والمظاهر السياحية، وكذلك العمليات اللازمة للتخطيط والتنظيم والتعامل مع المؤسسات والأماكن السياحية والسياح".[2]

و منه فالثقافة السياحية هي جزء من الثقافة التي هي من صنع الإنسان، و التي تعبر عن مجموعة خبراته، كما تساهم الثقافة السياحية في زيادة طلب الفرد على السياحة، فالعلاقة بين المستوى الثقافي للفرد و السياحة علاقة طردية.

و تتنوع و تختلف أطراف نشر الثقافة السياحية حيث تلعب الأسرة دورا كبيرا في نشرها باعتبارها هي النواة الأولى لتشكيل الناشئين، و غرس القيم الايجابية عن السياحة لدى

[1] عبد القادر عوينان ، نفس المرجع السابق، ص 229.

[2] عبد القادرهدير ، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2005، ص48.

الأطفال و الشباب و كيفية التعامل مع السياح و حسن استقبالهم، و عدم التأثر و الاندماج في ثقافتهم، و تقوم المؤسسات التربوية و الجامعية كذلك بتزويد المتمدرسين و الطلبة بالمعلومات و المهارات السياحية من خلال إدراجها في المناهج التربوية، كما تقوم وسائل الإعلام و الاتصال بدور مهم في نشر الثقافة السياحية من خلال تعريف السياح بالمواقع السياحية، كما تقوم بعرض البرامج الثقافية عن المواقع السياحية و إبراز المغريات السياحية من تسهيلات سياحية ووسائل النقل و الراحة.

ب- أسباب تراجع الثقافة السياحية في الجزائر

أثبتت الدراسة التي قامت بها مجلة " تيوتورز" "TEOTORS" في الفترة الممتدة بين 1985 إلى 2005 أن السياحة تقوم على ركيزتين هما، الصناعة السياحية و التجارب ، و المناطق و الثقافة، و أكد رئيس الملتقى حول تنمية السياحة كمورد متجدد و عون لمحاربة الفقر و التخلف المنعقد بمدينة تمنراست بأن سبب عدم تنمية الاقتصاد السياحي في الجزائر لا يعود إلى العشرية السوداء أو إلى ضعف الهياكل القاعدية فقط ، و إنما يمتد إلى مشكلة الذهنيات و الثقافة[1].

و بالنظر إلى معتقدات المجتمع الجزائري و قيمه نجد أنه ينظر إلى بعض المهن على أنها أقل قيمة، كتلك التي تعتمد على المجاملات التي هي أساس الخدمات السياحية، و خاصة ما يتعلق منها بخدمات الضيافة (الاستقبال و الضيافة) أو تلك المرتبطة بالصناعات التقليدية و الحرفية، و نقص الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري يجعله أيضا لا يفرق بين السائح و الضيف، فمنهم من ينظر إلى السائح على أساس أنه ضيف مما يستدعي التكفل بيه من حيث مصاريف تحركاته و تنقلاته و استهلاكه، فعوض أن تستفيد

[1] نجوى حبة و وديعة حبة ، الثقافة السياحية كأداة للنهوض بالاقتصاد السياحي الجزائري، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستديمة" ، مرجع سبق ذكره، ص15.

السياحة الجزائرية من مداخيل بالعملة الصعبة من السياح الأجانب، فتكون مداخيلها من الاستهلاكيات المحلية و بالعملة الوطنية[1].

هناك مجموعة من الأسباب تسببت في إنتاج ثقافة وطنية سلبية بالنسبة لممارسة الأنشطة السياحية في الجزائر و من أهمها ما يلي[2]:

- غياب دراسة واضحة عن الأجهزة المسؤولة عن النوعية السياحية في كل منطقة من قبل وزارة السياحة باعتبارها صاحبة الاختصاص في القطاع السياحي، سواء كان ذلك على مستوى الجماعات المحلية أو الهيئات الجهوية؛
- عدم التركيز على وضع خطة عمل مشتركة بين الأجهزة الخاصة بنشر الثقافة السياحية و الأجهزة الأخرى المعنية لها من وسائل الإعلام المختلفة ، سواء المسموعة أو المرئية أو المكتوبة؛
- غياب التنسيق بين القطاعات الإنتاجية و الخدمية و التي تتداخل أعمالها مع النشاط السياحي؛
- ضعف غرس الإحساس و الإدراك السياحي لدى الأفراد منذ نشأتهم في مختلف الأطوار التعليمية المختلفة؛
- غياب برامج لتنظيم الرحلات بهدف زيارة المعالم السياحية داخل الوطن؛
- قلة المدارس و المعاهد و الجامعات التي تهتم بتعليم أصول صناعة السياحة وفقا لبرامج تتماشى مع التطورات الحديثة لصناعة السياحة في العالم؛
- صعوبة التعامل مع السياح الأجانب من قبل المحليين نظرا لاختلاف اللغات بينهم؛

[1] نجوى حبة و وديعة حبة ، ، نفس المرجع السابق، ص16.

[2] سعدان شبايكي و مليكة حفيظ ، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟ ، الملتقى الدولي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009.ص10.

- غياب دور المجتمع المدني كالجمعيات و المنظمات السياحية في لعب دورها في نشر الثقافة السياحية لدى الفرد الجزائري و تعريفه بالمناطق و المواقع السياحية في بلاده؛
- تراجع كبير في الصناعات التقليدية من حيث تنوعها و كميتها و درجة إتقانها، إذ أصبحت تباع في السوق السياحية الجزائرية الأواني الفخارية التونسية و الحلي المصرية و التركية و الألبسة التقليدية المغربية و السورية.

وبما أن للسياحة دور هام في تطوير و تنمية الاقتصاد الوطني و جب أن تكون محل اهتمام من قبل جميع الأطراف في الدولة، سواء الحكومة أو الجمعيات و المجتمع المدني، فدور تفعيل الثقافة السياحية مهمة الجميع على كل المستويات.

2- مظاهر تلوث البيئة السياحية في الجزائر

خلال السنوات التي تلت الاستقلال اختارت الجزائر نموذجا ملائما لحالتها، بلد سائر في طريق النمو و يستطيع أن يفتح طريقا مختصرا سريعا للتنمية، و لقد ترتبت عن مراحل هذه التنمية آثار سلبية على البيئة، و بالتالي الإسراع في تنفيذ خيار التنمية المبني على تكثيف استغلال الموارد الطبيعية، خاصة في ميادين المحروقات و الصيد البحري و الفلاحة و الغابات، و الدور المركزي للقطاع العمومي المفتقر لنظام ترشيد اقتصادي و إيكولوجي، قد سمح فعليا بإحراز نتائج حسنة في نوعية حياة المواطنين الجزائريين، لكن ذلك كان على حساب البيئة التي كلفها اختلال في توازنها.

حيث بدأ التلوث التكنولوجي يظهر للعيان، و قد كان تقرير البنك العالمي حول الجزائر الصادر في أوت 1989 حول السياق الاقتصادي و الاجتماعي، قد حمل أولى عناصر التفاعل بين السكان و البيئة، مشيرا بذلك إلى بداية التلوث البيئي في الجزائر[1].

[1] – Garbi ait belgacem, populationet environnement, CENEAP, Alger , 1992 , p12.

أ- التلوث الحضري

يمكن إجمال التلوث الحضري من خلال:

- التلوث الجوي: يرجع السبب الرئيسي لتلوث الجو في مناطق إلى حركة مرور السيارات و حرق النفيات الصلبة، و أهم الملوثات المسببة للتلوث الجوي نجد أكسيدات الأزوت(NOX) ، و أكسيد الكربون(CO) ، و المكونات العضوية المتطايرة الميثانية (COV.NM)و المواد الجزئية(NI) و الرصاص(PB) و الديوكسيد الكبريت (SO2) ، مع العلم أن معظم هذه الملوثات تنتشر في ولايات شمال البلاد، مع تركز هذا النوع من التلوث في ولايات الوسط منها الجزائر العاصمة و الولايات المجاورة لها (البليدة، تيبازة ، بومرداس، البويرة، المدية)حيث تستحوذ هذه المناطق على 40%من الحظيرة الوطنية للسيارات[1].

حيث أن أكسيد الكربون يساهم بنسبة كبيرة في تلويث الجو، ثم يليه المكونات العضوية المتطايرة الميثانية ثم أكسيد الأزوت، و جل هذه الملوثات ناتجة عن السيارات بمختلف أنواعها.و يعتبر كذلك إحراق النفايات في الهواء الطليق من أسباب الكبرى لتلوث الجو، فهذه العمليات الاحراقية تساهم بقدر كبير في تدهور نوعية الهواء، مع العلم أن هذه النفايات هي مزيج بين النفايات المنزلية و الصناعية و الاستشفائية[2].

ب – التلوث الصناعي

تعتبر الصناعة مسؤولة بقدر كبير عن التلوث الحاصل على مستوى الوطني، حيث تسببه الصناعات البتروكيميائية و تحويل المعادن و الصناعات الحديدية ، ومن بين

[1] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 133.

[2] عبد القادر عوينان ، تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق،ص99.

المشاكل التي تعاني منها البيئة نتيجة هذا النشاط تلوث المياه بسبب تفريغ السوائل الصناعية في مصادر المياه (الأنهار و الأدوية)، و تلوث الجو الناجم عن ملفوظات مادة ديوكسيد الكبريت(SO_2) و أنواع الغبارو أكسيدات الأزوت(NOX) ، و قد أثبتت الدراسة التي قامت به الحكومة بمعية البنك العالمي، من تقييم للنفايات الخطرة، و كذلك بالتعاون مع برنامج المساعدة التقنية لحماية البيئة المتوسطية، أن التلوث الذي احدثته مصانع القطاع العمومي الموجودة على طول الشريط الساحلي، و لا سيما الواقعة منها حول المراكز الحضرية، مثل عنابة ، سكيكدة يمثل خطرا حقيقيا يجب الالتفات إليه، و خاصة عندما يتعلق الأمر بالصحة العمومية[1].

تنتج المؤسسات الصناعية سنويا أكثر من 220 مليون متر مكعب من المياه المستعملة وهي محملة ب 8000 طن من المواد الأزوتية، كما أن القدرة على تنقية الشوائب الصناعية الجزائرية يمثل حوالي 20 مليون متر مكعب في السنة أي 10 % من حجم المياه المستعملة كليا[2]، و مع ذلك معظم النفايات الصناعية يتم التخلص منها في غالب الأحيان في أماكن خلوية décharges sauvages Des، و كمحاولة لاحتواء التلوث الصناعي قامت الدولة بوضع مشروع مراقبة التلوث الصناعي سنة 1994 و يخص أساسا الناحية الشمالية و الجنوبية للبلاد، يهدف هذا المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق نجاعة للإطار المؤسساتي و القانوني؛
- تشكيل نظام متابعة لتحقيق المشروع؛
- إعادة دفع الاستثمارات للتقليل من الغبار و النفايات و الانبعاثات الغازية؛
- تشجيع الدراسات القطاعية و المراجعات البيئية.

[1] المرجع السابق،،ص 100.

[2] – Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005. p208

هذا ويسعى المخطط الوطني لتسيير النفايات الخاصة إلى تسيير العقلاني للنفايات الخاصة و المستمد من الإستراتيجية الوطنية للبيئة و المخطط الوطني للأفعال البيئية و التنمية المستدامة و جاء هذا المخطط بالمبادئ التالية:

- التخفيض من النفايات عند عملية الإنتاج؛
- تنظيم عملية الفرز و نقل و معالجة النفايات؛
- الانتفاع بالنفايات و تدويرها؛
- المعالجة الايكولوجية العقلانية للنفايات؛
- الإعلام التحسسي للمواطن بمخاطر النفايات و أثرها على الصحة و البيئة.

يتضح من خلال تشخيص المشاكل التي تعاني منها البيئة في الجزائر أنها تشكل عاملا من عوامل تراجع السياحة في البلاد، فإقامة تنمية سياحية مستدامة أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة ، لأنها تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط السياحي[1]، فالتنمية السياحية المستدامة تعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر بالمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح من خلال استغلال الموارد و الانسجام و التطور التكنولوجي.

و حاليا هناك اتجاهات حديثة تعمل على التوافق بين البيئة و السياحة من خلال منح الأنشطة السياحية الموافقة مع البيئة عدة شهادات هي[2]:

- شهادة السياحة الخضراء؛
- شواطئ الراية الزرقاء؛
- الفنادق الخضراء؛

[1] أحمد الجلاد، السياحة بين النظرية و التطبيق، عالم الكتاب، القاهرة، 1997، ص51.

[2] يسرى دعبس، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، مصر ، 2004، ص24.

- فكرة الفندق البيئي؛
- شهادة الايزو 140000*** لضمان الجودة البيئية.

ت- الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر

يمكن إجمال أسباب الخسائر السياحية الناتجة عن تدهور الوضع البيئي في الجزائر و هي:

- سوء تسيير النفايات و قلة المنافذ للشواطئ؛
- تلوث مياه الشواطئ كان سببا في تراجع الاستثمارات في السياحة الشاطئية؛
- التلوث السياحي كان سببا في تراجع عدد السياح في المؤسسات الفندقية[1].

3- الآثار الناجمة عن التلوث البيئي في الجزائر

تعددت الآثار السلبية الناجمة عن مختلف مظاهر التلوث البيئي في الجزائر و ذلك باختلاف العوامل المؤدية إلى هذا التلوث، و تعد الآثار السلبية الناجمة عن التلوث الصناعي و النفايات و الآثار الاجتماعية من أهم الآثار التي تتركها هذه الأنواع من التلوث.

أ- الآثار الناجمة عن النفايات

حظيت عملية تسيير النفايات الصلبة الحضرية باهتمام قليل، حيث أن المواقع المخصصة لرمي النفايات و المساحات المرصودة لتوسيعها ما تزال قليلة، و هذا ما أدى إلى انتشار أماكن غير مراقبة لرمي النفايات[2]، و قد أدى الرمي العشوائي للنفايات إلى تشكيل مظاهر غير لائقة بالبيئة، و بالتالي تشويه البيئة السياحية، و هذا نظرا لنقص الوعي

*** شهادة الايزو 14000: و هي مجموعة من المعايير الدولية تهدف إلى تحسين الأداء البيئي للمنشآت، و هو يتضمن معيار جديد لنظم الإدارة البيئية المسماة الايزو 14001، مع العلم أن نظم إدارة البيئية تشير إلى نظام يتناول البيئة في جميع مظاهر العمل و جوانبه. مأخوذ من المرجع : رعد حسن الصرن، نظم الإدارة البيئية و الايزو 14000، الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا ، 2001، ص207.

[1] رشيد سالمي ، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006،ص221 .

[2] تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، 2000، مرجع سبق ذكره، ص154.

الحضاري فيما يخص تسيير النفايات الحضرية الصلبة لدى الجماعات المحلية و التسيير العشوائي لها، بالإضافة إلى إحداث أماكن لرمي النفايات خارجة عن القانون و لا تخضع لأي مراقبة و لا تحترم الشروط البيئية، حيث أصبحت أماكن تفريغ النفايات المرخص لها تتلقى النفايات المنتجة في المنطقة دون أي اعتبار لطبيعتها أو منشئها أو درجة خطورتها، بالإضافة إلى ذلك ترمى هذه النفايات دون أي احتياط تقني أو صحي، إلا أنه توجد بعض الأماكن القليلة لرمي النفايات اتخذت تدابير تحفظية، منها مكان لرمي النفايات بوادي السمار بالجزائر العاصمة، و تفتقر معظم الولايات الأخرى إلى مشاريع في مجال تسيير النفايات الحضرية الصلبة[1]، بالإضافة إلى ذلك هناك غياب لجمع النفايات القابلة للتحويل و القيام برسكلتها مثل (الورق، الزجاج و البلاستيك) و غيرها من المواد الأولية التي من شأنها أن تحدث تأثيرات ايجابية في مختلف الميادين الاقتصادية و الاجتماعية[2].

و تعد النفايات الاستشفائية من أخطر النفايات التي تهدد الصحة العمومية في الجزائر نظرا لما تحتويه من بقايا و مواد غالبا ما يتم التخلص منها بطرق غير سليمة، إذ قدرت النفايات الاستشفائية ب 30% ، أما النفايات الناجمة عن الأنشطة الإدارية و الفندقية قدرت ب 70%[3] .

تواجه البيئة السياحية في الجزائر كذلك خطر النفايات الكيماوية و بقدر زيادة مخاطر هذه النفايات بقدر ما تؤدي إلى كوارث بيئية كبيرة، حيث أن صناعات البترول و الغاز و الأدوية و المبيدات و البلاستيك و الميكانيك موجودة في الجزائر ، و تنبؤ بمخاطر تسربها نظرا لتنقل هذه النفايات من مكان لمكان آخر برا و بحرا و ما قد ينجم عن ذلك من

[1] فاطمة الزهراء زرواط، إشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الاقتصادي و البيئي– دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع القياس الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006/2005،ص169.

[2] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2003، ص120.

[3] وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، البرنامج الوطني لتسيير النفايات ، 2002–2004، ص15.

مخاطر[1] ، وقد شهدت الجزائر حالات تلوث من خلال النفايات الكيميائية من أهمها تسرب مادة الأمونياك من منشأة الأسمدة التابعة لمنشأة أسميدال، و تسرب الغاز المميع من مصنع أرزيو بوهران، بالإضافة إلى غرق سفينة في ميناء الجزائر و هي مشحونة بحمولة من الزئبق[2].

ب- أثار التلوث الصناعي

تواجه البيئة في الجزائر خطرا أخر و هو خطر النفايات الصناعية و ما ينجم عنها من آثار سلبية على البيئة من جهة و على السياحة من جهة أخرى، و تعود أسباب التلوث الصناعي إلى انتشار العديد من المصانع المنتشرة و المركزة معظمها في السواحل و السهول الداخلية، و يعد مصنع الاسمنت بالحجار و مركب الزئبق بعزابة الذي تم غلقه سنة 2004، و مركب تكرير البترول و مركب المواد البلاستكية، و مركب تمييع الغاز بالمنطقة الصناعية لسكيكدة من بين أهم المصانع المساهمة في التلوث بنسبة عالية، نظرا لما خلفته من آثار كبيرة على البيئة، و من بين الحوادث التي خلفتها هذه المصانع نجد حادث انفجار الباخرة البترولية " سوتر كروس" سنة 1986 و التي تسرب منها كمية كبيرة من البترول داخل الميناء، و غرق السفينة " مالويس" المحملة ب 50 متر مكعب من الصودا، كما قامت وحدة التزفيت التابعة لمصنع " سوناترول سابقا برمي كميات من مادة المازوت في إحدى الأودية تسببت في إهلاك الثروة السمكية المتواجدة به[3].

كما شهدت سنتي 2004 و 2005 حوادث أخرى ناتجة عن التلوث الصناعي تسببت في تلويث الهواء، منها نشوب حريق بوحدة تمييع الغاز و التسرب الكبير للبترول من الأنبوب الخاص لمصنع سوناطراك، نجم عن هذا الحادث تلوث أرضي و هوائي كبير، هذا

[1] فاطمة الزهراء زرواط ، مرجع سبق ذكره ، ص184.

[2] عوينان ، ، مرجع سبق ذكره، ص111

[3] رشيد سالمي ، نفس المرجع السابق، ص197

بالإضافة إلى ما تطرحه المصانع من نفايات زئبقية إذ تلقي هذه المصانع أزيد من 2000 متر مكعب من المواد الكيميائية و 28 ألف طن من الوحل الخاص الذي يحتوي على مادة السم المؤثرة في الأعصاب " الزئبق"، مع العلم أن نسبة كبيرة من مادة الزئبق موجودة في لحوم الأسماك و التي إذا ما تناولها الإنسان تسبب له انهيارات عصبية[1].

ت- الآثار الاجتماعية و الصحية

تعاني الجزائر من عدة مشاكل مرتبطة بالصحة العمومية، و قد شهدت الأمراض التي تسببها جراثيم و طفيليات و فيروسات ارتفاعا ملحوظا، و أهم هذه الأمراض التيفوئيد التي تمثل من 44 إلى 47% سنويا من مجموع التصريحات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه، و تعود الأسباب الرئيسية لانتقال الأمراض عبر المياه إلى :

- تدهور الشروط الصحية و النظافة و لاسيما التلوث للتمون بمياه الشرب؛
- الضغوط الديمغرافية و العمرانية؛
- نقص و عدم توفر مخططات شبكات توزيع ماء الشرب و الصرف الصحي.

كما تعد الأمراض المتنقلة عن طريق تلوث الهواء هي الأخرى سببا لتدهور الوضع الصحي العام في الجزائر،خاصة منها التي تصيب الجهاز التنفسي ، و هذا راجع إلى تلوث الهواء برذاذات الرصاص وغبار الأكاسيد الكبريتية التي تسبب الأمراض التنفسية الحادة.

بالإضافة إلى مظاهر التلوث السابقة هناك مظاهر أخرى لتلوث البيئة السياحية منها[2]:

- تزايد حجم الضوضاء واتساع مداها نتيجة كثرة الرحلات الجوية، و تعدد الحافلات الناقلة للمسافرين؛

[1]Rqpport sur l'état et de l'environnement en Algérie, 2003,p213.

[2]محمد خميسي الزوكة ، نفس المرجع السابق، ص08

- تناقص المساحات و الفضاءات الخضراء؛
- ازدحام الشوارع الرئيسية بكل من السيارات و الحافلات؛
- الاعتداء الدائم على الطبيعة بحرق الغابات، الأمر الذي جعل الجزائر تفقد نسبة معتبرة من غاباتها خلال السنوات السابقة[1].

ولعل أهم العوامل الرئيسية المفسرة لمظاهر تدهور الوضع البيئي في الجزائر هي:

- **النمو الديمغرافي و تركيزه:**

عرفت الجزائر بعد الاستقلال ارتفاع في مستويات النمو الديمغرافي بشكل واضح ، إذ بلغ 3.4 % حيث انتقل عدد سكان الجزائر من 10.2 مليون ، و بتالي تضاعف العدد بأكثر من 03 مرات خلال 50 سنة ، و شهد التوزيع السكاني في الجزائر توزيعا غير منتظما، حيث تعرف بعض المناطق في البلاد ارتفاع الكثافة السكانية بها في حين تقل في مناطق أخرى ، هذا ما أدى إلى تفاقم المشاكل البيئية في المناطق التي ترتكز فيها الكثافة السكانية بنسبة كبيرة.

و مهما كان نوع المشاكل و الآثار البيئية الناتجة عنها و التي تعاني الجزائر منها فإنها تؤثر على الجانب السياحي، باعتبار أن السياحة جزء من البيئة، و أن الأوضاع البيئية السائدة توثر في سلوك السياح.

ث- تدهور الوضع الأمني و تراجع السياحة الجزائرية

يعتبر قطاع السياحة من أحد أهم القطاعات حساسية بالأوضاع الأمنية و السياسية السائدة في بلد معين، إذ يعد الوضع الأمني السائد الركيزة الأساسية التي تبنى عليها السياحة، فقد تراجع السياح في العديد من الدول نظرا لغياب أو تدهور الوضع الأمني و

[1] قرين بوزيد و حميدي عبد الرزاق، فرص و تحديات السياحة في الجزائر – حالة ولاية البويرة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010.ص14.

السياسي فيها، و بعض الدول العربية خير مثال على ذلك، حيث بعدما كانت تشكل وجهة سياحية للعديد من سياح العالم ، بسبب تدهور أوضاعها الأمنية أصبحت معزولة بدرجة كبيرة كتونس و مصر و سوريا و ليبيا، و قد يرى السائح أنه مهدد في أمنه بمجرد شعوره بعدم الاستقرار، فكيف ينظر السائح إلى الأمن السياحي في الجزائر؟.

1- ضعف السياحة الجزائرية لغياب الأمن السياحي

العامل الأمني مهم جدا في تنشيط الحركة السياحية لأي دولة، فالسائح يبحث دائما عن المكان الذي يضمن راحته و سلامته، و بتالي فالقطاع السياحي من القطاعات الحساسة جدا للظروف السائدة في البلد الذي يريد زيارته.

- **أهمية الأمن السياحي في تنشيط الحركة السياحية**

تعتبر سلامة السياح من الأسس التي ترتكز عليها أي صناعة ناجحة، و لهذا وجب أن تكون سلامة السائح أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط و القوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها، حيث أن المشاكل المتعلقة بسلامة و أمن السياح سواء كانت حقيقية أو متوقعة تؤثر تأثيرا سلبيا على سمعة و صورة البلد المستقبل لسياح[1]، و لهذا تعمل الدول حاليا على توفير الظروف الأمنية الملائمة خلال مدة إقامة السياح، مما يسهل فترة سياحتهم و يجعلها مريحة و آمنة، بما يوفر لهم المتطلبات الضرورية الكافية، و الترفيهية قصد إشباعهم من رحلتهم السياحية[2].

و عليه يمكن تعريف الأمن على أنه " الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية و دعم أنشطتها الرئيسية ، السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و دفع أي تهديد أو

[1] دبوز نبيل ، نفس المرجع السابق،ص15.

[2] الجمعات الغامدي محمد بن إبراهيم، اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي – دراسة ميدانية على منطقة الباحة ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الإنسانية ، الرياض ، السعودية، 2005،ص34.

تعويق أو إضرار بتلك الأنشطة"[1] ، أما الأمن السياحي فهو عبارة عن حماية صناعة السياحة بكل أنواعها و المنتج السياحي المقدم للسائح و السائح نفسه، و بالتالي توفير الأمن و الطمأنينة للسائح منذ وصوله إلى البلد لحين مغادرته، إذ هناك علاقة وطيدة بين السياحة و الأمن، فلا يمكن تصور سياحة بدون أمن.

و بخصوص الوضع الأمني في الجزائر و علاقته بالسياحة، فيمكن القول أن الجزائر مرت بأزمة سياسية و أمنية صعبة لعدة سنوات خلال فترة التسعينات، حيث ساهم هذا الوضع المتردي في تأخر ملحوظ على القطاع السياحي مقارنة ببلدان أخرى كمصر ، تونس و المغرب، بالإضافة أنه كرس ثقافة الرفض عند شرائح اجتماعية واسعة لأنواع محددة من الأنشطة السياحية في الجزائر، و هنا نشير إلى أن الوضع الأمني لا يقتصر فقط على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة، بل تضم كذلك الانحرافات المختلفة كالاعتداءات الجسدية و السرقة وغيرهما، حيث أصبحت هذه الانحرافات تشكل خطرا كبيرا على المجتمع، و بالتالي تهدد القطاع السياحي، و قد يتراجع السياح الوافدين للبلد إذا انعدم الأمن لممتلكاتهم و أنفسهم[2]، مما لاشك فيه أن تناقص توافد السياح اتجاه الجزائر خلال فترة التسعينات راجع أساسا إلى تدهور الأوضاع الأمنية، إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي[3].

و حاليا تشهد السياحة الصحراوية في الجزائر خلال سنة 2012 تراجعا كبيرا بسبب الإجراءات المشددة التي اتخذتها السلطات الجزائرية ، نظرا لتدهور الوضع الأمني في الحدود الجزائرية مع مالي نظرا للأزمة الأمنية التي تعرفها مالي ، مما يهدد الوضع السياحي

[1] عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) ، نفس المرجع السابق، ص242.
[2] مجينطة مسعود ، نفس المرجع السابق،ص09.
[3] عوينان عبد القادر ، المرجع السابق، ص242.

في الصحراء الجزائرية، و ما سوف يلحقها من آثار سلبية نتيجة هذه الأزمة، مع العلم أن السياحة الصحراوية تعرف إقبال السياح الأجانب و خاصة من أوروبا لقضاء عطلتهم[1].

و ما شهدته منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا من أحدث مأساوية و دموية خلال الفترة الأخيرة مثل تونس و مصر و ليبيا ، و ما يحدث حاليا في سوريا أمر بالغ الخطورة فيما يخص السياحة العربية، بالإضافة إلى أن هذا الوضع رسخ في أذهان السياح الأجانب و خاصة الغربيين منهم فكرة الإرهاب، وهي فكرة ينظر إليها الكثير على أنها لصيقة بالدول العربية و الإسلامية، و ما ينجر عن هذا من أثار سلبية على السياحة العربية بصفة عامة و السياحة الجزائرية بصفة خاصة[2] .

[1] عوينات عبد القادر ، المرجع السابق، ص243.

[2] عراب عبد العزيز، إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08، سنة 2012، ص148.

الفصل الثاني

إستراتيجية التنمية السياحية على الاقتصاد الوطني

الفصل الثاني : إستراتيجية التنمية السياحية على الاقتصاد الوطني

يحضا القطاع السياحي اليوم باهتمام كبير من قبل العديد من الدول المتقدمة و النامية، نظرا لانعكاساته الايجابية و المختلفة على مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، و التي كان لها أثر كبير وواضح في حياة المجتمعات في عصرنا الحالي.

و تعتبر الجزائر إحدى الدول الإفريقية التي حاولت بعد استرجاع استقلالها النهوض بالقطاع السياحي، و ذلك من خلال العديد من المحاولات، بدء من ميثاق السياحة لسنة 1966 و بعدها المخططات التنموية طيلة فترة السبعينات و الثمانيات، و تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية، و جعل الجزائر أحد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، و ذلك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة و طموحة، ليأتي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 ، ليضع معالم قطاع سياحي جذاب شعاره التميز و النوعية، يتماشى و الأهداف المراد تحقيقها.

لاسيما أن الجزائر تتوفر على طاقات سياحية لا نظير لها على مستوى البحر الأبيض المتوسط، و هي تصبو إلى الارتقاء بالسياحة و بناء قطاع سياحي جذاب للسياح، لذلك سارعت للبحث في بعث سياسة جديدة تترجم فيها إرادتها في تثمين وجهة الجزائر و تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية، التاريخية للبلاد، و جعل السياحة أولوية وطنية للدولة، و ذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في أفاق **SDAT 2030** ، فهو المرأة التي تعكس مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة، و ذلك من أجل الرقي الاجتماعي و الاقتصادي على الصعيد الوطني.

المبحث الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لأفاق 2030 و آثار التنمية السياحية على الاقتصاد الوطني

لقد سبق إصدار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، إذ صادق المجلس الشعبي الوطني يوم 2003/01/06 على مشروعي القانونين المتعلقين بالتنمية المستدامة للسياحة و المواقع السياحية ، و بهذا تكون السلطات الجزائرية قد لجأت إلى وضع جهاز تشريعي يحدد كيفيات التنمية المستدامة لقطاع السياحة، و القوانين الخاصة باستغلال الشواطئ، و كذا مناطق التوسع السياحي.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT)مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية و يعد جزءا من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SDAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة و ذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية و الاستدامة البيئية و لهذا السبب و في إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني وعليه سنتطرق إلى تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (المطلب الأول) ثم تحليل محتوى الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2030 (المطلب الثاني)وفي الأخير نتطرق إلى آثار التنمية السياحية المستدامة على الاقتصاد الوطني (المطلب الثالث)

المطلب الأول: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإستراتيجية الجديدة و الكفيلة للسياحة الجزائرية، حيث تعتزم الدولة من خلالها النهوض بالقطاع السياحي الجزائري، و جعله في مصف القطاعات السياحية الأخرى.

و يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة التزام الدولة بتنفيذ السياسات السياحية ، و ذلك من خلال وضع الشروط الرئيسية للتهيئة السياحية و العامل الأساسي لدعم النمو الاقتصادي ، و بتالي فهذا المخطط يسعى لإعادة التنظيم السياحي و التحول و الانتشار بها قصد الارتقاء إلى المرتبة الثانية في الأنشطة الاقتصادية المصدرة بعد المحروقات.

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، و الذي تقرر إعداده و تحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 ، و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة[1]، وبالتالي تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلى ما يلي[2]:

- ✓ تحديد المحطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009 ، ثم محطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في آفاق 2015، و المحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد و ذلك في آفاق2030.
- ✓ تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و تحديد شروط قابلية تجسيده[3].
- ✓ تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية (التشغيل، الميزان التجاري، الاستثمار).
- ✓ المساهمة في المبادلات و الانفتاح على الصعيد الدولي و الوطني.
- ✓ تقويم الثروة الطبيعية و الثقافية و التاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة[4].

وبالتالي يعبر هذا المخطط عن إرادة الدولة الفعلية من خلال تثمين مختلف القدرات السياحية الثقافية و التاريخية ، بغية استغلالها لصالح السياحة الجزائرية و النهوض بها و

---

[1] –www.mta.gov.dz.

[2] عوينان عبد القادر، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2030، الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، – كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012 ، ص06.

[3] السعيد بريش و حليمة شابي ، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية و التقليص من البطالة، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ص13.

[4] نفس المرجع السابق،ص 13.

جعلها قطبا سياحيا في المنطقة الاورو متوسطية ، و يعد هذا المخطط أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر، و كذلك تجسيد التوجه الساعي إلى تثمين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، و يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نتيجة عمل فكري و استشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين و المحليين العموميين و الخواص[1].

الفرع الأول: مضمون المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

تسعى من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق تجسيد ثلاث محاور كبرى لهذا المخطط وهي[2]:

- ✓ تحقيق العدالة الاجتماعية
- ✓ تحقيق فعالية الاقتصادية
- ✓ القيام بعملية الدعم الايكولوجي

سيتم تجسيد هذه المحاور في إطار التنمية المستدامة و تشمل كل مناطق الوطن من خلال العشرين سنة القادمة، كما يهدف المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى التطبيق الميداني و العملي استنادا إلى عدة برامج في شكل خطوط رئيسية[3].

حيث أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من خمسة خطوط رئيسية ، يندرج تحت كل خط توجيهي مجموعة من البرامج الجزئية عددها 20 برنامج تسعى هذه البرامج إلى تحقيق الهدف الرئيسي لكل خط توجيهي، إذ يهدف المخطط التوجيهي الأول إلى تحقيق إقليم مستدام و ذلك من خلال 05 برامج إقليمية، و يهدف المخطط التوجيهي الثاني إلى خلق حركية إعادة التوازن الإقليمي ، و ذلك من خلال ستة برامج إقليمية، أما المخطط التوجيهي الثالث يعمل على ضمان جاذبية و تنافسية الأقاليم ، و ذلك من خلال ستة برامج

[1] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025 " ، الكتاب رقم 03 : الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، جانفي 2008، ص03.

[2] عبد القادر عوينان ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مرجع سبق ، ذكره، ص03.

[3] عوينان عبد القادر، نفس المرجع السابق ، ذكره، ص10.

إقليمية، أما المخطط التوجيهي الرابع فهدفه تحقيق العدالة الإقليمية، من خلال ثلاث برامج إقليمية، و أخيرا المخطط التوجيهي الخامس الذي يسعى إلى ضمان حكم إقليمي راشد، كما تشكل هذه الخطوط الخمسة الرئيسة التوجهات الاستراتيجية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كما تستجيب للرهانات الكبرى لهذا المخطط[1].

الفرع الثاني : مكانة وموقع SDAT)(من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يحتل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مكانة هامة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، بحيث يعد من بين المخططات الأولى التي تم المصادقة عليها.

أ: مكانة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، كما يوضحه الشكل التالي:

[1]عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT نفس المرجع السابق ،ص284.

الشكل: مكانة SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

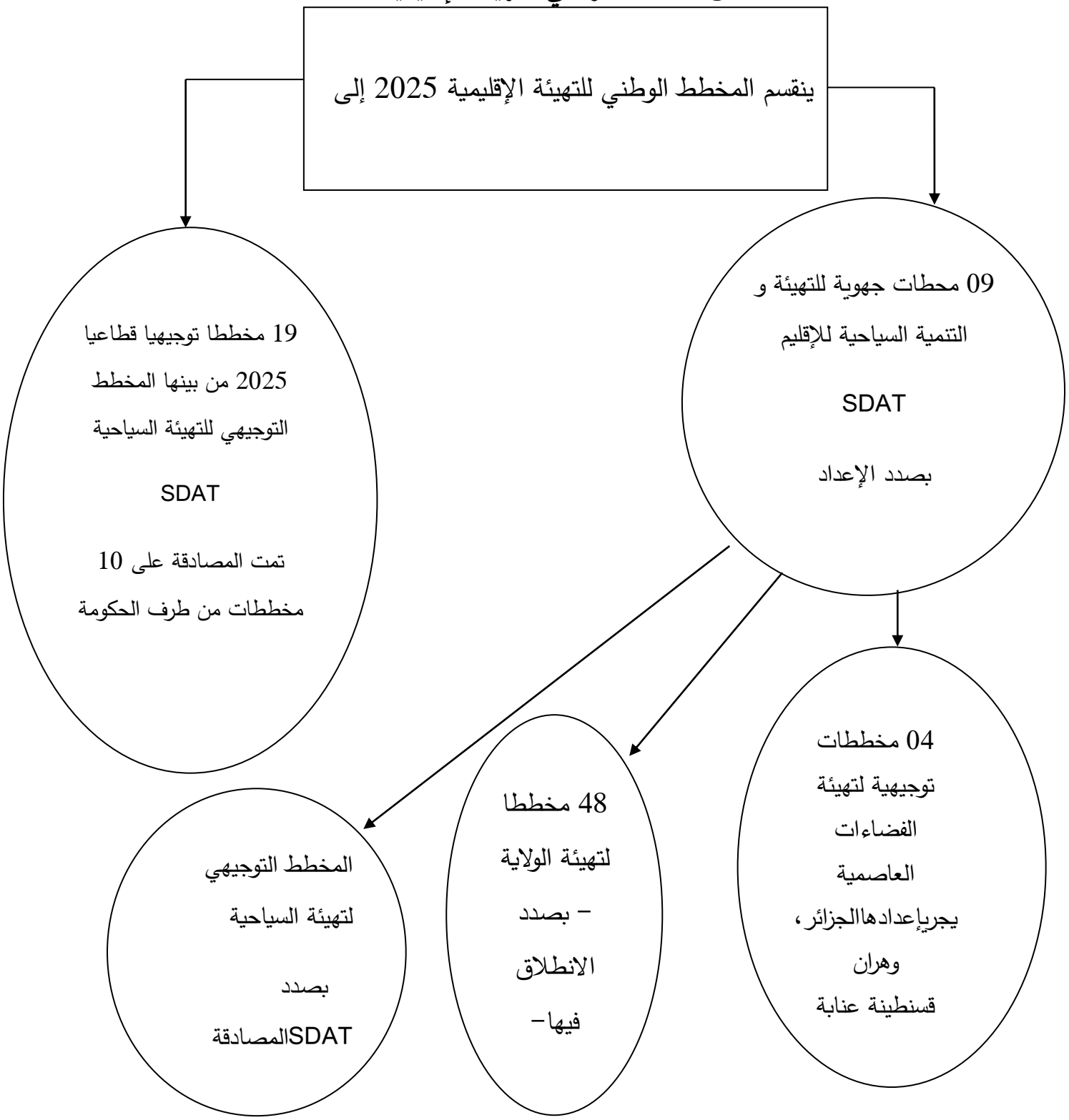

المصدر : وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT(2025)، الكتاب رقم(01 : تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، جانفي 2008، ص11.

يتضح من خلال الشكل أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا قطاعيا و ذلك لآفاق 2025 ، و قد أعلن وزير التهيئة الإقليم و البيئة بالجزائر العاصمة عن تخصيص غلاف مالي يقدر ب 21 ألف مليار دينار جزائري لتجسيد هذا المخطط في إطار التنمية المستدامة خلال الفترة 2010 إلى 2014 ، و أوضح كذلك أن هذا الغلاف المالي سيخصص لتجسيد المشاريع التنموية القطاعية[1] ، و هذا المخطط الذي يعد الأول من نوعه يرمي كذلك إلى خلق نوع من التناسق في إنجاز مختلف المشاريع القطاعية، و يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 من بين هذه المخططات (19) ، والتي تم المصادقة عليه من قبل الحكومة و دخل حيز التنفيذ ، كما يتكون المخطط الوطني للتهيئة الإقليم من 48 مخططا لتهيئة الولاية ، و هي بصدد الانطلاق فيها، كما يوجد 04 مخططات توجيهية لتهيئة الفضاءات العاصمية ، و هي مركزة في أربع ولايات ساحلية بالدرجة الأولى وهي الجزائر، وهران ، قسنطينة وعنابة ، إذ ركزت السلطات على أربع ولايات كبرى في البلاد ، و حضيت هذه الأخيرة باهتمام واسع.

ب : موقع SDAT من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية

يتضح أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا، شملت العديد من القطاعات التي تخص التنمية الوطنية، أما فيما يخص موقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في بنية المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية فهو يشكل جزءا منه موجه أساسا لتطوير السياحة الجزائرية.

[1] ياسين بودهان، الإقليم لآفاق 2030 بالجزائر ، على الموقع :
WWW.aljadidah.com/2011/04.

الفرع الثالث: أهداف و مراحل إعداد SDAT2025.

يرمي المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي سطرت من أجل ترقية السياحة الجزائرية ، و لهذا تم تصميم هذا المخطط وفق عدة مراحل منسجمة لتجسيده الفعلي على أرض الميدان.

أولا: أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة

يتبين أن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة جاء لتحقيق خمسة أهداف أساسية ، و هدفه الأول هو ترقية القطاع السياحي ليكون محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي ، من خلال جعل السياحة بديلا حقيقيا يحل محل المحروقات، مع منح السياحة الجزائرية مكانة دولية بغية المساهمة في خلق مناصب الشغل ، و المساهمة في تحقيق التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني ، من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات و جلب العملة الصعبة ، بالإضافة إلى تشجيع السياحة الداخلية من خلال تحسين العرض السياحي ، خاصة فيما يتعلق بجودة المنتج السياحي الجزائري[1].

يسعى المخطط التوجيهي كذلك إلى تحسين المستمر و الدائم لصورة الجزائر السياحية ، بهدف تغيير التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون حول السوق السياحية الجزائرية ، و هذا بجعل من السياحة الجزائرية سوقا رئيسية و هامة و ليست سوقا ثانوية[2] ، كما يهدف إلى تحقيق انسجام القطاع السياحي مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني ، من

[1] – Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE " SDAT 2025, **Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme Algérie** , janvier 2008 , p23

[2] خليل عبد القادر و لمين علوطي ، تحديات الصناعة السياحية في الجزائر بإشارة إلى حالة ولاية المدية ، الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خلال الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى كالفلاحة و البناء و الأشغال العمومية و الصناعة التقليدية[1].

بما أن استراتيجيات السياحة المستدامة هي تلك التي تراعي و تحترم التنوع الثقافي و تحمي التراث و تساهم في التنمية المحلية ، انطلاقا من هذا عمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على إقامة علاقة متينة مع عناصر الأساسية للتراث الإقليمي الذي يشمل الإنسان، الطبيعة ، المناخ و التراث التاريخي، إذ تشكل هذه العناصر صورة السياحة و جاذبيتها و موقعها و إنتاجها، كما تراعي التنمية المستدامة الموارد البيئية و المحافظة عليها من خلال إدخال الديمومة البيئية في مجمل حلقات التنمية السياحية.

وعليه يمكن تلخيص الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى[2]:

- تثمين صورة الجزائر .
- ترقية الاقتصاد بديل المحروقات.
- التوفيق الدائم بين ترقية السياحة و البيئة .
- تثمين التراث التاريخي، الثقافي و الشعائري.
- تنشيط التوازنات الأخريات الكبير – الانعكاسات على القطاع.

ثانيا: مراحل إعداد 2030SDAT

يعتمد إعداد **2030SDAT** على تشخيص معمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية و الجهوية و الوطنية، وقد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى للسياحة ، و

[1] عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر ، التحديات و الرهانات ، في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، مجلة معارف ، العدد 12، جامعة أكلي محند أولحاج ، 2012، ص148.

[2] عوينان عبد القادر، فطيمة مشتر ، الآثار التنموية لقطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 العدد:02 سنة 2019، ص368.

اشكالاتها الكبرى و اتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي، و فيما يخص مراحل إعداد**SDAT 2030**موضحة فيالشكل التالي:

المرحلة الأولى : حصيلة تشخيص الاتجاهات العالمية ، الإشكاليات و الرهانات

↓

المرحلة الثانية : تحديد التوجهات الإستراتيجية

↓

المرحلة الثالثة : تحديد الخطوط التوجيهية ل (SDATالحركيات الخمس)

↓

المرحلة الرابعة: برامج العمل ذات الأولوية (الانطلاقة 2015/2008) مخطط التهيئة

↓

المرحلة الخامسة: تحديد استراتيجية الانجاز و المتابعة

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، جانفي 2008، ص 25.

يعتمد إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على التشخيص المعمق بمساهمة نقاش الملتقيات المحلية و الجهوية و الوطنية ، و قد سمح هذا النقاش بإبراز و شرح الرهانات الكبرى للسياحة، إشكالياتها الكبرى واتجاهاتها على الصعيدين الوطني و الدولي ،

مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، و عليه يمكن تلخيص مراحل إعداده كالآتي:

- **المرحلة الأولى** : حصيلة تشخيص الاتجاهات العالمية ،للإشكالية و الرهانات.
- **المرحلة الثانية:** تحديد التوجهات الإستراتيجية.
- **المرحلة الثالثة** : برامج العمل ذات الأولوية.
- **المرحلة الخامسة** : تحديد إستراتيجية الانجاز و المتابعة.

الفرع الرابع: الرهانات المرفوعة من قبل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

رفعت الوزارة الوصية مجموعة من الرهانات و التحديات للسياحة الجزائرية في المجال الاقتصادي ، و الاجتماعي و الثقافي و البيئي، و ذلك في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025 ، قصد النهوض و تطوير القطاع السياحي.

أولا : الرهانات التي تواجه السياحة الجزائرية:

تم إحصاء 05 رهانات للتحول السياحي في الجزائر ، و ذلك من انعكاساتها على بقية الأنشطة منها التشغيل، التنمية المحلية، الثقافية .....الخ و من هذه الرهانات نجد[1]:

- ✓ الرهانات الاقتصادية
- ✓ الرهانات الثقافية
- ✓ رهانات التهيئة الجهوية و التنمية المحلية
- ✓ الرهانات حول التشغيل
- ✓ رهانات حول التشغيل
- ✓ رهانات تحسين صورة الجزائر.

[1] – Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme ,**Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme Algérie ,** op-cit , P17

و الجدول التالي يوضح هذه الرهانات بأكثر تفصيل

طبيعة الرهان السياحي	صور الرهانات السياحية
الرهانات الاقتصادية	✓ زيادة الموارد من وسائل الدفع الخارجي ✓ الآثار المترتبة على ميزان المدفوعات ✓ آثار السياحة على القطاعات المنتجة الأخرى (الفلاحة ، الصناعة التقليدية، البناء و الأشغال العمومية، الخدمات الأخرى المختلفة)
الرهانات حول التشغيل	✓ توفير فرص كبيرة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ✓ تعتبر السياحة أداة فعالة لإدماج الشباب في الحياة الاجتماعية و المهنية. ✓ مساهمة السياحة في تثبيت السكان ، و بالتالي الحد من الهجرة و النزوح الريفي
رهانات التهيئة الجهوية و التنمية المحلية	✓ تعد السياحة العنصر الأساسي لأية سياسة للتهيئة الجهوية و التنمية المحلية. ✓ تعمل السياحة على تثمين الموارد المادية و غير المادية ، مع تعارضها مع أي شكل من أشكال تهديد الموارد البيئية.
الرهانات الثقافية	✓ تعمل السياحة على تثمين التراث الثقافي الغني ببلادنا. ✓ تعد السياحة وسيلة لانفتاح بين ثقافات الشعوب المختلفة. ✓ – السياحة عامل سلام و حوار بين الثقافات.
رهانات تحسين صور الجزائر السياحية	✓ تحمل السياحة رهانا هاما و المتمثل في تحسين صورة الجزائر. ✓ تساهم في تقوية جاذبية وجهة الجزائر خاصة فيما يتعلق

	لاستثمار السياحي و الفندقي.

المصدر:عوينان عبد القادر ، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات2000-2025 في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2025 SDAT، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر -03- كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، قسم العلوم الاقتصادية ، التخصص : نقود و مالية، 2012-2013، ص293.

ثانيا : تحديات السياحة الجزائرية

هناك مجموعة من التحديات رفعت من أجل تحسين و النهوض بالقطاع السياحي و هذه التحديات التي لابد عليها من مواجهتها منها ما هو محلي و منها وما هو دولي ، إذ تعتبر التحديات الاقتصادية أهم هذه التحديات نظرا لكون التفتح على العالم محفوف و يشوبه العديد من المخاطر ، حيث يصبح الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات المرتبطة بالعولمة، و مختلف المنظمات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة و يتعلق بالتحديات الاقتصادية التي على السياحة الجزائرية مواجهتها يتمثل في تشجيع و استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و نقل تكنولوجيات الإعلام و الاتصال و تسيير، و الدخول إلى الأسواق السياحية العالمية.

إن التحديات البيئية لا تقل أهمية عن التحديات الاقتصادية، لأن تحقيق تنمية سياحية مستدامة أمر يتطلب المحافظة على النظم البيئية، و لهذا تم إدراج حماية و تثمين الأنظمة البيئية في الخط التوجيهي الأول للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية، و ذلك بهدف إعادة التوازنات المفقودة في الأنظمة البيئية إلى حالتها الأصلية، و يتعين على السياحة

الجزائرية مواجهة التحديات الاجتماعية من خلال إيجاد منتجات سياحية متكيفة مع حاجات الشباب، بالإضافة إلى توفير لهم وظائف دائمة[1].

يعد توفير الثقافة السياحية لأفراد المجتمع المحلي، و ذلك من خلال تحسسيهم و إشراكهم في تطوير سياحتهم و المساهمة في ترقيتها، و العمل على توفير الموارد البشرية ذات الكفاءة المهنية من خلال توفير التكوين السياحي في مختلف مجالات الخدمات السياحية، تعد هذه الأخيرة من بين التحديات التي تواجه السياحة الجزائرية كذلك، كما وجب اكتساب شرعية حقيقية في ميدان السياحة المستدامة و السياحة البيئية، إذا ما أراد القطاع السياحي الدخول في نادي الفاعلين السياحيين و المهنيين و العصريين ، و العمل على مراعاة الحاجيات الجديدة للسياح الدوليين و التركيز بالخصوص على تنمية السياحة الشاطئية ، السياحة الصحراوية ، السياحة الثقافية و السياحة الحضرية و الأعمال.

و لمواجهة التحديات السابقة لابد من العمل على تحقيق الشروط المسبقة و الضرورية لصيرورة السياحة في الجزائر و هي[2]:

- ✓ لابد من الاعتراف بالسياحة كأولوية أساسية وطنية، من خلال تحقيق الإرادة السياسية بغية تحقيق أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة 2030.
- ✓ وضع استراتيجية واضحة المعالم من خلال معرفة نقاط القوة و الضعف، و تكون شاملة للعم

[1] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 01 : تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[2] عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر ، تحديات و رهانات في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية، مرجع سبق ذكره، ص147.

- ✓ يؤكد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أن السياحة في الجزائر مشروع مستقبلي، و إذا ما حاولت السلطات تنفيذه من خلال السياسة الوطنية لتطوير السياحة آفاق 2030 ، و التي ترتكز على 05 محاور أساسية[1]:
- ✓ العمل على تحسين صورة الجزائر السياحية.
- ✓ إنشاء أقطاب الامتياز السياحية.
- ✓ وضع مخطط لتحسين نوعية المنتوج السياحي وفق المواصفات الدولية، و حسب رغبة الزبون المحلي و الخارجي.
- ✓ اعتماد الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.
- ✓ وضع سياسة تمويلية موجهة للقطاع السياحي، تهدف إلى تسهيل عمليات الحصول على الأموال اللازمة لمختلف الأنشطة السياحية.

وهي أهداف استراتيجية تستلزم ترجمتها إلى أهداف مرحلية يمكن أن تؤدي في حالة ما إذا تم توفير الشروط التنظيمية اللازمة إلى وضع أسس صناعة سياحية تكون إحدى بدائل الاعتماد في القطاع المحروقات، و إحدى ركائز تنمية مستدامة تتماشى و احتياجات الاقتصاد الوطني و الأجيال اللاحقة و طبيعة التحولات العالمية، خاصة إذا تم استغلال بعض المزايا التي تتمتع بها الجزائر مقارنة ببلدان سياحية أخرى قريبة منها، و نشير هنا إلى أن الديناميكية الثانية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هي هيكلة الإقليم الجزائري و تقسيمه إلى أقطاب سياحية للامتياز، و تعد من أهم المشاريع التي من شأنها تطوير القطاع السياحي الجزائري و زيادة التنافسية من أجل تحسين صورة الجزائر السياحية[2].

[1] عبد الوهاب شمام ، السياحة و التنمية المستدامة ، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الثامن ، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، يومي 20/19 ديسمبر 2009 ، ص08.

[2] ماض بلقاسم و برجم حنان، مستقبل التسويق الفندقي بالجزائر، الملتقى العلمي الثامن، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف و بعض الدول العربية و الإسلامية، نفس المرجع السابق، ص05.

المطلب الثاني: تحليل محتوى الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2030– الحركيات الخمس–

تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية كنقص الأمن ، الفوضى و الانغلاق و غياب الصورة ، و لهذا وجب إحداث تعاون و جمع بين كل القطاعات الاجتماعية و المهنية ، من أجل وضع بنية وجهة سياحية تكون منافسة على المستوى الدولي، و قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية ، و منتجة اقتصاديا و اجتماعيا، و على غرار الدول السياحية الكبيرة في العالم، يجب أن تمثل السياحة الجزائرية وجهة في الأحواض الرئيسية الموفدة للزبائن، و من جهة أخرى توحيد كل الطاقات المهنية الحالية و المستقبلية لتأمين الإرادة و الالتزامات بغية تحديد استراتيجية التسويق و تنفيذها بواسطة خطة عمل، و ذلك من خلال إنشاء " **دارالجزائر**" ، التي يمكن أن تكون فرصة مواتية لخلق بوابة فريدة للسياحة الجزائرية، و هذا من خلال الحركية الأولى للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحة.

تعتبر الأقطاب الامتياز فضاء تقدم القدرات السياحية النوعية ، بشكل يساعد على تشييد إقامات سهلة الوصول و البلوغ و ذات نوعية، و بالتالي فهي إطار لربط و تعاون الكفاءات ، المعارف و الحرف و الإمكانيات المادية و المالية، و لهذا الغرض يسعى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الحركية الثانية إلى تشييد 07 أقطاب سياحية للامتياز، و أصبحت النوعية اليوم مطلبا أساسيا و ضروريا في أغلب الدول السياحية، و لهذا عمدت السلطات إلى تبني مخطط للنوعية في الحركية الثالثة من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، حيث يرتكز على التكوين و تعليم الامتياز، كما يدرج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم، و يلعب كل من القطاع العمومي و الخاص دورا هاما في تنمية القطاع السياحي، و ذلك من خلال تفعيل الشراكة بين هاذين القطاعين، إذ يلعب القطاع العمومي دوره خاصة ضمن تهيئة الإقليم و حماية

المناظر العامة و وضع المنشآت الكبرى ، أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمار و الاستغلال السياحي، و هذا ما تسعى الحركية الرابعة لتحقيقه، و أخذ بعين الاعتبار خصوصية القطاعات السياحية لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، و كونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى ، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جاء بالحركية الخامسة لمعالجة هذه المعادلة من خلال دعم و مرافقة الشريك و المرقي أو المطور من خلال مخطط التمويل، و سوف نخوض في هذه الحركيات بأكثر تفصيل.

الفرع الأول: تثمين وجهة الجزائر

تثمين وجهة الجزائر من بين الخطوط الخمسة التي ركز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، و يركز على استراتيجية مخطط وجهة الجزائر و مخطط تسويقها، بالإضافة إلى إقامة نظام رصد و العناية بالسياحة الجزائرية، و هذا ما سوف نبرزه في هذا الفرع.

أولا: استراتيجية مخطط وجهة الجزائر

تحسن صورة الجزائر مسالة أساسية، بغية زيادة شهرة الجزائر و إعطائه صورة شاملة لتصبح وجهة سياحية كاملة، و من أجل هذا لابد من وضع إستراتيجية لتحسين صورة الجزائر.

أ– محاور مخطط وجهة الجزائر

تعاني الجزائر في الوقت الحالي من بعض العادات السلبية من فوضى و قلة الأمن و بعض الانغلاق، نظرا لغياب صورة واضحة عن الجزائر، و بتالي وجب على الجزائر

الاعتماد على مميزاتها الخاصة من مناخ معتدل و منتوج و مواقع حضارية و ثقافية[1]، لأجل تحسن صورتها و جذب الاستثمارات بغية تسويق المنتج السياحي[2]، و هذا ما جاء لأجله مخطط وجهة الجزائر الذي تمحور حول ثلاثة مكونات هي[3]:

- أن ترتكز إستراتيجية التسويق على:
  - ✓ دراسة سوق العرض و الطلب
  - ✓ التعرف على الأسواق المستهدفة ذات الأولوية
  - ✓ توجهات أهداف التسويق لكل سوق
  - ✓ التعرف على ثنائية منتوج الأسواق
  - ✓ تحديد الاستراتيجيات التجارية
- تنفيذ مخطط ميداني للأعمال يرتكز على:
  - ✓ التحديد والتدريب التدرجي للأهداف التي يرمي إليها مخطط الاتصال و الترفيه.
  - ✓ إعداد أدوات الاتصال و الترقية ووسائل التنفيذ
  - ✓ بناء صورة جديدة و توسيع شهرة وجهة الجزائر.
- وضع جهاز رصد و حراسة

وبتالي يمكن القول أنه لابد من إعادة الاعتبار للتنافسية السياحية* للجزائر بفضل إستراتيجية التسويق السياحي، و هذا من أجل إعطاء الأولوية و رؤية و قراءة لختم الجزائر**، و من أجل ذلك يجب ابتكار علامة منتوج و تسجيله منتوج سياحي جزائري.

---

[1] يحي سعيدي وسليمالعراوي ، قطاع السياحة ورهان المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012، ص12.

[2] www.mta.gov.dz

[3] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02: المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص24.

ب – أهداف مخطط وجهة الجزائر

يهدف مخطط وجهة الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و من أبرزها ما يلي[1]:

- ✓ تنمية القدرة التساهمية للسياحة في الاقتصاد الوطني على أساس:
  - التنافسية و الأداء
  - العدالة الاجتماعية
  - تثمين الهوية والموروث
  - شراكات وطنية و دولية بمنطق كاسب– كاسب.
- ✓ جعل الجزائر وجهة منارة في المغرب و المنطقة المتوسطية ، و هذا من أجل جعل الجزائر وجهة متميزة و فريدة ، ويتعلق الأمر ب :
  - تقويم – تثمين– الخاصيات التنافسية: الصحراء، الموروث، المواقع
  - تنشيط الجاذبية العامة للبلاد
  - استعادة الثقة
- ✓ التمركز –التموقع في الفروع و الأسواق الهامة– وذلك من خلال[2]:
  - العمل في الفروع الواعدة والتكييف الدائم للعرض حسب الطلب

---

* **التنافسية السياحية** : وهي تتعلق بالأداء الحالي و الكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى ، التعريف مأخوذ من المرجع : محمد عدنان وديع ، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24 ، ديسمبر 2003، ص07.

**ختم الجزائر: هو عبارة عن دمغة – ختم – مكتوب عليها " السياحة النوعية الجزائرية" توضع على مداخل مؤسسات المحترفين السياحيين.

التعريف مأخوذ عن المرجع ، وزارة البيئة، تهيئة الإقليم و السياحة، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي : الحركيات الخمس و برامج الأعمال ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص48.

[1] – Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre 2Le plan Stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, op**-cit , p33.

[2] وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره،ص 32.

- إجراء تنظيم لأهداف الزبائن لمعرفة أقسام السوق و تحليل – تشخيص– تطور دوافع المستهلكين، وفقا لتوقعاتهم و قدراتهم.
- تشجيع بروز الأقطاب السياحية للامتياز.
- تعزيز الصورة الإيجابية و القيمة عن الجزائر لكل الزبائن (المحليين و الأجانب).

ت – شروط نجاح مخطط تسويق وجهة الجزائر

يجب أن يركز المسعى الجديد لمخطط تسويق وجهة الجزائر، على سبعة قواعد أساسية ضرورية و الموضحة في الجدول التالي:

ثقافة و ذهنية	اختيار وضعية هجومية مستمرة لغزو الأسواق لعدة سنوات، و إعداد الصورة و السوق من أجل " الاتصال الواسع"
الالتزام	تنشيط و تنسيق متناسب و دائم لكل مخطط التسويق، مع تجنيد وسائل الاتصال الحديثة مالية، بشرية و تقنية مطلب للاحترافية و النوعية.
الأدوات	اللجوء إلى تنشيط بالإعلام المتعدد، أفلام ، أقراص، صفقات أنترنت، شاشات فيديو و فضاءات مرئية.
فضاءات الاتصال	✓ تبني وضعية مراقبة و رصد إستراتيجية على مستوى الوطني، جناح بكل قطب إمتياز يوفر خمس وضائف (الاستقبال، الإعلام، فضاء المحالات، المعارض ، فضاءات الصور). ✓ على المستوى الدولي: إستخدام " بيت الجزائر" كفضاء لرصد الأسواق الدولية.
المسعى	✓ شراكة فعلة على المستوى المحلي و الدولي، إمتلاك مرجع مشترك للتجانس، التنسيق و التعاون

	✓ توحيد العمل في كافة الهيئات، الوكالة الوطنية الجزائرية للسياحة، الوكالة الوطنية للسياحة، و دار الجزائر، و تشجيع ربط السياسات القطاعية هيكلة و المحافظة على الشركاء
المسعى	✓ جعل الرصد أداة إرشاد و قياس: للقياس و المقارنة ، الاستقبال و التفاعل

المصدر: عبد القادر عوينات، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات، نفس المرجع السابق ، ص 312.

ثانيا: مخطط الوجهة و التسويق

سعت الجزائر على غرار الدول السياحية الرائدة إلى وضع مخطط لوجهتها السياحية، تكون منافسة على المستوى الدولي و قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية ، بالإضافة إلى أنه يكون منتجا اقتصاديا واجتماعيا.

أ : مخطط الوجهة

يمكن تلخيص الأسواق المستهدفة و الفروع المختارة و أهم أهداف مخطط الوجهة من خلال الجدول التالي:

الأسواق المستهدفة	الفروع المختارة	أهداف التسويق في المخطط

السوق الداخلية: الجزائريون المقيمون	* المواد الواسعة الاستهلاك في الحمامات البحرية، الأسواق ، العلاج و الصحة، التعبد، التجوال، الرياضة *منتوج الفروع الجديدة(السياحة الصحية، أعمال و مؤتمرات، اتجاهات الجنوب ، السياحة الزراعية، الصيد البحري، أنشطة الثلج)	*تحديد التدفقات التحريض على الذهاب للعطل *تشجيع استهلاك " السياحة العلاجية و الصحية و الرفاهية" بغية تحسين الصحة العمومية *تحديد التدفقات باقتراح منتوج ذو قيمة إضافية عالية، زيادة النفقة السياحية *تنمية المنتوج المتمحور حول الفروع المؤثرة في الصورة الايجابية
الجزائريون غير المقيمون	الاستجمام البحري، تسوق المتعة، التسلية حول المدن، سياحة الذاكرة ، اكتشاف الحرف و المهارة ، المواقع الأثرية، التعبدية)	*الحفاظ على إقامة الجزائريين غير المقيمين *تطوير و مضاعفة الاقامات *زيادة القيمة المضافة (الاستهلاك) في كل إقامة *إغراء الإقامة بعرض جذاب و متعدد العناصر

Source : Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, Livre 2 , Le plan Stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, op-cit, p2

من خلال الجدول يتضح أن مخطط وجهة الجزائر حدد الأسواق المستهدفة في السوق الداخلية، و الذي يتكون من الجزائريون المقيمين والجزائريون غير المقيمين، و حدد كذلك هذا المخطط الفروع السياحية المختارة لهذه الفئة من السياح، بغية الوصول إلى عدة أهداف مسطرة من قبل هذا المخطط، و هذا من أجل ترقية بعض أنواع السياحة و النهوض بها و زيادة معدل الطلب عليها ، كالسياحة العلاجية و الصحية ، و محاولة تثبيت إقامة السكان المحللين و الجزائريين غير المقيمين.

و يمكن تنظيم و تقسيم الأسواق الخارجية إلى أسواق ذات أولوية للحفاظ عليها(ثقافة السياحة العلاجية و الصحية ذات الطراز الرفيع) و أسواق واعدة (ثقافة تعبدية و المنتوج النوعي– الصيد، الغطس، فن استكشاف المغاور) و أسواق بعيدة لكن ذات مستقبل.

و عليه فإن هذا المخطط حدد عدة أسواق على عدة أصناف، فالنوع الأول الأسواق ذات الأولوية و التي هي أسواق تقليدية مرسلة للسياح نحو الجزائر، وهي أسواق فرنسا، اسبانيا، ايطاليا و ألمانيا، و حدد المخطط الفروع السياحية المختارة لمثل هذه الأسواق ، أما النوع الثاني من الأسواق هي الأسواق الواعدة و هي عبارة عن أسواق إفريقيا و هولندا و النمسا و الدول الإسكندنافية، و النوع الثالث من هذه الأسواق هي الأسواق البعيدة و لكنها أسواق طموحة و ذات مستقبل للسياحة الجزائرية، و تتمثل في الأسواق الآسيوية كالصين و اليابان، و السوق الروسية و أسواق أمريكا اللاتينية ككندا و الولايات المتحدة الأمريكية ، أما النوع الأخير من الأسواق هي أسواق الخليج، و الذي حدد لها المخطط فروع سياحية مختارة خاصة بهذا النوع من الأسواق، و يهدف المخطط من وراء هذا إلى بعث الثقة من جديد و تحسين صورة الجزائر، بالإضافة إلى الرفع من معدل الاستهلاك السياحي، إذ يعتبر هذا المخطط طموح ، إذ تم تنفيذه وفقا ما هو مسطر له[1].

[1]Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme , L**ivre 2 :Le planstratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires** , op-cit , p28

ب : مخطط تسويق وجهة الجزائر

يسعى مخطط تسويق وجهة الجزائر إلى تسويق السياحة الجزائرية في كل الأسواق (أسواق ذات الأولوية، الأسواق الموفدة بشكل تقليدي للسياح باتجاه الجزائر، فرنسا، اسبانيا، إيطاليا و ألمانيا)، و كذلك الأسواق المحلية للجزائريين غير المقيمين، و قد سطر المخطط مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف المرجوة، و هذه الأدوات جلها غائبة عن السوق السياحية الجزائرية في الوقت الحالي كالتسويق السياحي الالكتروني و التسويق المباشر المعمول به في كثير من الأسواق السياحية الرائدة، و بالتالي إدخال هذه الأدوات في الاستراتيجية التسويقية يعتبر مكسب للسياحة الجزائرية، مما يؤدي إلى بعثها في الأسواق الخارجية.

كما يسعى مخطط وجهة الجزائر إلى تحديد أربع فئات سكانية مستهدفة وهي[1]:

- ✓ السياح المحليين
- ✓ الجزائريين المقيمين بالخارج
- ✓ متوسط السن بالأسواق المطلوب المحافظة عليها
- ✓ السياح في مدن البلدان المطلوب المحافظة عليها.

ثالثا: الأرضية المتقدمة لمخطط وجهة الجزائر" دار الجزائر"

تتعدد مهام الأرضية المتقدمة لمخطط وجهة الجزائر" دار الجزائر" سواء على المستوى المحلي أو الدولي لأجل تشجيع السياحة الجزائرية، و تحسين الصورة الجزائرية بالخارج.

[1] عيساني عامر ،الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة، نفس المرجع السابق ، ص136.

أ – مهام دار الجزائر على المستوى المحلي

تساعد دار الجزائر على تشجيع السياحة في البلاد، و ذلك عن طريق:

- ✓ نشر (توزيع) المعلومة عن بعد بواسطة الانترنت في المواقع الرئيسية الموفدة ، بفضل المكاتب و التمثيل السياحي، شركات النقل الجوي و البحري،
- ✓ ضمان مهمة علاقة الصحافة و العلاقة العمومية في البلاد المعنية (الموفدة) عن طريق تطوير (تنمية) علاقات مميزة مع مجموع الوجهين للإقامة في الجزائر.
- ✓ تنظيم و مراقبة تطور الأسواق ، في مجال الاستثمار السياحي و في مجال الدوافع (عادات الاستهلاك، سلوكيات الشراء لدى السياح).
- ✓ تنظيم مشاركة مستهدفة لمحترفي السياحة الجزائرية في الصالونات الرئيسية و التظاهرات السياحية التي تقام بالخارج.
- ✓ دعم الأنشطة الترويجية المؤطرة من طرف شركاء مختلف القطاعات و المنظمات التي تدخل في سياحة تشجيع و ترويج السياحة[1].

ب – مهام دار الجزائر على المستوى الدولي

تعمل دار الجزائر على المستوى الدولي لتحقيق الأهداف التالية[2]:

- ✓ ضمان تجديد صورة الجزائر بالخارج
- ✓ ضبط و تناسب و مطابقة و تكييف العرض في السوق الدولي كمقياس لتقييم إرشاد المنتوج.

[1] عباس عقيلة، ترويج الوجهة و النهوض بالمنتوج السياحي الجزائري– إستراتيجية الديوان الوطني للسياحة ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية– دراسة حالة تجارب بعض الدول، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02: المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص29.

- ✓ تحديد الأسواق الواعدة لوجهة الجزائر، مع إلقاء الضوء على الشرائح التي معها في العرض السياحي[1]،
- ✓ الاعتماد على المقيمين الجزائريين بالخارج، إذ يبلغ عددهم حوالي 04 ملايين سفير جزائري محتمل.

ت : نظام الرصد السياحي

المبادئ المؤسسة لنظام الرصد الدائم هي[2]:

- ✓ بنك معلومات
- ✓ نظام إعلامي جغرافي
- ✓ شبكة انترنت للسياحة
- ✓ شبكة انترنت(الإدارة المركزية، المديريات السياحية، المؤسسات....)
- ✓ أرضية السياحة الجزائرية: و كمقياس هي عبارة عن جهاز ذكاء (تفكير) اقتصادي و أدوات إرشاد للسياسة السياحية في الرصد، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم.

ث : مهام و أهداف نظام الرصد:

و تكمن أهداف نظام الرصد من خلال مايلي:

- ✓ تحسيس المتعاملين الفاعلين و الشركاء
- ✓ معرفة العرض بالفروع و حسب كل منطقة بما فيها الإيواء
- ✓ معرفة خصائص و دوافع تدفقات السياح الأجانب عند الحدود
- ✓ معرفة الأسواق التنافسية الرئيسية
- ✓ معرفة و تمييز التدفقات الداخلية

[1] عباس عقيلة، نفس المرجع السابق، ص 10.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02: المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص30.

- ✓ معرفة الارتياد الجزائري كما و نوعا (مقيمين و غير مقيمين)
- ✓ قياس الانعكاسات البيئية
- ✓ معرفة رضا الزبائن
- ✓ معرفة الاستثمارات السياحية العامة و الخاصة

وفيما يخص المهام هناك مهمتان كبيرتان لنظام الرصد هما:

- ✓ رصد: تحليل و معرفة تدفقات ارتياد الأسواق و تدفقات الاستثمار.
- ✓ سير أشغال المراقبة و متابعة الأوضاع السياحية الوطنية و الدولية .

بالإضافة إلى مجموعة من المهام الأخرى من بينها[1]:

- ✓ إعلام الفاعلين و الشركاء بترتيبات و مناهج التنفيذ و بالأهداف (مثل المرشد التطبيقي للمتعامل السياحي)
- ✓ إنشاء تصنيفية للمواضيع المرصودة.
- ✓ إجراء تحقيقات دورية لدى مدراء السياحة بالولايات.
- ✓ شراكة مع خلايا " التحقيق عند الحدود" في مرحلة التصميم، و في مرحلة التحقيق و عند استقلالها.
- ✓ الشراكة مع المتعاملين في النقل البري و الجوي.
- ✓ إقامة شراكة مع المصالح المعنية الإدارة العامة للشرطة، إدارة المؤسسات الفندقية ، شراكة مع الديوان الوطني للإحصاء في مرحلة تصميم التحقيقات و عند استقلالها.

الفرع الثاني: إطلاق أقطاب الامتياز السياحي

الأقطاب السياحية للامتياز من بين الأهداف الرئيسة التي يركز عليها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، إذ نجد أقطاب امتياز خاصة بالناحية الشمالية للبلاد، و أخرى

[1] - Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme **, Livre2Le plan stratégique: les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiquesprioritaires**, op-cit , p3.5

خاصة بالناحية الجنوبية، و أقطاب أخرى خاصة بالجنوب الكبير، و هذا ما سوف نركز عليه في فرعنا هذا.

أولا : الأقطاب السياحية للشمال

تتضمن المنطقة الشمالية من البلاد ثلاث أقطاب سياحية للامتياز وهي : القطب السياحي للامتياز شمال غرب، القطب السياحي للامتياز شمال وسط، و القطب السياحي للامتياز شمال شرق.

أ- القطب السياحي* للامتياز شمال شرق

يتكون القطب السياحي للامتياز شمال شرق من ست ولايات هي : سكيكدة، قالمة، عنابة، الطارف، سوق أهراس، تبسة، يمتد هذا القطب على مساحة قدرها 80.347 كلم^2 ، و يحتضن عدد سكان يقدر بحوالي 3.612.00 ساكن[1]، للقطب عدة مشاريع و هياكل كبرى قائمة من بينها نذكر[2] :

- ✓ المطار الدولي رابح بطاط عنابة، المطار الدولي العربي التبسي تبسة،
- ✓ ميناء (عنابة)، ميناءان (سكيكدة وعنابة)، و شبكة سكك حديدية تغطي مجمل القطب.

و يتضمن القطب كذلك سلسلة من الفنادق الجديدة ، موزعة على مختلف الولايات المكونة لهذا القطب، و قد بلغ عددها 85 فندق ، منها 79 فندقا يعود للقطاع الخاص

*__القطب السياحي__: هو توليفة في فضاء جغرافي معين للقرى السياحية للامتياز – تجهيزات، إيواء و ترقية و الأنشطة السياحية و المسارات السياحية، يستجيب لطلب السوق و يتوفر على استقلالية كافية حتى يستطيع الإشعاع على المستوى الوطني و الدولي.

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " SDAT 2025"، الكتاب رقم 03 الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] –Ministère de l’Aménagement du Territoire de l’Environnement et du Tourisme, SCHEMADIRECTEUR D’AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025», **Livre 3Les sept pôlestouristiques d’excellence (POT)** , Janvier 2008 , p18.

موزعة على عدة ولايات من القطب هي (سكيكدة ،عنابة، قسنطينة و الطارف)، و توفر هذه الهياكل الفندقية 5876 سرير تدعم طاقة الإيواء بالقطب.

و هناك جيل جديد من الفنادق ، و ذلك من خلال القرى السياحية للامتياز.

توفر القرى السياحية للامتياز 7378 سرير، لتبلغ عدد الأسرة التي دعم بها القطب من سلسلة الفنادق المنجزة ، أو هي في طريق الانجاز و القرى السياحية للامتياز ب 13.254 سرير، و هو عدد قليل مقارنة مع مكانة القطب و الحركة السياحية التي يعرفها، نظرا لتركز هذا القطب في الناحية الشمالية للبلاد التي تعرف حركية كثيفة للسياح خاصة في فصل الصيف، أين تنتعش السياحة الشاطئية فيها.

ب : القطب السياحي للامتياز شمال وسط.

يتكون القطب السياحي للامتياز شمال وسط من 06 ولايات هي: الجزائر، تيبازة ، البليدة، بومرداس، الشلف، عين الدفلى، المدية ، البويرة ، تيزي وزو، بجاية مساحته الإجمالية 33.877كلم^2 ، حيث يتمركز سكان يبلغ عددهم 11.131000 ساكن، و فيما يخص المشاريع القائمة و الجارية فهي كما يلي[1]:

- ✓المطار الدولي هواري بومدين، مطار بجاية و الشلف، المحطات البرية للجزائر، بجاية و الشلف.
- ✓المحطة البرية للخروبة، طريق الجنوب، و الطريق السيار للشرق، عدة موانئ و مخابئ للصيد.

كما يشهد القطب عدة أقطاب تنافسية و الامتياز، حيث استفاد من عدة أقطاب سياحية للامتياز مهمة، تستفيد منها السياحة في منطقة الوسط، و تعمل على تنشيط السياحة في هاته المنطقة، حيث سيشهد القطب انجاز 03 ثلاث مدن جديدة في كل من سيدي عبد الله بالجزائر، و المدينة الجديدة لبوينان بالبليدة، و المدينة الجديدة بوقزول

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme ,Livre **3, Les sept pôles touristiques d'excellence (POT),**op-cit, p35.

بالمدية، و هذه المدن حاليا هي في قيد الانجاز، و بالتالي ستعمل هذه المدن على توفير حوالي 240 ألف منصب عمل، مما يؤدي إلى تقليص من مشكلة البطالة في هاته المناطق، و تعمل على توفير كذلك 85 ألف مسكن ، ضف إلى ذلك ستوفر هذه المدن مجموعة من المشاريع في عدة مجالات متعددة (التعليم و التعليم العالي، الصحة ، الثقافة و الرياضة) ، وتعتبر هذه المشاريع واعدة و مهمة للبلاد.

ويحظى القطب بمجموعة من المشاريع ذات أولوية للاستثمار، كما يشهد القطب إنشاء عدة فنادق جديدة متنوعة ما بين فنادق الشبكة و فنادق فخمة أخرى معيارية، و مالا يلاحظ أن كل هذه الفنادق الشبكة و الفنادق الفخمة مركزة في العاصمة، في حين تتوزع الفنادق المعيارية و عددها 41 فندقا خاصا موزعة على أربع ولايات الجزائر العاصمة، بومرداس، البليدة و تيبازة، و توفر مجموع هذه الفنادق 3166 سرير، 2301 سرير سيتم انجازها على مستوى العاصمة وحدها، و الباقي 865 سرير موزعة على باقي الولايات الأربع بما فيهم العاصمة.

بالإضافة إلى الفنادق، هناك جيل جديد من الفنادق من خلال القرى السياحية للامتياز، حيث يشهد القطب السياحي شمال وسط العديد من القرى السياحية للامتياز و عددها 11 قرية سياحية موزعة على أربع ولايات هي الجزائر العاصمة و بومرداس، تيبازة و بجاية، مع العلم أن حوالي نصف هذه القرى خصصت للعاصمة ، و توفر مجموع هذه القرى 40.705 سرير، و تعتبر هذه المشاريع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للقطب، لما لها من آثار ايجابية متعددة، و ذلك من خلال زيادة طاقة الإيواء للقطب، ما يعمل على تلبية حاجات السياح من خدمات الإيواء، بالإضافة إلى توفير مناصب شغل عديدة، وخاصة و نحن نعلم أن خلق سرير يؤدي إلى توفير 03 مناصب شغل مباشرة ، أي هذه المشاريع ستوفر حوالي 122.115 فرصة عمل، و هذا حسب إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة.

ت : القطب السياحي للامتياز شمال غرب

يتكون هذا القطب من سبع ولايات هي وهران، عين تموشنت، تلمسان، مستغانم، معسكر، سيدي بلعباس و غليزان، وتبلغ مساحة هذا القطب 35.000كلم^2 وبه حوالي06 مليون ساكن[1]، و من مميزات هذا القطب يتوفر على القدرات السياحية الطبيعية (ساحل خلاب، التضاريس و المسطحات المائية، السهول و الغابات) إلى جانب الصناعة التقليدية (اللباس التقليدي، الجلود، الفخار، صناعة السروج، الزرابي، النسيج .)

✓ **المشاريع ذات الأولوية للقطب**

من بين المشاريع التي حظي بها القطب هي إنجاز فنادق الشبكة و الفنادق الفخمة و فنادق معيارية بعدد الأسرة قدرها 10.146 سرير[2] ، و قرى سياحية للامتياز مصممة، و عددها أربع قرى سياحية للامتياز، واحدة بأدرار و اثنان بوهران و الرابعة بتلمسان، و ستوفر مجموع هذه القرى 6944 سرير، إلا أن القرية السياحية بأدرار عدد الأسرة بها قليل جدا مقارنة مع أهمية السياحة الصحراوية.

ث : الأقطاب السياحية للجنوب

تتضمن المنطقة الجنوبية الشمالية قطبين سياحيين للامتياز هما: القطب السياحي للامتياز جنوب– شرق (الواحات)، القطب السياحي للامتياز جنوب غرب (قوات القرارة).

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme **, Livre3 :Les sept pôles touristiques d'excellence (POT)** , op-cit , p59.
[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre 5:Les projets prioritaires touristiques,**op-cit , p10.

- القطب السياحي للامتياز جنوب – شرق" الواحات" .

يتكون هذا القطب من ثلاث ولايات هي : غرداية، بسكرة و الوادي، و يمتد هذا القطب على مساحة تقدر ب 160.000 كلم^2 ، و يحتضن سكان يقدر عددهم ب 1.5 مليون ساكن [1]، ويعرف القطب حركية حضرية بسبب مختلف أعمال التهيئة، و اهم ما تم إنجازه أو في طريق الإنجاز نجد التجهيزات الكبرى الموجودة، مطاران دوليان بسكرة و غرداية، مطار الوادي، و من ناحية المشاريع الكبرى يشهد القطب مشروع الطريق العابر للصحراء، و إنشاء أقطاب (قصور ميزاب)، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار و الترميم للتراث السياحي، من خلال ترميم القصبات و القصور، ترميم أماكن العبادة، الأضرحة، المساجد، الزوايا، و جرد أماكن العبادة[2].

كما أن للقطب مجموعة مشاريع ذات الأولوية محددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، من خلال إنجاز فنادق الشبكة، حيث استفاد القطب من 26 فندقا خاصا، موزعة على ثلاث ولايات هي غرداية، بسكرة و الوادي، و ستوفر هذه الفنادق 2092 سرير، و ما يلاحظ على عدد الأسرة المقرر انجازها في الأقطاب الجنوبية قليلة جدا مقارنة مع الأقطاب المقرر إنجازها في الأقطاب الشمال، و بالتالي لا يزال التركيز على الناحية الشمالية في توزيع المشاريع السياحية، رغم الأهمية التي تكتسيها السياحة الصحراوية.

❖ القطب السياحي للامتياز جنوب غرب– قوات القرارة

يتكون القطب السياحي من ولايتين أدرار و بشار، و يحده من الشمال النعامة و البيض، و من الشرق تامنراست و غرداية، و من الغرب المغرب و تندوف، و من الجنوب النيجر و موريطانيا، و يمتد هذا القطب على مساحة تقدر ب 603.000كلم^2 ، و يضم

[1] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 03: الأقطاب السياحية للامتياز، مرجع سبق ذكره، ص76.

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre3:Les sept pôles touristiques d'excellence (POT)** , op-cit , p82.

سكان يقدر عددهم بحوالي900 ألف ساكن ، وبالتالي للقطب إرث ذو بعد عالمي، و فضاء جديد و نشيط يستدعي الدعم و هو قطب جديد ناشئ منطقة حدودية ، وفيما يخص المناخ هو من النوع القاري؟، بارد في الشتاء و حار في الصيف مع تماطر ضعيف ، و تدوم الرياح أربعة أشهر من فيفري إلى ماي، و تحدث زوابع رملية.

ويميز القطب مجموعة من الخصائص هي

- ✓ المميزات الطبيعية: جبلان كبيران من الكثبان يضمان 2/3 من اقليم، و منطقتان رطبتان مصنفتان (تامنيت، و أولاد سعيد)،و نقوش صخرية (2000 سنة قبل الميلاد)، قلعة حماد مملوكة.
- ✓ المواقع ذات الأهمية السياحية: – بشار(قنادسة، جرف التربة، بني ونيف، تاغيت، عبادلة، بني عباس)
- ✓ قصور الشمال و عددها ثلاثة (بوقاس، موغول، لحمر)
- ✓ تابلبلة و تعرف بالسر الخفي لأضرحتها العملاقة، حقول ورود الرمال

ضف إلى ذلك هنالك مجموعة من التجهيزات القائمة يتمتع بها القطب نذكر منها:

- ✓ ثلاثة مطارات: القرارة تميمون شيخ سيد محمد بن لكبير أدرار، و برج باجي مختار .
- ✓ فنادق توات 120 سرير بأدرار، القرارة 192 سرير بتميمون، و مركب السنان مرفان 60 غرفة على بعد 15 كلم من أدرار، وفيما يخص المشاريع الجارية نجد:
- ✓ طريق القصور مشروع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، دعم للتنمية المحلية المتكاملة، و يندرج المشروع في إطار برنامج لليونيسكو.
- ✓ إعادة الاعتبار: الترميم و التحول السياحي للتراث الثقافي، و ذلك من خلال ترميم القصبات و القصور، و ترميم أماكن العبادة.

أما المشاريع ذات الأولوية التي تم تعريفها من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية عبر إنجاز فنادق الشبكة، قرى سياحية للامتياز مصممة وفقا للطلب الدولي و الوطني،

حيث استفادت ولاية بشار من منطقتين للتوسع السياحي بمساحة إجمالية تقدر ب 149هكتار بكل من بلدية بشار وبلدية بني عباس، وبالرغم من وجود دراسة التهيئة السياحية للمنطقتين المنجزة من طرف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، إلا أن المنطقتين بقيتا على حاله ما ولم تنطلق بهما الأشغال، أما ولاية أدرار استفادت من خمس مناطق للتوسع السياحي، وكذلك لم تنطلق الأشغال بها[1].

ثالثا : الأقطاب السياحية للجنوب الكبير

تتضمن المنطقة الجنوبية للبلاد كذلك على قطبين سياحيين للامتياز وهما : القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير– طاسيلي ناجر و القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير– الأهقار، وهي تتضمن الولايات الجنوبية للبلاد إليزي و تمنراست.

أ– القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير– طاسيلي ناجر

يقع القطب أساسا في ولاية إيليزي، يمتد على مساحة قدرها حوالي 284.618 كلم^2 و يحتضن حوالي 40.000 ساكن[2].

ب– القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير– الأهقار

تتمتع السياحة الصحراوية بالمزايا السياحية مقارنة بالشمال و المناطق السياحية التي تتميز بها تجعلها أقطابا سياحية حقيقية تجلب السواح الجانب و مصدر هام لإنشاء مناصب

[1] بن لخضر محمد العربي، السياحة البيئية بمنطقة الجنوب الغربي، واقع و آفاق، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستديمة"، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2]–Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre3:Les sept pôles touristiques d'excellence (POT)** , op-cit , p99.

شغل[1] يتمحور هذا القطب حول ولاية تمنراست، يمتد على مساحة تقدر ب 456.200 كلم[2] ، و يقطن به حوالي 137.175 ساكن، يتميز القطب بمجموعة من المميزات منها[2]:

- ✓ مواقع ذات أهمية سياحية و نذكر منها : أدريان ، أمسل ، عين مقل ، عين إيكر، طاسيلي، الاهقار ،
- ✓ المناطق الكبرى للمسار السياحي: جبل الهقار، تفيدست أدرار، أهنت ، طاسيلي الهقار الطاسيلي ، الرحلة، تامنراست ، جانت و الرحلات نحو مالي و النيجر.
- ✓ الصناعة التقليدية: نجد النسيج، صناعة الجلود، اللباس التقليدي، الحلي التقليدي.

نلاحظ فعلا أن القطب عرف تطورا نوعيا لعدد السياح خلال الفترة 1999 إلى 2008، فمن 700 سائح سنة 1999 وصل إلى 27.121 سائح سنة 2008، فتعتبر زيادة مهمة في عدد السياح للقطب ، هذا ما يستدعي إعطاء الأولوية للسياحة الصحراوية وجعلها كقطب سياحي قادر على المنافسة و جلب المزيد من السياح ، إلا انه خلال سنة 2003، يمكن إرجاع هذا التراجع إلى تدهور الوضع الأمني في الصحراء الجزائرية بمنطقة حاسي حنفوشة الواقعة على حدود منطقة تامنراست سنة 2003، و هو ما يفسر تراجع السياح الجانب عن السياحة الصحراوية[3]، و ما يتميز به القطب كذلك هو توزيع عدد السياح على مدار السنة، كما يتضح جليا أن عدد السياح يرتكز في فترات دون أخرى ، حيث يرتكز السياح في ثلاث فصول و هو الشتاء و الخريف و الربيع، في حين يقل بنسبة كبيرة في فصل الصيف، هذا يدل على أن السياح في فصل الصيف يفضلون السياحة

[1] تقرير حول المساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000، ص12.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 03: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، مرجع سبق ذكره، ص109.

[3] طواهري محمد التهامي و بحيدة أحمد، أهمية ترقية السياحة الصحراوية في تنمية النشاط السياحي الجزائري، دراسة لواقع القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير " الأهقار" ، الملتقى العلمي الثامن" تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر و في البلدان العربية و الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الشاطئية، حيث يتركز عدد السياح في الأشهر التالية (أكتوبر، نوفمبر و ديسمبر)حيث بلغ عددهم خلال 03 سنوات 11.720 سائح ، ثم تليه الأشهر التالية (جانفي، فيفري و مارس) ب 9765 سائح، و تليه الأشهر التالية (أفريل، ماي و جوان)، و في النهاية الأشهر(جويلية، أوت و سبتمبر)، الشيء الذي يدل على أن السياحة الصحراوية تجلب السواح في معظم أشهر السنة ، و لهذا وجب ترقية هذا النوع من السياحة و الاهتمام به و جعله قطبا سياحيا ينافس الأقطاب الأخرى و يساهم في التنمية المحلية و الوطنية.

مع العلم أن كل هذه الأقطاب السبعة تسعى لتحقيق نفس الأهداف و هي[1]:

- ✓ تسهيل التنافسية و الجاذبية،مع استمرار إقليم، و تحقيق التنمية المتوازنة.
- ✓ التطوير و ذلك وفقا لميزات كل قطب من سياحة الحمامات البحرية، سياحة المدن و الأعمال، السياحة الصحراوية و السياحة العلاجية.
- ✓ ضمان امتياز الصورة النوعية لوجهة الجزائر الجديدة.

الفرع الثالث: مخطط الجودة

يهدف مخطط الجودة إلى تحسين و تطوير العرض السياحي، و ذلك بالتركيز على التعليم و التكوين باستخدام تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، وهذا ما يتطلب تعاونا مشتركا بين مختلف الفاعلين، و كذلك القطاعين العمومي و الخاص، لأجل تلبية الطلب من خلال تقاسم الأدوار، إذ لكل قطاع دورا بارزا في هذا المخطط على الفاعل المعني أن يلعبه.

أولا: مفهوم الجودة السياحية

تتطلب الجودة السياحية التحسين المستمر لمستوى الخدمات و النهوض بها إلى أعلى درجة عالية من الامتياز، و الجودة هي تلك التي تلبي رغبات الزبون، مع العلم أن هذه

[1] عيساني عامر، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر– نفس المرجع السابق،ص 140.

الجودة في تطور مستمر، و لهذا وجب على المؤسسات السياحية تحسين جودة خدماتها السياحية باستمرار.

أ- تعريف الجودة السياحية

يعرف **وليام ادوارد ديمنغ*** الجودة على أنها تحقيق احتياجات و توقعات المستفيد حاضرا و مستقبلا[1].

كما يعرفها **جوزيف جوان****على أن الجودة هي الملائمة في الاستخدام، و بالتالي كلما كان المنتوج سواء سلعة أو خدمة ملائمة لاستخدام المستفيد كلما كانت جيدة.

أما المنظمة العالمية للسياحة فترى أن الجودة السياحية على أنها " نتيجة لعملية تتضمن تلبية جميع احتياجات المستهلك و متطلباته و توقعاته المشروعة من المنتجات و الخدمات بسعر معقول.

كما تكون متطابقة مع الشروط التعاقدية المتفق عليها، و محددات الجودة الشاملة[2]"

كما يؤدي تطبيق الجودة إلى تحقيق عدة مزايا هي[3]:

- ✓ إعطاء و إرساء نظرة جديدة حول جودة السياحة لمهني القطاع و حثهم على تبني مسعى جودة السياحة.
- ✓ تحسين نوعية العرض السياحي و جودته.

* – **وليام لدواردديمنغ:** خبير اقتصادي أمريكي و أستاذ جامعي، تحصل على جائزة خاصة من قبل الحكومة اليابانية، حيث تمنح هذه الجائزة بشكل سنوي للشركات التي تتميز في تطبيق برامج إدارة الجودة.

[1]– الغامدي محمد بن علي، مفاهيم الجودة أساس لتوحيد الجهود، دون سنة النشر، ص02

** **جوزيف موس جوران:** مهندس صناعي أمريكي، و يعد أحد مفكري القرن العشرين–20– في مجال إدارة الجودة، و له إسهامات كبيرة في نظرية الإدارة و إدارة الموارد البشرية، و في سنة 1979 أسس معهد جوران متخصص في إدارة الجودة.

[2] سعد بن عبد الرحمان القاضي، الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة في المملكة العربية السعودية ، الملتقى حول " الجودة في صناعة السياحة"، يوم 2004/12/29،ص 04.

[3] الهام يحياوي و ساعد بوداوي، دور مخطط جودة السياحة الجزائري في تفعيل السياحة، المؤتمر العلمي الدولي حول" السياحة رهان التنمية– دراسة حالة تجارب بعض الدول– مرجع سبق ذكره، ص12.

ب : معايير الجودة السياحية و قواعدها

يمكن إجمال معايير الجودة السياحية فيمايلي[1]:

- ✓ الشفافية: يعتبر عنصر الشفافية من العناصر المهمة لتوفير المشروعية لتوقعات المستهلك و حماية حقوقه، و يتوفر عنصر الشفافية من خلال صحة المعلومات المقدمة حول مواصفات المنتج، وما يشتمل عليه و كلفته الإجمالية، و ما يغطيه السعر، بالإضافة إلى إيصال تلك المعلومات بشكل منظم و فعال للمستهلك.
- ✓ التجانس: يركز معيار التجانس على ضرورة التوافق و الانسجام بين المحيط الطبيعي و الإنساني، إذ أن هذا التوافق يحافظ على السياحة المستدامة و يستدعي إدارة فعالة للمؤثرات البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية بغية تأسيس مؤشرات لجودة المنتجات السياحية[2].
- ✓ الأصالة: وهي تعبر عن حضارة أو تراث معين تجعل أي منتج سياحي يختلف و يتميز عن بقية المنتجات المماثلة له في أماكن أخرى، مع شرط أن تستجيب الصالة لمتطلبات المستهلك.
- ✓ الأمن و السلامة: يتوفر معيار الأمن و السلامة عندما لا تشكل الخدمة السياحية خطر على الحياة أو يتسبب بضرر أو تهدد الصحة للمستهلك في جميع الأنشطة السياحية، و عادة ما تنظم و تحدد معايير الأمن و السلامة بنصوص تشريعية و قوانين كالحماية من الحريق، و هاته النصوص القانونية تعتمد كمعايير للجودة بحد ذاتها[3].

---

[1] سعد بن عبد الرحمان القاضي، نفس المرجع السابق، ص 02.

[2] مراد الرايس،التسويق السياحي و دوره في ترقية القطاع السياحي– حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الأفاق، مرجع سبق ذكره، ص09.

[3] عبادي فاطمة الزهراء وآخرون، التدريب في ظل إستراتيجية السياحة العربية، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية– دراسة حالة تجارب بعض الدول– مرجع سبق ذكره، ص10.

- ✓ الصحة العامة: يرى معيار الصحة العامة على ضرورة المحافظة في جميع أماكن الإيواء و الإطعام و الشراب على شرط النظافة و السلامة، و ينطبق هذا المعيار على كل المؤسسات السياحية الكبيرة، كما ينطبق أيضا على جميع نقاط بيع المواد الغذائية من محالات و مطاعم، بما فيها الخدمات المقدمة في الطائرات.
- ✓ سهولة الوصول: و يقضي هذا المعيار بإزالة كل العوائق و الحواجز الطبيعية و الاتصالية و الخدمية، دون تحيز و إتاحة استخدام تلك المنتجات و الخدمات من قبل الجميع.

كما تحكم الجودة السياحية مجموعة من القواعد نوجزها فيما يلي[1]:

- ✓ التطوير و المحافظة على إمكانية المؤسسات السياحية و الفندقية، من أجل تحسين جودة الخدمة المقدمة للسائح بشكل مستمر و دائم.
- ✓ الوفاء بمتطلبات السائح
- ✓ تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في الموقع السياحي
- ✓ التطوير المستمر للجودة و الإنتاجية و الكفاءة.
- ✓ تطوير و تحسين السياحة ابتداء من المؤسسات السياحية و الفندقية إلى السائح.
- ✓ دمج الجودة بعملية التخطيط الاستراتيجي للإدارة.

ت : مراحل تطور الجودة السياحية

مرت الجودة السياحية بعدة مراحل وهي [2]:

- ✓ مرحلة الفحص و التفتيش: الهدف من وراء هذه المرحلة هو فحص المنتج المعيب لتجنب وصوله إلى الزبون.

[1] الهام بظاضو، تقييم واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الفنادق – دراسة ميدانية على عينة من فنادق الخمس نجوم في الأردن ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السابعة، العدد 45، 2010،ص 11.

[2] مراد رايس، مرجع سبق ذكره، ص07.

- ✓ مرحلة مراقبة الجودة السياحية: و تتضمن أساليب فحص و اختيار و تحديد درجة المنتج، و اتخاذ إجراءات تصحيحه.
- ✓ مرحلة تأكيد الجودة: من خلال تطبيق الإجراءات اللازمة بغية توفير الثقة للزبون.
- ✓ مرحلة إدارة الجودة الشاملة: تطورات نظم الجودة لتشمل مناخ العمل و الإدارة لتعملا سويا بغية تحسين و تطوير الجودة السياحية.

ثانيا : واقع استراتيجية جودة السياحة الجزائرية.

تحتل الجودة السياحية مكانة هامة لدى الدول السياحية الرائدة، و هذا ما جعل السلطات الجزائرية تسعى لتطوير نوعية العرض الذي يعاني الكثير من النقائص، و هذا ما أكده تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان " الأسفار و السياحة تقرير التنافسية 2009 " ، و الذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 115 من أصل 133 دولة شملها التصنيف[1].

أ : أسباب و أهداف مخطط الجودة

ظهر مخطط الجودة لتجسيد الجودة السياحية للجزائر، و تطبيق العلامة التجارية للجودة السياحية، و المقصود بمخطط الجودة هو التطبيق الجيد بالمثالية و الرفع المهني و هذا من أجل[2]:

- ✓ تحسين نوعية و تطوير العرض السياحي، و منح رؤية جديدة للمحترفين.
- ✓ حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية
- ✓ نشر صورة الجزائر و ترقيتها كوجهة نوعية
- ✓ اعتلاء موقع ممتاز بين الوجهات السياحية العالمية[3].

و يهدف مخطط الجودة إلى [4]:

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، الكويت، ص 178.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سابق، ص47.

[3] عيساني عامر، مرجع سبق ذكره، ص141.

[4] http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=PQTAlgerie.

- ✓ إطلاق مخطط لنوعية السياحة مع الرغبة في الانضمام لعلامة موحدة" النوعية السياحية"
- ✓ التموقع ضمن منظور تحسين النوعية و العرض السياحي و تشجيع ترقيته في الجزائر وفي الخارج، بالإضافة إلى بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للجزائر.
- ✓ تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من خلال دمج مفهوم الجودة في كافة المشاريع التنموية في مجال السياحة على نحو الأفضل.
- ✓ توفير مزيد من الترويج للشركات المشاركة في إدارة الجودة من خلال دمجها في شبكة المؤسسات وضع علامة" الجودة السياحية الجزائر."
- ✓ بعث ديناميكية تقويم و ترقية الوجهة السياحية للخارج[1].
- ✓ تثمين المناطق السياحية و خلق استدامة للعرض السياحي الجزائري، من خلال وضوح الرؤية و تحسين النوعية للسياح.
- ✓ ضمان ترويج مميز للمتعاملين المشاركين في المقاربة الخاصة بالنوعية ، من خلال إدماجهم في شبكة المؤسسات التي تحمل علامة " نوعية السياحة الجزائرية" ، عن طريق ضمان أفضل اندماج في القنوات التجارية[2].

كما يأخذ مخطط الجودة بعين الاعتبار جميع النشطة السياحية الموجودة في البلد و منها[3](فنادق و ترميم، سياحة و سفر، العلاج بمياه البحر، الإرشاد السياحي، المكاتب السياحية و مكاتب الاستقبال و المعلومات، الإطعام، الحمامات المعدنية و المعالجة بمياه البحر، الناقلون " شركات الطيران، و تأجير السيارات....."، الدواوين السياحية و مكاتب الإعلام و التوجيه، مناطق العبور " المطارات، و الموانئ....".

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، ، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] www.mta.gov.dz.

[3] المرجع نفسه.

و قد اعتمد في تطبيق مخطط الجودة على أربعة شركاء و هم الفنادق، المطاعم ، وكالات السياحة و السفر و الدواوين السياحية، و قد اختارت وزارة السياحة بعض الفاعلين في الميدان السياحي للانخراط في مخطط جودة السياحة و هم:

(20%) من الحظيرة الفندقية، المطاعم الرفيعة (المصنفة)، وكالات السياحة، الدواوين السياحية النشيطة)، كما تم تحديد الالتزامات الواجب توفرها كشرط أساسي في كل مؤسسة سياحية ترغب في الانخراط ضمن مخطط جودة السياحة الجزائرية حسب القطاعات السياحية التالية :(الفنادق 94 التزاما، الوكالات السياحية36 التزاما، مؤسسة النقل السياحي33 التزاما).

ثانيا: كيفية تنفيذ مخطط الجودة

من إجراءات و آليات تنفيذ نوعية السياحة نجد:

- ✓ الإعلان عن أهداف مسعى مخطط نوعية السياحة و تحديد التزاماته.
- ✓ تقييم التزامات المحترفين على مستوى:
  - الإعلام و الاتصال
  - الاستقبال المشخص
  - كفاءة العمال
  - النظافة و الصيانة
  - تقويم تثمين الموارد السياحية
  - إبرام عقود الرخص" النوعية السياحية" مع المؤسسات التي تنخرط في مسعى النوعية،
  - تقويم المحترفين بإيجاد دمغة – ختم– عليها " السياحة النوعية الجزائرية" ، توضع على مدخل مؤسساتهم[1].

[1] يحي سعيدي، سليم العمراوي، ، مرجع سبق ذكره، ص12

هذا بغرض الاستجابة للهدف المادي و النقدي في مخطط الأعمال2025، حيث أصبح تكوين المورد البشري أمرا ضروريا و قد حددت 03 أهداف إستراتيجية لتكوين، من أجل الوصول إلى الحرف السياحية الحقيقية و تحضير الجزائر سياحيا في مطلع 2025، و ذلك من خلال:

- ✓ تعزيز القدرات التنظيمية و الكفاءات و احترافية القيادات و عمال التأطير في المدارس،
- ✓ ضمان ميزة تنافسية للبرامج البيداغوجية – التربوية– وتأهيل المؤطرين البيداغوجيين داخل المدارس.
- ✓ إعداد مقاييس الامتياز للتربية و التكوين السياحيين و يتعلق الأمر باعتماد التصديق و التسجيل الرسمي.

و في هذه النقطة تم إطلاق خريطة جديدة للمدارس السياحية ومنها:

- المدارس الموجودة و الواجب تحديثها و هي:

✓ المدرسة الوطنية العليا للسياحة– الجزائر العاصمة.

✓ المعهد الوطني لتقنيات الفندقة و السياحة – تيزي وزو

✓ المعهد الوطني للفندقة و السياحة– بوسعادة

- المدارس المصممة للتجهيز: وهي[1]

✓ المدرسة السياحية لتيبازة.

✓ المدرسة السياحية بعين تموشنت

- المدارس السبع لوزارة التكوين و التعليم المهني:

✓ سبع مدارس تكوين مهني تابعة لوزارة التكوين المهني الطارف، تلمسان، عين البنيان، بومرداس، تيزي وزو ، تمنراست، غرداية.

[1] المرجع السابق.

كما تم تنصيب لجنة متابعة تطبيق المخطط السياحي للجودة من طرف الوزارة الوصية على القطاع، و من مهامها نجد:

- ✓ تقييم العديد من المنشآت و الفنادق و المطاعم، و تتشكل هذه اللجنة من ممثلين عن قطاع السياحة و جمعيات مهنية و خبراء و مختصين، حيث تعمل على التعريف بمحتوى مخطط الجودة و الامتياز في السياحة و تحديد مناهج و طرق تحقيق النوعية و متابعة المؤسسات السياحية التي تسعى إلى الحصول على شهادة الجودة و النوعية و تطوير نوعية العرض السياحي[1].
- ✓ الابتكار و استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

لقد أحدث استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال تطورا في تصرفات الاستهلاك و مسارات التوزيع التي تسمح بالعرض المباشر للمنتوج و الخدمات السياحية لعدد كبير من مستخدمي الانترنت(التسويق عبر الانترنت)، و التسويق عبر الانترنت مستمر في الاستحواذ السريع لحصص السوق على حساب شبكات التوزيع الأخرى، فتأثير الانترنت يتجاوز بشكل كبير إطار الحجز فقط، و تبقى نوعية الخدمات و المحتويات للأنترنت هي التي تحدث الفرق السريع، السمعة الجيدة و إدخال كذلك نظام التسيير الالكتروني من خلال إدارة الرحلات عبر الشبكة و الاستقبال الفندقي، بالإضافة إلى إدارة الإطعام[2].

ثالثا: دور الجودة السياحية في تطوير السياحة الجزائرية.

تعد النوعية السياحية مطلبا أساسيا في الدول الرائدة في مجال السياحي، نظرا لما يهدف إليه من تحسين العرض السياحي، و لهذا انتهجت الجزائر سياسة الجودة السياحية بغية تحسين عرضها السياحي.

[1] الجزائر تريد حصتها في السوق المتوسطية، المجلة الاقتصادية، العدد 14، 2009، ص45.

[2] وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، مرجع سابق، ص50.

أ : انتهاج الجودة السياحية من قبل المؤسسات السياحية الجزائرية

يمكن لأي مؤسسة سياحية انتهاج مسيرة الجودة التي تندرج ضمن مخطط الجودة السياحية الذي يضع مسيرة الجودة الخاصة بكل مؤسسة على حدا، و ذلك من التعاقد مع مكتب دراسات مختص في الجودة، و يرتكز تطبيق مسيرة الجودة على مجموعة من المعايير هي (المعلومة و الاتصال، الاستقبال، كفاءة العمال، رفاهية الأماكن، النظافة و تثمين الموارد المحلية)، وهكذا يمكن لأي مؤسسة سياحية الاختيار بين 03 ثلاث أنواع من الجودة و هي مسيرة مهنية، الاندماج في الشبكة أو المسيرة إقليمية.

إن تطبيق مسيرة الجودة السياحية من قبل المؤسسات السياحية، يسمح لها بالحصول على شهادة الإيزو(علامة الجودة السياحية)، الذي تتضمن متطلبات تنظيمية ضمن نظام إدارة الجودة، و ذلك من خلال أربع مجالات و هي (مسؤولية الإدارة، نظام جودة العمليات و التحسين المستمر).

و من أهم الإجراءات المتخذة في تطبيق الجودة نجد[1]:

- ✓ متابعة عملية التقييس و مراقبة الأنشطة و المهن السياحية.
- ✓ توعية المتعاملين بضرورة تطبيق نظام منح شهادة الجودة العالمية.
- ✓ تحسين بيئة السياحة، من خلال التطبيق الصارم لقواعد النظافة العمومية و حماية المستهلك.
- ✓ فتح مكاتب صرف دائمة على مستوى الموانئ و المطارات و الفنادق و الشوارع الرئيسية للسياحة[2].
- ✓ فتح خطوط جوية مباشرة اتجاه الأماكن السياحية.

و لأجل ترقية و النهوض بالسياحة الجزائرية كان لابد من تحسين و تطوير الخدمات المقدمة، و ذلك من خلال تطبيق مواصفات قياسية في تقديم تلك

[1] نفس المرجع السابق ، ص51.

[2] الهام يحياوي و ساعد بوداوي، مرجع سبق ذكره، ص14.

الخدمات، و لتحقيق هذه المواصفات، لابد من الاستجابة إلى توقعات و تطلعات الزبائن.

ب : اكتساب علامة الجودة السياحية

يتم منح العلامة الوطنية " جودة السياحة الجزائر" لجميع المؤسسات السياحية المعنية، و التي تحترم شروط التالية[1]:

- ✓ مطابقة معايير الجودة
- ✓ متابعة مقاربة جودة تستند إلى مراقبة خارجية، تضمن التحسين لجودة الخدمات.
- ✓ إنشاء خلية مسؤولة عن المحاسبة الداخلية.
- ✓ ضرورة الخضوع لشروط الاستغلال و ممارسة النشاط.
- ✓ الامتثال لقواعد النظافة و الأمن
- ✓ الاندماج في المحيط البيئي.

ولأجل التسجيل و الانضمام إلى المخطط الوطني للجودة لابد من إتباع ما يلي[2]:

- ✓ التعرف على الالتزامات الوطنية للجودة.
- ✓ التقرب إلى أقرب هيئة سياحية لتوقيع اتفاق الانضمام إلى المخطط الوطني للجودة .
- ✓ الاتصال بشركة مهنية متخصصة في الجودة من أجل التنفيذ، و التشخيص و الرصد لنهج الجودة.
- ✓ الاتصال بالهيئة السياحية لإنشاء السجل في المخطط الوطني للجودة.

[1] www.mta.gov.dz.
[2] -http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=proadh.

ت : دور اللجنة المكلفة بمخطط الجودة

تودع ملفات الترشح لدى اللجنة الوطنية* المكلفة بالمخطط، وهي مكلفة بمتابعة المؤسسات السياحية التي تريد الحصول على علامة الجودة، وعلى المستوى الوطني توجد حاليا حوالي 2200 مؤسسة مرشحة للانضمام إلى مخطط الجودة السياحية، منها 220 أمضت العقود المبدئية للانخراط[1]، أما الحصول على علامة جودة السياحة بالجزائر فيتم تسييرها من طرف اللجنة الوطنية التي تم تعيينها من قبل وزارة السياحة والصناعات التقليدية*،والتي تقوم بالمهام التالية:

- ✓ البت في طلبات العضوية، و متابعة عملية منح العلامة.
- ✓ تلقي و تقييم سجلات الالتزام.
- ✓ استعراض المبادرات النوعية التي تضطلع بها الشركات المرشحة.
- ✓ تلقي واستعراض عمليات التدقيق التي تجريها مكاتب الخبرة المعينين لهذا الغرض.
- ✓ التقييم الدوري لتطبيق أحكام مخطط الجودة.

و قبل الانضمام إلى " الجودة السياحية"، لابد من العمل على بذل كل الجهود لإرضاء الزبائن، خاصة في المجالات التالية[2]:

- ✓ المعلومات و الاتصالات و الترويج.
- ✓ التحية: من خلال الترحيب بالسياح و حسن استقبالهم.

---

* تتكون اللجنة الوطنية المكلفة بمخطط الجودة من ممثلي الإدارات المركزية التالية: السياحة و الصحة و السكان، التجارة، النقل، الصناعة ، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خبراء في الجودة ، الحماية المدنية ، الشبيبة و الرياضة، التعاونيات المهنية في مجال السياحة.

[1] الهام يحياوي و ساعد بوداوي، مرجع سبق ذكره، ص13.

** تتكون اللجنة الوطنية لعلامة جودة السياحة بالجزائر من ممثلي الإدارات التالية :"" القطاع المكلف بالسياحة و الإدارات المعنية بالسياحة، و المعهد الوطني للتقييس و التعاونيات المهنية ذات العلاقة بالسياحة"".

[2] http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=EngQuat.

- ✓ اختصاص و سلوك الموظفين: من خلال توفر الفهم السريع، و توفر اللغات الأجنبية لدى الموظفين،
- ✓ ظروف الاستقبال: من خلال توفير ظروف الاستقبال و الراحة، و كذلك توفير المعدات المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
- ✓ النظافة و الصيانة: لضمان النظافة المستمرة و الصيانة للأماكن و المعدات المختلفة.
- ✓ احترام البيئة: من خلال توسيع المساحات الخضراء، و الاستخدام الأمثل في استهلاك الطاقة.
- ✓ توفير الأمن للسياح

يؤدي تطبيق مخطط الجودة إلى تطوير السياحة الجزائرية على المدى الطويل، عن طريق تحقيق التحسين المستمر، كما يعمل على تحقيق المنافع التالية[1]:

- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة
- ✓ توفير خدمات البنية التحتية
- ✓ توفير تسهيلات الترفيه و الراحة للسكان المحليين
- ✓ المحافظة على البيئة و حمايتها
- ✓ نشر الثقافات و التواصل بين الشعوب
- ✓ تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

الفرع الرابع: مخطط الشراكة و تطوير استراتيجية التمويل في القطاع السياحي.

تعد الشراكة بين القطاعين العمومي و الخاص من أساسيات النهوض بالقطاع السياحي، و لهذا لابد من تفعيل هذه الشراكة و تحديد أهدافها و مسعاها، و السعي إلى تنظيمها محليا و وطنيا، و لأجل ضمان نجاح السياسة الاستراتيجية للسياحة الجزائرية كان

[1] الهام يحياوي و ساعد بوداوي، مرجع سبق ذكره، ص13

لابد من ضبط مخطط لتمويل هذه السياسة، و هذه النقاط سوف نثريها أكثر في هذا المبحث.

أولا: مخطط الشراكة العمومية– الخاصة

تتحقق الشراكة العمومية– الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون و الخواص معا، و ذلك من خلال تقسيم الموارد و الأخطار، إذ تعمل الدولة على تهيئة إقليم و حماية المناظر العامة و وضع المنشآت الكبرى في خدمة السياحة، كما يعمل القطاع الخاص على ضمان أساسيات الاستثمار السياحي.

أ : أهداف مخطط الشراكة

تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات و الشراكة العمومية– الخاصة، التي توصل الشبكة السياحية من طرف إلى طرف، و من أجل تحقيق ذلك كان لابد من[1] :

- ✓ جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية(منح الجاذبية)، السفارات، القنصليات، المطارات، المراكز الحدودية، الموانئ، المحطات.....الخ
- ✓ تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية: النظافة، المياه، التطهير، الطاقة، تكنولوجيات الإعلام و الاتصال.
- ✓ تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية و القرى السياحية للامتياز.
- ✓ صيانة الثروة الطبيعية و البيئية.
- ✓ تعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية السريعة.
- ✓ تحسين النوعية بالتكوين المستمر و الدائم.
- ✓ تحفيز جميع الشركاء العموميين و الخواص من أجل تنمية القطاع السياحي، نظرا

[1] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme , L**ivre2Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiquesprioritaires**, op-cit , p53.

لما تتطلبه التنمية السياحية من تنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية[1].

ب – مسعى مخطط الشراكة العمومية– الخاصة.

يهدف هذا المسعى إلى وصل الشبكة السياحية و جعلها منسجمة، و هنا يتعلق الأمر بتبني استراتيجية التجميع بربط الشركاء، ومن أجل ذلك لابد من:

- ✓ دخول المنافسة بصفوف منظمة.
- ✓ إيجاد شراكة بين مختلف الفاعلين والعاملين في شبكة الإنتاج و توزيع المنتوج السياحي(منظمي الرحلات؟، أصحاب الفنادق، المطاعم، المنشطين، المرشدين)، ربط المرقين و المستثمرين بالصيارفة و المختصين في المالية لضمان إعداد مشاريع مريحة و قابلة للاستمرار.
- ✓ تشجيع إنشاء مجموعات المصالح العمومية، الناقلين، أصحاب الفنادق، منظمي الرحلات، و ذلك من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية.

و يلعب القطاع الخاص دورا مهما و محوريا في عملية التنمية السياحية في الجزائر، و ذلك لما يتمتع به من كفاءة في الإدارة و خبرة استثمارية و قدرة تنافسية تؤدي إلى توفير السلع و الخدمات السياحية بأسعار منافسة، إضافة إلى ما يملكه القطاع الخاص من رأس المال، و بالتالي فإن دور قطاع الخاص في تطوير السياحة و تنويع مصادر الدخل يعتبر مكملا للدور الحكومي.

و عليه فإن دور القطاع الخاص في تنفيذ خطة التنمية المستديمة لقطاع السياحة يتطلب إدراك مفهوم التنمية المستديمة من كافة و حدات القطاع الخاص ذات العلاقة

[1] نور الدين شارف و نصر الدين بوعمامة ، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، يومي 08/07 أفريل 2008، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

بصناعة السياحة، و المساهمة الفعالة في تنفيذ خطة التنمية السياحية في الجزائر من خلال[1]:

- ✓ تضمين مفاهيم التنمية المستديمة لقطاع السياحة
- ✓ العمل على الاستخدام الأمثل للموارد السياحية المتاحة، و زيادة نوعية الإنتاج و تقليل الهدر في استخدام تلك الموارد.
- ✓ العمل على تطوير منتجات سياحية منافسة، تكون ملائمة للتنمية السياحية المستديمة.
- ✓ الاعتماد على العمالة الوطنية في تطوير قطاع السياحة، لضمان مشاركة المواطنين[2] بشكل أوسع في تنمية القطاع السياحي.
- ✓ توزيع الاستثمارات السياحية بشكل يساهم في تنمية المناطق المختلفة و الاستفادة من الإمكانيات و المقومات السياحية.
- ✓ التفاوض مع الشركات الأجنبية في مجال السياحة.
- ✓ التركيز على تنويع المستويات في مشروعات السياحة، و جعلها تتناسب مع جميع فئات المواطنين.

كما يلعب الاستثمار الحكومي دورا هاما في تنمية القطاع السياحي من خلال[3]:

- ✓ الإنفاق على مشاريع البنية التحتية.
- ✓ الإنفاق المباشر على المشاريع السياحية التي تعتبر سلعا عامة قد لا يجد فيها القطاع الخاص الحافز في تنفيذها كإصلاح الأراضي و المنتزهات العامة و الشواطئ.

---

[1] أحمد قايد نور الدين، الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة – حالة الجزائر– الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة ، جامعة بسكرة، سنة 2010، ص20.

[2] ناجي التوني، دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2001،ص123.

[3] أحمد قايد نور الدين، نفس المرجع السابق ،21.

- ✓ الإنفاق على البحث العلمي و الدراسات المتعلقة بالقطاع السياحي.
- ✓ العمل على وضع السياسات الخاصة بالسياحة و المكونة من مجموعة من الأنظمة و القوانين و التشريعات.
- ✓ العمل على جذب و تشجيع الاستثمارات في مجال السياحة، من خلال تقديم الحوافز و التسهيلات للمستثمرين المحليين و الأجانب[1].

كما أن الاستثمار الخاص لايقل عن الاستثمار الحكومي، و لهذا و جب تشجيع الاستثمار قطاع الخاص ، من خلال منحه مختلف الضمانات و التسهيلات كما يلي[2]:

- ✓ خلق صناديق دعم الاستثمار السياحي.
- ✓ التنازل عن 900 هكتار بالتراضي من الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي، و المواقع السياحية من أجل تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- ✓ تزويد صندوق دعم الاستثمار السياحي بمبلغ 6.4 مليار دولار.
- ✓ إعداد منتوج مالي خاص يتمثل في القرض الفندقي، و هذا وفقا للخصوصيات التي يتميز بها الاستثمار السياحي.
- ✓ التخفيض من نسب الفائدة لتشجيع الاستثمارات مثل ماهو معمول به في العديد من الدول،
- ✓ إعفاء المعدات و الأدوات اللازمة لإقامة المشروعات السياحية من الرسوم الجمركية،
- ✓ الإعفاء من الضرائب على الدخل و الضرائب العقارية على المدى المتوسط، مع تقرير إعفاءات جزئية على المدى الطول[1].

[1] ناجي التوني، نفس المرجع السابق، ص46.

[2] الديوان الوطني للسياحة، تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013، مجلة الجزائر سياحية، العدد26، الجزائر، ص 21.

ثانيا: تنظيم مخطط الشراكة

يتم تنظيم مخطط الشراكة على مستويين، المستوى المحلي من خلال مديريات السياحة، و المستوى الوطني تحت إشراف وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة.

أ : تنظيم مخطط الشراكة على المستوى المحلي

يتم تنظيم مخطط الشراكة على المستوى المحلي من خلال مديريات السياحة، التي تبقى الوسيط الرئيسي بين المستوى الوطني، وعليه يتوجب تعزيز كل مديرية لتمكينها من الاستجابة للمهتمين الأساسيتين هما[2]:

- ✓ تنفيذ مخطط النوعية
- ✓ ترقية الاستثمار السياحي

و من أجل تحقيق الربط في الشبكة السياحية و الدفع بالشراكة يتعين مايلي:

- ✓ فتح فضاء النقاش و التفكير من خلال مجلس التنمية السياحية* و على المستوى المحلي في إقليم كل ولاية لإشراك المتعاملين الموجودين (أصحاب الفنادق، السفر.....الخ)

---

[1] سالم عبد القوي و عبد الحميد محمد، كيفية تفعيل المشاركة بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني في صناعة السياحة، على الوقع:

www.tourusm.gov.eg/default.aspx

[2] -Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre2Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,**op-cit , p53.

* المجلس الولائي للتنمية السياحية هو عبارة عن فضاء للحوار و التفكير بهدف استشاري يترأسه الوالي تكون اجتماعاته دورية، يجمع المحترفين في الميدان، أصحاب الفنادق، عارضي الخدمات ووكالات السفر و الغرف التجارية، و من أجل تحقيق ذلك لابد من امتلاك تمثيليات منتظمة على جمعيات و نقابات مهنية على المستوى المحلي، و أن يكون ضمن المتعاملين الرئيسيين بتهيئة و تنمية السياحة على مستوى الولاية مديريات الشغال ، الطاقة، الاتصال، الثقافة و سونلغاز، الجزائرية للمياه و التطهير.

و هناك كذلك الدواوين السياحية المحلية، و هي عبارة عن محطات استقبال مصغرة إذ وجب تعزيز دور هذه الدواوين في تقديم مختلف الخدمات السياحية كالنصائح و الاستقبال و الإعلام حول العرض السياحي.

ب : تنظيم مخطط الشراكة على المستوى الوطني

تتم الترتيبات التنظيمية على المستوى الوطني وفق المخطط التالي:

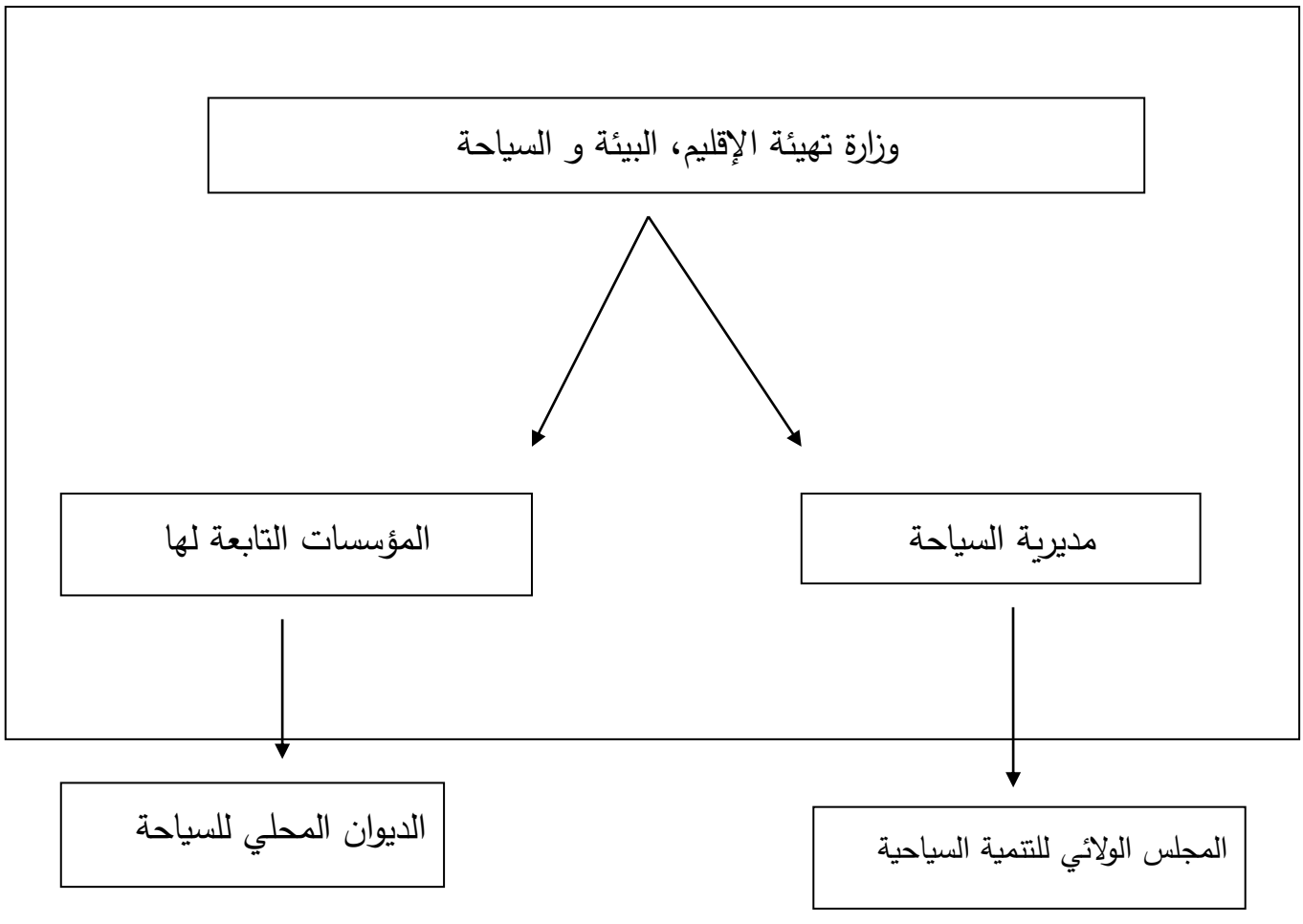

Source : Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre2Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,**op-cit, p53.

و تتمثل مهام هذا المجلس من خلال:

- ✓ التأهيل في مجال الإعلامي
- ✓ قبول أكبر قدر ممكن من مشاريع التنمية السياحية.

- ✓ ترقية سياحة الولاية
- ✓ تنسيق أعمال مختلف المتعاملين، مهمة التجميع و الربط
- ✓ إدارة مصالح المنافسة بإجراء جماعي

ويتم الإطار الرسمي للتشاور من خلال إيجاد اجتماعات للإعلام العمومي عند المبادرة بإقامة مشروع من قبل الدولة ، البلدية، الولاية، متعامل خاص، أو من خلال إنشاء ورشات فكرية، بالإضافة إلى عقد اجتماعات مجلس التنمية السياحية على فترات منتظمة، كما هو موضح في الشكل التالي:

هذا الشكل يبين مخطط عقد اجتماعات مجلس التنمية السياحية

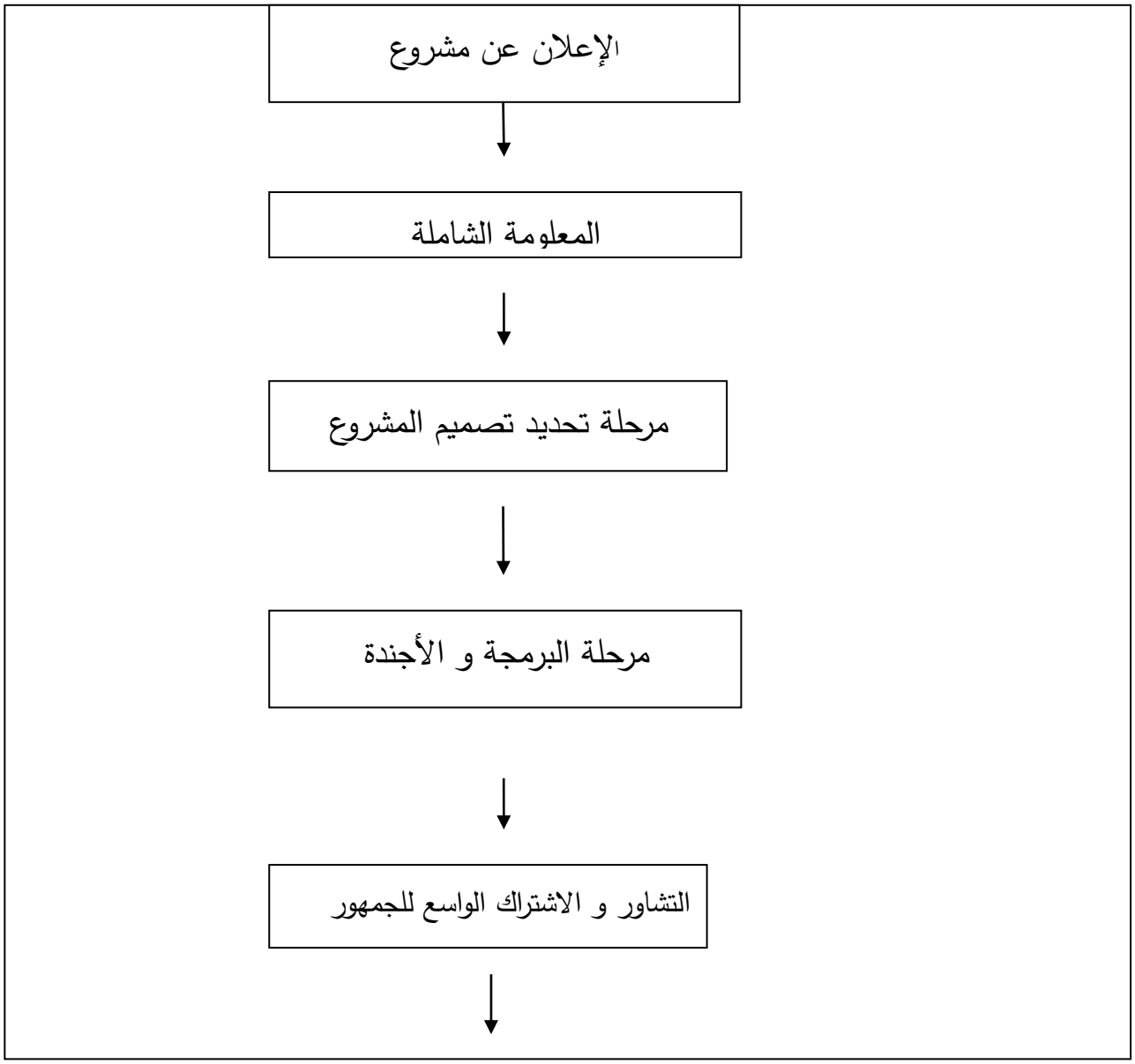

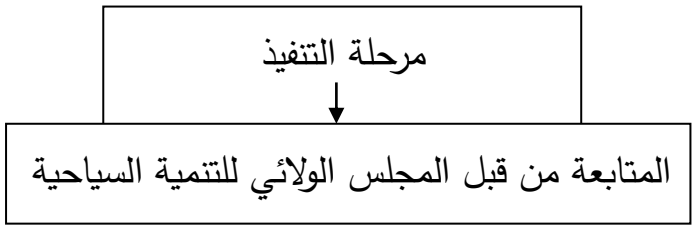

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم البيئة و السياحة ، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة و برامج الأعمال السياحية ذات الأولوية ، مرجع سبق ذكره، ص56.

تطبق المشاريع مبدأ الانطلاق دائما من المحلي إلى الوطني للحفاظ على المتعاملين المحليين و التنسيق، و كذلك ربط الشبكة السياحية و الشراكة العمومية- الخاصة.

الفرع الخامس : مخطط التمويل في قطاع السياحة.

بما أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري فإن عملية تحسين الربح و خاصة الربح الداخلي تتطلب إيجاد دعم و مرافقة من الدولة في كل العمليات، و هذا هو الشيء الذي يصبو إليه مخطط التمويل.

أ- أهداف مخطط التمويل

يصبو مخطط التمويل إلى تحقيق الأهداف الخمسة التالية[1]:

- ✓ حماية و مرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة و المتوسطة
- ✓ السهر على تجنيب المشاريع السياحية التوقف و الذوبان
- ✓ جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب
- ✓ تشجيع الاستثمار في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية

[1] سعيدي يحي و العمراوي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 13.

- ✓ تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية، وخاصة الاستثمار في إطار بنك الاستثمار.
- ✓ مرافقة المتعاملين المستثمرين، من خلال إجراءات مناسبة لدعم الاستثمار في القطاع السياحي تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاستثمار في هذا الميدان[1].

ب: محتوى مخطط التمويل

يتعلق محتوى هذا المخطط بما يلي[2]:

- ✓ مرافقة المستثمرين، المرقين و أصحاب المشاريع و المساعدة في أخذ القرار، و في تقدير المخاطر، و كذلك في تمويل عتاد الاستغلال.
- ✓ تحقيق إجراءات منح القروض البنكية و منح الحسم.
- ✓ التمديد في مدة القرض.

ت – إطار مخطط التمويل

يتمثل إطار مخطط التمويل في بنك الاستثمار المستقبلي الذي يثمن :

- ✓ إجراءات الدعم و الالتزام في مخطط نوعية السياحة: و ذلك من خلال دعم الاستثمار و تنمية الأنشطة السياحية، يتم عبر مساهمة بنك الاستثمار، و تتخذ هذه المساهمة شكل[3]:
  - مساهمة صناديق خاصة
  - تمويل مكيف مع خصائص السياحة
  - تحضيرات نوعية باتجاه الاستثمار السياحي في الهضاب العليا و الجنوب.

---

[1] شارف نور الدين و بوعمامة نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص13

[2] Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, **Livre2Le plan stratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires,**op-cit , p59.

[3] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02 : المخطط الاستراتيجي ، البرامج الخمس، مرجع سبق ذكره،ص59.

- عمليات التأهيل عن طريق تخصيص مبلغ من صناديق التأهيل التابعة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إلزام بالاكتتاب في مخطط نوعية السياحة.

✓ الإجراءات التحفيزية لبعض الاختصاصات: يتم ذلك من خلال تشجيع السياحة الصحراوية، النشاط الفلاحي و الصحي و الرفاهي و ذلك من خلال:

– تكييف شروط القروض المتفق عليها في إطار تأهيل المؤسسات الفندقية و إنجاز المشاريع الجديدة.

– تحفيزات ضريبية عن النشاطات السياحية، الفلاحية، الصحية، الرفاهية و الحمامات البحرية، بإعفائها من ضريبة القيمة المضافة .

– ينشأ بالتوازي صندوق تعاوني للضمان المالي – الكفالات– المفروض على وكالات السياحة و السفر .

– مساعدات أخرى من بنك الاستثمار.

✓ **المساعدة على تقييم المخاطر:**

و يكمل الهدف من هذه المساعدة في تشجيع الاستثمار بالسماح للمتعامل المبدع بتقليل المخاطر، أي بتحديد شروط استمرارية المشروع، و يقدم بنك الاستثمار الهندسة الأولية لانطلاق المشاريع بالتكفل بكل أو جزء من الدراسات في الدرجة العليا، بالإضافة إلى المساعدة على التصميم و تركيب المشاريع و دراسة الجدوى و الدعم المالي حيث: التمويل ب80% لدراسة سقفها 500.000 دينار، و ب 50% لدراسة ثقيلة سقفها 5.000.000 دينار.

✓ **المساعدة لتمويل عتاد الاستغلال:**

ذلك بهدف تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة (نقل السواح، الإطعام خصوصا) و السماح لهم بالتكيف، و تهدف الإستراتيجية السياحية الجديدة إلى تدعيم الاستثمار الخاص بمشاريع تقدر ب 75 مليار دينار[1].

كما سطرت برامج لتمويل المشاريع السياحية الجديدة المدرجة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، و ذلك من خلال[2]:

- ✓ تزويد ميزانية الاستثمار و التسيير المتماشية مع الأعمال التكميلية عن طريق الموارد الجبائية الولائية.
- ✓ إنشاء صندوق مكلف بتدعيم الاستثمار السياحي.
- ✓ خلق صندوق ضمان القروض، يكفل المسار المالي للمشاريع المسندة لأهم المستثمرين، و هو مدعم من الرأسمال التأسيسي للدولة.
- ✓ خلق صندوق الضمان و الكفالة التعاضدية من طرف الممولين المحليين
- ✓ ترقية أجهزة التمويل المتضامنة، ضمانات، قروض و كفالة التأمين.
- ✓ إعانات مالية إضافية للقطاع عن طريق الميزانيات التكميلية، من أجل انجاز البرنامج الدراسي و التهيئة لمجموع مناطق التوسع السياحي الأولية.
- ✓ توسيع نظام الإعفاءات الجبائية، و منح نقاط امتياز للاستثمار في المناطق الجنوبية و الهضاب العليا، و المشاريع السياحية المتعلقة ببعض المناطق الفقيرة.

[1] محجوب يدة و آخرون، الجودة و الاحترافية، مفتاح الوجهة السياحية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 13، دار الأبحاث الجزائر، 2009،ص 45.

[2] عبد الوهاب سويسي و آخرون، السياحة في الجزائر(واقع و آفاق) ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية– دراسة (حالة تجارب بعض الدول)، مرجع سبق ذكره، ص12.

المبحث الثاني : آثار التنمية السياحية المستدامة على الاقتصاد الوطني

رغم تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لصناعة السياحة في الجزائر بتباين أنواعها وأنشطتها المختلفة إلا أن الدلائل العلمية وتجارب الدول تشير إلى التزايد الملحوظ في الدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية بمفهومها الشامل قد ترجم الاهتمام الشديد بقطاع السياحة في الكثير من دول العالم في شكل تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإعطاء المزيد من الحريات للقطاعين العام والخاص بمزاولة العديد من الأنشطة وإنشاء المشروعات السياحية وأن الملتقيات والندوات التي انعقدت بالجزائر لأكبر دليل على الأهمية التي أولتها الجزائر في الآونة الأخيرة لقطاع السياحة .

هذا بالإضافة إلى التسهيلات المتنوعة كالإعفاءات الضريبية أو التخفيض منها وخاصة الصناعات التقليدية وكذلك المساعدات الجمركية والتسهيلات التي يتلقاها أصحاب السياحة العمومية والخواص والأجانب وكذلك مساهمة الدولة في تكاليف إنشاء الخدمات اللازمة للمشروعات السياحية كتمهيد الطرق في الأماكن السياحية الوعرة المسالك وكذلك إنشاء الشبكات الخاصة بالكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها.

ويمكن تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسياحة وفقا للمحاور الآتية:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية

تعتبر السياحة نشاطا يجلب المداخيل للبلد دون الحاجة إلى شحنها و توصيلها للمستهلك، بل إن الزائر يأتي إلى موقع الإنتاج و يشتري مجموعة متنوعة من السلع و الخدمات في البلد المضيف، و هذا في الواقع يولد أنماط من المنافع و التكاليف تختلف اختلافا تاما عن الصادرات التقليدية التي تشحن إلى الخارج حتى تصل إلى المستهلك و يتمثل تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة في:

- ❖ تحديد موقع و أهمية و دور السياحة في الاقتصاديات الوطنية.
- ❖ تقدير و تحديد العوامل المؤثرة في تنمية القطاع السياحي.
- ❖ تحديد العوامل الرئيسية المحفزة و كذا العوامل المعرقلة لنمو القطاع السياحي في المستقبل.
- ❖ تحليل و دراسة نتائج النشاط السياحي و مقارنتها بنتائج القطاعات الاقتصادية الأخرى.

و يمكن إبراز دور السياحة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال دراسة الآثار الاقتصادية للسياحة على بعض متغيرات الاقتصاد الوطني منها: التشغيل ، ميزان المدفوعات، تشكيل الدخل الوطني و إعادة توزيعه، الاستثمار في البنى التحتية[1].

أولا: تدفق رؤوس الأموال الأجنبيـة:

من الممكن أن يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة فكما هو الحال في معظم الدول النامية.

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات و تقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات السياحية و الإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي. [2]

فإذا كان من المسلم به أن الجزائر تمتلك من الموارد والمقومات السياحية التاريخية والطبيعية والتي أيضا تتوفر على ساحل طوله 1200 كلم، فان الاستغلال الجيد لمثل هذه المزايا سياحيا من الممكن أن يحقق تدفقا نقديا للنقد الأجنبي.

ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

[1] محمد فوزي شعوبي، السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، سنة 2007، ص21-22.

[2] عامر عيساني ، نفس المرجع السابق ، ص33.

1- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (بناء الفنادق القرى السياحية ..الخ) .

2- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول الى البلاد.

3- فروق تحويل العملة.

4- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية (الأساسية والتكميلية) بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

5- الإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين[1] .

ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية الناجمة عن تحولات الأرباح ودخول العاملين الأجانب إلى الجزائر والمرتبطة بمثل هذه المشروعات في نفس الوقت من الممكن تطبيق بعض السياسات التي تحد من معدل أو مقدار التحولات إلى الخارج بالإضافة إلى هذا فإن إسهام الشركات الأجنبية في مقدار ما تحققه من تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية يتوقف على عدد من العوامل الأخرى منها على سبيل المثال حصة الشركات الأجنبية في رأس مال المشروع السياحي ، حجم الأموال المقترضة من داخل الدولة ، حجم الأرباح التي أعيد استثمارها بالمقارنة بالتي تم تحويلها للخارج وغيرها.

ولقياس مدى فعالية المشروع السياحي الأجنبي في مدى إسهامه في توفير تدفق النقد الأجنبي للدولة يمكن استخدام بعض المعايير والأساليب منها :

- تحليل الاتجاهات (تصاعد . هبوط) التدفق السنوي الداخل مقارنة بالتدفقات الخارجة.

[1] حميدة بوعموشة ، نفس المرجع السابق، ص38.

– حصة المساهمة للشركات الأجنبية في المشروع والقروض التي تم الحصول عليها من الدولة الأم أو من البنوك خارج الدولة المضيفة (الجزائر) مقارنا التدفقات المالية الخارجة (أرباح + دخول العاملين الأجانب).

– نسبة حجم الأموال أي حصة الشركات الأجنبية في المشروعات إلى الدخل الوطني مقارنة بنظيرتها الوطنية.

– الضرائب السنوية التي تدفعها الشركات الأجنبية مقارنة بنظيرتها(من المشروعات الوطنية وخاصة القطاع العام) في نفس القطاع .

يجب أيضا مراعات الآثار السلبية لمثل هذه الشركات وضرورة وجود أو وضع مجموعة من الضوابط التي تقلل من هذه الآثار.

و حتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الايجابي على ميزان المدفوعات يجب تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط السياحي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المادية و الخدمية المستوردة في الحالات التالية:

- ❖ أثناء بناء البنية التحتية للخدمات اللازمة للنشاط السياحي .
- ❖ عند التشغيل المباشر للوحدات السياحية .
- ❖ عند بناء أو تشغيل الوحدات الإنتاجية المعنية للوحدات السياحية.
- ❖ عند إنفاق السائح الأجنبي في البلد المصدر للخدمة السياحية على شراء سلع مستوردة.
- ❖ عندما يزيد المواطنون من إنفاقهم على السلع المستوردة.[1]

[1] دلال عبد الهادي ، اقتصاديات صناعة السياحة ، الفتح للطباعة و النشر الإسكندرية ، مصر 2006، ص65.

ثانيا: نقل التقنـيات التكنولوجية

تعتبر عملية التكنولوجيا ، خاصة عن طريق الشركات الأجنبية، من أحد الموضوعات المثيرة للجدل ويدور هذا الجدل حول عدد المحاور الرئيسية مثل :

1- مدى ملائمة المستوى التكنولوجي الذي تجلبه الشركات الأجنبية مع التغيرات البيئية داخل الدولة مثل مدى توافر المهارات اللازمة لتشغيل الأجهزة أو المعدات والأنظمة المختلفة للإنتاج ، طرق تقديم وتسويق المنتوج ومدى تلاؤمها مع المعتقدات والقيم الثقافية والروحية ، الخدمات المرفقية) .

2- تكلفة التكنولوجية الآثار المرتقبة على العمالة وميزان المدفوعات .. الخ .

3- الآثار السلبية على المشروعات الوطنية.

ويمكن القول بصفة مبدئية إن السماح للشركات الدولية بالدخول في مشروعات الاستثمار السياحي يمكن أن يحقق درجة التقدم التكنولوجي بالجزائر لأن إذا نظرنا إلى اليد العاملة المستخدمة في قطاع السياحة وبالأخص الفنادق هي يد عاملة غير مكونة في أغلبها تكوينا عاليا في تقنيات السياحة. ويمكن أن تستفيد الجزائر من خلال الشركات الأجنبية المستثمرة من العديد من الطرق منها:

- نقل فنون وطرق تسيير الإدارة الحديثة بالفنادق وغيرها من المنشآت السياحية
- إدخال تجهيزات (ألآت ، معدات ...) جديدة يمكن استخدامهاإما في تسهيل تقديم الخدمات السياحية بأنواعها المختلفة أو إنتاج سلع صناعية للأغراض السياحية بالإضافة إلى الخدمات المرفقية المختلفة.
- تطوير وتحسين طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية بالإضافة إلى برامج التدريب للقوى العاملة .
- القيام ببحوث التنمية والتحديث في المجالات المختلفة للنشاط السياحي .

وهناك عدد آخر من المزايا الناجمة عن وجود مثل هذه الشركات الأجنبية في طرق بيع الخدمات السياحية ،او في تطبيق نظم الإدارة الحديثة ، يضاف إلى هذا إن وجود الشركات الأجنبية يمكن أن يدفع الشركات الوطنية على تحديث وتطوير أنظمتها الحالية حتى تستطيع الاستمرار في سوق الخدمة.

كما ذكرنا سالفا أن وجود الشركات الأجنبية في مجال صناعة السياحة بالجزائر يمكن أن يؤدي إلى تحسين وتطوير أنظمة وفنون الإدارة ، وتبرز أهمية العقود الإدارية بصفة خاصة من هذا الشأن كأسلوب لنقل التقنيات التكنولوجية في مجال إدارة الفنادق مثلا أو الأنشطة السياحية الأخرى إلى الجزائر ، ومن أمثلة العقود الشراكة الإدارية ماهو مطبق بالنسبة لسلسلة فنادق هيلتون في جميع أنحاء العالم وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الدولة بصناعة السياحة يزيد من أهمية الحاجة إلى وجود طبقة إدارية وخبرات ومهارات من طبيعة خاصة قد لا تتوفر في المنظمات الصناعية أو الخدمات الأخرى بالقطاعين العام والخاص وهذا بالضرورة يدفع القائمين على صناعة السياحة إلى توفير الخبرات والمهارات الإدارية والفنية الأخرى اللازمة للإدارة مثل هذه الصناعة بأنشطتها المختلفة عن طريق التوسع في إنشاء كليات ومعاهد علمية وتدريبية ومراكز للبحوث..الخ لتوفير احتياجات القطاع السياحي من القوى العاملة (الإدارية والفنية) المدربة.

ثالثا: العمالة

يمثل قطاع السياحة مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة حيث تشير الإحصائيات و الدراسات على أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى و تمثل حوالي 8 بالمائة من نسبة التوظيف على المستوى العالمي الحالي.

تشمل السياحة وهي صناعة مركبة الكثير من الصناعات و أوجه الأنشطة التجارية التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتمادا رئيسيا كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع التشييد و القطاع الصناعي و الزراعي و الزراعي و قطاع البنوك ، التامين و القطاعات الخدمية الأخرى و قد أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة و خلصت إلى ما يلي[1]:

- ❖ بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.
- ❖ بالنسبة لباقي النشاطات السياحية توفر وظائف جديدة بنسبة 75 بالمئة من عدد الوظائف الأخرى التي تنشأ في القطاع الفندقي.
- ❖ بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة تنشأ وظائف بنسبة 100بالمئة من الوظائف التي توفرها الفنادق و المحصلة النهائية أن السياحة تخلق 2.75 وظيفة لكل وظيفة فإن كان يخطط لإنجاز 100 غرفة فندقة جديدة فإن الوظائف المترتبة عليها يكون في حدود 275 وظيفة جديدة مباشرة و غير مباشرة .

و يمكن أن ينجم عن النشاط السياحي أربعة أنواع من العمالة[2]:

- ❖ فرص العمل التي تحقق عند بناء البنية التحتية اللازمة للنشاط السياحي و كذلك تلك اللازمة لبناء وحدات النشاط السياحي و هي عمالة تتحقق بمناسبة نشاط الاستثمار السياحي .
- ❖ فرص العمل في النشاط السياحي نفسه او نشاط إنتاج الخدمات المكونة للخدمات السياحية المركبة يضاف إليها المحلات التجارية المتخصصة في البيع للسائحين و الجهاز الإدارة في الدولة المنشغل بالنشاط السياحي هي العمالة منها العمالة اللازمة للاستثمار السياحي عمالة تنشط بصفة مباشرة في النشاط السياحي .

[1] عامر عيساني ، الأهمية الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة نفس المرجع السابق ، ص 34 .

[2] دلال عبد الهادي ، اقتصاديات صناعة السياحة ، نفس المرجع السابق ، ص 60-61.

❖ فرص العمل التي تحقق في فروع النشاط الاقتصادي التي تغني نشاط السياحة بمداخيل مادية و خدمية يزيد الطلب عليها من التوسع في النشاط السياحي .

❖ عمالة محفوزة: تتمثل في العمالة التي تتولد نتيجة الإنفاق السياحي إذ أن زيادة الإنفاق على النشاط السياحي يترتب عليه زيادة فرص العمالة سواء في صناعة السياحة نفسها أو صناعات المتصلة بها ويتوقف توفير السياحة للقوة العاملة على مجموعة من المتغيرات:

- حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة وما يتولد عنه من فرص عمل جديدة في هذا القطاع و في القطاعات القائمة عليه.
- نوعية العمالة التي تولدها صناعة السياحة و التي تتباين بين العمالة منها الماهرة وأصحاب الكفاءات و الخيارات المتميزة.
- نوعية الخبرات المتاحة في الإقليم السياحي و مستوى أدائها[1].

و عليه فإن التوسع في إنشاء المشروعات السياحية وكذلك المشروعات الأخرى المرتبطة به(مرفقيه ، خدمات تكميلية وأساسية ، وصناعات في خدمة السياحة) سواء كان عن طريق مساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني أو الاثنين معا يساعد في خلق العديد من فرص العمل الجديدة ،وفي هذا الخصوص فانه لا يمكن تجاهل الآثار المباشرة (المرتبات المدفوعة مثلا) وغير المباشرة (مثل الأثر على المضاعف والآثار السياسية الأخرى) الناجمة عن زيادة فرص العمل وانخفاض البطالة في المجتمع الجزائري الذي يتزايد فيه حجم السكان ، كما يترتب على زيادة فرص العمل أيضا ارتفاع مستوى الرفاهية الاقتصادية وغير ذلك من الآثار أو المنافع الأخرى.

إن انخفاض معدل البطالة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من السلام الاجتماعي ويزيد ثقة الجماهير في القيادة[1].

[1] – عامر عيساني ، نفس المرجع السابق ، ص 35 .

المطب الثاني: المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق

في حالة قيام الدولة بتوزيع أوجه إنشاء المشروعات السياحية الجديدة سواء كانت وطنية خاصة أو عمومية أو أجنبية في المناطق المختلفة من الوطن فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى تنمية وتطوير هذه الأقاليم أي انه يؤدي مثلا إلى خلق فرص عمل جديدة ، تحسين مستوى المعيشة استغلال الموارد الطبيعية المتوافرة في هذه المناطق ، تنمية وخلق مجتمعات حضارية جديدة إعادة توزيع الدخول بين المناطق الحضرية والريفية .. الخ .

هذا بالإضافة إلى العديد من الآثار والمنافع غير المباشرة في هذا الخصوص قد يستلزم الأمر تشجيع الاستثمارات في المناطق الريفية أو النائية ، أي قيام الدولة مثلا بمنح امتيازات خاصة للمستثمرين أو إعطائهم مساعدات مالية وفنية.

ولا شك أن تحقق درجة معينة من التنمية الاقتصادية للأقاليم من الدول قد يساهم مساهمة بناءة في تحقيق التوازن الاقتصادي بين مناطق الوطن وحل الكثير من المشكلات الاجتماعية فيها .

إن خلق وتنمية علاقات بين القطاعات الاقتصادية والخدمية وبين قطاع السياحة من الممكن ان يؤدي التوسع إلى إنشاء المشروعات السياحية أو تطوير المشروعات الحالية إلى تحقيق درجة معينة من التكامل بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وقطاع السياحة أو على مستوى قطاع السياحة في حد ذاته فالتوسع مثلا في إنشاء المشروعات السياحية قد يتبعه توسع أو ظهور مشروعات جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدمتيه أخرى لمقابلة الزيادة في الحركة السياحية نشاطا وطنيا ،بمعنى أخر أي زيادة عدد الفنادق مع افتراض زيادة عد السائحين – من الممكن أن يتبعه زيادة في الطلب على الأسرة وملحقاتها، الخدمات والأدوات

1 احمد ماهر ، عبد السلام ابو قحف المنشآت السياحية والفندقية مصر: المكتب العربي الحديث – الاسكندرية سنة: 1999 ص: 22

الصحية ..الخ. وهذا من شأنه إما أن يؤدي إلى دخول موردين جدد أو إنشاء مشروعات جديدة لتزويد الفنادق بمثل هذه المستلزمات أو توسع أنشطة وحجم الأعمال الخاصة بالموردين الحاليين[1].

ورغم صعوبة القياس الدقيق لدرجة التكامل ونوع وعدد العلاقات الاقتصادية بين المشروعات السياحية والأنشطة الاقتصادية الداخلية والخدمية الأخرى ،فانه لايمكن تجاهل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة لتطور النشاط السياحي وتنميته في خلق أنواع متعددة من العلاقات الداخلية بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وما ينتج عن هذه العلاقات من منافع مباشرة وغير مباشرة منها:

1 – تشجيع استثمار رؤوس الأموال الوطنية وتنويع استخداماتها في مشروعات جديدة.

2 – خلق فرص عمل جديدة.

3 – استغلال الموارد الطبيعية وخلق استخدامات جديدة لها.

4 – ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات من الضرائب وغيرها .. الخ .

5 – تشجيع وتنمية (التطوير أو التوزيع) للقطاعات الخدماتيةالأخرى المساعدة للقطاع السياحي.

6 –عند ارتفاع حصيلة الدولة من الإيرادات يترتب عنها زيادة مقدرة الحكومة على لق فرص جديدة لليد العاملة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة.

[1] علي موفق، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير قسم : العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2001–2002، ص 33–34.

إن نجاح قطاع السياحة من تحقيق التكامل بينه وبين القطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، يتوقف على مدى قدرة هذه الأخيرة في تلبية الاحتياجات المختلفة لدول من حيث الكمية والجودة والتوقيت .. الخ

في حالة دخول الشركات الأجنبية في مجال العمل أي الاستثمار في القطاع السياحي يجب أن يراعي ألا يؤدي وجود هذه الشركات إلى اختفاء المشروعات السياحية الوطنية الصغيرة (عدم قيام الشركات الأجنبية بشراء مشروعات وطنية أو إدماج مشروعات معها) . وذلك حتى لا تؤثر على العمالة ،وتشجيع استثمارات رأس المال الوطني أي اختفاء الملكية الوطنية .

إن تطوير وتحديث القطاع السياحي ، وما يمكن أن يحققه من نتائج ايجابية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية قد يساهم مساهمة بناءة في حل الكثير من المشكلات ، و أن الأمن والسلام الاجتماعي في الدولة يمكن أن يؤدي إلى تنمية الحركة السياحية وزيادة تدفق الموارد المالية للدولة مما يزيد قدرتها على الإنفاق في مجالات الاستثمار والخدمات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى تنمية وخلق علاقات تجارية وسياسية بين الدولة ودول العالم الأخرى.

– يمكن القول أن درجة الاستقرار السياسي أو الأمن الوطني والعلاقات السياسية للدولة بالدول الأخرى العربية والأجنبية من بين المتغيرات التي يمكن أن تؤثر تأثيرا على الحركة السياحية ومن ثم على الإيرادات المتولدة من السياحة.

رغم أهمية الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم الا أن هذا الدور مازال محدودا في الجزائر رغم توافر العديد من المقومات والموارد السياحية الطبيعية والتاريخية بها إذا ما قورنت بالكثير من الدول النامية والمتقدمة

في نفس الوقت ، وهذا بالتالي يمكن أن يثير العديد من التساؤلات حول جدوى السياسات والخطط السياحية المعمول بها في الجزائر[1].

ورغم ضآلة الإيرادات السياحية بالنسبة لإجمالي الناتج الوطني لا يمكن تجاهل مساهمة هذه الإيرادات في تحسين ميزان المدفوعات رغم توفر العديد من المقومات والموارد السياحية المتميزة – قد يثير الكثير من التساؤلات بعضها قد يرتبط بجدوى وفعالية سياسات، وبرامج واستراتيجيات تنمية.

الحركة السياحية في الجزائر ، والبعض الآخر ربما يرجع إلى معوقات تنفيذ السياسات والبرامج والاستراتيجيات الخاصة بهذه التنمية ، بمعنى أخر ماهي أسباب تقلص أو ضآلة الدور الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو كيف تصبح هذه الصناعة مصدرا رئيسيا للدخل الوطني؟.

المطلب الثالث : أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي

كأي قطاع اقتصادي آخر فإن قطاع السياحة يعتمد في إنتاج الخدمات السياحية على الموارد الطبيعية و من الملاحظ أن غالبية عناصر السياحة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالموارد البيئية و تتمثل السياحة في مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال انتقالهم المؤقت إلى مناطق غير أماكن سكنهم الدائم و يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للسياحة على البيئة فيما يلي:

- تعود السياحة بالمنفعة على البيئة من خلال التدابير المحفزة على حماية السمات المادية للبيئة و المواقع و المعالم التاريخية و الحياة البرية.
- إن التراث التاريخي و الثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح كما يشجع الحكومات المحافظة على معالمه و لذا فإن كثير من الدول تبذل جهودا كبيرة لتوفير حماية

[1] علي موفق ،نفس المرجع السابق ، ص 34.

منتظمة للمدن و القرى و المناطق الأثرية الجمالية و خاصة ذات الأهمية التاريخية و الفنية.

- يعتبر النشاط السياحي وسيلة لرفع الوعي بأهمية الطبيعة و نشر التوعية بين السياح و أصحاب المشاريع و الحكومة و السكان المحليين
- توليد أموال تساهم في المحافظة على الطبيعة و البيئة و بذلك تحقق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية[1] ، مثل الاعتماد على النقل السياحي البيئي، الصيد السياحي البيئي، الإطعام السياحي البيئي.....الخ.

الفرع الأول :النقل السياحي البيئي:

يعرف النقل السياحي على أنه أحد الدعامات الأساسية في عملية النشاط السياحي، و يتمثل في الوسائل التي تخدم السائحين في تنقلاتهم سواء من خارج الحدود أو من داخلها و تصنف هذه الوسائل إلى نقل بري، نقل مائي، نقل جوي. فالنقل السياحي يعتبر أحد العناصر الأساسية للخدمات و التسهيلات السياحية، فالسياحة تؤثر في النقل لان زيادة الحركة السياحية يقابلها نمو و تطور في وسائل النقل، و يؤثر في العمل السياحي لأن التطور الكبير لوسائل النقل المختلفة أدى لنمو وازدهار السياحة[2].

أما النقل السياحي البيئي فهو نوع من أنواع النقل السياحي يهدف إلى التقليل التأثيرات البيئية السلبية لأنشطة السياحية مع تعزيز الاستدامة و الحفاظ على البيئة.

[1] حميدة بوعموشة ، نفس المرجع السابق، ص 41.

[2] عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، سعيدة ولد لغواطي ، دور النقل السياحي في تنشيط و تفعيل القطاع السياحي بالجزائر لتحقيق التنمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة ، العدد الأول جوان 2017 ، ص190.

ويعتمد هذا النوع من النقل على استخدام وسائل نقل صديقة للبيئة مثل الدرجات الهوائية و المشي ووسائل النقل العام و المركبات الكهربائية و تشجيع السياح على استخدامها لزيارة المواقع السياحية.

أهداف النقل السياحي البيئي:

* خفض انبعاثات الغازات الدفيئة و الملوثات الأخرى الناتجة عن وسائل النقل التقليدية مما يساهم في مكافحة تغير المناخ و التلوث.

* الحفاظ على البيئة و الموارد الطبيعية عن طريق استخدام وسائل نقل لا تضر بالبيئة و لا تستنزف الموارد الطبيعية.

* دعم التنمية المستدامة من خلال التقليل الأضرار البيئة و تعزيز الوعي البيئي بين السياح و المجتمعات المحلية.

* تحسين جودة الهواء في المناطق السياحية مما يعود بالفائدة على صحة السكان و السياح.

* تعزيز السياحة البيئية : يدعم السياحة البيئية من خلال توفير خيارات نقل مستدامة للسياح الذين يزورون المناطق الطبيعية، و من بين وسائل النقل البيئي نجد الدراجات الهوائية، المشي، الترامواي ، المترو.....الخ.

الفرع الثاني: الصيد السياحي البيئي

في الوقت الذي تسعى فيه غالبية الدول لتطوير السياحة وجذب روادها وتعويض الإمكانيات الصحراوية باستغلال البيئة و الجو الصحراوي و تنظيم رحلات القنص و السفاري و المغامرات الرياضية، فإنها تصطدم بالاستغلال المفرط و القنص العشوائي للحيوانات البرية ، الأمر الذي أدى لانقراض العديد من الحيوانات المهددة بالانقراض و لمواجهة ذلك لجأ المشرع الجزائري لإصدار القانون رقم 04-07 المتعلق بالصيد[1].

[1] القانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 غشت سنة 2004، يتعلق بالصيد، الجريدة الرسمية العدد 51 لسنة 2004.

و يقصد بالصيد السياحي وفقا لما جاء في نص المادة الثانية البند 07 من نفس القانون، ذلك الصيد الممارس من قبل السائح الصياد ذي الجنسية الأجنبية المقيم أو غير المقيم على التراب الوطني.

كما تطرق هذا القانون لضبط الصيد السياحي من عديد الجوانب سواء تعلق الأمر بشروط ممارسته أو وسائله أو فتراته أو أماكنه...الخ

أما الصيد السياحي البيئي هو شكل من أشكال السياحة يعتمد على تنظيم رحلات صيد منظمة في مناطق طبيعية، مع التركيز على الاستدامة البيئية . و الحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة. يهدف هذا النوع من الصيد إلى تحقيق التوازن بين الاستمتاع بالصيد و الحفاظ على التنوع البيولوجي و الحياة البرية .

أهداف الصيد السياحي البيئي فتتمثل في :

- الحفاظ على التنوع البيولوجي
- التوعية البيئية
- تشجيع السياحة المستدامة
- تحديد مواسيم الصيد
- استخدام أساليب صديق للبيئة مثل الصيد بالصنارة ، بدلا من الشباك
- حماية المناطق الهشة.

ففيما يخص شروط الصيد فإنه لا يمكن ممارسته حسب نص المادة 04 من هذا القانون إلا عن طريق:

- وكالة سياحية تمارس مجموع المهام المخولة لجمعيات الصيادين.

في المواقع الصيدية ذات التكاثر الاصطناعي.

- حيازة السائح لرخصة و إجازة صيد ساريتا المفعول بناء على طلب من الوكالة السياحية.
- أن تكون له وثيقة تأمين سارية المفعول تغطي مسؤوليته المدنية باعتباره صيادا و مسؤوليته الجزائية عن استعماله للأسلحة النارية أو وسائل صيد أخرى.

وهذا يتعين على وكالات السياحية إلزام زبائنها الأجانب باحترام التشريع و التنظيم المعمول بهما في مجال الصيد، و إلا فإنها تتحمل المسؤولية عن تصر وفاتهم.

أما عن فترات منع الصيد السياحي فتكون خاصة عند تساقط الثلوج أو في فترات تكاثر الطيور و الحيوانات أو عند غلق مواسم الصيد إلا فيما يخص الأصناف سريعة التكاثر...الخ.[1]

[1] المادة 25 من القانون السابق.

الخاتمة

خاتمة عامة:

في ختام دراستنا للموضوع دور قطاع السياحة في تحقيق التنمية المستدامة، نلاحظ نموا متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح فهي تدر منافع كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح من خلال الآثار الاقتصادية الاجتماعية أو البيئية التي طالت كل بقعة في العالم.

فصناعة السياحة لها أبعادها و أهدافها بداية في مساهمتها في الدخل الوطني و مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تجنيه من عملة ورؤوس أموال و الرفع من ميزان المدفوعات و التقليل من البطالة بتشغيل اليد العاملة و بذلك الإسهام في الإيرادات الحكومية و خلق المزيد من فرص العمل و تحسين مستوى المعيشة حافزا أساسيا لكل بلد و خصوصا البلدان النامية .

لذا فالسياحة في بعض الدول تحتل مكانة مرموقة ففي مصر ، تونس و المغرب حظي القطاع السياحي باهتمام كبير و يتضح ذلك من خلال المؤشرات السياحية من طاقات إيواء، إيرادات سياحية .....و الإستراتيجية المتبعة على المدى البعيد مما انعكس على اقتصادياتها الوطنية من خلال مساهمتها في تخفيض العجز لميزانها التجاري و مساهمتها في توليد النقد الأجنبي، أما من الناحية الاجتماعية للسياحة على هذه البلدان فقد كان لهذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب الشغل و تحسن المستوى المعيشي للأفراد.

لكن في الجزائر ورغم ما تملكه من إمكانيات تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز ، و قادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم ، هذا ما يوحي بوجود عراقيل أثرت سلبا بدرجة كبيرة على القطاع السياحي الجزائري لمدة تقارب 40 سنة انطلاقا من مرحلة ما بعد الاستقلال إلى نهاية تسعينات[1] ، و حاليا عرف القطاع السياحي التفاتة جدية بداية من

[1] عويـنان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات،مرجع سابق، ص 395.

سنوات الألفينيات ، حيث سعت الدولة إلى وضع إستراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2030، وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يعبر عن رغبة الدولة بالنهوض و تطوير قطاعها السياحي، و جعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل.

النتائج:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع خرجنا بمجموعة النتائج هي:

1-ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع مند المخطط الثلاثي الذي كان بعد الاستقلال و ما تبعه من مخططات أعطت الأولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب قطاع الخدمات بصفة عامة و السياحة بصفة خاصة و هذا تماشيا مع المنهج الاشتراكي لتلك الفترة .

2-تأخر في إنجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية و تراكمها بسبب سوء التسيير زادت من ضعف هذا القطاع.

3-عدم الاستقرار السياسي و المؤسساتي كان من الأسباب التي لعبت دورا هاما في تعطيل و إهمال هذا القطاع رافقها تراجع في عدد الوافدين .

4-عدم وجود طاقات إيواء كافية و توزيعها مرتكز أساسا على المنتوج الحضري بنسبة 51 % يليه المنتوج الشاطئي بنسبة 30% أما باقي المنتجات فطاقات إيواءها ضعيفة .

5-عدم وجود مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

6-ضعف نوعية المنتوج السياحي بالرغم من المؤهلات المميزة للمنتوج السياحي الجزائري إلا أنه غير تنافسي فيما يخص نوعية الخدمات السياحية المقدمة على مستوى المؤسسات الفندقية و هياكل الاستقبال التي تتميز هي الأخرى بضعف طاقاتها و عدم احترامها للمعايير المعمول بها عالميا.

7-تدفق ضعيف للسياح ففي سنة 2009 بلغ عدد الوافدين 1.912 مليون سائح معظمهم جزائريين مقيمين بالخارج بينما بلغ 6.901 مليون سائح في تونس، أما المغرب فقد بلغ العدد 8.34 مليون سائح بينما حققت مصر 11.9 مليون سائح خلال نفس السنة.

8-ضعف الإيرادات السياحية للجزائر فقد بلغت 102 مليون دولار سنة 2009 بينما بلغت في تونس 2.7 مليار دولار لنفس السنة بينما حققت المغرب 6.5 مليار دولار أما مصر فقد وصلت الإيرادات السياحية 10.5 مليار دولار .

9-عجز الميزان السياحي الجزائري نتيجة زيادة النفقات و الذي كان السبب هو ازدياد السياحة العكسية بسبب عدم وجود تحفيزات لتشجيع السياحة الداخلية على عكس تونس و التي كان ميزانها السياحي موجب و في ارتفاع فقد وصل الرصيد إلى 2.6 مليار دولار سنة 2008 بينما المغرب فقد حققت ميزان سياحي موجب بلغ الرصيد 6.1 مليار دولار بينما كان رصيد مصر الأعلى فقد حقق خلال نفس السنة 8.1 مليار دولار.

10- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني بفرص العمل و في خلق حركة تنموية للاقتصاد الوطني بصفة عامة فقد بلغت المساهمة من حجم العمالة السياحية بالنسبة لحجم العمالة للاقتصاد الوطني الجزائري ب 5.1% بينما بلغ في تونس % 15.1% أما المغرب فقد بلغت 12.2 % خلال سنة 2010 [1].

11- هناك تضارب وتشتت الاختصاصات بين بعض الوزارات ، ووزارة السياحة ومن أبرز الأمثلة على هذه المشكلة هي التداخل بين اختصاصات وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف ووزارة السياحة فيما يخص إشراف والوقاية وتنمية السياحة الدينية فيما بينها، تخصص الأولى بالإشراف على المساجد الأثرية قد تدفع وزارة السياحة

[1] عوينان عبد القادر، مرجع سابق، 360.

بان المحافظة على الآثار الدينية وتطويرها يعتبر من صميم اختصاصها ، في نفس الوقت نجد وزارة الثقافة والاتصال تقوم أيضا بعدد من الأنشطة التي تقع في دائرة اختصاص وزارة السياحة ، وهناك أيضا أمثلة أخرى التضارب والتداخل في الاختصاصات بين وزارات أخرى ووزارة السياحة ، الأمر الذي يؤدي إلى طرح التساؤل التالي:

هل يقتصر دور وزارة السياحة على عدد السائحين و الإيرادات السياحية وبعض الأنشطة والترويج في الخارج بالإضافة إلى استقبال بعض السائحين ومن يجب أن يكون المختص بمسؤوليات الإشراف والنشاطات المرتبطة بالمتاحف الحربية التابعة لوزارة الدفاع الوطني ، إن وجود مثل هذه المشكلات بلا شك يؤدي إلى عرقلة أو صعوبة التخطيط السياحي بمفهومه الشامل كما يزيد من صعوبة التحكم على مدى نجاح وكفاءة إنجاز خطط التنمية والتطوير السياحي بصفة عامة.

12- تعد الفترة الحالية انطلاقا من بداية سنوات الالفينيات مرحلة الالتفاتة الجدية من قبل الدولة لقطاعها السياحي، بغية النهوض به و ترقيته و جعله في مصاف القطاعات السياحية على الأقل للدول المجاورة ، و هذا بوضع استراتيجية جديدة على فترات مختلفة على المدى المتوسط 2015 و على المدى الطويل 2030، و هذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تعتبر تتويجا لمسار طويل، و بمشاركة الفاعلين في القطاع السياحي.

13- إهمال السياحة الصحراوية في المخططات التنموية.

14- إهمال السياحة الثقافية و الصحية في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030.

الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن طرح بعض الاقتراحات و ذلك بغية تطوير القطاع السياحي الجزائري.

1-ضرورة الاستمرار في التطبيق الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، باعتبار السياسة الجديدة للسياحة الجزائرية على المدى الطويل، و تجنب الوقوع في الأخطاء التي وقعنا فيها بعد الاستقلال و ذلك من خلال:

- احترام مدة انجاز البرامج المسطرة وفق الفترة المحددة لها، حتى لا يتم تأخيرها و بتالي انجاز مشاريع على حساب مشاريع أخرى.
- احترام مقاييس المسطرة في تنفيذ المشاريع السياحية، و جعلها تتماشى و المقاييس العالمية،
- تذليل كل العقبات التي تقف أمام انجاز مشاريع هذا المخطط، كمشكل العقار و مشكل التمويل.
- فرض الرقابة الصارمة و المتابعة المستمرة من قبل الهيئات المختصة و المسؤولة عن تنفيذ هذه المشاريع، تفاديا للإهمال و التقاعس في التطبيق الفعلي للأهداف المسطرة في هذا المخطط.
- ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية للامتياز و القرى السياحية المقررة في هذا المخطط، باعتبارها الدعامة الأساسية و الرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا و مقصدا للسياح من كل الاتجاهات و البلدان.
- ضرورة اشراك القطاع الخاص و منحه مكانة هامة في تنفيذ المشاريع المسطرة في هذا المخطط، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة العمومية الخاصة و جعلها ملموسة و جدية .

2-الرجوع إلى تجارب البلدان السياحية و الاستفادة منها، خاصة الدول المجاورة والتي تملك نفس الإمكانيات المتاحة لدينا، و في كثير من الأحيان نملك أحسن منها، إذ أثبتت هذه التجارب لكل من مصر، تونس و المغرب نجا عتها في حوض المتوسط، مما جعل منها قبلة للعديد من السياح الأجانب و من بلدان مختلفة، و قد بينت هذه التجارب أن جودة

الخدمات المقدمة و حسن الضيافة يلعب دورا مهما في زيادة استقطاب عدد السياح، وهذه النقطة من إحدى النقائص السياحية الجزائرية وجب تداركها.

3-الاهتمام الفعلي و الحقيقي بالسياحة الجزائرية الداخلية، إذ تعتمد الكثير من الدول على السياحة الداخلية كأمريكا و استراليا، و ذلك من خلال:

- تثبيت السياح الجزائريين داخل بلدهم، إذ يزور تونس فقط سنويا أزيد من مليون سائح جزائري.
- جعل من المجتمع الجزائري مجتمع سياحي: و ذلك من خلال نشر ثقافة سياحية لدى أفراد المجتمع لتمكينه من احتضان الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى جعله يفرق بين ما هو سائح و ما هو ضيف، حيث أن الفرد الجزائري اليوم ما يزال في كثير من الأحيان لا يفرق بين ما هو سائح الذي يجلب العملة الصعبة و الضيف الذي يمكن التكفل بتكاليفه (المبيت و التنقل.....الخ)، فعوض تحصل إيرادات بالعملة الصعبة نحصلها بالعملة المحلية، و بهذا يقل الإنفاق السياحي للسياح الأجانب.
- ضرورة مراجعة أسعار الخدمات السياحية المقدمة ، إذ تعرف أسعار هذه الأخيرة غلاء فاحشا في الجزائر، كأسعار الإيواء في الفنادق، و أسعار المطاعم، هذا ما يثقل كاهل السائح الجزائري في تحمل النفقات، وبتالي العزوف على التنقل بين أرجاء الوطن لغرض السياحة و التنزه، أو التفكير في تغيير الوجهة السياحية إلى دولة أخرى.
- توفير وسائل النقل و المواصلات المريحة، لتسهيل تنقل السياح بين المناطق السياحية المختلفة، و تنشيط الرحلات الجوية الداخلية، إذ تتمتع الجزائر بمساحة واسعة ما يجعل السائح يتحمل مشقة و عناء التنقل بين أرجائها، بالإضافة إلى مراجعة أسعار الرحلات الجوية التي تعتبر من بين الأغلى في العالم.

- الاهتمام الجاد بالإعلام السياحي و تنشيطه بمختلف أنواعه المرئي و المسموع و المكتوب ، من أجل تعريف السائح المحلي و الأجنبي بالمواقع السياحية.
- استغلال التطور التكنولوجي الحديث في خدمة السياحة الداخلية، كاستغلال شبكة الانترنت في عملية الإعلام و الإشهار، و التعريف بالسياحة الجزائرية، بالإضافة إلى الانتقال لطريقة الحجز عن طريق هذه الشبكة، حيث لا تزال تعرف السياحة الجزائرية تأخر كبيرا و ملحوظا في هذا المجال.
- تسهيل إجراءات دخول السياح الأجانب إلى الجزائر، من خلال تفعيل العلاقات الخارجية مع الدول العالم المختلفة ، خاصة الدول العربية التي تعتبر سوق سياحية واعدة، مثلما هو معمول به في السوق الأوروبية المشتركة، حيث أكثر من 80 بالمئة من تدفقات السياح تتم داخل المنطقة نفسها، بالإضافة إلى إلغاء التأشيرات ورفع الحواجز و تسهيل حركة السياح الأجانب.

4-توفير الأمن: إذ أن القطاع السياحي حساس جدا بهذا الجانب، وذلك من خلال:

- توفير الأمن الداخلي حيث يشعر السائح سواء كان محلي أو أجنبي بأنه في آمان مع أغراضه و ممتلكاته، إذ تعرف الجزائر حاليا انتشار آفات اجتماعية خطيرة، كالسرقة و السطو على الأفراد و هذا يهدد السائح في أمنه و راحته، وبتالي يهدد السياحة الجزائرية.
- عدم إحساس السائح بأنه مراقب أمنيا، هذا جعله يشعر بأنه غير آمن، و بالتالي التفكير بعدم رجوعه مرة أخرى لأجل السياحة.

5-ضرورة الاهتمام بكل أنواع السياحة الجزائرية، خاصة الجبلية والصحراوية منها إذ أنها غير مستغلة على أحسن وجه، و حاليا تركز الجزائر على السياحة الشاطئية و ذلك من خلال :

- بناء المحميات الطبيعية ، الأمر الذي يشجع كثيرا السياحة الجبلية و خاصة السياحة البيئية.

- تشييد الفنادق في المناطق الجبلية و الصحراوية لاستضافة السياح، مع توفير حسن الضيافة و جودة الخدمات المقدمة.
- توفير الأمن في هذه المناطق .
- توفير أماكن الراحة و الاستجمام، و أماكن لممارسة الرياضة، ما يشجع كثيرا على زيادة إقبال السياح على مثل هذه المناطق.

6-تثمين الإمكانيات الطبيعية و التاريخية و الثقافية التي تزخر بها الجزائر و استغلالها لصالح السياحة، و العمل على الحفاظ عليها، و منع المساس بها و تهريبها من قبل السياح.

7-الاهتمام بالصناعة التقليدية أو كل ما هو تقليدي، حيث أن السائح الأجنبي يتوق لمعرفة عادات و تقاليد البلد المضيف، و الجزائر تزخر بعادات و تقاليد كثيرة و متنوعة، فلا بد من الاهتمام بها و تثمينها و جعلها تساهم في ترقية السياحة الجزائرية.

8- اقتراح تقنين مشروع قانون السياحة جديد.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

I. قائمة المصادر

- المرسوم الرئاسي رقم 96-438 المؤرخ في 07 /1996/12، المتضمن اصدار دستور 1996، الجريدة الرسمية عدد76،.
- القرآن الكريم.
- السنة النبوية الشريفة.

II. قائمة المراجع

النصوص القانونية:

1-القانون 83-03 مؤرخ في 5 فيفري1983 يتعلق بحماية البيئة الجريدة الرسمية رقم 06 سنة1983.

2-القانون رقم 90-08 المؤرخ في 7 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية رقم 1990/15.

3-القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير، الجريدة الرسمية رقم 52/ 1990.

4-القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، الجريدة الرسمية ، رقم 44 ، سنة 1998.

5-القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 جانفي 1999 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالفندقة الجريدة الرسمية رقم 1999/02.

6- القانون رقم 99-06 المؤرخ في 04 أفريل 1999 الذي يحدد القواعد التي تحكم نشاط وكالة السياحة و الأسفار الجريدة الرسمية رقم 1999/24.

7-القانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها ، الجريدة الرسمية رقم 77، سنة 2001.

8-القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة الجريدة الرسمية رقم 77 سنة 2001

9-القانون 02-02 المؤرخ في 05 فيفري 2002 يتعلق بحماية الساحل و تثمينه، الجريدة الرسمية رقم 2002/10.

10- القانون رقم 03-01 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1423 الموافق ل 17 فبراير سنة 2003، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

11- القانون رقم 03-02 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ الجريدة الرسمية رقم 2003/11.

12- القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/17 المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 2003/11.

13- القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو سنة 2003، ، الجريدة الرسمية العدد43.

14- القانون رقم 04-03 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية رقم 41 سنة 2004.

15- القانون رقم 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004 الذي يعدل القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة و التعمير ، الجريدة الرسمية رقم 2004/51 .

16- القانون رقم 04-07 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بالصيد ، الجريدة الرسمية رقم 51 سنة 2004.

17- القانون رقم 04-09 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة ، الجريدة الرسمية رقم 52 سنة 2004.

18- القانون رقم04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة الجريدة الرسمية رقم 84 سنة 2004

20- القانون رقم 06-06 مؤرخ في 20 فيفري 2006القانون التوجيهي للمدينة الجريدة الرسمية رقم 15 سنة 2006.

21- القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية ، الجريدة الرسمية رقم 2011/37.

22- القانون رقم 12-07 المؤرخ في 12 فيفري2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية رقم 2012/12.

23- القانون رقم 16-09 ، المؤرخ في 3 أوت 2016. المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 2016/46.

24- القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 46، الصادرة في 3 أوت 2016

25- القانون رقم 22- 18المتضمن قانون الاستثمار، المؤرخ في 24 يوليو2022، الجريدة الرسمية العدد 50، الصادر في28 يوليو 2022.

26- الأمر 06-05 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتعلق بحماية بعض أنواع الحيوانات المهددة بالانقراض ، الجريدة الرسمية رقم 47 سنة2006.

النصوص التنظيمية:

1-المرسوم رقم 63-474 ، الجريدة الرسمية رقم 08 المؤرخة في 24 جانفي 1964.

2-المرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985 الذي يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم و استغلالها الجريدة رقم 5/ 1985

3-المرسوم التنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 يوليو 1993 الذي ينظم إثارة الضجيج ، الجريدة الرسمية رقم 1993/50.

4- المرسوم التنفيذي رقم 94-41 المؤرخ في 29 جانفي 1994 يتضمن تعريف مياه الحمامات المعدنية و حمايتها و استعمالها و استغلالها ، الجريدة الرسمية رقم 1994/07.

5-المرسوم التنفيذي رقم 98-104 المؤرخ في 31 مارس 1998 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 94-255 الموافق ل 17 غشت 1994 و المتضمن إنشاء المدرسة الوطنية العليا للسياحة ، الجريدة رقم 1998/19.

6-المرسوم التنفيذي رقم 98-70 المؤرخ في 21 فيفري 1998 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة و تحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 1998/11.

7-المرسوم التنفيذي رقم 98-94 المؤرخ في 10 مارس 1998 المتضمن إنشاء المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية، الجريدة الرسمية رقم 14 /1998.

8-المرسوم التنفيذي رقم 2000- 46 المؤرخ في 01 مارس 2000 الذي يعرف المؤسسات الفندقية و يحدد تنظيمها و سيرها و كذا كيفيات استغلالها ، الجريدة الرسمية رقم 2000/10.

9-المرسوم التنفيذي رقم 2000-48 المؤرخ في 1 مارس 2000 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و استغلالها، الجريدة الرسمية رقم 2000/10.

10- المرسوم التنفيذي رقم 01-138 المؤرخ في 26 ماي 2001 يعدل و يتمم المرسوم رقم 85-14 المؤرخ في 26 جانفي 1985 الذي يحدد شروط تخصيص أماكن التخييم و استغلالها الجريدة رقم 5/ 1985.

11- المرسوم التنفيذي رقم 02-367 المؤرخ في 05 نوفمبر 2002 يتضمن حل المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية و تحويل أملاكها و حقوقها و وسائلها و التزاماتها و مستخدميها إلى الوكالة الوطنية لتنمية السياحية الجريدة الرسمية رقم 2002/73.

12- المرسوم التنفيذي رقم 02-479 المؤرخ في 31 ديسمبر 2002 يتضمن إنشاء المجلس الوطني للسياحة و يحدد صلاحياته و تنظيمه و عمله، الجريدة الرسمية رقم 2002/89.

13- المرسوم التنفيذي رقم 04-111 المؤرخ في 13 أفريل 2004 يحدد شروط منع و فتح الشواطئ للسباحة، الجريدة الرسمية رقم 2004/24.

14- المرسوم التنفيذي رقم 04-113 المؤرخ في 13 ابريل 2004 الذي يتضمن تنظيم المحافظة الوطنية للساحل و سيرها و مهامها، الجريدة الرسمية رقم 25 /2004.
15- المرسوم التنفيذي رقم 04-421 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 الذي يحدد كيفيات الاستشارة المسبقة الإدارات المكلفة بالسياحة و الثقافة في مجال منح رخص البناء داخل مناطق التوسع السياحية، الجريدة الرسمية رقم 2004/83.
16- المرسوم التنفيذي رقم 05-207 المؤرخ في 04 جوان 2005 ، الذي يحدد شروط و كيفيات فتح و استغلال مؤسسات التسلية و الترفيه ، الجريدة الرسمية رقم 39 سنة 2005.
17- المرسوم رقم 06-02 المؤرخ في 7 جانفي2006 الذي يضبط القيم القصوى و مستويات الإنذار و أهداف نوعية الهواء في حالة التلوث الجوي الجريدة الرسمية رقم 01 سنة 2006.
18- المرسوم التنفيذي رقم 06-224 المؤرخ في 21 يونيو الذي يحدد شروط ممارسة نشاط الدليل السياحي و كيفيات ذلك ، الجريدة الرسمية رقم 2006/42.
19- المرسوم التنفيذي رقم 06-325 المؤرخ في 18 سبتمبر 2006 الذي يحدد قواعد بناء المؤسسات الفندقية ، الجريدة الرسمية رقم 2006/58.
20- المرسوم التنفيذي رقم 06 -424 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئي و سيره، الجريدة الرسمية رقم 2006/75.
21- المرسوم التنفيذي رقم 07-69 المؤرخ في 19 فيفري 2007 يحدد شروط و كيفيات منح امتياز استعمال المياه الحموية ، الجريدة الرسمية رقم 2007/13.
22- المرسوم التنفيذي رقم 07-227 المؤرخ في 24 جويلية 2007 الذي يحدد إجراءات ممارسة الصيد السياحي ، الجريدة الرسمية رقم 48 سنة 2007.
23- المرسوم التنفيذي رقم 07-350 المؤرخ في 18 نوفمبر 2007 الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية و البيئة و السياحة، الجريدة الرسمية رقم 2007/73.

24- المرسوم التنفيذي رقم 08-122 المؤرخ في 15 أفريل 2008 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 06-424 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة مجلس التنسيق الشاطئ و سيره، الجريدة الرسمية رقم 2008/22.

25- المرسوم التنفيذي رقم 10-186 المؤرخ في 14 يوليو 2010 يعدل و يتمم المرسوم رقم 2000- 48 المتعلق بتحديد شروط و كيفيات إنشاء وكالات السياحة و الأسفار و استغلالها، الجريدة الرسمية رقم 2010/44.

26- المرسوم التنفيذي رقم 10-254 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يحدد صلاحيات وزير السياحة و الصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

27- المرسوم التنفيذي رقم 10-255 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية ، الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

28- المرسوم التنفيذي رقم 10-257 المؤرخ في 20 أكتوبر 2010 الذي يتضمن إنشاء المصالح الخارجية لوزارة السياحة و الصناعة التقليدية الجريدة الرسمية رقم 2010/63.

29- المرسوم التنفيذي رقم 10-258 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 الذي يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 2010/64.

30- المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 الذي يحدد التنظيم المركزي لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 64- 2010.

31- المرسوم التنفيذي رقم 12-433 المؤرخ في 25 -12-2012 الذي يعدل المرسوم التنفيذي 10-259 المؤرخ في 21 اكتوبر 2010 الذي يحدد التنظيم المركزي لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة ، الجريدة الرسمية رقم 71/ 2012.

32- المرسوم التنفيذي رقم 17-100 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 06-356 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، مارس 2017.

33-قرار وزاري مؤرخ في 29 أكتوبر 2005 ، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية الذي يحدد دفتر الشروط المتعلق باستغلال مؤسسات التسلية و الترفيه ، الجريدة الرسمية رقم 2005/79.

34-القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 14 جانفي 2006 يتضمن التنظيم الإداري للمحافظة الوطنية للساحل ، الجريدة الرسمية رقم 2006/32 .

1-القرار الوزاري المؤرخ في 31 جانفي 2008 يتضمن إنشاء ملحقات للمحافظة الوطنية لتنمية السياحة ، الجريدة الرسمية رقم 2008/19.

2-قرار وزاري مشترك مؤرخ في 28 سبتمبر 2011 يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية و البيئة في مكاتب الجريدة الرسمية رقم 2012/54.

- **التقارير**

1-الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الحساب الفرعي للسياحة الإطار المنهجي الموصى به2008، العدد80.

2-الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،" العولمة، و خدمات النظم الإيكولوجية و الرفاه الاجتماعي"، الدورة الرابعة و العشرون لمجلس الإدارة ، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي،(5-9 فيفري 2009) .

3-التعاون العربي في قطاع السياحة، الفصل الثاني عشر.

4-تقرير الاجتماع العادي السادس عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئية البحرية و المنطقة الساحلية للبحر المتوسط وبروتوكولاتها.

5-تقرير حول المساهمة من أجل إعادة تجديد السياحة الوطنية، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة السادسة عشر، نوفمبر 2000.

6-الديوان الوطني للإحصائيات: مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر.

7-صندوق النقد العربي، " التعاون العربي في تحرير التجارة الدينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، (2009).

8- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " حماية التراث الثقافي للشعوب حماية للهوية الثقافية"، مجلة الإنساني، العدد 47، 2010/2009.

9- مجلس الشورى المصري،" دراسات وتوصيات بخصوص العمل السياحي"،سلسلة دراسات المجالس القومية المتخصصة، مصر 1983 .

10- المدونة العالمية لآداب السياحة ، من أجل سياحة مسؤولة، مدونة أخلاقيات السياحة، قرار اعتمدته الجمعية العامة في 21 ديسمبر 2001.

11- المركز المصري لحقوق المرأة، " العولمة " ، كراسات ثقافية، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، الكراسة الخامسة، دون تاريخ.

12- المركز المصري للدراسات الاقتصادية، " قضايا اقتصادية4/4 " ، برنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمان المصري في التشريع و الرقابة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و غيرها من الاتفاقيات التجارية، القاهرة.

13- المملكة العربية السعودية ، الهيئة العليا للسياحة ، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية ".

14- المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة ، " تحرير تجارة الخدمات السياحية "، (من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

15- المنظمة الإسلامية للتربية و العلوم و الثقافة (إيسيسكو) (ISESCO)، " الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي" ، المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة، الجزائر، ديسمبر 2004.

16- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، "اليونسكو.....التحديات العالمية"،سبتمبر 2009.

17- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، باريس، أكتوبر 2005.

18- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " البرنامج و الميزانية المعتمدان 2008-2009" ، 34م/ المعتمدة، اليونسكو، 2008.

19- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – قرارات و التوصيات" ، الدورة السابعة عشر، المجلد الأول، باريس، 17 -21 نوفمبر 1972.

20- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة ، " سجلات المؤتمر العام – القرارات" ، الدورة الحادية و الثلاثون، المجلد الأول ، باريس15 أكتوبر-3 نوفمبر 2001.

21- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" ، البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي 1954، لاهاي 1999.

22- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " مشروعات القرارات 2008-2009" ، 34م/5 المجلد الأول، النسخة الثانية، اليونسكو، 2007 .

23- المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر- الجونة- مصر، 14-18 ديسمبر 2009.

24- المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر- الجونة- مصر.

25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2009، الكويت.

26- الهيئة العليا للسياحة، الأمانة العامة، " تحرير تجارة الخدمات السياحية، من منطلق مفاوضات المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية".

27- وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، تقرير حول المخطط الرباعي الثاني (77/74).

28- وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، تقرير حول المخطط الخماسي الأول 1980.

29- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، البرنامج الوطني لتسيير النفايات ، 2002-2004.

30- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة ، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر، 2003.

31- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر ، 2000.

- **الكتب العامة**

- **أحمد الجلاد** " البيئة المصرية و قضايا التنمية" ، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، مصر 1998.
- **الحسين حسن**، التفاوض و العلاقات العامة، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1993.
- **رعد حسن الصرن**، نظم الإدارة البيئية و الايزو 14000، الطبعة الأولى، سلسلة الرضا للمعلومات، دار الرضا للنشر، دمشق، سوريا ، 2001.
- **عبد الناصر نزال العبادي**، منظمة التجارة العالمية، واقتصاديات الدول النامية ، (عمان: دار الصفاء للنشر و التوزيع، 1999.
- **علي سعيدان**، حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية و الكيماوية دار الخلدونية ، الجزائر ، الطبعة الأولى ، سنة 2008.
- **الغامدي محمد بن علي**، مفاهيم الجودة أساس لتوحيد الجهود، دون سنة النشر.
- **محمد مدحت جابر**، الجغرافيا البشرية، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، 2003.
- **مرسي السيد الحجازي**، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، مصر. 2004.

- **الكتب الخاصة**

- **أحمد الجلاد** ، السياحة بين النظرية و التطبيق، عالم الكتاب، القاهرة،1997.
- **أحمد الجلاد**، التنمية و الإعلام السياحي المستدام، عالم الكتب القاهرة، 2003.
- **أحمد فوزية ملوخية**، " مدخل إلى علم السياحة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر- 2007.

- **احمد ماهر – عبد السلام أبو قحف** المنشآت السياحية والفندقية مصر: المكتب العربي الحديث – الإسكندرية سنة: 1999.
- **حسن أحمد شحاتة**، التلوث البيئي وإعاقة السياحة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة الطبعة الأولى، 2006.
- **حميد عبد النبي الطائي**، أصول صناعة السياحة، ط2، الوراق للنشر و التوزيع،الأردن،2006.
- **دلال عبد الهادي** ، اقتصاديات صناعة السياحة ، الفتح للطباعة و النشر الإسكندرية ، مصر 2006،
- **زياد عيد الرواضية**، السياحة البيئية – المفاهيم و الأسس و المقومات–، عمان– الأردن– دار زمزم ناشرون،2013.
- **زيتون محيا**، السياحة و مستقبل مصر بين إمكانيات التنمية و مخاطر الهدر، دار الشروق مصر، الطبعة الأولى2002.
- **زيد منير عبوي**، السياحة في الوطن العربي، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى2008.
- **عبد الإله أبو عياش، عبد الحميد الطائي، جمال الحرامي**، مدخل إلى السياحة في الأردن بين النظرية و التطبيق، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- **عبد الرحمان أبو رياح**، دراسة أولية لاستراتيجية العمل السياحي العربي المشترك ، (مصر: العربي للسياحة،1989.
- **عصام حسن السعيدي**، إدارة مكاتب و شركات وكلاء السياحة و السفر دار الراية، الاردن، الطبعة الأولى 2009.
- **عصام حسن السعيدي**، الدلالة و الإرشاد السياحي، دار الراية، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- **عصمت عدلي**، الأمن السياحي و الأثري في ظل قوانين السياحة ، دار الجامعة الجديدة، القاهرة،2008.
- **فؤاد رشيد سمارة**، تسويق الخدمات السياحية، ط1، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الأردن،2001.

- **كلاوس كولينات**، جغرافية السياحة و وقت الفراغ، ترجمة نسيم برهم، عمان، المنشورات الجامعة الأردنية، 1991.
- **ماهر عبد العزيز توفيق**، صناعة السياحة، دار زهران، الأردن، 2008.
- **محمد الصيرفي**، التخطيط السياحي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامع، مصر 2007.
- **محمد العطا عمر** " أثر الأعمال الإرهابية على السياحة : صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية"، دمشق،2010/07/6.
- **محمد خميس الزوكة** : " صناعة السياحة " ، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 1998.
- **محمد يسري دعبس**، التربية السياحية و التنمية الشاملة، القاهرة، دار المعارف، 1993.
- **محي محمد مسعد**، الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي، المكتب العربي الحديث، مصر، ب ت.
- **مروان السكر**، " مختارات من الاقتصاد السياحي"، مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن- 1999.
- **مصطفى عبد القادر**، دور الإعلان في التسويق السياحي المؤسسة، الجامعية للدراسات و النشر، لبنان، 2003.
- **نعيم الطاهر** ، **سراب الياس**، مبادئ السياحة ، دار المسيرة، الأردن الطبعة الثانية، 2007.
- **هاشم بن محمد بن حسين ناقور**، أحكام السياحة و آثارها- دراسة شرعية مقارنة، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، رجب 1424 هـ
- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة و السياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " 2025 " ، الكتاب رقم 03 : الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، جانفي 2008.
- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة، الكتاب الثاني المخطط الاستراتيجي: الحركات الخمسة و برنامج الأعمال السياحة ذات الأولوية (المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية)، 2008.

- **وفاء زكي إبراهيم**، دور السياحة في التنمية الاجتماعية دراسة تقويمية للقرى السياحية، مصر ،2006.
- **يسرى دعبس**، السلوك الاستهلاكي للسائح في ضوء واقع الدول المتقدمة والنامية، ط1، البيطاش للنشر و التوزيع، مصر، 2002.
- **يسرى دعبس**، صناعة السياحة بين النظرية و التطبيق، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب ، مصر ، 2004.

1- الأطروحات و الرسائل

- **الأطروحات**

1-**الجودي محمد علي**، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة عينة من طلبة الجلفة"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية2014-2015.

2-حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة سعد دحلب، الجزائر ،2009.

3-**رشيد سالمي** ، أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006.

4-سعيد صفي الدين الطيب، مقومات التنمية السياحية في لبيا، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب القاهرة، 2001.

5-**صليحة عشي**، الأداء و الأثر الاقتصادي و الاجتماعي للسياحة في الجزائر و تونس و المغرب، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2010 .

6-**عامر عيساني**، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحية المستدامة – حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، سنة 2009-2010،

7-**عوينان عبد القادر**، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات(2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

8-**فاطمة الزهراء زرواط**، إشكالية تسيير النفايات و أثرها على التوازن الاقتصادي و البيئي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع القياس الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2006/2005.

9-خالد كواش، أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- حالة الجزائر- رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، 2004.

10- **محمد علي الجودي** ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة عينة من طلبة الجلفة"، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية2014-2015.

11- **محمد فوزي شعوبي**، السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002 ، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر، سنة 2007.

12- **مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبية المعاصرة**، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر. 2004.

13- مليكة شبايكي، " السياحة وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية "، حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه ، جامعة قسنطينة، 2004.

- ***<u>الرسائل:</u>***

1- **الجمعات الغامدي محمد بن إبراهيم**، اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي – دراسة ميدانية على منطقة الباحة ، رسالة ماجستير في العلوم الشرطية ، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف للعلوم الإنسانية ، الرياض ، السعودية، 2005.

2- **حميدة بوعموشة**، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر – مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه، كليةالاقتصاد و علوم التسيير ، 2012.

3- **حيزية حاج الله**، الاستثمارات السياحية في الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، البليدة،2006.

4- **رمضان عبد المجيد** ، دور الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ورقلة ، الجزائر سنة 2011.

5- **سليمان خروبي**، حماية البيئة في ظل التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2014،.

6- **ريان درويش**، " الاستثمارات السياحية في الأردن" – الحصيلة و الآفاق المستقبلية –رسالة ماجستير،كليةالاقتصادية و التسيير، جامعة الجزائر، 1996.

7- **صليحة عيشي** ، "الأثار التنموية للسياحة "– دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس و المغرب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة،2005.

8- **نسيبة سماعيني** ، " دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2014.

9- **سعاد صديقي** ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري – قسنطينة، 2006/2005.

10- **عبد اللطيف علال** ، تأثير الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر1، كلية الحقوق،2012.

11- **علـي موفـق**، أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصاديةفرع : التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير قسم : العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2001-2002.

12- **فريد لرقط**، المزيج التسويقي كأداة للتسيير و جذب السياح ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2001.

13- **مسعود سالم**، دراسة النظام القانوني لاستثمار السياحي في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، 2004.

14- **هبة اللهأوريسي**،تنافسية القطاع السياحي وانعكاساته على التنمية المستدامة في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر- رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012.

15- **عبد القادر هدير** ، " واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها " ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

3- المقالات و المداخلات:

- ***المقالات***

1-**أحلام خان ، صورية زاوي** ، السياحة البيئية و أثرها على التنمية في المناطق الريفية، أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع جوان 2010،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و العلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة

2-**أسبوعية الطليعة** ، الهيئة العامة للبيئة أنجزت مشروعها: قانون المحميات لوقف تدهور المكونات الطبيعية "، العدد 1384، الكويت ،7-13 جويلية 1999.

3-**إسماعيل صبري عبد الله**، " الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"، مجلة الطريق ، العدد4، دمشق ، سبتمبر 1997.

***4*-أنور ماجد عشقي،** " ماهية العولمة و إشكالاتها " ، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (2002).

5-**بعلوج بولعيد،** معوقات الاستثمار في الجزائر ، الملتقى الدولي الثاني حول " البحث في سبل تنشيط و ترقية الاستثمارات في اقتصاديات الدول المتقدمة – حالة البلدان العربية و الجزائر ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 04 .

6-**بن حمودة محبوب و بن قانة إسماعيل،** أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد05 ، 2007.

7-جريدة الشرق الأوسط ، " محمية أرز الشوف اللبناني...كنز طبيعي يزخر بأسرار الجبل "، العدد 10564، أكتوبر 2007.

8-الجزائر تريد حصتها في السوق المتوسطية، المجلة الاقتصادية، العدد 14، 2009.

9-**جلال أمين،** " العولمة و الهوية الثقافية في المجتمع التكنولوجي الحديث" ، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد234، 1998.

10- الديوان الوطني للإحصائيات: مجموعة الإحصائيات السنوية رقم 18، نشرة 2000، الجزائر.

11- الديوان الوطني للسياحة، تصور التنمية المستديمة للسياحة بالجزائر لآفاق 2013، مجلة الجزائر سياحية، العدد26، الجزائر

12- **رفعت الجادرجي،** " موقع التراث في العمارة المعاصرة في العراق"، مجلة فنون عربية ، العدد 3، دار واسط ، المملكة المتحدة ، 1981.

13- **زواق الحواس،** الكفاءة الاستخدامية لسياسة التحفيز الضريبي في تنمية وتوجيه الاستثمار –تجربة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد16، 2016.

14- **سالم حميد سالم، طارق سلمان،** الأصالة التفاعلية بين السياحة و البيئة المستدامة ، المجلة العراقية لبحوث السوق و حماية المستهلك المجلد 1، العدد 2 سنة 2009.

15- **سعيد بن سويد النصيبي،** " تحرير السياحة.....فوائد و سلبيات " ، الأسواق العربية، نقلا عن صحيفة الخليج الإمارتية، (14 ماي2005) .

16- **سلطان أحمد الثقفي،**" آثار الإرهاب على عولمة السياحة – الرؤية و المواجهة " أعمال ندوة الإرهاب و العولمة ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.

17- **سمير أمين،** " تحديات العولمة" صحيفة شؤون الأوسط ، العدد 71، بيروت، أفريل1998.

18- صابر سميح، سياحة : التكنولوجيا الحديثة في خدمة النشاط السياحي- بوابة سياحية للترويج للوجهة التونسية، صحيفة دنيا العرب، 2009/8/21.

19- **صالح فلاحي،**" واقع التكنولوجيا و العولمة في التنمية العربية" ، مجلة الإحياء، تصدر عن كلية العلوم الإسلامية و العلوم الاجتماعية، جامعة الحاج لخضر عدد خاص بأعمال الملتقى الدولي الثاني حول الإسلام و قضايا العصر ، العدد6، باتنة،2006.

20- **صليحة عشي،** دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة ، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر ، العدد22 جوان2010،

21- صندوق النقد العربي، " التعاون العربي في تحرير التجارة البينية في الخدمات في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، (2009).

22- **عبد العزيز إسماعيل الداغستاني،** "" السياحة و العولمة ...هل ثمة علاقة؟ مجلة عالم الاقتصاد، العدد،147، السعودية، 1-4-2004.

23- **عبد العزيز عراب** ، إستراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد 08، سنة 2012.

24- **عبد المطلب محمود،** " العولمة و ثقافة الطفل العربي" دراسة مقدمة إلى مؤتمر العشرين للاتحاد العام للأدباء و الكتاب العرب ، دمشق، 18-21 جانفي1997.

25- عبد الوهاب رزيق، " منتدى الاستثمار في شمال إفريقيا "، المركز الإنمائي لشمال إفريقيا، نشرة التنمية، العدد 8 ديسمبر 2001، (اليونسكو2002)

26- **عوينان عبد القادر** ، السياحة في الجزائر ، التحديات و الرهانات ، في ظل المخطط الوطني للتهيئة السياحية 2025، مجلة معارف ، العدد 12، جامعة أكلي محند أولحاج ، 2012.

27- **عوينان عبد القادر، فطيمة مشتر** ، الآثار التنموية لقطاع السياحة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية2030 مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 12 العدد:02 سنة 2019.

28- **عيسى حمد الفارسي**، " الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس) و تأثيراتها المحتملة على الاقتصاد الليبي "، جامعة قاريونس ، كلية العلوم الاقتصادية، بنغازي- لبيا، بدون تاريخ.

29- **فالح عبد الجبار**، " اطلالة على مفهوم العولمة" ، مجلة النهج ، العدد، 46، بغداد ، 2005/7/1.

30- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، " حماية التراث الثقافي للشعوب حماية للهوية الثقافية"، مجلة الإنساني، العدد 47، 2010/2009.

31- المجلة الإلكترونية " يواس أية (Journal USA) ، " قضايا عالمية : تحديات العولمة " ، وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، (فيفري 2006)

32- **محجوب يدة و آخرون**، الجودة و الاحترافية، مفتاح الوجهة السياحية الجزائرية، مجلة الأبحاث الاقتصادية ، العدد 13، دار الأبحث الجزائر، 2009.

33- **محمد عادل التريكي** ، " أي منظور لمستقبل الهوية في مواجهة تحديات العولمة ؟ صحيفة الحوار المتمدن ، العدد، 2801، بغداد، 1997/10/16.

34- **محمد عبد العاطي**، " آثار العراق المسروقة"، شبكة الجزيرة نت، البحوث و الدراسات، الملفات الخاصة 2008، ، (جانفي2008).

35- **محمد عدنان وديع** ، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة دورية تعني قضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24 ، ديسمبر.2003.

36- **محمد لعشاش،** المبادئ و الضمانات في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم 22-18 من التكريس إلى التعزيز، مجلة الدراسات و الأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، المجلد 15 عدد 03 جويلية 2023 ، السنة الخامسة عشر.

37- المركز المصري لحقوق المرأة، " العولمة " ، كراسات ثقافية، سلسلة تصدر عن برنامج مدرسة الكادر النسائية، الكراسة الخامسة، دون تاريخ.

38- **المركز المصري للدراسات الاقتصادية،** " قضايا اقتصادية4/4 " ، برنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم البرلمان المصري في التشريع و الرقابة في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية و غيرها من الاتفاقيات التجارية، القاهرة.

39- **مصطفى العبد الله الكفري،** " العولمة و الهوية الثقافية " ، صحيفة الحوار المتمدن، بغداد، العدد959، 17. 09. 2004.

40- المملكة العربية السعودية، الهيئة العليا للسياحة، " تأثير العولمة على السياحة في المملكة العربية السعودية"، ورقة عمل مقدمة لندوة السياحة و العولمة، كلية الأمير سلطان لعلوم السياحة و العولمة، أبها، (2004).

41- **منصوري الزين،** واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد02.

42- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت لعام 2009.

43- **ناجي التوني،** دور و آفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت 2001.

44- **نادية أولمان** ، " قردة الماقوابقوراية تستفيد من برنامج دولي لحمايتها "، مجلة السياحة ، العدد 2 ، الجزائر ، 22 نوفمبر 22 ديسمبر 2008.

45- **نبيل دبور**، مشاكل و أفاق التنمية السياحية و المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون الاقتصاديين الدول الإسلامية 2004.

46- **الهام بظاضو**، تقييم واقع تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الفنادق – دراسة ميدانية على عينة من فنادق الخمس نجوم في الأردن ، مجلة العلوم الإنسانية ، السنة السابعة، العدد 45، 2010

47- ياسمين عبد التواب ، " السياحة الإلكترونية.....السبيل الوحيد للتسويق في المستقبل" ، صحيفة اليوم الأسبوعي، 2009/11/21.

48- **يحي سعيدي، سليم العمراوي**، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية / حالة الجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد،201336.

49- **يومية الرياض**، " توقعات بزيادة حجم التجارة الإلكترونية السياحية بنهاية 2010 إلى 65%، المملكة العربية السعودية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد15222، السعودية ، 26 فيفري2010.

المداخلات:

1-**أحلام الجيلالي**،" العولمة و الهوية الثقافية، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الجزائر و العولمة"، جامعة قسنطينة، نوفمبر 1999 .

2-**أحمد قايد نور الدين**، الأهمية و الأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة – حالة الجزائر– الملتقى الوطني حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية السياحة ، جامعة بسكرة، سنة 2010.

3-**بريش السعيد و شابي حليمة**، دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية و التقليص من البطالة، ملتقى إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة،.

4-**بلقاسم ماض و برجم حنان**، مستقبل التسويق الفندقي بالجزائر، الملتقى العلمي الثامن، ، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009 .

5-**بلقاسم ماضي، خديجة لدرع،** السياحة البيئية كوسيلة لحماية الطبيعة و التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة حالة الحظيرة الوطنية للأرز ثنية الحد بولاية تيسمسيلت- في إطار ملتقى وطني بعنوان فرص و مخاطر السياحة الداخلية في الجزائر المنظم يومي 19-20 نوفمبر 2012 بالتعاون مع مدرية السياحة لولاية باتنة وجامعة الحاج لخضر – باتنة-.

6-**بوزيد قرين و حميدي عبد الرزاق،** فرص و تحديات السياحة في الجزائر – حالة ولاية البويرة، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي

7-**حميد قرومي و عبد الرزاق حميدي** ، السياحة في الجزائر : الواقع و آفاق التطوير ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010.

***8*-خليل عبد القادر و لمين علوطي** ، تحديات الصناعة السياحية في الجزائر بإشارة إلى حالة ولاية المدية ، الملتقى العلمي الدولي حول : السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول.

***9*-دليلة طالب، عبد الكريم وهراني،** السياحة أحد محركات التنمية المستدامة نحو تنمية سياحية مستدامة، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات : نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي المنعقد بجامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.

10- **سعد بن عبد الرحمان القاضي،** الرؤية المستقبلية لنظم ضمان الجودة في السياحة في المملكة العربية السعودية ، الملتقى حول " الجودة في صناعة السياحة"، يوم 2004/12/29.

11- **سعدان شبايكي ومليكة حفيظ** ، لماذا لا تلعب السياحة دورا في التنمية في الجزائر؟ ، الملتقى الدولي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد

لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009.

12- **سهيلة براحو ، رضا جاوحدو**، " تداعيات العولمة الاقتصادية على تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية" ، المؤتمر العلمي الرابع، الريادة و الإبداع: استراتجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة فيلا دلفيا، كلية العلوم الإدارية و المالية، الأردن، 15-2005/3/16.

13- **شمام عبد الوهاب**، السياحة و التنمية المستدامة ، حالة الجزائر، الملتقى العلمي الثامن ، تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف و في بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، يومي 20/19 ديسمبر 2009 .

14- **طواهري محمد التهامي و بحيدة أحمد**، أهمية ترقية السياحة الصحراوية في تنمية النشاط السياحي الجزائري، دراسة لواقع القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير " الأهقار" ، الملتقى العلمي الثامن" تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر و في البلدان العربية و الإسلامية،الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009.

15- **طيب داودي، دلال بن طيب** ، السياحة البيئية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، 9-10 مارس2010، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

16- **عباس عقيلة**، ترويج الوجهة و النهوض بالمنتوج السياحي الجزائري- إستراتيجية الديوان الوطني للسياحة ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية- دراسة حالة تجارب بعض الدول، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012.

17- **عبد الحق بن تفات و حكيم بن جروة** ، مستقبل السياحة الجزائرية و سبل ترقيتها، مع الإشارة لمشاريع التنمية السياحية المعتمدة من طرفها، الملتقى الوطني حول

السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010.

18- **عبد القادر عويناٍن**، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة آفاق 2030، الملتقى العلمي الدولي حول: السياحة رهان التنمية المستدامة –دراسة تجارب بعض الدول ، – كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012.

19- **عبد الصمد سعودي، بلقاسم سعودي، سعيدة ولد لغواطي** ، دور النقل السياحي في تنشيط و تفعيل القطاع السياحي بالجزائر لتحقيق التنمية، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، جامعة عباس لغرور خنشلة ، العدد الأول جوان 2017 .

20- **عبد الوهاب رميدي و إبراهيممزيود** ، أثر الإصلاحات على تطور القطاع السياحي الجزائري و آفاقها المستقبلية ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الآفاق ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010.

21- **عبد الوهاب سويسي و آخرون**، السياحة في الجزائر(واقع و آفاق) ، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية– دراسة (حالة تجارب بعض الدول . كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012) .

22- **فاطمة الزهراء عبادي وآخرون**، التدريب في ظل إستراتيجية السياحة العربية، المؤتمر العلمي الدولي حول " السياحة رهان التنمية–– دراسة تجارب بعض الدول – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012.

23- **محمد العربي بن لخضر** ، السياحة البيئية بمنطقة الجنوب الغربي، واقع و آفاق، الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة الجزائر في 9-10-2010.

24- **مراد الرايس،** التسويق السياحي و دوره في ترقية القطاع السياحي- حالة الجزائر ، الملتقى الوطني حول السياحة في الجزائر الواقع و الأفاق، ، المركز الجامعي – البويرة يومي : 11 و 12 ماي 2010.

25- **مراد مختاري والحسين شرعي** ، القطاع السياحي في الجزائر و أليات تطويره في ظل الإستراتيجية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية . ملتقى وطني بعنوان مقومات و تحديات الاستثمار في القطاع السياحي بالجزائر، جامعة البويرة ، 2017 .

26- **مسعود مجينطة** ، معوقات عملية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثامن حول : تنمية السياحة كمصدر تمويل متجدد لمكافحة الفقر و التخلف في الجزائر ، دراسة حالة بعض الدول العربية و الإسلامية، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، يومي، 20/19 ديسمبر 2009 .

27- **موسى سعداوي، حكيم بوجطو،** مداخلة بعنوان " أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الاقتصادية للدولة" ضمن الملتقى العلمي الدولي حول اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة الجزائر في 9-10-2010.

28- **نجوى حبة ووديعة حبة** ، الثقافة السياحية كأداة للنهوض بالاقتصاد السياحي الجزائري، الملتقى الدولي حول " اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستديمة" المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة الجزائر في 9-10-2010.

29- **نور الدين شارف و نصر الدين بوعمامة** ، ترقية القطاع السياحي كبديل لاستغلال الثروة النفطية الناضبة من أجل تحقيق تنمية مستدامة في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول " التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية

العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس – سطيف ، يومي 08/07 أفريل2008.

30- **الهام يحياوي و ساعد بوداوي**، دور مخطط جودة السياحة الجزائري في تفعيل السياحة، المؤتمر العلمي الدولي حول" السياحة رهان التنمية– دراسة حالة تجارب بعض الدول – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012.

31- **وناس يحي ، عمر طابق**، يوم دراسي حول حماية البيئة من منظور شرعي، المنظم بتاريخ 04 ماي 2004 ، جامعة أدرار.

32- **يحي سعيدي و سليم العراوي** ، قطاع السياحة ورهان المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية – حالة الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول – كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، يومي 25/24 افريل 2012.

33- **يوسف تبري** ، الاستثمار السياحي في الجزائر – الأهمية و المعوقات ، المؤتمر العلمي الدولي " رهان التنمية – دراسة (حالة تجارب بعض الدول) ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة البليدة ، يومي 25/24 أفريل 2012.

المواقع الإلكترونية:

1-مناخ و حوافز الاستثمار السياحي في الدول العربية ،على الموقع :
www.patdq.com/6.htm

2- موقع الجمعية الدولية للسياحة البيئية:
http://www.ecotourism.or/ties-overview

3-مرفق البيئة العالمي، " السياحة البيئية "
www.Gefweb.org/participants/assembly/2nd_assembly/GEF.A.2.7_summary_of_negotiations_ARABICS

4- PreviousworldParksCongresses.
www.deat.gov.za/Documents/2003 Aug27 /previous_wpc_27082003html

5- Adrian Philips , “ Tuning Ideas on their Head : The new paradigm for protected Areas”
www.uum.edu/conservation lectures/vermont.pdf

6- " أول أطلس بيئي حول الحظائر و المحميات بشمال الجزائر"
htt p://science-islam.net/breve.php3 ?id_breve=501

10- **World Tourism Organization**, ‘‘Facts & Figures: Tourism 2020 Vision’’.
www.unwto.org /facts/eng/vision.htm

11- منظمة السياحة العالمية :
World Tourism Organization, Committed to Tourism, ‘‘Travel and the Millennium Development Goals’’, About UNWTO- History.
www.unwto.or/aboutwto/his/en/his.php؟op=5.....

12- سعيد بن سويد النصيبي، " تحرير السياحة.....فوائد و سلبيات " ، الأسواق العربية، نقلا عن صحيفة الخليج الإمارتية، (14 ماي2005) .
www.alaswaq.net/views/2007/05/14/7934.html

13- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة (اليونسكو)، " اليونسكو في سطور: تاريخ المنظمة"
www.unesco.org/new/ar/unesco/about-us/who-we-are/history/

14- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح" ، البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي 1954، لاهاي 1999.
.www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments

15- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي" ، باريس، 17 أكتوبر 2003.
www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments/

16- منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلم و الثقافة، " اتفاقية حماية و تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي" ، باريس، 20 أكتوبر 2005.
www.unesco.org/ar/home/resources-services/legal-instruments/

17- المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر – الجونة- مصر، 14-18 ديسمبر 2009.
www.ioeti.org/ioeticonference/arbic/our_conf.php

18- يومية الرياض، " توقعات بزيادة حجم التجارة الإلكترونية السياحية بنهاية 2010 إلى 65%، المملكة العربية السعودية، مؤسسة اليمامة الصحفية، العدد15222، السعودية ، 26 فيفري2010.
www.alriyadh.com/2010/02/26/article501943.html

19-المنظمة الدولية لصناعة السياحة الإلكترونية و التسويق الإلكتروني، " السياحة الالكترونية و التسويق الإلكتروني"، المؤتمر الدولي العربي الثاني، البحر الأحمر – الجونة- مصر، 14-18 ديسمبر 2009.
www.ioeti.org/ioeticonference/arbic/our_conf.php

20- ياسمين عبد التواب ، " السياحة الإلكترونية.....السبيل الوحيد للتسويق في المستقبل" ، صحيفة اليوم الأسبوعي، 2009/11/21.
www.youm7.com/NewsSection.asp?SecID=178&ID=107.

21- صابر سميح، سياحة : التكنولوجيا الحديثة في خدمة النشاط السياحي- بوابة سياحية للترويج للوجهة التونسية، صحيفة دنيا العرب، 2009/8/21.
www.alarab.co.uk/previouspages/alarab%20Daily/2009/08/21...../p10.pdf

22- عبد الله الحوراني، " جدلية العولمة و الخصوصية الثقافية و المشترك الإنساني العام"، موقع عبد الله الحوراني.www.alhourani.org/studies/Alawlama.htm

23- أحمد أبو وصال، " عولمة الهوية: الثقافة بين الوحدة و التمايز" ، أنفاس نت ، الصويرة، المغرب.
www.anfasse.org/portail/index.php?option=com_content&task=view&id=3470&Itemid=340

24- جقو علي، " العولمة و التحديات الثقافية : الثقافة العربية الإسلامية"
www.univ batna.dz/droit/mondialisation.pdf

25- http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=PQTAlgerie.
26-http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=proadh.
27- http://www.mta.gov.dz/siteWeb/fr/index.php?corps=EngQuat

28- ياسين بودهان، الإقليم لآفاق 2030 بالجزائر ، على الموقع :
.WWW.aljadidah.com/2011/04

29- سالم عبد القوي و عبد الحميد محمد، كيفية تفعيل المشاركة بين الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني في صناعة السياحة، على الموقع:
www.tourusm.gov.eg/default.aspx

Ouvrages En Langue Etrangère :

1- **Pierre, Py**, tourismeunphénomèneEconomique,(paris : la Documentation française ,2007).
2- **Michel prieur,** droit de l'environnement, Dalloz paris,éditions2001.
3- **Sellali M**, La production touristique, (Alger: SNED ,1980.)
4- **Ahmed Tessa**, EconomieTouristiqueetAménagementduTerritoire, OPU, Alger ,.1993.
5- **Philipe Duhamel .Isabelle Socareau** : " Le tourisme dans le monde''.Edition colin .Paris.1998.
6- Girasol Guilbert, "Economie touristique" , Edition Deliua SPES. Suisse- 1984.
7- **Alain Mes peler et pierre bloc Durafour**, le tourisme dans le monde, 4éme édition,breal , France , 2000.
8- **Garbi ait belgacem, population et environnement** , CENEAP, Alger , 1992.
9- **Hubert vedrine**, Mondialisation et pensée unique. "In la méditerranée a l'heur de la mondialisation»,Cahiers de la fondation ,abderrahimbouabid, No. 27, (1997).
10- **Kevin Methane**, Tourism in a Globalized Society, (New York: Palgrave, 2001).
11- **Catherine roche**, l'essentiel du droit de l'environnment, gualino éditeur, paris2011.
12- **Farid baddache**. Le développement durable au quotidiens eyrolles pratique. Paris 2006.
13- **Organisation mondiale du tourisme** .tendances des marchés touristiques. Edition2004. Afrique.
14- **Centre de Recherches Statistiques,** Economiques et Sociales et de Formation pour les pays Islamique, 2010.
15- **Organisation mondiale du tourisme** (U N W T o ,) Faits saillants OMT du tourisme, édition 2012, Madrid, Espagne, 2012.
16- Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE " SDAT 2025, **Livre 1 Le diagnostic : audit du tourisme Algérie,** janvier 2008.
17- **Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme**, Livre 2Le planStratégique : les cinq dynamiques et les programmes d'actions touristiques prioritaires, (POT) , Janvier 2008.
18- **Ministèredel'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme,**Programmed'AménagementCotier,Programmed'ActionsPrioritaires ،Centre d'Activités Region ales ،April 2005.
19- **Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme,** SCHEMADIRECTEUR D'AMENAGEMENT TOURISTIQUE "SDAT 2025», **Livre 3 Les sept pôlestouristiques d'excellence (POT),** Janvier 2008.

20- **Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme,** Livre 5: Les projets prioritaires touristiques, (POT) , Janvier 2008.
21- Robert Lanquar, et Robert Hollier, le Marketing touristique, Série que sais- je? (Paris: PUF, 1993).

* التقارير باللغة الفرنسية

1-Rapport sur l'état et de l'environnement en Algérie, 2003.
1- Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement 2005.
2- Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, Rapport général du plan quinquennal 1980- 1984.
1- **John Whalley**, Developing Countries and System,Strengthening in the Uruguay Round, The UruguayRound and DVC'S Economics, Washington, D.C, Presented at World Bank Conference, 1995.
2- **Shigeru Otsubo**, "Globalization: A new Role for Developing Countries", Journal of World Trade, Vol. 30, No. 4, Geneva, (1996).
3- **Graham Danna**, The sociologyofTourism: EuropeanOriginsandAnn Rowe .John D Smith and Fiona Borein.Travel and Tourism. Cambridge university press.2002.
4- **SmeralEgon**, ''The Impact of Globalization on Small and Medium Enterprises: new challenges for tourism, Policies in European countries'', **Tourism Management**, Vol. 4, No. 19, (1998).
5- **VesnaPeric**, ''Tourism and Globalization'', Proceedings of the 6th International Conference of the Faculty of Management Koper Congress Centre Bernardin, Slovenia, (24–26 November 2005).
6- **Hoekman Bernard**, ''Tentative First Steps: An Assessment of the Uruguay Round Agreement on Services'', Presented at The Uruguay Round and the Developing Economies, a World Bank Conference, Centre forEconomic Policy Research, London, (May 1995).
7- United States, Department of the Interior, "National Parks ", Proceeding, Washington, D.C, Government Printing Office, 1962

* التقارير باللغة الانجليزية

Rapports :

1- **World Tourism Organization**, the World Tourism Conference, ''Manila Declaration on World Tourism1980''.
2- **-The World Bank OperationalManual** OP4. 01, Operational Policies, "Environmental Assessment", (January 1999).
3- Australia and New Zealand Region, (March 2000).
4- **The World Bank Opérationnel Manual** OP 4,04 –Annex A, Operational Policies, "définitions", (Jeune 2001.
5- **World Trade Organization**, ''Council for Trade in Services'', S/C/W/51, (23 September 1998).
6- UNWTO, World Tourism Barometer, 2010.
7- **World Tourism Organization**, ''Collection of Tourism Expenditure Statistics'
8- World Conference on Sustainable Tourism'', Lanzarote, (27-28 April 1995

9- Draft Australian Hand book, "Application of IUCN Protected Area Management Categories", **WCPA**, Australia and New Zealand Region, (March 2000),
10- **United Nations Conference on Trade and Development**, ''Information Economy Report 2005'', United Nations, New York, (2005).
11- **WTO,** Compendium of Tourism Statistics, Madrid 1993.
12- **WTO ,**tourisme High lights .1999.2000.2001.
13- **Organization** of the United Nations, (1995).

المواقع الالكترونية:

1- Industrie du tourisme au Maroc.
www.bmcebank.ma/revue/282/tourisme02-Maroc .
2- **Le code du tourisme sur legifrance**, (23/02/2009).
www.tourisme.gouv.fr/fr/navd/mediatheque/publication/prospective/att00006267/2.pdf

الفهـــرس

فهرس المحتويات :

شكر وعرفان

الإهداء

المقدمة 2

الباب الأول:دراسة العلاقة بين السياحة و التنمية المستدامة

الفصل الأول: الإطار العام للسياحة..... 14

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياحة..... 15

المطلب الأول: مفهوم السياحة 15

الفرع الأول: ظهور السياحة ""المراحل التاريخية للسياحة ""..... 15

الفرع الثاني: تعريف السياحة و السائح 24

المطلب الثاني: صور السياحة و كيفيات تفعيليها 38

الفرع الأول: أنواع السياحة..... 38

الفرع الثاني: أسس السياحة..... 56

المبحث الثاني: علاقة المقومات السياحية بالبيئة..... 74

المطلب الأول: مقومات السياحة..... 75

الفرع الأول: المقومات الطبيعية 75

الفرع الثاني: المقومات الأثرية و التاريخية 77

الفرع الثالث: المقومات الحديثة (المادية)..... 79

المطلب الثاني: علاقة السياحة بالبيئة..... 80

الفرع لأول : نشأة السياحة البيئية 80

الفرع الثاني: السياحة و أثرها على البيئة(الآثار السياحية على البيئية)..... 91

الفصل الثاني : تأثير متبادل بين السياحة و التنمية المستدامة 102
المبحث الأول : تأثير السياحة في التنمية المستدامة 103
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة 103
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة 103
الفرع الثاني: تعريف التنمية السياحية المستدامة 109
المطلب الثاني: العلاقة بين التنمية السياحة المستدامة و التنمية المستدامة 111
الفرع الأول : مبدأ الاستدامة في التنمية السياحية 112
الفرع الثاني: المحميات الطبيعية قاعدة للسياحة البيئية المستدامة: 117
المبحث الثاني: العولمة و أثرها على لسياحة 126
المطلب الأول: العولمة و علاقتها بالسياحة 126
الفرع الأول: مفهوم العولمة 127
الفرع الثاني: العولمة و السياحة الدولية 130
المطلب الثاني: تطور تقنية المعلومات و الاتصالات و عولمة السياحة 152
الفرع الأول: أثر ثورة المعلومات و تطور شبكتها العالمية على عولمة السياحة 152
الفرع الثاني: أثار العولمة على صناعة السياحة 166
الباب الثاني:واقع وأفاق السياحة في الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة 173
الفصل الأول: الآليات القانونية والمؤسساتية المعتمدة لتحقيق تنمية سياحية 176
المبحث الأول: الحماية القانونية للسياحة في ظل التنمية المستدامة 177
المطلب الأول: التنمية السياحية ضمن تشريعات حماية البيئة و تهيئة الإقليم 177
الفرع الأول: التنمية السياحية في قوانين حماية البيئة 178
الفرع الثاني: التنمية السياحية في قوانين تهيئة الإقليم 189
المطلب الثاني : حماية السياحة في التشريعات السياحية: 191

الفرع الأول: حماية السياحة في قوانين التنمية السياحية 191
الفرع الثاني: حماية السياحة في ظل قوانين النشاطات السياحية..... 194
المبحث الثاني : آليات تنفيذ الاستراتيجية السياحية الجزائرية 205
المطلب الأول: الهيئات المركزية المكلفة بتحقيق تنمية سياحية مستدامة 206
الفرع الأول: مجالات التعاون بين وزارتي السياحة والبيئة..... 206
الفرع الثاني: دور وزارة التهيئة العمرانية والبيئة و المدينة في تحقيق تنمية سياحية مستدامة ... 208
الفرع الثالث: دور وزارة السياحة والصناعة التقليدية..... 211
المطلب الثاني: دور الجماعات المحلية و المؤسسات الوطنية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة 217
الفرع الأول: دور الجماعات المحلية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة 217
الفرع الثاني: دور المؤسسات الوطنية في تحقيق تنمية سياحية مستدامة..... 222
الفرع الثالث: مساهمة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) في تشجيع المقاولاتية السياحية بالجزائر 229
الفرع الرابع: الأعوان المتعاملين في السوق السياحي الجزائري 238
المبحث الثالث: الحلول الاستراتيجية كأحد أهم معوقات القطاع السياحي الجزائري 247
المطلب الأول: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططات الوطنية 247
الفرع الأول: مكانة السياحة ضمن المخطط الثلاثي 69/67..... 247
الفرع الثاني: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططين الرباعيين الأول و الثاني 248
الفرع الثاني: مكانة قطاع السياحة ضمن المخططين الخماسيين الأول و الثاني..... 250
المطلب الثاني: معوقات الاستثمار السياحي 254
الفرع الأول: عائق العقار السياحي 255
الفرع الثاني: العوائق الإدارية و القانونية للاستثمار السياحي..... 257
الفرع الثالث: العوائق الاقتصادية للاستثمار السياحي 261

الفصل الثاني : استراتيجية التنمية السياحية على الاقتصاد الوطني 281
المبحث الأول: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة لأفاق 2030 و آثار التنمية السياحية على الاقتصاد الوطني 282
المطلب الأول: تقديم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT2030)..... 282
الفرع الأول: مضمون المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 284
الفرع الثاني : مكانة وموقع SDAT)(من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية 285
الفرع الثالث: أهداف و مراحل إعداد SDAT2025. 288
الفرع الرابع: الرهانات المرفوعة من قبل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية. 291
المطلب الثاني: تحليل محتوى الاستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2030– الحركيات الخمس– 296
الفرع الأول: تثمين وجهة الجزائر 297
الفرع الثاني: إطلاق أقطاب الامتياز السياحي 307
الفرع الثالث: مخطط الجودة 316
الفرع الرابع: مخطط الشراكة و تطوير استراتيجية التمويل في القطاع السياحي. 328
الفرع الخامس : مخطط التمويل في قطاع السياحة. 336
المبحث الثاني : آثار التنمية السياحية المستدامة على الاقتصاد الوطني 340
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية 340
المطب الثاني: المساهمة في تنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق 348
المطلب الثالث : أهمية و آثر السياحة على الجانب البيئي 351
الخاتمة العامة : 357
قائمة المصادر والمراجع : 366

الملخص:

إذا كانت العلاقة بين السياحة و البيئة تؤدي إلى تحقيق إيجابيات ملموسة على تنمية مناطق و تحضرها، فإنها أيضا عادت عليها بسلبيات أبرزها ، تدمير البيئة الفطرية و جمالياتها، و التأثير على البيئة التاريخية و آثارها، و منه يجب الاعتماد على المبادئ المنصوص عليها في المواثيق الدولية مثل القانون العالمي لأخلاقيات السياحة الذي تمت المصادقة عليه بسنتياغو بالشيلي في سنة 1999 والذي تعتبره المنظمة العالمية للسياحة " إطارا مرجعيا لتنمية عقلانية ومستديمة للسياحة في مطلع الألفية الجديدة ".فصناعة السياحة لها أبعادها و أهدافها بداية في مساهمتها في الدخل الوطني و مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني، لكن في الجزائر ورغم ما تملكه من إمكانيات تؤهلها لأن تصبح قطبا سياحيا بامتياز ، إلا أن هناك مجموعة من العراقيل أثرت سلبا على القطاع السياحي الجزائري لمدة تقارب 40 سنة ، رغم كل هذا سعت إلى وضع استراتيجية جديدة للسياحة ،وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الذي يعبر عن رغبة الدولة في تطوير قطاعها السياحي، و جعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: البيئة، السياحة ، التنمية المستدامة، سياحة مستدامة

Summary:

If the relationship between tourism and the environment leads to achieving tangible positives in the development and urbanization of regions, it also brings negatives, most notably the destruction of the natural environment and its beauties, and the impact on the historical environment and its effects, and from this we must rely on the principles stipulated in international conventions.Such as the International Code of Ethics for Tourism, which was ratified in Santiago, Chile in 1999, and which the World Tourism Organization considers “a frame of reference for the rational and sustainable development of tourism at the beginning of the new millennium.”The tourism industry has its own dimensions and goals, starting with its contribution to the national income and its contribution to supporting the national economy, but in Algeria, despite the capabilities it possesses that qualify it to become a tourism pole par excellence, there is a group of obstacles that have negatively affected the Algerian tourism sector for a period of approximately 40 years.Despite all this, it sought to develop a new strategy for tourism, and this is what was stated in the tourism development plan, which expresses the state’s desire to develop its tourism sector and make it an alternative to the fuel sector in the future.

Keywords: environment, tourism, sustainable development, sustainable tourism